

جامعة الحاج لخضر باتنة-1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



دور الفواعل اللادولتية في حوكمة الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم السياسية
تخصص: الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطة

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الحق زغدار

إعداد الباحثة:
نهاد رحمين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
طروب بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1	رئيسا
عبد الحق زغدار	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1	مشرفا ومقررا
علاء الدين زردومي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة-1	عضوا مناقشا
كريمة عباسي	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف-2	عضوا مناقشا
سليم بلحاج	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وتقدير

"ولقد اتينا لقمان الحكمة أن اشكر لله ومن يشكر
فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غني حميد"

لقمان: ١٢

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والشكر له شكرا خالصا لا شك فيه، فهو الأول في
الشكر والآخر في الذكر، والمستعان في كل أمر، فالشكر لله الذي وهبنا العلم وهدانا إليه
ورفعنا حتى وصلنا إلى ما نحن عليه ولقول رسول الله (عليه الصلاة والسلام)، من لم يشكر
الناس لم يشكر الله

أتوجه بتشكراتي لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد
وأخص بالذكر: الأستاذ المشرف، عبد الحق زغدار
الذي شرفني بإدارة هذا العمل والإشراف عليه. أشكره جزيلا على توجيهاته ودعمه منقطع
النظير وصبره الجميل،

الأستاذة كواشي عتيقة على التشجيع والدعم المتواصل،
أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأستاذة

الذين لم يبخلوا علي بنسخ إلكترونية من العديد من المؤلفات والمراجع القيمة.
كما أشمل بالعرفان والامتنان كل أساتذة قسم العلوم السياسية على تذليل العقبات التي
واجهتني الإدارية منها والعلمية، منذ بداية مشواري البحثي
وكل من ساهم في إتمام هذا العمل ولو بالدعاء
شكرا جزيلا.

إهداء

"وقل اعملوا فسيري الله عملكم

ورسوله و المؤمنون"

التوبة: ١٠٥

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.... ولا تطيب الجنة إلا برويتك

إلا من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.... ونصح الأمة..... إلى نبي الرحمة ونور العالمين

إلى روح أمي

ثم أبي

إلى سندي وشموع أملي

زوجي وأبنائي

محمد، أيمن وأسيل

وإلى شقائق النعمان إخوتي وأخواتي جميعا والى فخري أساتذتي وإلى زميلاتي نجوم دربي

وإلى الأجيال القادمة

المخلص:

تشارك المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني، الشركات متعددة الجنسيات، غرف التفكير والفواعل العنيفة في حوكمة القضايا العالمية من خلال المشاركة في ضبط السياسية العالمية، حيث تسعى الفواعل اللادولالية لتحقيق تنمية مستدامة عن طريق المساهمة في دعم الأمن الإنساني، في ظل نظام عالمي معقد مترابط يمتاز بالبلايين والاستقطاب تتفاعل مختلف مكوناته لحل المشكلات الإنسانية.

رغم أن بعض الفواعل اللادولالية تدعم الأمن الإنساني -سواء بطريقة طوعية مثل المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، التي ساهمت في دعم الأمن الشخصي من خلال توقيع معاهدة أوتاوا، إنشاء المحكمة الجنائية والمبادرة في جميع التظاهرات البيئية والحد من استغلال الماس في النزاعات، أو بطريقة الانخراط في اتفاقات طوعية وتعهدات تلزمها باحترام حقوق الإنسان، العمل والبيئة مثل الشركات متعددة الجنسيات من خلال تضمين عدة معايير للإبلاغ واحترام البيئة- إلا أن بعض الفواعل اللادولالية العنيفة تعيق هذا المسعى مع تحديات أخرى وتشكل نسقا عالميا مترابطا معقدا، يفرز محصلات تتجر عنها المزيد من السياسات لإقحام هذه الفواعل أكثر في حل المشكلات الإنسانية المشتركة لحوكمة الأمن الإنساني.

تشارك الفواعل اللادولالية في العديد من التفاعلات للتعويض عن الضعف السياسي والاقتصادي وتغطية العجز في مختلف المجالات، لذلك تسير الجهود المشتركة نحو كفاءة استغلال كل الإمكانيات المتوفرة وتحفيز باقي القدرات الكامنة وتوجيهها نحو رفاه الأفراد، والمضي قدما نحو تبني سياسات أمنية يكون فيها الفرد المحور الأساسي، وهو السياق الذي على الدول المغاربية تركيز قدراتها عليه، لتدارك تعثر الأمن الإنساني في المنطقة وتغيير الذهنيات وإيلاء الفرد مكانة محورية.

تعرف الفواعل اللادولالية مجموعة من التحديات تحد من فعاليتها في القيام بأدوار أكثر نفعية وفعالية، وتعيق في كثير من السياقات دعم الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية المتعثر أساسا نظرا للبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، التي عرقلت عملية الاستجابة لتطلعات الشعوب من جهة، ولأن هذه الفواعل غالبا ما تكون محل استغلال من قبل الأطراف التي تمويلها (كالنظام السياسي الوطني، الاتحاد الأوروبي) التي تستخدمه كواجهة وآلية لتنفيذ المخططات الاستراتيجية والأهداف القومية الضيقة.

Abstract:

Non-governmental organizations, civil society, multinational corporations, think tanks and violent actors participate in the governance of global issues by participating in the control of global politics, where non-state actors seek to achieve sustainable development by contributing to supporting human security, in light of a complex interconnected global system characterized by uncertainty and polarization, its various components interact to solve humanitarian problems.

Although some non-state actors support human security-both in a voluntary way, such as civil society, non-governmental organizations, which contributed to supporting personal security through the signing of the Ottawa Treaty, the establishment of the Criminal Court and the initiative in all environmental events and reducing the exploitation of diamonds in conflicts, or in a way of engaging in voluntary agreements and pledges obliging them to respect human rights, labor and the environment, such as multinational companies by including several standards for reporting and respect for the environment- However, some violent non-state actors hinder this endeavor along with other challenges and constitute a complex interconnected global format, which produces outcomes that result in more policies to involve these actors more in solving common humanitarian problems of human security governance.

Non-state actors participate in many interactions to compensate for political and economic weakness and cover deficits in various fields. therefore, joint efforts are moving towards ensuring the use of all available potentials, stimulating the rest of the latent capabilities and directing them towards the well-being of individuals, and moving forward towards the adoption of security policies in which the individual is the primary focus, which is the context in which the Maghreb countries should focus their capabilities on, to remedy the faltering of human security in the region, change mentalities and give the individual a central place.

Non-state actors know a set of challenges that limit their effectiveness in performing more utilitarian and effective roles, and in many contexts hinder the support of human security in the Maghreb region, which is struggling mainly due to the internal and external environment surrounding it, which hindered the process of responding to the aspirations of peoples on the one hand, and because these actors are often exploited by the parties that finance them (such as the national political system, the European Union) that use it as a front and a mechanism for the implementation of strategic plans and narrow national goals

مقدمة

من الأولويات الأساسية لديمومة البشرية تحقيق الأمن، لأنه العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني بمنحه الحياة الكريمة للفرد في كل العصور والأزمات، وقد عرف مفهوم الأمن تغيرا في مدلوله ومضمونه مع التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، لذا تنامت متطلبات تحقيقه وعرفت تطورات ملحوظة. أصبح العالم يواجه تهديدات جديدة منذ نهاية الحرب الباردة، كان لها الأثر العميق في إعادة تضمين مفهوم جديد للأمن لكن خارج إطار الدولة، فالتحولات الطارئة على بنية النظام الدولي فرضت صياغة جديدة لمفهوم الأمن الذي انتقل من المضمون العسكري إلى المضمون الإنساني. حيث يتم التأكيد اليوم على أهمية الفرد كمرجعية وكموضوعية أساسية لدراسة أي ظاهرة أمنية، فضلا على ذلك، ساهم التحول على مستوى الفواعل أيضا في بناء نظرة جديدة للتنمية. ونظرا للتحول الوظيفي في دور الدولة نحو الأفراد أين أصبحت تعبر في العديد من السياقات عن التهديد وليس الحماية وتسيء استخدام العنف ضد مواطنيها وتنتهك الحقوق والحريات تحت مظلة السيادة وتستغل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتحدى في جرائمها ضد الإنسانية، بالإضافة إلى التغيير في طبيعة التهديدات التي لم تعد قدرات وإمكانات الدول كافية لمواجهة منفردة.

تحولت أشكال الحروب من حروب بين الدول إلى حروب داخل الدول، لا تقودها قوات عسكرية نظامية بل يقودها أمراء الحرب، عصابات، متمردون وقراصنة في فضاءات افتراضية أصبحت قادرة على تهديد أمن دول، مجتمعات وأفراد بضغطة زر حيث أصبحت التهديدات التكنولوجية من أكبر المخاطر التي تتسبب في حالة من عدم اليقين وتسهل الاستقطاب مما انعكس على حالة أمن النظم الاجتماعية وأصبحت في حالة تعقيد وشواش.

توسعت الدراسات الأمنية بتركيزها على عدد من متغيرات الجديدة التي أفضت إلى تبني المجتمع الدولي لتصور شامل نقدي للمقاربة الواقعية، ونظرة جديدة للواقع الأمني، وهو ما دفع بالمهتمين إلى بناء مقاربة معيارية كونية تتخذ من الفرد وحدة أساسية للتحليل تركز على تحرير الإنسان من الحاجة والخوف، ضمن مفهوم الأمن الإنساني الذي يختلف عن باقي المقاربات الحقوقية.

لذلك اتفقت الأدبيات على أن يكون الأمن الإنساني أحد الاهتمامات المهمة في سياسات الحكومات، ولإنجاح مساعي تفعيل الأمن الإنساني واستدامة مضامينه، يحتاج إلى مجهود جماعي على اعتبار أنه لم يعد مسؤولية الحكومة وحدها، بل تم التركيز على تفويض العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (المجتمع المدني)، القطاع الخاص (الشركات متعددة الجنسيات)، والعديد من الفواعل اللادولالية الأخرى التي أصبحت تظهر تأثيراتها ومساهماتها على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية حيث أصبحت شريكا فاعلا، مؤثرا وفعالا يساند القطاع الحكومي لتقديم العديد من الخدمات والوظائف التي كانت منذ زمن ليس بالبعيد حكرا على الدولة فقط، ونظرا للأدوار التي تضطلع بها، أصبح إشراك هذه الفواعل في ضبط الحياة السياسية، الاقتصادية، الأمنية أمرا في غاية الأهمية بالنظر إلى تعاضد دورها في

السياسة العالمية وذلك بالاستناد إلى آليات عمل فعالة وكفاءة اعترف بها كبار القادة في كبرى الهيئات الدولية ومرونة كشفتها سرعة التنفيذ وشرعية لدى مختلف الجهات حتى العنيفة منها.

ظاهرة تنامي دور الفواعل اللادولالية هو المتغير الجديد وليس وجودها في حقل العلاقات الدولية، لأن لها روابط تمتد تاريخيا إلى القرون السابقة تعود لفترة بداية الثورة الصناعية في العصور الوسطى التي دائما ما توصف بمرحلة التعددية وعدم وضوح الولاءات والخيارات التي نعيشها اليوم بفعل العولمة والثورة التكنولوجية التي فرضت علينا واقعا أشبه ما يكون بالعصور الوسطى.

يسود اعتقاد في الأوساط الأكاديمية في الدراسات الأولى بأن الفواعل اللادولالية تهدد وجود الدولة وتوسعي إلى تفويض دورها، لأنها في نشأتها خارجة عن سيطرة الدولة، وهناك افتراض بوجود صراعات محتدمة بين الفواعل اللادولالية والدول والمنظمات الدولية، هذه الفواعل مع بعضها البعض وفي نشاطها تشكل نظاما معقدا مؤسسا على أنظمة اجتماعية هي الأخرى ميزتها الأساسية التعقد.

كل التفاعلات والمعاملات والنشاطات تحدث داخل هذا النظام المعقد بين الحكومات، المنظمات الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الإجرامية والإرهابية، وتعد الفترة التي أعقبت الحرب الباردة فترة انتشار لهذه الجهات الفاعلة اللادولالية بشكل غير مسبق حيث ساعدت العديد من التحولات على مواءمة الظروف لنشاط الفواعل اللادولالية وإبراز دورها ودعوة الفواعل الرسمية (الدول والمنظمات الدولية) للتعاون معها والاستفادة من الخبرات الفنية والتقنية لهذه الفواعل، ومن أبرز هذه المتغيرات:

* الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة المواصلات التي اختصرت المسافات وألغت الحدود بين الدول مما قلل تكاليف المعاملات وسهل المبادلات.

* تراجع دور الدولة بسبب العولمة، وتغير مفهوم القوة وتوزعها مما أثار العديد من النقاشات حول جدوى الدولة وقدرتها على الاستمرارية في خضم تصاعد هذه الفواعل.

* الميزات الخاصة التي تتفرد بها الجهات اللادولالية في نشاطها حيث تتمتع بالقدرة على إحداث التغيير على جميع المستويات وبعتماد مجموعة آليات أسهمت إلى حد بعيد في بناء مكانة لها على الساحة الدولية وفي السياسة العالمية، وخلقت لنفسها مؤسسات ذات خبرة فنية، تقنية ومعرفية مكنتها من افتكاك اعتراف عالمي بالدور الذي تقوم به وكان ذلك على أعلى مستوى من خلال الاعتراف بها رسميا في الأمم المتحدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى النداءات الحكومية من قبل شخصيات بارزة للتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة المشاكل والتحديات العالمية.

يحتمل موضوع الأمن الإنساني دراسة شاملة لا تستثني أي نوع من الفواعل مهما كانت طبيعة نشاطه أو أهدافه حيث لا يمكننا الوصول إلى نتائج دقيقة وحقيقية بعزل بعض الفواعل فقط لأنها عنيفة أو

غير شرعية فالصورة لن تكتمل إلا باجتماع كل هذه الفواعل في هذا النظام المعقد ومواجهة التهديدات والتحديات التي تواجه البشرية كل بحسب قدرته وامكانياته دون استثناء أي فاعل من الفواعل لأن التفاصيل هي التي تصنع الفرق.

في هذه الدراسة نركز على دور الفواعل اللادولالية في حوكمة الأمن الإنساني، من خلال تحليل مدى مساهمة الفواعل اللادولالية في دعم وتحقيق الأمن الإنساني والتركيز على أولوية الأفراد في جميع السياسات التنموية التي تكون أرضية لتسهيل الحصول على حياة آمنة وكريمة لكل فرد وتأمين فرص للجميع والتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب الحضاري، أو على الأقل الوقوف ضد تجدد المآسي التي عاشتها البشرية.

القيمة العلمية والعملية للدراسة:

القيمة العلمية:

إن البحث في موضوع دور الفواعل اللادولالية في حوكمة الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية من شأنه تزويد الباحث بمفاهيم ذات قيمة علمية تضاف إلى قاموسه العلمي، فضلا عن استكشاف أداء الفواعل اللادولالية في قضية الأمن الإنساني، وبالتركيز على الأدوار والآليات الضبطية المتنامية على مستوى الحوكمة تظهر الاسهامات الفريدة للفواعل اللادولالية باعتبارها فاعلا رئيسيا في سياسات الضبط العالمي، بالاعتماد على قدرتها في التأثير على تغيير السلوكيات الحكومية عن طريق إنشاء المعايير ودعم التعاون الدولي والشراكة في العديد من المجالات خاصة البيئية منها، كما تقوم بتسليط الضوء على القضايا ذات الأولوية وتوجيه الطاقات والموارد نحوها وفي سياق تجميع أدوار الفواعل اللادولالية نحو دعم الأمن الإنساني والتعرض لدور الفواعل العنيفة يكشف طرقا وآليات أكثر نحو استكشاف الوسائل الجديدة المعتمدة والبحث في تعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف لمكافحة نشاط الفواعل العنيفة للتقليل من التكلفة الإنسانية.

القيمة العملية:

في محاولة لتعزيز البعد الإنساني من خلال اتخاذ الفرد كوحدة تحليل الأساسية لأي سياسة أمنية، حيث تكمن أهمية دراسة الفواعل اللادولالية في سد الثغرة التي شكلتها البرامج التنموية العاجزة منذ سنوات في الوصول إلى تحقيق الأمن الإنساني ودعم أمن الأفراد وإخراجهم من براثن الفقر، المرض، الحرب، الجهل وحتى توفير بيئة مستدامة تحترم حقوق الأجيال القادمة في العيش أيضا، وذلك بتتبع النقص في مواطن غير تقليدية، ليس في السياسات الحكومية ولا المشاريع العالمية، بل من خلال الكشف عن

الميزات التي يمكن أن تضيفها الفواعل اللادولالية على اختلاف أنواعها وتتناقض أهدافها لتحقيق الأمن الإنساني والكشف عن القدرة على الاستقطاب أثناء التنافس بين العديد من الفواعل اللادولالية.

التقصي في خلفية عزل جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة عن قضايا الأمن الإنساني والبحث بالموازاة كيف يمكن أن تكون هذه الفواعل ضمن التهديدات من جهة ومن ضمن الفواعل من جهة ثانية، فهذه الدراسة تسعى إلى:

1. معرفة مدى مساهمة الفواعل اللادولالية في حوكمة الأمن الإنساني، خاصة مع تنامي أدوارها في شتى المجالات حيث نحاول البحث في الأهمية الحقيقية لتأثير هذه الفواعل على أمن الأفراد، ومحاولة إبراز الدورين المتناقضين لشقين متعارضين من الفواعل وكيف تتساند فواعل مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني مع الدول والمنظمات الدولية للدفع بواقع الأمن الإنساني نحو التحقيق عبر تبني مجموعة من المشاريع العالمية التي تسعى لعدم ترك أحد خلف الركب، خاصة في الوقت الذي تراجع فيه دور الدولة في حماية الأفراد وتفعيل مضامين الأمن الإنساني، كما نسعى لإظهار كيف تعيق بعض هذه الفواعل (الإرهاب والجريمة المنظمة) بطريقة منظمة وممنهجة مساعي حوكمة الأمن الإنساني.
2. إظهار التحديات المعولمة والمشاركة للإنسانية جمعاء (المناخية: الاحتباس الحراري وآثاره، التلوث وانعكاساته، الصحية: الفيروسات والأمراض المناعية والمعدية الايدز، الايولا، كوفيد-19 بمختلف متحوراته، الاجتماعية: الفقر، الجوع وسوء التغذية، الاقتصادية: البطالة) مع زيادة الترابط والتعقد في التفاعلات ما يدفع بكل الفواعل نحو التعاون وتبني سياسات مشتركة تجمع كل الفواعل مع بعضها البعض للتباحث والخروج بحلول مشتركة، والاستفادة من الدروس الإنسانية أمام الكوارث الطبيعية، الحروب والحسابات السياسية الضيقة.
3. إبراز التأثيرات الايجابية التي تفرزها الفواعل اللادولالية على الأمن الإنساني العالمي بشكل عام وفي المنطقة المغاربية بشكل خاص وكيف تحولت نظرة الإقصاء تجاه الفواعل اللادولالية والتي تنفي تأثيرها ودورها في كل المجالات إلى الاعتراف بها رسميا في منظمة الأمم المتحدة. فضلا عن ذلك قيام شخصيات سياسية بارزة بالدعوة إلى إشراك هذه الفواعل في النقاشات السياسية والدعوة إلى الاستفادة من الخبرات التي تتمتع بها بفضل مرونتها الوظيفية في التعامل وشرعيتها الأخلاقية لدى الأفراد والمنظمات في ظل الاضطرابات العالمية التي جعلت المجتمعات تعود للعيش في حالة من اللايقين كأننا نعيش فترة تسمى بالعصر الوسيط الجديد، ومع اتساع التهديدات الأمنية للفواعل غير الشرعية العنيفة من جهة، وعدم قدرة الدول والمنظمات الدولية الاستجابة لكل المطالب المجتمعية، في ظل التوترات والمتغيرات الجديدة على الساحة الدولية.

4. إسقاط أدوار الفواعل اللادولالية (مجتمع مدني، شركات متعددة الجنسيات، منظمات غير حكومية وحتى الفواعل غير الشرعية التي تعد في كثير من السياقات مهددا للأمن الإنساني وعقبة أمام

تحقيقه، إلا أنه في هذه الدراسة أوضحنا أنه حتى الفواعل غير الشرعية وإن لم تؤثر في السياسات في اتجاه دعم الأمن الإنساني وتركيز الموارد والطاقات، فهي بحد ذاتها تقوم بالضغط لتغيير سياسات الدول نحو تبني سياسات مشتركة لمحاصرة تهديد هذه الفواعل والتحرك نحو دعم الأمن الإنساني وهو ما يتضح في المنطقة المغاربية حيث تبرز مؤشرات الحوكمة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول جملة من الأهداف نوجزها في مايلي:

1. تحديد معالم العلاقة بين الفواعل اللادولالية والأمن الإنساني وإبراز مختلف التفاعلات الدائرة بين الفواعل الدولالية والفواعل اللادولالية من أجل الوصول إلى حوكمة الأمن الإنساني.
2. فهم موقف نظريات العلاقات الدولية من الفواعل اللادولالية والموقف القانوني منها.
3. الكشف عن مهددات الأمن الإنساني ووضع إمكانيات الفواعل اللادولالية التي يمكن أن تدعم الأمن الإنساني أمام الفواعل الرسمية للعمل على استغلالها.
4. استشراف نهج بديل لدعم الأمن الإنساني باستغلال كل الفرص الممكنة والسعي للتعاون مع جميع الفواعل وتعديل المسار نحو مستقبل أفضل للبشرية.
5. إبراز إمكانيات الفواعل اللادولالية التي يمكن أن تستغل للتضييق على المهددات التي تعمل على تثبيط مسعى دعم الأمن الإنساني أو على الأقل إمتصاص مسببات العنف.
6. وضع المنطقة المغاربية تحت الفحص لاستكشاف إمكانيات مختلف الفواعل الدولالية واللاولالية فيها من أجل تقوية أطر التعاون لدعم حوكمة الأمن الإنساني فيها.

أسباب اختيار الموضوع:

تتراوح أسباب اختيار الموضوع بين أسباب موضوعية وذاتية نتناولها فيما يلي:

الأسباب الذاتية:

ميول الطالبة نحو مثل هذه الدراسات الأمنية التي تشكل لب اهتمامات الدراسات الأمنية الحديثة وقلّة الإنتاج الفكري الذي يجمع بين الأمن الإنساني والفواعل اللادولالية مجتمعة، خاصة وأنها تحتمل وظيفتين واتجاهين متناقضين الشرعية الطبيعية التي تدفع بالأمن الإنساني نحو التفعيل وغير الشرعية العنيفة التي تحمل تقويضا للأمن في شتى أشكاله وبالأخص الأمن الإنساني (الإرهاب مثلا).

الرغبة الملحة في تقديم دراسة تشملنا كمغاربة وليس فقط البحث في المواضيع الحديثة والبعيدة عنا وذلك لما قد يفيد وينور الرأي العام من جهة وصناع السياسة من جهة أخرى للتشارك والنهوض بواقع الأمن الإنساني في المنطقة للحاق بالركب الحضاري الخاص بنا.

الأسباب الموضوعية:

تنامي النقاش العالمي والإقليمي والوطني حول جدوى السياسات، البرامج والمشاريع إذا كانت لا تفضي إلى رفاه الأفراد والشعوب وتم الوصول إلى أنه يوجد قصور في جانب من الجوانب التدابير الملحة للرفع من قيمة الفرد وجعله جوهر التنمية وأساس وهدف البرامج خاصة في ظل التطورات الراهنة. وما كشفت عنه التحديات الجديدة للأمن الإنساني، والتي كرس مفهوم الأمن الإنساني في سياق الأنتروبوسين، وأن الإنسان شريك في النظام الايكولوجي الذي يستلزم اتخاذ تدابير مستعجلة ومستدامة خاصة بفعل انهيار الحواجز بين الدول والفواعل غير الحكومية الأخرى التي أصبحت تتساند هي والدول والمنظمات الدولية في حوكمة الأمن الإنساني، وحتى النوع الآخر من الفواعل الذي يهدد ويقوض الأمن الإنساني.

ظهور دراسات وأبحاث جديدة تأخذ من باقي العلوم وتطبقها على مجال العلوم السياسية حيث تبرز الفضاء الذي تتفاعل فيه مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية في نظام أقل ما يعترف بأنه نظام مترابط ومعقد تحدث فيه مختلف التفاعلات وأنماطها وباختلاف الفواعل فيه. وهنا نحاول أن نأخذ بخصائص النظم الاجتماعية المعقدة التي يغلب عليها طابع المدن والتحضر وعدم اليقين وتكثر فيه ظاهرة الاستقطاب وفي ظل التحديات الجديدة حيث نحاول البحث في كيفية التأثير والتأثير بين هذه الفواعل في نظام التعقيد وتجربة هذه الوسائل الجديدة على موضوع الأمن الإنساني من خلال البحث في دور الفواعل اللا دولاتية.

محاولة تقييم دور الفواعل اللا دولاتية في حوكمة الأمن الإنساني، خاصة وأنها لم تحظى بدراسة شاملة في هذا الإطار، مما يتطلب البحث والتقصي، والوقوف على الوضع السياسي والقانوني لهذه الفواعل وإبراز الأدوار الفعلية التي وقفت خلفها ودفعت بالمؤسسات الرسمية نحو تبنيها والدفاع عنها.

إشكالية الدراسة:

رغم المجهودات التي تقودها الدول من جهة والمنظمات الدولية من جهة ثانية من خلال العديد من البرامج والمشاريع إلا أنها تبقى عاجزة عن القضاء على الجوع والفقر. وفي ظل عالم متغير لا يستقر لا في مضمون المفاهيم ولا في الفواعل.

في الوقت الذي تأكد فيه أن الدول غير قادرة وحدها على تسيير وتضمين مفاهيم كالأمن الإنساني في منطقة تحكمها عدة متغيرات (سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية واجتماعية) تتضارب فيها الرؤى والمصالح، وظهور فواعل تبنت منذ ظهورها القضايا الإنسانية وجعلتها محورا لاهتماماتها لذلك جاءت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: كيف تساهم الفواعل اللادولالية في حوكمة الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية؟

ولغرض البحث في هذه الإشكالية يتوجب التقصي وراء عدد من الأسئلة الفرعية التي تقتضيها الدراسة وتأتي في مستهلها:

1. ما هي الأصول الفكرية والمعرفية المرتبطة بكل من الأمن الإنساني والفواعل اللادولالية والعلاقة التي يفترض أن تجمع بينهما؟
2. ماهي التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني وكيف ساهمت الفواعل اللادولالية في بناء سياسات تشاركية وبرامج عالمية لدعم الأمن الإنساني؟
3. هل تعمل كل الفواعل اللادولالية على بناء الأمن الإنساني متساند أم أن الفواعل العنيفة اللادولالية تثبط هذا المسعى؟
4. كيف تساهم الفواعل اللادولالية في دعم الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية وماهي العقبات التي تحول دون الوصول إلى تكريسه في المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

- 1- كلما زادت السياسات التشاركية بين الفواعل الدولالية والفواعل اللادولالية كلما تراجعت مهددات الأمن الإنساني.
- 2- تمكين الفواعل اللادولالية يعمل على تحجيم الفواعل العنيفة وتعظيم مكاسب الأمن الإنساني.
- 3- إعادة بناء الثقة في الفواعل اللادولالية الساندة للأمن الإنساني في المنطقة المغاربية من شأنه تعزيز الأمن الإنساني.

حدود ومجال الدراسة:

المجال المكاني: في موضوع الفواعل اللادولالية لم نقم بتحديد المجال المكاني بل حيثما وجدت الفاعل اللادولالية لأننا قمنا بدراسة مسحية حول نشاط الفواعل اللادولالية في تحقيق الأمن الإنساني في كل المناطق، غير أننا خصصنا فصلا أخيرا حددنا فيه المنطقة المغاربية كمجال لدراسة الفواعل اللادولالية وكيفية عملها لدعم الأمن الإنساني المتعثر في المنطقة.

المجال الزمني: قمنا باختيار الحد الزمني لدراستنا سنة 1994 بعد تبني مفهوم الأمن الإنساني من قبل الأمم المتحدة والعديد من الدول، وموازاتها مع انتشار الفواعل اللادولالية وتزايد تأثيرها.

المجال الموضوعي: يتمثل الموضوع في دور الفواعل اللادولالية في حوكمة الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية وكيفية تأثير هذه الفواعل في تحقيق الأمن الإنساني في ظل التهديدات المتنامية وكيف تقوم هذه الفواعل بفرض وجودها والتأثير على السياسات في اتجاه تحقيق ودعم الأمن الإنساني.

مقاربة منهجية:

تستلزم العملية البحثية استخدام مجموعة من المناهج والتقنيات والمقتربات المتوافقة مع الخطة الناظمة للبحث، وهي على النحو التالي:

المنهج الوصفي: قمنا باستخدام هذا المنهج لتوصيف العلاقات بين الفواعل اللادولالية والأمن الإنساني وربط المعاني بمخرجات السياسات والبرامج والوصول إلى وصف ظاهرة تنامي أدوار الفواعل اللادولالية لحوكمة الأمن الإنساني.

المنهج التحليلي: استخدم هذا المنهج بداية من المبحث الثالث من الفصل الأول لتحليل الروابط بين الفواعل اللادولالية والأمن الإنساني من جهة وإبراز العلاقة بين الفواعل الدولالية والفواعل اللادولالية من جهة ثانية، كما تدرجنا في استخدام هذا المنهج في باقي فصول الدراسة للكشف عن إمكانات الفواعل اللادولالية في محاصرة تهديدات الأمن الإنساني، فضلا عن تحليل أدوار هذه الفواعل في المنطقة المغاربية.

المنهج المقارن: في هذه الدراسة تم اعتماد أبعاد الأمن الإنساني كمؤشرات لمقارنة واقع الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية وإعطاء نظرة عن الفروقات بين دول المنطقة من حيث حالة الأمن الإنساني فيها.

المنهج التاريخي: تم توظيف هذا المنهج عبر مختلف فصول هذه الأطروحة، وتتبع التطور الكرونولوجي لكل من الأمن الإنساني، المشاريع والبرامج وكذا التقصي خلف ظهور الفواعل اللادولالية وانتشارها وتغير أدوارها، كما قمنا بتدعيمه بتقنية، أسلوب ومقاربة ذات أهمية بالغة في الدراسة وهي:

تقنية تحليل الوثائق: ارتأينا تحليل مضمون خطاب لويد اكسورثي الموسوم ب: **الأمن الإنساني والحوكمة العالمية: وضع الناس أولا**، لأنها كانت بداية للدعوات الحكومية بإشراك الفواعل اللادولالية في السياسات الأمنية والإنسانية للاستفادة من الخبرات الفنية والتقنية والمعلوماتية، فضلا على أن الخطاب يتلاءم مع موضوع الدراسة إلى حد بعيد.

أسلوب دراسة الحالة: تم استخدام هذا الأسلوب في الفصل الثالث لإبراز دور الفواعل اللادولالية في حوكمة الأمن الانساني في المنطقة المغاربية حيث اعتمدنا على أدوات أهمها: المنشورات، التقارير والبيانات المدعمة بالإحصاء.

مقاربة الحوكمة الشبكية العالمية: التي تقوم على إعطاء فرصة أكبر للفواعل غير الدولالية، فقد أصبح لها دور في السياسة العالمية، وخاصة بفعل استقلاليتها في أداء مهامها بعيدا عن أية ضغوطات، وهو ما أدى إلى تكوين شبكية تنظيمية تقوم على ضرورة تشارك الفواعل الدولالية مع الفواعل اللادولالية في ضبط الشأن العام.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في إعداد الموضوع على العديد من الدراسات والأدبيات التي نذكر منها:

Daphne Josselin and William Wallace, Actors Non- State in World Politics

حيث قدم الكتاب دراسة شاملة للفواعل اللادولالية من خلال عدة فصول ركزت على الأنشطة عبر الوطنية لمنظمات مختارة إما بالتركيز على قضية واحدة أو على عدة قضايا حيث ركز المساهمون في الكتاب على عمل الجهات الفاعلة اللادولالية في مجال المبادئ والمعايير وطريقة استجابة هذه الفواعل بدورها لظهور "الأخلاق العالمية" بدءا بدور الكنيسة وصولا إلى دور الجماعات الإرهابية والاجرامية.

Sandra J. Ma clean et al, A Decade of Human Security: Global Governance and New
.Multilateralism's

قدم هذا الكتاب في مجموعة فصول احتقالا بمرور عقد من الأمن الإنساني كما يستكشف آفاق أجندة الأمن البشري في العقود اللاحقة خاصة فيما يتعلق بالإمكانات الكامنة في التعددية الجديدة كأشكال ناشئة للحكم العالمي، التي جاءت كرد فعل على الحروب الجديدة وتضمنت جهات فاعلة لادولالية فضلا عن الدول، حيث ظهرت مفاهيم عدم المساواة، الفقر، العالم الثقافي، الإرهاب، التغيرات البيئية والأسلحة الحيوية.

Caroline Thomas, Global Governance, Development and Human Security

جاءت هذه الدراسة في كتاب نتيجة النقاش حول الأمن الإنساني في مؤتمر جمعية الدراسات الدولية البريطانية، حين أعرب المشاركون عن قلقهم إزاء صمت العلاقات الدولية في مواجهة تزايد عدم المساواة وانتشار الفقر الذي ميز عصر التنمية النيو ليبرالية، حيث لوحظ التوزيع غير المتكافئ لفوائد عملية العولمة والفسل العام لهذه العملية في توفير الأمن الإنساني لأغلبية البشرية. حيث ركزت الدراسة على التحليل على مستوى الدولة ووضع الناس في المقام الأول حيث تعطي الدراسة الأولوية للبشر وعلاقاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المعقدة.

Axworthy Lloyd, Human Security and Global Governance: Putting People First, Global Governance.

ركز لويد اكسورثي في هذا المقال على تحول مفهوم الأمن وعجز الدول عن توفير الحماية لشعوبها وفي سياقات أخرى أصبحت تشكل تهديدا على حقوق المواطنين ورفاهيتهم، الأمر الذي دفع إلى توسيع نطاق التركيز الأمني إلى ما هو أبعد من مستوى الدولة نحو البشر الأفراد، فضلا عن النظر في الأدوار المناسبة للنظام الدولي للتعويض عن فشل الدول، حيث أصبحت العديد من القضايا جزءا من الحوار (حماية المدنيين، معالجة قضية الأطفال المتأثرين بالحرب، تهديد الإرهاب، المخدرات، إدارة الحدود المفتوحة ومكافحة الأمراض المعدية) حيث تم ادراك أن حماية الأشخاص يجب أن تكون الشاغل الرئيسي.

Thomas G.Weiss et al, "The Rise of Non-State Actors in Global Governance
"opportunities and limitations

تم التركيز في هذه الدراسة على النمو غير المسبوق في عدد الفاعلين الدوليين والتغيرات الدراماتيكية في الاتصال مع ازدهار المناقشات بين العلماء وأصحاب السياسة حول إيجابيات وسلبيات العولمة وكيف يمكن أن تحكم، حيث يتفق الجميع على أن كثافة وسرعة وحجم التفاعلات العالمية اليوم تعكس زيادة الترابط ما دفع العلماء إلى دراسة العلاقات الدولية من خلال عدسة الحوكمة العلمية.

Bas Arts, " Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis

حيث تناول ارتس باس في هذه المداخلة على المناقشات عبر الوطنية والتفاعلات المنتظمة عبر الحدود بين الفواعل اللادولالية والحكومات، حيث ركز في ورقته على تأثير الفواعل اللادولالية على مؤسسات الحوكمة العالمية ومدى أهمية العلاقات عبر الوطنية بين الفواعل اللادولالية في السياسة الدولية والخارجية وقام بدراسة حالة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة واتفاقية التنوع البيولوجي.

كتاب صالح زيانبي، مراد بن سعيد، مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي حيث تم تسليط الضوء على أهم قضايا إصلاح الحوكمة البيئية العالمية، وفي مقدمتها الإصلاحات المؤسساتية ومحاولات إعادة هندسة البنية المؤسساتية للضبط البيئي العالمي، وكذلك مساعي إشراك الفواعل اللادولالية في الحوكمة البيئية العالمية.

كتاب صفاء إبراهيم الموسوي، التي اهتمت بدراسة الفواعل اللادولالية والأمن العالمي بعد عام 2001، حيث قامت بالبحث في تأثير الفواعل اللادولالية على الأمن القومي التي تم نشرها عام 2021. ووصلت إلى أن الفواعل اللادولالية تعمل على زيادة الانكشاف الأمني للدولة الوطنية وتفاقم من وتيرة التهديدات الجديدة ضد هذه الدول، حيث سيبقى النظام العالمي قائما على الدول والمنظمات الدولية

كفواعل رئيسية، ويولد فواعل من غير الدول في تفاعلاته المستمرة لأسباب تملئها التحولات العالمية وتنامي الاحتياجات البشرية.

أطروحة دكتوراه الأستاذ لموشي طلال، حول "دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجاً"، حيث ركز في دراسته على الأدوار التي تؤديها الفواعل اللادولالية فأظهرت الدراسة تنامياً لعدد وأدوار هذه الفواعل وارتبطت فيما بينها بنظم معقدة من التفاعلات، حيث خلقت عمليات جديدة تتجه بالنظام الدولي نحو تقوية أطر التعاون والتكيف وتجاوز أطر الصراع من خلال مشاركة كل تلك الفواعل (منظمات دولية حكومية، منظمات غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات، وحتى الجماعات غير الشرعية). غير أن سعي المنظمات غير الحكومة المهتمة بحقوق الإنسان في سعيها لتحقيق نسق حقوقي عالمي موحد يبقى رهين الخصوصيات المعيارية.

صعوبات الدراسة:

شكل التحدي المعلوماتي أحد العقبات الكبيرة التي وقفت في طريق إنجاز هذه الدراسة خاصة ما تعلق بالموصولية بالانترنت، التي يتعذر الوصول إليها بسبب ضعف الشبكة في المنطقة مما أدى إلى ضرورة الانتقال الدائم والبحث عن تغطية أفضل للشبكة.

ندرة المصادر والمراجع التي تجمع بين مفهومي الدراسة الرئيسيين (الأمن الإنساني والفواعل اللادولالية) ما استغرق وقتاً لايجاد الروابط واستكشاف التفاعلات المعقدة بين مفاهيم الدراسة التي تأرجحت بين ثلاث دوائر رئيسية الأمن الإنساني، الفواعل اللادولالية، والحكومة، فضلاً عن عدم تطابق البيانات والاحصائيات بين الدراسات الأكاديمية والتقارير العالمية مما أوقعنا في حالة من عدم اليقين حيث قمنا بالاعتماد على إحصائيات وبيانات المؤسسات الدولية من خلال تبني أرقام ونتائج مستخلصة من عدة تقارير دولية وقمنا بتدعيمها بتقارير من منظمات غير حكومية، منتديات ومؤشرات عالمية للحصول على نتائج أكثر موثوقية، خاصة لما تعلق الأمر بنتائج البرامج والأرقام لمشاريع الأمن الإنساني، التي أخذت منا الوقت والجهد في ترجمتها.

بالإضافة إلى تحدي تكييف المصطلحات الأجنبية مع السياقات والمصطلحات العربية خاصة حينما يرتبط الموضوع بأدبيات دراسة أنجلو-ساكسونية مؤسسة لموضوع الدراسة.

تقسيم الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة، وإثبات صحة الفرضيات تم صياغة هذا البحث العلمي ضمن خطة مقسمة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول إطار نظري مفاهيمي، مكون من أربعة مباحث: المبحث الأول والثاني تم تحديد مفهوم الأمن الإنساني والفواعل اللادولالية على التوالي وذلك بالتطرق على وجه التخصيص إلى موقف

مختلف نظريات العلاقات الدولية من الفواعل اللادولالية وحتى موقف القانون الدولي منها والقانون الدولي الإنساني على وجه التحديد، أما المبحث الثالث تم فيه إبراز العلاقة بين المفهومين وإيجاد نقطة الوصل بينهما. وهو ما فرض علينا البحث في الإطار الضبطي لهذه التفاعلات والذي تبرزه الحوكمة كنظام يصطدم بواقع معولم تتراجع فيه أدوار الدولة الضببية أمام التطور التكنولوجي الذي لا يعترف بالمسافات ولا الحدود، المبادلات، التجارة وحتى التهديدات. حتى الوصول إلى نقطة الالتقاء حيث انطلقنا من افتراض انتقاء الروابط مع الفواعل الدولالية مما استلزم منا دراسة العلاقة بين هذه الجهات اللادولالية والجهات الدولالية.

أما الفصل الثاني يتضمن هو الآخر ثلاثة مباحث، قمنا في الأول بتحليل دور الفواعل اللادولالية وإبراز قدرات الضبط السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والأخلاقي للفواعل اللادولالية، والثاني ارتأينا أن نقوم باستخدام أحد تقنيات البحث العلمي وهو تحليل المضمون حيث قمنا بتحليل مضمون خطاب لويد اكسورثي حول **الحوكمة العالمية: وضع الناس أولاً**، في خطوة لإظهار النداءات الحكومية الأولى والمبكرة بإشراك الفواعل اللادولالية والاستفادة من قدراتها الفنية والتقنية خاصة وأن موضوع الخطاب يتماشى وموضوع الدراسة. أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مختلف تهديدات الأمن الإنساني بالاعتماد على أبعاد ومضامين الأمن الإنساني كمنهج ناظم في التقصي وراء التهديدات المعاصرة للأمن الإنساني، وإظهار أهم الميزات لمشاركة الفواعل اللادولالية في دعم الأمن الإنساني حيث تم الاعتماد قصداً على العديد من التقارير التي تضيف إلى الموضوع مصداقية ورؤية أوضح عن أهم المخاطر والتهديدات المحدقة بالأمن الإنساني، حيث قمنا بترجيح ثلاثة تقارير أساسية أحدهما تقرير خاص بهيئة حكومي هي تقرير الأمم المتحدة موسوم بـ "تهديدات جديدة للأمن البشري في عصر الأنثروبوسين: المطالبة بمزيد من التضامن" والثاني تقرير يصدر عن هيئة غير حكومية هي المنتدى العالمي الاقتصادي في طبعته السابع عشر حول المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي في 2022 تحت عنوان "المخاطر العالمية"، أما التقرير الأخير فقد تم اختياره لما أصبح يكتسبه من أهمية حيث تم تفحص مؤشر مخاطر المناخ العالمي. أما المبحث الثالث: الأمن الإنساني نحو فرص حوكمة عادلة تم من خلاله إظهار مشاريع حوكمة الأمن الإنساني من خلال إشراك جميع الفواعل خاصة الشركات في ميثاق عالمي يحترم حقوق الإنسان في الممارسات، مشروع الألفية الذي يتماهى كثيراً في مضامينه مع تقرير الأمن الإنساني وخطة التنمية المستدامة 2030 الطموحة، ثم تقييم لهذه المشاريع فاقترح نهج بديل يدعم جهود الفواعل اللادولالية لدعم الأمن الإنساني.

والفصل الثالث دراسة حالة المنطقة المغاربية وباعتماد نهج أبعاد الأمن الإنساني تم بنفس الطريقة رصد واقع وإشكالات الأمن الإنساني في المنطقة، ثم إبراز تطور نشاط الفواعل اللادولالية الشرعية منها وغير الشرعية على حد سواء وإبراز المفارقات وخصوصية هذه المنطقة وجهود حوكمة الأمن الإنساني

وفي الأخير التطرق إلى التحديات التي تعترض فعالية مشاركة الفواعل اللادولالية في تحقيق الأمن الإنساني على شاکلة الإرادة السياسية ومشکل التمويل.

الفصل الأول:

الفواعل اللادولالية و الأمل الإنساني:
مقاربة مفاهيمية ونظرية

أصبح البحث في موضوع الفواعل اللادولالية أمرا حتميا خاصة في الفترة الراهنة ليس لأن المفهوم حديث لكن تنامي أدوار الفواعل اللادولالية على الساحة الدولية والسياسة العالمية وقدرتها على التأثير في مجرى السياسات وتخصيص الموارد والطاقات، ما فرض علينا التدقيق والبحث في المسببات، الآليات، الميزات والعلاقات مع باقي الفواعل الأخرى الرسمية منها وغير الرسمية (التفاعل فيما بينها). في الوقت الذي نشهد فيه تعقدا، ترابطا وتشابكا في معظم التفاعلات، فبين انحسار دور الدولة كفاعل مركزي ووحدي في العلاقات الدولية وبين انتشار فواعل جديدة جعلت النظام الدولي نظاما عالميا متعدد المراكز، تمارس فيه السلطة عن طريق نظام حوكمة عالمي حيث سنحاول استكشاف الروابط بين الفواعل اللادولالية والأمن الإنساني من خلال هذا المبحث.

المبحث الأول: البنى الفكرية والمعرفية للفاعول اللادولالية

بعد التحول الذي شهدته حقل العلاقات الدولية وتراجع الطرح المتمركز حول الدولة، ووحدا نيتها، بفضل تنامي التفاعلات العبر وطنية على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي وحتى الثقافي بين الأفراد، المجتمعات والدول، حيث أسفر هذا الوضع عن بروز فواعل جديدة أدت إلى تزايد ترابط العلاقات أكثر فأكثر وتعقدها.

استقطبت هذه الفواعل اهتمام العديد من المفكرين والباحثين في مجال العلاقات الدولية وأسفرت عن الكثير من الدراسات والبحوث في تأثيرها على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي، وعلاقتها بباقي الفواعل غير أن بعض الاتجاهات المتمركزة حول الدولة ترفض الاعتراف بهذه الفواعل وتعتبرها مجرد قضايا وجهات، لذلك نقوم في هذه الدراسة بتسليط الضوء على أهم الأسس المعرفية للفاعول اللادولالية، محفزات ظهورها وكيفية تأثيرها على السياسات الدولية، في ظل المتغيرات الحاصلة على الصعيد العالمي.

المطلب الأول: مرتكزات ظهور الفواعل اللادولالية في السياسة العالمية:

تضافرت العديد من العوامل لإبراز تلك البنية المعقدة لتشابك وتعقد التفاعلات في السياسة الدولية بين الفواعل الدولية والفاعول اللادولالية ما أدى إلى تشكيل السياسات العالمية حيث ساهمت التحولات الطارئة على النظام الدولي أيضا على الاعتراف بوجود لاعبين جدد لهم القدرة على التأثير وتوجيه السياسات الدولية بعيدا عن سلطة وسيطرة الدولة، وما كان ذلك إلا نتيجة ظروف مهياة ساهمت في تخصيص الأرضية لتكاثر هذه الفواعل ونموها حتى الوصول إلى القدرة على التأثير، ندرج هذه العوامل فيما يلي:

أولا: العولمة

إن توسع مشاكل العمل الجماعي collective action العالمي ونمو الاعتماد المتبادل الذي شدد عليه كل من keohane و ney ساهم في ظهور تحديات مشتركة للإنسانية في مجالات الأمن (منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والحوول دون سقوطها في يد جماعات متطرفة، ..)، البيئة (مكافحة تلوث المحيطات والهواء والحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض، ...)، التجارة (تحرير الأسواق، وتسوية الخلافات التجارية وتمييط معايير الإنتاج، ...)، والصحة (محاصرة الأوبئة العابرة للحدود مثل السارس، وأنفلونزا الطيور وحتى الايدز،)¹، والآن فيروس كورونا أو كوفيد 2019 بمختلف أنماطه وطفراته، حيث أفرزت نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات والتغيرات التي تميزت بالعمق وسرعة الوتيرة كان لها

(1) عادل، زقاغ، " النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية " (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم

العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2009)، ص. 116.

دور بارز في تغيير الفواعل الدولية، وذلك باستبدال نموذج السياسة الدولية بنموذج جديد هو السياسة العالمية، مما دعم تنامي مطلب ترسيخ أسس هذا النموذج وتزايد مستويات الوعي بالتهديدات ذات الصبغة العالمية (التهديدات البيئية، التهديدات الصحية،)، أين أصبحت الدولة لوحدها غير قادرة على مواجهتها أو التقليل من حدتها بفعل العولمة، وهو ما يطرح إشكالية قدرة الدولة على تحصين أمنها، وعليه برزت ضرورة فسخ المجال أمام العديد من الفواعل اللادولالية (المنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، جمعيات أهلية، إعلام وغرف أو مجموعات التفكير⁽¹⁾).

ومن أبرز فروع العولمة التي كان لها الأثر البارز في تسهيل ظهور وعمل الفواعل اللادولالية

1: العولمة التكنولوجية

عولمة الاتصالات في هذا القرن، يمكن لأي فرد لديه ما يكفي من المال والوقت السفر شخصياً أو التواصل كتابياً مع معظم أنحاء العالم، ما لم تتعطل الاتصالات بسبب الحرب، تكمن الثورة التقنية في القرن العشرين في زيادة الكثافة، السرعة وانخفاض تكلفة الاتصالات، وتكمن الثورة السياسية في هذه التغييرات التي تجلب الاتصال العالمي السريع ضمن قدرات معظم الناس، وهذا يشمل حتى الفقراء، إذا اجتمعوا معاً لتمويل ممثل للتعبير عن قضيتهم أو الوصول إلى وسائل الإعلام الإخبارية⁽²⁾ حيث أدى التقدم التقني (في الاتصالات والنقل) إلى إزالة بعض التحديات المادية التي أعاقت الاتصالات عبر الوطنية⁽³⁾.

يسمح التحسين المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتمكين المجموعات من تنظيم نفسها محلياً، وطنياً، وعالمياً لأغراض التمويل، التسويق والتسوق، النشر، حيث لاحظ أحد المراقبين " أن تطوير تقنيات الاتصال، على وجه الخصوص يسمح بتنظيم أفضل للمنظمات غير الحكومية وتنسيقها في جميع أنحاء العالم، ومناصرة أكثر فعالية، كما يمكن للتكنولوجيا أن تحرض على التغيير الاجتماعي مثل الثورة التي قادتها الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول في الفلبين 2001 والتي أسقطت الرئيس استرادا وبالطبع ثورة مصر عام 2011 التي شهدت الإطاحة بالرئيس مبارك والتي لعبت فيها الشبكات الاجتماعية على الأنترنت مثل Facebook دوراً أساسياً، كما تسمح تكنولوجيا المعلومات للفواعل العنيفة (الإرهاب والجريمة المنظمة) بالأخذ بنفس الفرصة التكنولوجية والمعلوماتية⁽⁴⁾، كما أدت التغييرات

(1) - صالح زياني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية، قضايا وإشكالات (الجزائر: قاعة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.40.

(2) - Peter Willetts, **Transnational Actors and International Organizations in Global Politics**, Copied from C: \WRITING\BAYLIS&S\2ND--ED\SENT\CH15-NEW.V2, 2August 2000 and minimally copy- edited for this web version.

(3) - Thomas G. Weiss et al, "**The Rise of Non-State Actors in Global Governance opportunities and limitations**", One Earth Future Foundation Discussion Paper, 2013, p. 5.

(4) - Peter Wijninga, et al, **State and non- state Actors: Beyond the dichotomy, strategic monitor 2014**, Hugue Center for Strategic Studies, (2014), p 147.

التكنولوجية في أواخر القرن العشرين إلى تسريع فصل السياسة الدولية عن الدول القومية ونمو الشبكات المتعددة للجهات الفاعلة.

تشمل التغييرات التكنولوجية الحاسمة نمو تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، خاصة الانترنت وكذلك الاتصالات الهاتفية الدولية، التي أصبحت أداة لا غنى عنها للشبكات عبر الوطنية. وقد ساهمت سهولة استخدام هذه التقنيات، وانخفاض تكاليفها في نمو مشاركة الفواعل اللادولالية في الحوكمة البيئية العالمية كما هو واضح في حالة تغير المناخ، التنوع البيولوجي والتلوث البحري وتلوث الهواء ومخاطر التكنولوجيا، يعد الاتصال السهل والرخيص عبر الحدود مكوناً أساسياً في إنشاء ترتيبات الحوكمة عبر الوطنية، تمكن صور الأعمار الصناعية وقواعد بيانات الانترنت والبريد الإلكتروني والمهاتفة، من مراقبة سلوك الدولة والشركات وقياس التزامها بالمعايير، وهكذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً لا يتجزأ من الحكم عبر الوطني خارج نظام الدولة.

2: العولمة الاقتصادية

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد إلى تحويل أداء الاقتصاد العالمي، وتحويل الشركات متعددة الجنسيات إلى جهات فاعلة سياسية مستقلة بشكل متزايد⁽¹⁾، حيث هيمن تفكير السوق الحرة على العقدين الماضيين، واستفادت العديد من الشركات الكبرى من العالم متعدد الأقطاب من الفرص لتكديس رأس المال وتطوير الوصول العالمي وتحديدًا سمحت العولمة أيضاً للشركات من الجنوب العالمي بأن تصبح بارزة في جميع أنحاء العالم ومن الأمثلة المعروفة شركة "تاتا" الهندية وشركة "هواوي" الصينية⁽²⁾، تم تركيز قدر كبير من الاهتمام على الدور الرسمي للسوق والجهات الفاعلة أو المؤسسات القائمة على السوق⁽³⁾، في انفتاح دولة نامية كبيرة مثل الصين والهند صارت العولمة أساس زيادة الفاعلين غير الحكوميين سيما في المجال الاقتصادي، أي الشركات متعددة الجنسيات وقد أدى ذلك إلى إنشاء منظمات وشبكات مؤسسية أكثر تعقيداً عبر الحدود الوطنية، والتي ثبت أنه من الصعب حكمها من خلال الوسائل الحكومية الدولية التقليدية، ولكنها تؤدي في حد ذاتها إلى ظهور أشكال جديدة من الإدارة عبر الوطنية وتخلق مخاطر لا يمكن احتوائها في سياق وطني، على سبيل المثال تداعيات الحوادث النووية أو التشتت العالمي لمنتجات النفايات الحيوية والنانوية، يسمح تنقل رأس المال للصناعات الملوثة بالانتقال إلى بيئات تنظيمية أقل صرامة، وبالتالي تقويض السياسات البيئية المعمول بها، المشاعات العالمية، مثل البيئة البحرية والغلاف الجوي العالمي، يتم استغلالها أو تدهورها، مع انتشار المسؤولية عن الضرر البيئي في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي، والقدرة على التعامل مع المشاكل العالمية المشتركة بين العديد من

(1)- Daphne Josselin and William Wallace, Actors Non- State in World Politics (New York: Palgrave, 2001), p. 8.

(2)- Peter Wijnnga, op cit, p. 146.

(3)- Rudney Bruce Hall and Thomas, J. Biersteker, Emergence of Private Authority in Global Governance, (United Kingdom: Cambridge University Press, 2004), p 06.

الجهات الفاعلة⁽¹⁾ مع تراجع دور الدولة في ظل العديد من المتغيرات الدولية والوطنية في الوقت ذاته أسهمت العولمة في تعزيز انتماءات على نطاق محلي أضيق '...فيما بين السكان الأصليين والمجموعات العرقية المتفرعة الأخرى⁽²⁾ وحتى على مستوى الأفراد كما أن نمو الاعتماد المتبادل **interdependence** ساهم في ظهور تحديات مشتركة للإنسانية في مجالات الأمن 'التجارة' البيئة والصحة مثل هذه التحديات يستحيل على الدول منفردة معالجتها فلا بد من إيجاد أطر لتنسيق الجهود⁽³⁾، وفي هذا الصدد يعتبر المجتمع المدني النائب ومنذ وقت قريب جدا أحد أهم الشركاء 'وبينما لا تمنع الدولة من أداء دورها حامية للسلام وحكما بين مختلف المصالح الكبرى⁽⁴⁾ .

ثانياً: اللا تواسق في المعلومات (information asymmetries)

إن تحديد القضايا العالمية (بيئة، حقوق إنسان، عدم استقرار مالي، وجريمة) التي تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين جعل المعلومات التي تحتفظ بها بعض الجهات الفاعلة اللادولالية سلعة ذات قيمة عالية مما دفع المجتمعات المعرفية من الخبراء العلميين وغيرهم إلى الصدارة.⁽⁵⁾ كما أن الحصول على المعلومة المناسبة في الوقت المناسب حيوي جدا بالنسبة لمساعي تحقيق المصلحة للأطراف الدولية واللا دولالية، لكن النفاذ للمعلومة من جهة أخرى ليس متاحا بالقدر نفسه لكل الفواعل، فهناك نوع من اللا تواسق asymmetry⁽⁶⁾، الذي يسهل ظهور الفواعل اللادولالية حيث تنتج العولمة تحولات في طبيعة وشكل التنظيم السياسي العالمي، يرى جيمس روزنو أن الفاعلين خارج السيادة -free actors- sovereignty تقوى، وتجاوز الإطار الوطني ما جعل الحدود الجغرافية مختزقة تماما بفضل تقانات المعلومات التي لا تعرف لها الحدود⁽⁷⁾، حيث تخلق العولمة أنواعا جديدة للعمل السياسي العالمي خارج منتديات صنع القرار المتمركزة حول الدولة، من خلال تقليص المساحات السياسية العالمية وتسريع عمليات الاتصال والتفاعل. وتمكن الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من التفاعل والتواصل والتحكم في ظل ظروف معينة، حيث يمكن تحديد عدة أنواع من عدم تواسق المعلومات.

(1)- Falkner Robert, **Global Governance – The Rise of Non – State Actors**, (Copenhagen: European Environment AGENCY, 2011), p. 11.

(2)- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط.1. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.45.

(3)- عادل، زقاغ، نفس المرجع، ص. 116.

(4)- Martin Griffiths, Terry O 'Callaghan and Steven C .Roach **International Relations, the key concepts**, (London: routledge, 2002), P. 357.

(5)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 9.

(6)- عادل زقاغ، مرجع سابق، ص. 117.

(7)- عبد النور بن عنتر، **الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، (2002): ص. 80.

قد يكون للفواعل اللا دولالية ميزة في امتلاك المعرفة العلمية لإنشاء علاقات سببية بين النشاط البشري والأضرار البيئية وتحديد الأشكال المناسبة للتدخل، فالفواعل اللا دولالية هي التي تمتلك المعرفة الهامة ولها القدرة على بدء التغيير على المستويات المناسبة من النشاط الاجتماعي والاقتصادي⁽¹⁾، ودون امتلاك موارد مناسبة يرغب صانعو السياسات في اكتسابها مثل المعرفة، الدعم والشرعية، السمعة... لا يحدث التأثير السياسي فامتلاك الموارد إضافة إلى القدرة على الوصول إلى صانعي السياسات هي شروط مسبقة ومهمة للتأثير السياسي، ومنه كلما زاد امتلاك المعرفة الموضوعية ذات الصلة بالسياسة زادت نقاط وصولها إلى عملية صنع القرار وكلما زاد التدخل الفعلي⁽²⁾.

وبالتالي فإن التوسع في شبكات السوق العالمية يعزز قوة الشركات متعددة الجنسيات، لكن يعتمد نجاح الأعمال على الحفاظ على سمعة الشركة، لأن النشاط عبر الوطني من قبل مجموعة المستهلكين والناشطين السياسيين يمكن أن يوفر مصدرا موازيا للقوة الاجتماعية العالمية، وبهذا المعنى فإن العولمة جزء كبير من الحل، يمكن العثور على المحرك الثالث وراء تحول الحوكمة العالمية في نمو عدم توافق المعلومات بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية.

ثالثا: بنية النظام العالمي

العامل الأول هو ظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب، وبالتالي وجود مراكز قوة ونفوذ متعددة يخلق مزيدا من فرص الظهور لهذه المراكز، حيث تلعب الجهات الفاعلة دورا دوليا أو حتى عالمي مثلا أثناء الحرب الباردة واجهت الشركات الكبيرة عقبات عند العمل في البلدان التي تنتمي إلى تأثير القوة العظمى الأخرى، نادرا ما توجد مثل هذه القيود اليوم ونظرا لانخفاض القوة النسبية للدول الفردية فهي أقل قدرة على التحكم في أنشطة الجهات الفاعلة اللادولالية وما الارهاب والجريمة المنظمة إلا مثال فقط⁽³⁾.
يجب مراعاة الأفكار والمعايير السياسية المتغيرة، لا يعكس التحول في الحوكمة العالمية نحو مشاركة أكبر للفواعل اللادولالية حقيقة ازديادها وزيادة بروزها فحسب بل يعكس أيضا المفاهيم المتغيرة للعلاقة بين السوق والسياسة، والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، كنتيجة فإن صعود التفكير النيو ليبرالي بتركيزه على الأسواق ذاتية التنظيم، الترابط الحر للأفراد في المجتمع والقيود المفروضة على سلطة الدولة يمكن أن ينظر إليه على أنه غدى هذا التغيير الفكري.

(1)- Falkner Robert, op. cit, p12.

(2)- Arts Bas, "Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis", (Paper to be presented at the 2003 ECPR joint sessions, Workshop 11: "The Governance of Global Issues-Effectiveness, Accountability, and Constitutionalization", Edinberg, Scotland, 28 mars-2 April 2003), p 15-16.

(3)- Peter Wijninga et al, Op. cit, p 46.

رابعاً: موجات التحول الديمقراطي ونمو الوعي العالمي

ساهمت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في زيادة نشاط الفاعلين اللادولائيين سيما على المستوى المحلي، من حيث الجوهر عندما يكون لعدد أكبر من الناس حول العالم صوتاً فإن لديهم الفرصة لتنظيم أنفسهم مما يؤدي إلى بروز مجتمع مدني ناشئ يتكون من عدد لا يحصى من الجمعيات المدنية.

فسر عالم النفس ستيفن بينكر " ثورة الحقوق " من خلال ظهور جهات فاعلة جديدة لادولائيه بزيادة الوعي العالمي باحتياجات ومخاوف الناس إلى جانب انخفاض التسامح المتزايد للظلم أو المعاناة، لقد أصبح هذا الوعي حافظاً للعمل الشعبي الموجه من خلال منظمات المجتمع المدني⁽¹⁾. حيث يميز روبرت كوكس بين مفاهيم المجتمع المدني " من أعلى إلى أسفل " حيث " تخترق القوى المهيمنة عناصر من الحركات الشعبية وتجمعها " والنسخة " من القاعدة إلى القمة " حيث يكون المجتمع المدني هو " المجال الذي فيه " يمكن لأولئك المحرومين من عولمة الاقتصاد العالمي تصعيد احتجاجاتهم البحث عن بدائل⁽²⁾.

لكي يكون للجهات الفاعلة اللادولائيه أهمية يحتاج المجتمع المدني عبر الوطني إلى القيام بالديمقراطية بشكل مختلف، وهذا سوف يستلزم نهجاً من القاعدة إلى القمة للديمقراطية لا يوسع نطاقها التضاريس فقط بل تشمل أيضاً تقنياتها، وإثراء معايير الشمول والشفافية والمساءلة، حيث يمكن أن يوجد مجتمع مدني عبر وطني قوي وفعال حيث يتم تضمين أصوات متنوعة ويطالب ممثلو المجتمع المدني مجتمعين معاً بالقيود القانونية المفروضة على سلطة الدولة والشركات ومساءلة الجهات الفاعلة الحكومية والشركات⁽³⁾.

خامساً: التغيير في طبيعة النزاعات

إن نطاق ومدى العنف ومستوى الوحشية غير المسبوق أمران جديان على العلاقات الدولية المعاصرة، تعيدنا إلى ذكرى العصور الوسطى حيث كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي، غير أن فشل أو عدم وجود عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع أحد الدوافع الأساسية لظهور الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول (VNSAs) فغالبا ما تكون قوة، مصداقية وتصميم الحكومة المركزية هي العامل الحاسم لهزيمة مجموعة عنيفة، فضلا عن ذلك فإن خروج النزاعات من أيدي الحكومات وتضمينها بشكل متزايد لجهة فاعلة أو أكثر من غير الدول. ما أدى إلى مجموعة كاملة من الأدبيات حول "الحروب الجديدة"⁽⁴⁾.

(1)- Peter Wijnnga et al, Op. cit, p 147.

(2)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p.14

(3)- Jouli Mertus, **Considering Non-State Actors in the New Millennium: Toward Expanded Participation in Norm Generation and Norm Application**, *international law and politics*, (2000): p 554.

(4)- Caroline Varin and Dauda Abubakar, *Violent Non- State Actors in Africa Terrorists, Rebels and Warlords* (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017), p 2.

لقد كشفت فترة ما بعد الحرب الباردة عن عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الأفراد، وكان من أبرز تلك التطورات التغيير في طبيعة الصراعات، إذ أصبحت الصراعات تدور بين الأفراد والجماعات داخل حدود الدولة القومية وليس بين الدول، فتشير الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 2001 شهد العالم سبعة وخمسين صراعاً رئيساً داخل 45 دولة في مختلف أنحاء العالم، كانت حكومة الدولة أحد أطراف الصراع. دارت النسبة الأكبر من تلك الصراعات خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 1993 كان أكثرها في عام 1992 حيث بلغ عدد الصراعات الداخلية التي شهدها العالم 55 صراعاً، والنسبة الأقل منها كان ما بين عامي 1996-1998، ففي عام 1998 بلغ عدد الصراعات الداخلية التي شهدها العالم 36 صراعاً، وفي عام 2001 كان هناك 24 صراعاً داخلياً نصفهم مستمر بحد أدنى ثمان سنوات ومن بين العشرين دولة الأقل في دليل التنمية البشرية لعام 2002 توجد 16 دولة منها تعاني من صراعات داخلية والسمة الأساسية للصراعات الجديدة أن ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين، خاصة أنه أحيانا تكون السيطرة على المدنيين أحد أهداف الجماعات المتصارعة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الأصول الفكرية والمعرفية للفواعل اللادولالية

مرت الفواعل اللادولالية بعدة محطات تاريخية وما انفكت تتزايد وتتضح جليا رغم المحاولات الدولية الحثيثة بعدم الاعتراف لهذه الفواعل لا بوجودها ولا حتى بمحاولة تسوية الوضع القانوني لها من الناحية الوجودية، النظرية، الأكاديمية وحتى الوظيفية وبفضل الانخراط غير المسبوق في عالم المعلومات و التكنولوجيا وثورة الاتصالات والمواصلات تم اختراق الحدود التقليدية للدول وأصبحت هناك حركة واسعة معقدة ومتراصة للأموال، البضائع وحتى الأفراد، الأمر الذي أدى إلى فرض تغييرات عديدة مست مفاهيم مثل: (الأمن، القوة، التنمية ...)، السياسيات حيث شهد العالم تغيرا جذريا مس (النظم، ميزان القوى، ...) وكذا الفواعل حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بل ظهرت فواعل جديدة لها القدرة على المشاركة، التأثير وتوجيه السياسات الدولية نحو مسارات جديدة.

أولاً: الفواعل اللادولالية فواعل الكلاسيكية في حلة فواعل جديدة

الفواعل اللادولالية ليست ظاهرة جديدة إذ أن هناك عودة للخلفيات التاريخية وأسلاف الفواعل اللادولالية مثل مناهضة العبودية والحقوق المدنية والحركات المناهضة للاستعمار⁽²⁾، وهو ما يعرف بشبكات المناصرة المبكرة التي بدأت من الحركة المناهضة للعبودية إلى حركة حقوق المرأة، التي تعتبر حالات

(1) - خديجة عرفة، "مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الواحد والعشرين"، تم تصفح الموقع يوم:

2020/12/12

<http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630>

(2) - Arts Bas, Non – State Actors in Global Environmental Governance: New arrangements beyond the state. Palgrave, 2005, p 07.

شاذة آنذاك لتنسيق النقل عبر الحدود مثل لجان الأنهار أو السكك الحديدية والاتحادات الإدارية الدولية المكلفة بتنسيق الموضوعات غير السياسية والتقنية في الغالب من أجل زيادة الفعالية في العمليات اليومية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، وقد كانت المفوضية الأوروبية لنهر الدانوب ذات الاختصاص الاستشاري كيانا دخيلا وكان من اللافت للنظر أنها عملت بشكل مستقل عن السلطات المحلية، وقد ظل هذا الكيان العابر للحدود بشكل أساسي حالة شاذة بين الجهات الفاعلة الأخرى في ذلك الوقت، كما يمكن العثور على شذوذ آخر في "فرسان مالطا" وأنظمة الأمر الواقع"، الكرسي الرسولي الذي استمر في الوجود حتى بعد ضم إيطاليا لما تبقى من الولايات البابوية عام 1870⁽¹⁾. وفي الوقت الذي حاولت فيه الدول الليبرالية فرض القانون الدولي العرفي لحماية الممتلكات الأجنبية خاصة في أمريكا اللاتينية في إطار ما عرف "بمبدأ كالفو" وحماية المجتمعات التبشيرية لهذه الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تستفيد من هيبة وموارد دولها الأصلية، وكحميات نجحت المستعمرات التجارية في حماية قواتها ونشر القيم الأوروبية عبر إفريقيا وآسيا⁽²⁾، فقد احتكرت الرابطة الهانزية التجارة على بحر البلطيق بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر، وتأسست شركة الهند الشرقية القوية عام 1600. التي على الرغم من كونها شركة من حيث الشكل إلا أن سلطتها كانت على شبه القارة الهندية وأجزاء من كندا وأجزاء من الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك شركة HUDSON BAY التي اقتصر على حوض الصرف في خليج هدسون ثم توسعت بشكل ملحوظ فيما بعد باتجاه الشمال⁽³⁾ ويعود تاريخ الصليب الأحمر إلى ستينات القرن التاسع عشر.

أما في عهد العصبة فقد تغير الدور المحدود للجهات الفاعلة من غير الدول مع المنظمات الدولية الدائمة الأخرى مثل منظمة العفو الدولية، وتم إرساء الأساس الانتقالي من حصرية النظام المتمركز حول الدولة وقد كان بنك التسويات الدولية (BIS) قائما على الاشراف على مدفوعات التعويض المفروضة على ألمانيا بموجب معاهدة فيرساي للسلام 1919⁽⁴⁾.

إلا أن ما يميز ويشكل الفواعل اللادولالية المعاصرة هو بيئة تشغيل غير مسبوقه حيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى رفع سيطرة القضايا العسكرية والأمنية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، حيث أتاحت العولمة الموارد المالية والسياسية والتقنية على نطاق أوسع وقيدت قدرة العالم المتقدم على وضع القواعد، كما أن التكنولوجيا ونمو الثقافة الشعبية العالمية توفر فرصا جديدة لحشد الدعم وتوصيل الرسائل⁵.

(1)- Markus Wangner, **Non State Actors**, 2009, p5.

(2)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p5

(3)- Markus Wangner, op cit, p5.

(4)- Ibid. p. 6.

⁵ National Interelligence Council, "**Non State Actors: Impact on international relations and implications for the United States**, report, 2007, p. 3.

ثانياً: الإسهامات الفكرية والدراسات الخاصة بالفاعلات اللادولالية

تكثرت في الوقت الحاضر الكتابات والمقالات عن دور الفواعل اللادولالية في العلاقات الدولية، لكن هناك دراسات قليلة تتطرق إلى الكتاب الأوائل الذين ساهموا في إثراء المقاربات والمنظورات ترجع دراسة الفواعل اللادولالية أكاديمياً إلى نهاية الستينات وبداية السبعينات حيث لم يصبح نموذج الدولة المركزية state centric model ونموذج كرة البليارد billiard ball model لصاحبه arnold wolfers من أهم الفواعل في الساحة الدولية وظهرت عدة نماذج مثل نموذج الشبكة العنكبوتية john cob web model في كتابه burton الذي نشره سنة 1972 world society ونجد كذلك مساهمة جيمس روزنو سنة 1961 في كتابه political sciences in a shriking world أي تقلص العالم نتيجة الثورة وتكنولوجيات الاتصال، وفي سنة 1971 نشر كل من روبرت كيوهان keohane وجوزيف ناي ney مقالا في مجلة المنظمة الدولية بعنوان العلاقات عبر القوميات والعالم السياسي أكسبت لهما شهرة عالمية واسعة في العلاقات الدولية، في سنة 1976 ظهر كتاب بعنوان شبكة العالم السياسي، الفواعل اللادولالية في النظام الشامل ألفه r w man sbach والقائمة طويلة، العالم قرية صغيرة تطرق إليها المفكرون السابقون بصيغ مختلفة، إضافة إلى إسهامات أوراني ونج حول الفاعلين المختلطين 1972 وكذا إسهامات بادي وسموتس حول سوسيولوجية العلاقات الدولية المعقدة وأيضاً أطروحة العصر الوسيط الجديد التي طورها هيدلي بول.

تولت الدراسات عن دور وتأثير الفواعل اللادولالية محلياً ودولياً، حيث حرر بيتر ويليتس كتاباً بعنوان "وعي العالم" سنة 1986 ليعطي لمحة عن كيفية تأثير الفواعل اللادولالية من خلال الآليات الاستشارية التي توفرها منظومة الأمم المتحدة حول التعاون التنموي، حقوق الإنسان، المرأة، الطفل واللاجئين⁽¹⁾، أي التركيز على كيفية تأثير الفواعل اللادولالية على المنظمات والمؤسسات والأنظمة الدولية، مع انحسار دور الدولة ونمو العلاقات عبر الوطنية كتب keohane و ney «التربط المعقد» 1989⁽²⁾، لمحاولة تفسير نمو الفواعل وتأثيرها في العلاقات الدولية، أما كتاب «إعادة العلاقات عبر الوطنية» الذي حرره Risse-Kappen سنة 1995 الذي يحلل كيف شاركت بعض الجهات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية في صياغة السياسات المحلية لدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية اليابان، روسيا و زيمبابوي في مجالات (قضايا الشؤون النقدية، التنمية الاقتصادية، الإصلاح السياسي والحفاظ على الطبيعة)، بمعنى التركيز على التفاعلات المنتظمة عبر الحدود بين الفواعل اللادولالية والحكومات على المستوى المحلي، كذلك كتاب "نشطاء خارج الحدود" الذي كتبه كيك وسكينك سنة 1998 الذي يتم من خلاله تحليل كيف أداء الحملات الدولية لشبكات المناصرة العابرة للحدود الوطنية بشأن قضايا مثل

(1)- Arts Bas, Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis, p 5.

(2)- Muhittin Ataman, " The impact of non – state actors on world politics: a challenge to nation – states" Turkish journal of international relations, vol 02, N 01, 2003, P. 42.

العبودية، حقوق الإنسان، والبيئة⁽¹⁾، وهي دراسة مختلطة عن التأثير المحلي والدولي للفاعول اللادولالية العابرة للحدود، وما يفرض نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى هو الفاعول المسلحة من غير الدول. يمكن أن نسرد مجموعة من أسماء المؤلفين الذين تناولت أدبياتهم تأثير الفاعول اللادولالية على صنع القرار الدولي:

Finger 1994, Mazey, Levy and Egan 1998, Chatterjee & Bowens 2002, Weiss .
Art et Al 2001, Kolk 1996, Sikkink 1998, Keck 2002, Potter 1996, Willet 1982.
Richardson 1992/1993, Risse-Kappen 1995, Gordenker 1996, Brunnengraber

المطلب الثالث: مفهوم الفاعول اللادولالية

تجدد الإشارة إلى أن هناك العديد من المصطلحات تعبر عن الفاعول اللادولالية ومنها الفاعول غير الحكومية، الفاعول العابرة للقوميات، الفاعول الخاصة، الفاعول غير الدولالية، الجهات الدولية من غير الدول، جماعات الضغط، الجهات العابرة للقومية، الفاعول خارج السيادة... إلخ

أولاً: تعريف الفاعول اللادولالية

عرف Tomas-Feraru الفاعول اللادولالية بأنها "جميع جماعات الضغط الدولية غير الاحتجاجية واللاعنفية التي تسعى لتحقيق أهداف عامة وتسعى إلى التأثير على النتائج في الأنظمة السياسية الدولية ومن أمثلة ذلك Greenpeace International ، Oxfam International ، Amnesty International World ، Wildlife Fund، PAX Christi International⁽²⁾

هذا التعريف يستثني إجمالاً الفاعول العنيفة والتي أصبحت من أبرز الفاعول اللادولالية في الوقت الراهن المؤثرة في السياسات الدولية،

أما **جيمس روزنو** James rosenau وصف الفاعول اللادولاليين "بالفاعول خارج السيادة sovereignty-free actors أي القوى الفاعلة (منظمات دولية غير الحكومية، شركات متعددة الجنسيات، جمعيات أهلية، مؤسسات إعلامية). التي تجاوزت الإطار الوطني ما جعل الحدود الجغرافية القومية مخترقة تماماً، حيث أن هذا الاتجاه قد تبلور بفعل المعلومات التي لا تعرف لها حدودا"⁽³⁾، ركز جيمس روزنو في تعريفه على خاصية تخطي الحدود الوطنية في تعريف الفاعول اللادولالية مما يعطي انطباعاً بأن الفاعول المحلية غير الحكومية خارج تعريف الفاعول اللادولالية.

وعرف أيضاً **جوزيف ناي وروبرت كيوهان** الفاعول العابرة للقومية "بأنها تتضمن الجماعات الخاصة أو حتى الأفراد الذين يستدعي عملهم في مجال السياسة الدولية تسهيلات مادية داخل الدولة، إلا أنهم ليسوا في حاجة إلى الحكومة من أجل ممارسة العلاقات الدولية إذ يتجه سلوكهم مباشرة إما إلى

(1)- Arts Bas, Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis, p 5.

(2)- Arts Bas, op.cit., p 04.

(3)- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 80.

الفاعلات الأخرى عبر القومية أو الحكومات الأخرى⁽¹⁾. في هذا التعريف ركز كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان على النشاط أكثر من التركيز على طبيعة الفواعل.

يعرف وليام ولاس ودفني جوزلين الفواعل اللادولالية على أنها "منظمات مستقلة بشكل كبير أو كلي عن تمويل الحكومة المركزية وسيطرتها النابعة من المجتمع المدني ومن اقتصاد السوق والدوافع السياسية خارجة عن سيطرة الدولة، تعمل أو تشارك في شبكات تمتد عبر حدود دولتين أو أكثر وبالتالي الانخراط في علاقات "عبر وطنية" وربط الأنظمة السياسية والاقتصادية والمجتمعات والتصرف بطرق تؤثر على النتائج السياسية سواء لدولة واحدة أو أكثر أو داخل المؤسسات الدولية إما بشكل هادف أو شبه هادف، وإما كهدف أساسي لها أو كأحد جوانب أنشطتها"⁽²⁾

كما عرفها برتران بادى وماريكلود سموتس الفواعل اللادولالية عبر تعريفهم للتدفقات عبر-القومية، أو العلاقات عبر-القومية بالقول "أنها علاقة تنشأ في الحيز العالمي بإرادة واعية لو بغاية مقصودة خارج أطر الدولة القومية، وتتحقق بالإفلات جزئياً على الأقل من سيطرة الدول أو من تأثيرها الوسيط"⁽³⁾

الأستاذين محمد حمشي وعادل زقاغ يعرفان: الفواعل اللادولالية nonstate actors أنهم فاعلون لا يمثلون الدول، ولا يمثلون لها، حيث يجردهم الشق الأول في التعريف من البعد السيادي، في حين يضيف عليهم الشق الثاني بعد الاستقلالية (النسبية) عن الدول، سواء من حيث التمويل أو من حيث الرقابة والضبط. غالباً ما ينخرطون ويتفاعلون ضمن شبكات عابرة للحدود، ما ينتج تأثيراً متفاوت الحدة في العلاقات بين الدول و/أو في العمليات السياسية ضمن دولة واحدة، أو دول عدة، أو ضمن المؤسسات الدولية، سواء حدث هذا التأثير على نحو مقصود أو عرضي، أي كعرض من أعراض النشاط الذي يمارسه الفاعلون⁴.

أما مجلس الاستخبارات القومي للولايات المتحدة الأمريكية عرف الجهات الفاعلة اللادولالية على أنها: "كيانات غير سيادية تمارس قوة ونفوذاً اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً مهماً على المستويين الوطني والدولي"⁽⁵⁾.

(1) - شهرزاد أدمام، "الفاعلات العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية"، سياسات عربية، العدد 8 (2014): ص. 72.

(2) - Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 4

(3) - صفاء إبراهيم الموسوي، الفواعل من غير الدولية والأمن العالمي بعد عام 2001، (بغداد: مطبعة جعفر العصامي، 2021)، ص. 40.

⁴ محمد حمشي وعادل زقاغ، عن السياسة ما بعد الدولية: تعايش بين نظامين أم عصر وسيط جديد؟ سياسات عربية، العدد 54 (2022): ص. 14.

(5) - Khalid Saifullah and Azhar Ahmad, "The Increasing influence of the non state actors in international Politics", *Journal of European Studies* 36/2(2020): p. 41.

وعرفت **NIC-EURASIA GROUP** الفواعل اللا دولالية "هي كيانات غير ذات سيادة تمارس نفوذا وتأثيرا اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا كبيرا على المستوى الوطني، وفي بعض الحالات على المستوى الدولي " النقابات العمالية، المنظمات المجتمعية، المؤسسات الدينية والجماعات العرقية إضافة إلى ذلك تركز على المنظمات والأفراد الذين هم فعلا غير دوليين أو يؤدون وظائف لا ترتبط عادة بالحكومات الوطنية¹.

ثانيا: أركان التعريف الاجرائي للفواعل اللادولالية

للوصول إلى تعريف دقيق للفواعل اللا دولالية لا بد أن يحتوي التعريف على عنصرين أساسيين⁽²⁾: أي جهة فاعلة تشارك على المسرح الدولي أو تؤثر على التفاعل الدولي، ولكنها ليست جزءا من هيكل الدولة المحلي.

أهم جانب هو أنهم فواعل استراتيجيون مستقلون لديهم تفضيلات كاملة وسلبية على النتائج واختيار أفضل الوسائل للحصول على مجموعة محددة مسبقا من النتائج ولها نفس السمات المشتركة التي يتمتع بها جميع الممثلين في نماذج نظرية اللعبة المشتركة.

كما نستخلص مجموعة من السمات للفواعل اللا دولالية التي حددها البروفيسور ريو اوسيبا من جامعة هيتو تسو باشي في ثلاث سمات⁽³⁾:

أ- ينبغي للفواعل اللا دولالية أن تتمتع بالقدرة المستقلة على تحديد أغراضهم ومصالحهم.

ب- ينبغي أن تكون لديها القدرة على تعبئة الموارد البشرية والمادية لتحقيق هذه الأغراض والمصالح.

ت- يجب أن تكون أفعالهم مهمة بما يكفي للتأثير على العلاقات بين الدول أو سلوك الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية في النظام العالمي

كما يمكن أن نضيف الأركان التي قدمها كل من دافني جوسلين وويليام والاس، للحصول على صورة كاملة للأركان التي يعتمد عليها في تقديم تعريف إجرائي للفواعل اللا دولالية والتي نوردتها فيما يلي:

1- صفة اللادولالية

- أن تكون نابعة من المجتمع المدني، اقتصاد السوق أو دوافع سياسية خارجة عن سيطرة الدولة.
- ألا تكون الحكومة هي التي أنشأتها ولا تكون مسؤولة أمام الدول.
- ليست بحاجة للدول أو إشرافها في ممارستها لأنشطتها أو علاقاتها الدولية.

(1) National Interligence Council, Op cit, p. 2.

(2)- Abram Will Paley, "non – state actors in international politics a theory frame work," (requirements for the degree of master of arts ,political sciences, New York University, 2008), p. 33.

(3)- Hidiki Kan, "Actors in world Politics", Government& Politics, N° 2, (2011): p. 3.

• الاستقلالية عن تمويل الحكومة كلياً أو بشكل كبير وقادرة على تحديد أهدافها ومصالحها بشكل مستقل عن توجهات الدولة.

2- القدرة على إحداث تأثير

• التصرف بطرق تؤثر على المحصلات السياسية للدول والمنظمات الدولية كهدف لها أو نتيجة لنشاطها.

• أن يكون ما تقوم به مهما لدرجة التأثير على العلاقات بين الدول أو باقي الفواعل الأخرى.

• التأثير على التفاعل الدولي بالمشاركة في المسرح الدولي.

• أن يمتد نشاطها عبر حدود دولتين أو أكثر أي الانخراط في علاقات "عبر وطنية" تربط الأنظمة السياسية، الاقتصادية والمجتمعات

• لها القدرة على حشد الدعم والموارد المادية والبشرية للتأثير على العلاقات بين الدول أو الفواعل

الأخرى اللادولالية.

3- القدرة على التفاعل

• التفاعل محلياً، دولياً وعالمياً عن طريق القنوات عبر الوطنية وإنشاء وروابط معقدة مع الذين

يتشاركون نفس الاهتمامات والتوجهات في دول أخرى أو منظمات دولية وغير دولية.

• القدرة على الانخراط في شبكات عبر وطنية.

ومن هذا المنطلق يمكننا تقديم التعريف التالي: "الفاعول اللادولالية هي جميع تلك الفواعل

الاستراتيجية المنبثقة من المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، الأفراد، الحركات الاجتماعية،

شبكات المناصرة و مجموعات الأبيستمولوجيا)، إقتصاد السوق (الشركات متعددة الجنسيات)، أو دوافع

سياسية خارجة عن سيطرة الدولة كالفواعل المسلحة العنيفة (إرهاب وجريمة منظمة)، التي تشارك في

السياسة الدولية بشكل مستقل عن إرادة الدول أو إشرافها أو تمويلها، ولها علاقات وطنية وعبر وطنية

قادرة على توجيه العلاقات الدولية والتأثير على المحصلات السياسية من خلال نشاطاتها السياسية،

الاقتصادية والاجتماعية".

تعتمد قدرة الفواعل اللادولالية في التأثير على السياسة الدولية على حجمها والاعتراف بها وتأثيرها

على الأجندة السياسية للدول وهي تشمل مجموعة من المجموعات والمنظمات والأفراد (خاصة في

مناقشات القانون الدولي) والكيانات فضلا عن المؤسسات والشركات ومجموعات المنظمات والمنظمات

غير الحكومية والجمعيات التجارية والأنظمة والحركات والشبكات والنوادي المختلفة، المنظمات الاجرامية

والمنظمات الدينية ووسائل الاعلام والاطراف الاكاديمية والجماعات المجتمعية والجماعات الإرهابية،

تتعایش هذه المجموعات داخل NSAS أحيانا معا أو تتنافس⁽¹⁾.

(1)- Khalid Saifullah and Azhar Ahmad, op cit, p. 42.

إن ما يمنح هذه الفواعل مركزا في العلاقات الدولية والسياسة العالمية هو جملة من الخصائص ندرجها فيما يلي (1):

القوة: يعرف البعض القوة من حيث امتلاك الموارد، أو القوة التصرفية (المال، المعرفة، الموظفين، الأسلحة، السمعة) في حين يعرفها البعض الآخر من حيث تحقيق النتائج في العلاقات الاجتماعية أو القوة العرضية مثل: التأثير على قرار معين، يربط البعض القوة بألعاب محصلتها صفرية موجهة للنزاع فالقوة هي " القدرة على تحقيق النتائج" (2) بالمعنى العام هي قدرة الطرف الفاعل على تحقيق أهدافه، وفي دراسة العلاقات الدولية، من الشائع التمييز بين القدرات والنفوذ، في النهج الواقعي امتلاك القدرات هو الذي يؤدي إلى النفوذ، لذلك يستخدم تعبير "القوة" بمفرده غالبا حتى يشمل المفهومين، أما النهج التعددي فمن المفترض أن التفاعلات السياسية يمكنها تحويل القدرات إلى قوة نفوذ، لذلك من المهم التمييز بين المفهومين.

تقليديا تم تحليل القوة من حيث السلطة، والقدرة على إنجاز الأشياء، لكن كما يشير ويلتس، يمكن أيضا رؤية القوة من منظور الشرعية (3).

القدرات: هي الموارد والوسائل التي يملكها الطرف الفاعل تحت سيطرته، حيث يركز الواقعيون على القدرات العسكرية ثم الموارد الاقتصادية، أما التعدديون فهم يركزون على التحكم في وسائل الاتصالات وامتلاك المعلومات. وبتعميم المفهوم يمكن اعتبار السلطة القانونية والمركز الرفيع-وهما من المفاهيم المجردة المرتبطة بالطرف الفاعل-من جملة القدرات.

عمليات التفاعل: هي تدفقات الأشخاص والموارد والطاقة والأموال والمعلومات (بما في ذلك الأفكار السياسية والاقتراحات حول السياسة) بين عناصر النظام. فالحرب تنقرر قبل كل شيء بتوافر الأشخاص كجنود والمواد كأسلحة وتدفق العناصر الاقتصادية عن طريق تبادل الأموال اللازمة للأنواع الأربعة من التبادل الأنفة الذكر وتبادل السياسات عن طريق تدفق المعلومات. ولهذا السبب ما لم تستشر قضية ما عملا عسكريا فإن هياكل الاتصالات تبقى هي الهياكل السياسية الأساسية.

النفوذ: هو قدرة طرف فاعل على تغيير قيم طرف فاعل آخر. وقد يكون هذا التغيير غير مرغوب (عن طريق الاكراه، وذلك بالتهديد العسكري أو بالتهديد بفرض عقوبات اقتصادية أو حتى بحيازة معلومات عن طريق الابتزاز) كما يمكن أن يكون التغيير مرغوبا فيتم عن طريق صفقة تتم فيها مكافأة السلوك الجديد عن طريق منح دعم عسكري، اقتصادي أو سياسي. ويكون النفوذ على أشده عندما يقوم

(1) - جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص. ص 642.643.

(2) - Arts Bas, op.cit., p. 9.

(3) - Peter Willetts, "Pressure in the Global System", *Third World Quarterly*, N° 4 (1982): p. 948.

طرف فاعل باستخدام النقاش السياسي لتغيير القيم السياسية لطرف فاعل آخر بحيث يتم تبني السلوك الجديد بشكل طوعي⁽¹⁾.

الشرعية: هي معيار للصواب الأخلاقي يتم تطبيقه لتقديم ادعاءات أخلاقية حول القانون والمؤسسات السياسية وممارسة السلطة، تتبع الشرعية من مجموعة متنوعة من المصادر، قد تكون التقاليد، أو الدين (لاسيما الشريعة الإسلامية التي غالبا ما تعتبر وصفاتها عالمية ولا جدال فيها)، الأسس الاجتماعية الخاصة (بتقديم ادعاءات بتمثيل مصالح عامة للسكان)، القانون العرفي (الذي لا يزال جزءا لا يتجزأ من نسيج عالم الحياة) وحتى الانتخابات (حيث يجادل ستيفن ويتلي بأن المفتاح لممارسة أكثر شرعية للسلطة السياسية هو عملية صنع القرار الشفافة التي توفر فرصا للنقاش والحوار السياسي بمشاركة أولئك الذين يمثلون مجموعة واسعة من الآراء)، فالقدرة على تقديم سلع عامة معينة مثل "الأمن" أو "المناخ" من طرف المنظمات غير الحكومية يحظى بشرعية اجتماعية لأنه يحظى بدعم شعبي واسع، كما يتجلى في التبرعات والعضوية ويمكن اعتبارها مشروعة أخلاقيا لأن أجندتها حماية سلعة متفق عليها عالميا، وقد تمتلك الشرعية القانونية لاعتمادها مؤتمرا عالميا أو لها صفة استشارية رسمية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة⁽²⁾.

رغم كل هذه المزايا إلا أن الوضع القانوني للفواعل اللادولالية لا يزال غير واضح ويقع في منطقة بين القانون والأخلاق، البحث في القانون الدولي عن الوضعية القانونية للفواعل اللادولالية لا يعطينا إجابة واضحة عن تمتع هذه الفواعل بالشخصية القانونية من عدمه.

ثالثا: الشخصية القانونية للفواعل اللادولالية

نظرا لتفاعل الجهات الفاعلة اللادولالية بشكل متزايد مع الدول سواء بإرادتها الحرة أم لا، هناك حاجة إلى أدوات قانونية جديدة لتنظيم دور، وضع ومسؤوليات الجهات الفاعلة من غير الدول، التي تتكون من مجموعة واسعة من الكيانات (الأفراد، الشركات، المنظمات غير الحكومية، الجهات المسلحة اللادولالية، أنظمة الأمر الواقع والجمعيات التجارية وغيرها) التي تشترك في سمة استقلاليتها عن الدول⁽³⁾ إلا أن الجهات الفاعلة اللادولالية لا يمكن اعتبارها مساوية للدول في عملية تشكيل القانون العرفي، حيث يقترح ايزابيل جانين بأن الجهات الفاعلة اللادولالية مثل المنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان، يجب أن تتمتع بالقدرة لإنشاء العرف حيث يقترح جانين استخدام المعايير المؤسسة⁽⁴⁾.

أ/ الوضع القانوني للفواعل اللادولالية غير العنيفة

(1)- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص. 642.

(2)- Anne Peters et al, "Non- State Actors as Standard Setters", (New York: Cambridge University Press, 2009), p.p. 19.20.

(3)- Agata Kleczkowska, "States Vs. Non –State Actors- a public international law perspective", hybrid COE strategic analysis, (2020): p.3.

(4)- Jouli Mertus, op cit, p. 561.

إن الافتقار إلى التنظيم المتعلق بالوضع القانوني الدولي ل NSAS هو الأكثر وضوحاً فيما يتعلق بالجهات الفاعلة التي تشارك بشكل واضح في العلاقات مع الدول، على الرغم من أن القانون الدولي كنظام قانون أصبح أكثر حساسية اتجاه NSAS في الوقت الذي لا يزال ينظم العلاقات بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية، ولا يتطرق إلى مكانة ودور ومسؤوليات الفواعل اللادولائِيَّة على المستوى الدولي⁽¹⁾.

كما أن معظم الجهات الفاعلة في وضع المعايير لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، وتستلزم هذه الشخصية اعتماداً على الوظائف الموكلة إلى المنظمة الدولية المحددة في وثيقتها التأسيسية سلطة محدودة لإبرام المعاهدات، وبالتالي وحدها المنظمة الدولية قادرة على وضع معايير في شكل اتفاقيات دولية ملزمة، وعلى النقيض من ذلك لا ينظر إلى المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية بشكل عام أنها تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ما يعني أن المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات عبر الوطنية لا يمكنها إنشاء قانون دولي ملزم بأنفسهما، لكنها قد تعمل فقط كجماعات ضغط أو مستشارين أو تحفز تشكيل القانون الدولي "الصعب"⁽²⁾.

*حرم الأفراد في البداية من وضع قانوني بموجب القانون الدولي، ولم يتم رفع مستوى وضعهم إلا مع تطور قانون حقوق الإنسان، حيث يمنح القانون الدولي بعض الحقوق الإجرائية، مثل الحق في تقديم شكوى أمام الهيئات الدولية (نظام الشكاوى القائم على الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان)، كما يترتب على الأفراد التزامات في المقابل بموجب القانون الدولي ويمكن تحميلهم المسؤولية المباشرة على أساس القانون الدولي عن ارتكاب جرائم دولية مثل: الإبادة الجماعية، جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية⁽³⁾.

*للمنظمات غير الحكومية وضع مختلف، فهي واجبات تتبع من الاتفاقات المبرمة طوعياً بين المنظمات غير الحكومية مع المنظمات الحكومية والدول التي تنشئ تعاوناً مستقلاً عن الدول وعادة ما يتم تأسيسها لرصد أعمال الدول في مختلف المجالات. رغم أن المنظمات غير الحكومية قد حصلت على دور استشاري حدده ميثاق الأمم المتحدة في الفصل المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث يقدم الميثاق إمكانية مشاركة الفواعل اللادولائِيَّة حيث جاء في نص الميثاق أن: "المجلس الاقتصادي الاجتماعي قد يقوم بترتيبات مناسبة للاستشارة مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا معينة في إطار قدراتها، مثل هذه الترتيبات قد تقوم بها المنظمات الدولية حسب الملاءمة، مع المنظمات الوطنية بعد استشارة أعضاء الأمم المتحدة المعنيين" (وهو نص المادة 71 من الفصل العاشر)⁽⁴⁾. إلا أنها ليست متساوية مع الدول في تشكيل القانون العرفي، كما أن هذا لا يجعلها غير مهمة في العملية لأنها تلعب

(1)- Agata Kleczkowska, op cit, p.3.

(2)- Anne Peters et al, op cit, p.p. 16-17.

(3)- Agata Kleczkowska, op cit, p.3.

(4)- صالح زباني، مراد بن سعيد، مدخل إلى الإصلاحات المؤسسية للحكم البيئي العالمي، (الجزائر: دار قاعة للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 115.

دورا مهما في كيفية بناء القوانين والمعايير اجتماعيا، فهي قد لا تقوم بوضع القانون الدولي العرفي ولكن من خلال الاستبقاء والسلوك، فهي تعطي معنى للقوانين والأعراف⁽¹⁾.

وبالتالي فإن المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية يمكنها فقط إنتاج أنواع أخرى من المعايير مثل المبادئ التوجيهية أو مدونات السلوك.

* غالبا ما تتم مناقشة وضع الشركات بموجب القانون الدولي نظرا لحقيقة أن هذه الجهات الفاعلة قد تمتلك سلطات وأصولا مماثلة لتلك الموجودة تحت تصرف الدول (أو حتى أكثر من بعض الدول) وقد تؤثر أيضا بشكل كبير على حياة الأفراد، السياسة، الاقتصاد، البيئة والعديد من المجالات العامة. فمن ناحية قد تكون المؤسسة الميدانية الأكثر أهمية قوية بما يكفي لإفساد الحكومة والسيطرة على جهاز الدولة بأكمله، ويمكن للتنظيم الدولي لوضع الشركات أن يساعد في تجنب هذه المواقف⁽²⁾.

من منظور قانوني في أحسن الأحوال هي تنشئ شبه قانون أو قانون غير ملزم أو كما نسميها معايير⁽³⁾.

من هنا نستخلص أن الفواعل اللادولالية لا تتمتع بالشخصية القانونية وأنها تقوم فقط بتقديم استشارات، مبادئ توجيهية وقواعد السلوك، في الوقت الذي تقدم فيه الدول والمنظمات الحكومية قواعد قانونية ملزمة تؤهلها لإبرام الاتفاقيات والمعاهدات تقوم الفواعل اللادولالية بالمشاركة في الإعداد لمشاريع القانون الدولي بإنشاء المعايير غير أن هذا الوضع يمنح الفواعل اللادولالية العنيفة (الإرهاب، الجريمة المنظمة) وضعا يخليها من المسؤولية ويجعل المساءلة وإمكانية المحاسبة خاضع لقدرتها على المناورة، في ظل كل هذه الثغرات القانونية في القانون الدولي.

ب/ الوضع القانوني للفواعل اللادولالية العنيفة

بالنسبة للعديد من محامي حقوق الإنسان يحمل التذرع بمفهوم الأمن دلالة سلبية، مما يوحي بوجود أساس في القيم الأخلاقية يختلف تماما عن الكرامة الإنسانية، في خطاب حقوق الإنسان نميل إلى التفكير في الحجج القائمة على ظاهرة التوريق، وهو اتجاه سلبي للتجاوزات من قبل سلطات إنفاذ القانون، الاستخبارات والجيش مع تأثير سلبي حقيقي أو محتمل على التمتع بحقوق الإنسان⁽⁴⁾.

في الوقت الذي تعبر فيه الجهات المسلحة اللادولالية عن تلك الفئة التي تشمل الفواعل اللادولالية التي تخوض قتالا مسلحا، أي المنظمات الإرهابية، المتمردون وغيرها حيث يدعي بعض العلماء أن الجهات المسلحة اللادولالية تمتلك شخصية قانونية دولية، في حين أنه لم يتم الاتفاق على نطاق ومصدر هذه الشخصية كما لم يتم وضع تعريف قانوني للفواعل اللادولالية الذي يبدو أنه لا غنى عنه لتنظيم

(1)- Jouli Mertus, op cit, p. 562.

(2)- Agata Kleczkowska, op cit, p.4.

(3)- Anne Peters et al, op cit, p. 17.

(4)- Christophe Paulussen and Martin Scheinin, "Human Dignity and Human Security in Times of Terrorism" (The Netherlands: T.M.C Asser Institute the Hague, 2000), p18.

وضعهم بموجب القانون الدولي العام، تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر ونداء جنيف بتوعية الفواعل اللادولالية المسلحة فيما يتعلق بقواعد القانون الدولي الإنساني وتشجيعهم على التوقيع على إعلانات الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والتي قد تكون أكثر فعالية بكثير من مقاضاة ومعاينة الجهات المسلحة على انتهاكاتهما والشكل الأكثر انتشارا للمسؤولية التي تتحملها الفواعل المسلحة اللادولالية اليوم هو المسؤولية غير المباشرة وهذا يعني مسؤولية الأفراد والدول عندما يكون من الممكن اسناد الأعمال التي ارتكبتها الجهات المسلحة إليهم.⁽¹⁾

على الرغم من الدور المتزايد للجماعات المسلحة اللادولالية في النزاعات الداخلية، فإن القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان لا يوفران سوى فرصا محدودة لإقناع الجماعات المسلحة بالامتثال، بينما تم تطوير مجموعة من الصكوك القانونية لتزويد الجهات الحكومية بإطار شامل يوجه سلوك مقاتليها. ويكشف هذا التناقض بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية إلى أي مدى كان تطوير القانون الإنساني الدولي أقل إخضاعا للجماعات المسلحة للحماية السياسية⁽²⁾.

غير أن الجماعات المسلحة المنظمة اللادولالية باعتبارها أطرافا في النزاع المسلح غير الدولي تلتزم بالمادة المشتركة 3 ونص البروتوكول الإضافي الثاني على أن الدولة التي تنتمي إليها هذه المنظمات طرف في المعاهدات المعنية، وتلك الجماعات ملزمة أيضا بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي المتصلة بالنزاعات المسلحة اللادولالية⁽³⁾.

والإرهاب إهانة لكرامة الإنسان لأنه يستلزم استغلال البشر الأبرياء الآخرين، وغالبا ما يشار إليهم باسم "المدنيين". فالإرهابي يختزل البشر إلى مجرد وسائل وبالتالي يجرى الضحايا من إنسانيتهم وينتهك كرامتهم الإنسانية، هذا التجاهل للواجب القاطع موجود في الهجمات الإرهابية ضد أماكن العبادة، الطائرات أو المدارس التي يتم مهاجمتها لمجرد وجود العديد من الأشخاص الذين يمكن استغلالهم لتحقيق أهداف الجاني (دعاية، انتقام، خلق خوف). ونفس الشيء ينطبق على أخذ الرهائن واعتبارهم "ورقة مساومة" لإجبار الحكومة على القيام بشيء ما⁽⁴⁾.

منعت معظم الجماعات المسلحة من المشاركة في المؤتمرات المتعلقة بالمعايير الدولية المنطبقة على النزاعات المسلحة ولا تزال الاتصالات مع الجماعات المسلحة تحت ضغط سياسي مكثف من جانب العديد من الأطراف. يقدم مؤتمر روما حول إنشاء المحكمة الجنائية الدولية مثلا لإحجام الدول عن

(1)- Agate Kleczkowska, op cit, p.5.

(2)- Claude Bruderlein, «The role of non-state actors in building human security the case of armed groups in intra-state wars» (Geneva: centre for humanitarian dialogue, 2000), p. 6.

(3)- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " القانون الدولي الإنساني إجابات على أسئلتك"، 27 أوت 2015، شوهد في <http://www.icrc.org>، 2021/10/10، أنظر ص31.

(4)- Christophe Paulussen and Martin Scheinin, Op cit, p 22.

الاعتراف بدور الجماعات المسلحة في تنفيذ المعايير الدولية⁽¹⁾، رغم أنه يزعم أحيانا أن الفواعل المسلحة اللادولالية من خلال أفعالها يمكن أن تساهم في إنشاء القانون الدولي العرفي إما عن طريق إنشاء فئة منفصلة من شبه العرف أو من خلال المشاركة في جعل الجمارك ملزمة للدول، وأنها ستأخذ في الاعتبار أحكامها من المادة 11 من اتفاقية جنيف⁽²⁾.

لذلك يجب على أطراف النزاع التمييز بين المدنيين والمقاتلين بغية تجنب إلحاق الأضرار بالسكان المدنيين وممتلكاتهم ويمكن شن الهجمات ضد الأهداف العسكرية فقط، ومن المؤكد أن الجماعات المسلحة ليست مسؤولة عن جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، لكن وجودها بين المدنيين يطمس الخط الفاصل بين المقاتلين وغير المقاتلين وهو المفهوم الأساسي الذي تقوم عليه "الحماية الإنسانية"⁽³⁾.

المطلب الرابع: تركيبة الفواعل اللادولالية وتيبولوجيتها

ترى دافني جوسلين وويليام والاس أن الجهات الفاعلة غير الحكومية تتشكل من⁽⁴⁾:

* المنظمات غير الحكومية NGOS التي تستبعد الجهات الفاعلة الاقتصادية والعناصر الإجرامية أو الكنائس أو السياسة عبر الوطنية.

* الجهات الفاعلة التي تحركها أهداف آلية وأسس اقتصادية (الشركات والمافيات)

* الجهات الفاعلة التي تروج للأفكار المبدئية (الكنائس ومجموعات المناصرة)

* الخبراء الذين يحفزهم الاحتراف، القيم والالتزام بالتحليل العقلاني (مراكز الفكر والمجموعات

المعرفية)

* الجهات الفاعلة التي تعكس أصلا عرقيا مشتركا (الشتات)

أولا: الشركات متعددة الجنسيات:

هي شركة خاصة يقع مقرها الرئيسي في بلد واحد ولها فروع في دول أخرى وتعمل جميعا وفقا لاستراتيجية عالمية منسقة لكسب حصة في السوق وتحقيق كفاءات التكلفة، ومع ذلك هناك شركات متعددة الجنسيات مملوكة للدولة مثل احتكار تصدير الأسلحة الروسي Rosonboronexport أو شركة النفط الصينية CNPC والتي قد تشارك أو لا تشارك في نفس الحوافز والأهداف مثل كيانات الدول. يعرف arts الشركات متعددة الجنسيات بأنها أي منظمة تجارية واسعة النطاق تهدف إلى الربح ولها مكاتب أو وحدات إنتاج في العديد من البلدان حول العالم ومن الأمثلة: Shell BP، FORD، GM،

(1)- Claude Bruderlein, Op cit, p. 7.

(2)- Agata Kleczkowska, op cit, p5.

(3)- Claude Bruderlein, Op cit, p. 6.

(4)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 4

Microsoft، McDonalds، Unilever، إلخ وهناك ما يفوق 65000 شركة عالمية عاملة في الاقتصاد السياسي الدولي بشكل عام.⁽¹⁾

يشير مصطلح الشركة عبر الوطنية (TNC) إلى مجموعة متنوعة من الترتيبات والتحالفات عبر الحدود. يتماشى هذا الفهم مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الشركات متعددة الجنسيات لعام 2000 والتي تنطبق على الشركات أو الكيانات الأخرى المنشأة في أكثر من دولة واحدة والمتصلة بحيث يمكنها تنسيق عملياتها بطرق مختلفة⁽²⁾، يضيف بيتر ويلييتس أن جميع الشركات التي تستورد أو تصدر منخرطة في أنشطة اقتصادية عبر وطنية⁽³⁾.

بشكل عام تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى دعم انشاء أنظمة السوق على المستوى الدولي، وإذا كانت تتعرض لضغوط الانضمام إلى التنظيم الاجتماعي أو البيئي تفضل أن يكون مركز السلطة محليا وخصوصا. حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتقييم تفضيلاتها في ضوء تأثيرها النسبي في مختلف المجالات وتكاليف المشاركة السياسية والاعتبارات التنافسية الخاصة بكل نظام وصناعة⁽⁴⁾.

تهيمن هذه الشركات على ما يربو على تسعة أعشار حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، مما يعني قدرة هائلة على ممارسة الضغط والتأثير في السياسة العالمية. كما تتحكم فيما يزيد عن ثلثي حجم التجارة العالمية، مما يجعلها تهيمن بوضوح على النظام التجاري العالمي الذي ما عاد دوليا في جوهره. أبعد من ذلك تركز الشركات متعددة الجنسيات اعتمادا متبادلا اقتصاديا عابرا للحدود، يتجاوز مجالي المالية والتجارة العالمية، ليشمل مختلف مجالات الإنتاج، ويتجاوز تأثيرها البعد الاقتصادي ليصل إلى البعد السياسي، حيث بإمكانها تمويل أن تمول الحملات الانتخابية، أو تدفع بأحزاب أو شخصيات سياسية معينة إلى سدة الحكم، في مقابل استجابتها لاحقا لمطالبها⁽⁵⁾.

طرق التأثير والضغط في الشركات متعددة الجنسيات:

يرى بيتر ويلييتس أنه غالبا ما تؤثر التغييرات في معايير الصحة والسلامة، تنظيم مرافق الاتصالات أو السياسة الاقتصادية العامة للحكومات الأجنبية على قدرتها على التجارة، فإذا كانت هناك احتمالية أو توقع خسارة فإنهم يقررون ممارسة الضغط على الحكومة الأجنبية ويمكن القيام بذلك من خلال أربعة طرق:

(1)- Arts Bas, op. cit, p 04.

(2)- Anne Peters et al, op cit, p. 15

(3)- Peter Willetts, Transnational Actors and International Organizations in Global Politics, Copied from C: \WRITING\BAYLIS&S\2ND-ED\SENT\CH15-NEW.V2, 2August 2000 and minimally copy- edited for this web version.

(4)- David L. Levy & Aseem Prakashm, "Bargains old new: multinational corporations in global governance", *business and politics*, vol 05, n 02, 2003, p. 147.

⁵ محمد حمشي وعادل زقاغ، نفس المرجع، ص. 15.

1 بشكل غير مباشر من قبل الشركة التي تطلب من حكومتها ممارسة الضغط على الحكومة الأجنبية.

2 بشكل غير مباشر عن طريق إثارة سؤال يتعلق بالسياسة العامة في منظمة دولية.

3 مباشرة عن طريق السفارة الدبلوماسية.

4 مباشرة في الدولة الأخرى عن طريق الوزارات الحكومية.

كما يمكن أيضا استخدام عدة طرق أخرى لممارسة الضغط مثل الجمعيات التجارية والطرق غير المباشرة الأكثر تعقيدا⁽¹⁾.

تشير بيانات UN (2010) إلى وجود MNCS 82000 في العالم مع أكثر من 810000 شركة تابعة. تمثل MNCS ثلث إجمالي التجارة العالمية وتوفر فرص عمل لحوالي 80 مليون شخص (نشرت جامعة أمستردام قائمة بأفضل 100 اقتصاد حيث استند التصنيف إلى معايير توليد الإيرادات بمعنى تحصيل الضرائب بالنسبة للولايات، خلال عام 2016 وجد الباحثون أنه من بين أكبر 100 مصدر للإيرادات، هناك 71 شركة. وهذا يشير إلى قوة الجهات الفاعلة الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي. ومن المثير للاهتمام أن معظم الإيرادات (الضرائب) التي تجمعها الدول تأتي من هذه الشركات وتوجه لإدارة شؤون الدولة وتقديم الخدمات للمواطنين⁽²⁾.

بتطبيق أركان التعريف الاجرائي للفواعل اللادولالية على الشركات متعددة الجنسيات نجد:

- جميع الشركات الكبرى، بسبب مشاركتها في التجارة الدولية هي جهات فاعلة سياسية عابرة للحدود الوطنية، ولكن فقط تلك التي تعمل في أكثر من دولة واحدة تعتبر شركات عبر وطنية.
- إن قدرة الشركات عبر الوطنية على تغيير أسعار التحويل تعني أنها تستطيع التهرب من الضرائب أو الضوابط الحكومية على معاملاتها المالية الدولية.
- قدرة الشركات عبر الوطنية على استخدام التثليث تعني أن الحكومات الفردية لا تستطيع التحكم في التجارة الدولية لبلدها.

- قدرة الشركات عبر الوطنية على الانخراط في المراجعة التنظيمية، عن طريق نقل الإنتاج من بلد إلى آخر، يعني أن الحكومات مقيدة ضد تنظيم الشركات لتعزيز معايير عالية من المسؤولية الاجتماعية⁽³⁾.

ثانيا: المنظمات غير الحكومية:

نتيجة للضغط من قبل الجماعات الامريكية تم تعديل مسودة ميثاق الأمم المتحدة لإضافة مادة تنص على أن يتشاور المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المنظمات غير الحكومية (المادة 71)، في

(1)- Peter Willetts, Transnational Actors and International Organizations in Global Politics, Op cit.

(2)- Khalid Saifullah and Azhar Ahmad, op cit, p. 51.

(3)- Peter Willetts, op cit.

الدورات الأولى أخذ الاتحاد العالمي لنقابات العمال زمام المبادرة لتحويل الحكم العام الغامض إلى مجموعة من حقوق المشاركة المعترف بها. بعد خمس سنوات، قام المجلس رسمياً بتدوين هذه الممارسة، في قرار كان فعلياً نظاماً أساسياً للمنظمات الدولية غير الحكومية ومنذ ذلك الحين أصبح مصطلح المنظمات غير الحكومية، بالنسبة للدبلوماسيين، مرادفاً لمجموعة مؤهلة للحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾.

تعرف المنظمات غير الحكومية على أنها منظمات خاصة، ذاتية الحكم، غير ربحية وطوعية، مناصرة موجهة للمهام والمصالح ودرجة كبيرة من التنوع في المبادئ، التأثيرات الخارجية، الإجراءات التشغيلية، مصادر التمويل والحجم الدولي مما يمكنها من تنفيذ المشاريع، تقديم الخدمات والدفاع أفكار محددة أو الترويج لها أو السعي للتأثير على السياسة. غير أن هناك منظمات غير حكومية تديرها الدولة GONGO والتي قد يتم انشاؤها من قبل الحكومات لكسب أموال المساعدات أو تعزيز مصالح الحكومة، حددت ثلاث فئات من المجموعات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁾:

1. عدد صغير من المنظمات غير الحكومية رفيعة المستوى المعنية بمعظم أعمال المجلس.
2. المنظمات غير الحكومية المتخصصة، والمعنية ببعض مجالات النشاط والتي تتمتع بسمعة طيبة في تلك المجالات.
3. قائمة بالمنظمات غير الحكومية الأخرى التي من المتوقع أن تقدم مساهمات عرضية إلى المجلس.

حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً مهماً في اكتساب "السمعة" وتطبيقها كأداة لتعزيز المصالح، كما تعد الشرعية أيضاً أحد الأصول القيمة والتي ترغب المنظمات غير الحكومية التي تفتقر إلى المساءلة العامة في الاستفادة منها عند التفاعل مع الوكالات الحكومية، علاوة على ذلك في عالم أصبحت فيه الجوانب المعيارية أكثر مركزية، حيث يظهر تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية عندما يتم قياس مشاركتهم في الأحداث العالمية مقارنة بالجهات الحكومية⁽³⁾.

عرف عدد المنظمات غير الحكومية ومجالات نشاطها نمواً متسارعاً بفعل عوامل عدة، أبرزها: التقدم المتسارع في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والنقل، والنمو المتسارع للاقتصاد العالمي، حيث يمكن ملاحظة وجود تناسب طردي بين زيادة مستويات عولمة الاقتصاد الدولي وزيادة عدد هذه المنظمات وأنواعها. التغيير المتسارع في البنية الديموغرافية للعالم وما يرافقه من تغيير في طبيعة الوعي العالمي بجدية المخاطر والتحديات المشتركة التي تتطلب فعلاً عالمياً مشتركاً، وصعود الاهتمام العالمي بقضايا

(1)- Ibid.

(2)- Ibid.

(3)- David L. Levy & Aseem Prakash. Op cit, p. 135.

التحول الديمقراطي والسلام العالمي والبيئة وحقوق الانسان وتحولها إلى قضايا عابرة للقوميات، فضلا عن تطور أرضية قانونية ومعيارية غير مسبوقة بشأن هذه القضايا⁽¹⁾.

ثالثا: الأفراد:

وهم الأشخاص الذين يمارسون قيودا على الأعراف ولهم القدرة على وضع القواعد وممارسة الاقتصاد السياسي أو لهم التأثير الفكري أو الثقافي على مسار الأحداث البشرية وتشمل الصناعيين، المجرمين، الممولين النشطاء من المشاهير، الزعماء الدينيين، والمتخصصون يمارسون تأثيرهم عن طريق: المال، الخبرة والسلطة الأخلاقية، كما قد يتمتع بعض الأشخاص بسلطة وراثية (الأغنياء أو المشاهير) قد تتداخل هذه الفواعل وتكمل بعضها كأن تقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم المشورة للشركات متعددة الجنسيات أو قد يتأسس الأفراد شركة متعددة الجنسيات أو منظمة غير حكومية⁽²⁾.

يعتبر الأفراد فواعلا من غير الدول من حيث منحهم هامشا كبيرا كخشب اقتصادية عالمية للمساهمة في القضايا الاقتصادية والأزمات التي تضرب الاقتصاد العالمي، ويعني بهم أصحاب الثروة والنفوذ الاقتصادي الذين يحظون بصفات "المواطن العالمي"، وقد عبر عنهم هنتجتون ب "رجال دافوس"⁽³⁾.

يستطيع رجال الصناعة اليوم من أن يمارسوا قدرا أعظم من النفوذ في الأسواق العالمية لأن أصولهم وروافعهم المالية أصبحت متنوعة على المستوى الدولي على نحو لم يكن بوسع رجال الأعمال مثل أندرو كارنيجي أن يحققوها، وساعدت نفس الديناميكية المجرمين الدوليين على تنويع أصولهم والافلات من الولاية القضائية لأولئك الذين يريدون ايقافهم عن العمل. سمحت وسائل الاعلام المعولمة للفنانين بالحلول محل المثقفين كقادة في تشكيل الراي العام العالمي، حيث نجح بونو في رفع الوعي العالمي بشأن محنة إفريقيا، في حين لعبت ميا فارو دورا فعالا في الضغط على الصين بشأن علاقاتها مع السودان من خلال الربط بين دارفور ودورة الألعاب الأولمبية في بيكين عام 2008⁴.

رابعا: المجموعات الاستثمارية:

تعتبر كشبكات عالمية من الخبراء المشتركة في العديد من القيم والمعتقدات العلمية حول بعض القضايا السياسية⁽⁵⁾ فضلا عن اعتقاد بعض المفكرين أن المجموعة المعرفية تتكون من أولئك العلماء

(1) محمد حمشي وعادل زقاغ، نفس المرجع، ص. 15.

(2)- National interligence council, op cit, p 2.

(3)- صفاء إبراهيم الموسوي، نفس المرجع، ص. 40.

(4) National Interligence Council, Op cit, p. 4.

(5)- صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص. 97.

والباحثين الذين يتقاسمون النظرة الواحدة تجاه القضايا ويشتركون في تصور آليات وطرق البحث لحل المشكلات المرتبطة بها والموحدة على أساس أربعة خصائص: (1).

*مجموعة مشتركة من المعايير والمعتقدات المبدئية التي توفر الأساس المنطقي الموجه لصانع القرار والمؤسسة لأرضية علمية لأفراد المجتمع.

*تتقاسم المعتقدات المستمدة من تحليلها للممارسات المتسببة في مجموعة من المشاكل في المجال الخاص بها والتي تعتبر كأساس لتوضيح الروابط المتعددة بين الإجراءات المحتمل اتخاذها والنتائج المرجو تحقيقها.

*تتشارك في مجموعة من المفاهيم للمعايير المحددة للتحقق من صحة افتراضات المعرفة التي تحوزها في مجال الخبرة والتخصص.

*كما أنها تتشارك في مجموعة من الممارسات المتناسبة مع المشاكل ذات الصلة باختصاصاتها المهنية والمفترض منها العمل على تحقيق الرفاه للإنسان.

رغم أن شبكات المؤسسات الفكرية ليست جديدة إلا أن حجمها وكثافتها قد تصاعدت بشكل ملحوظ، وامتدت إلى ما وراء المعاهد الغربية لتشكّل أكثر تنوع عالمي من المنظمات. حيث عملوا كمستشارين في المنظمات الدولية أو المفاوضات متعددة الأطراف وشركاء في تنفيذ السياسات. ومع ذلك يمكن للمؤسسات الفكرية أن تحقق بعض التأثير السياسي بشكل مباشر داخل المجتمعات السياسية، وبالتالي فإن عددا متزايدا من مؤسسات الفكر تستجيب لعمليات السياسة العالمية الناشئة وتشكلها (2).

خامسا: المجتمع المدني:

هو تلك الشبكة المعقدة من الحياة النقابية الموجودة أسفل الدولة وعبر الحدود الوطنية، حيث لا توجد خريطة واحدة للمجتمع المدني عبر الوطني، فهي عملية مستمرة في الحركة، تتكون من شبكات عابرة للحدود من الاستراتيجيات والسلطات وتوضيحها "

وتعرف أيضا بأنها الكيانات العابرة للحدود وغير الحكومية، من خلال ارتباطها الوثيق بالأشخاص وتفاعلهم معهم، ممارسة التأثير على تطوير قواعد قانونية جديدة خاصة إذا كانت هذه القواعد مقبولة على أنها شرعية وموثوقة (3).

(1) - طلال لموشي، سامي بخوش، نحو مقاربة تضمينية لدور الفواعل غير الدولائية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد3(2015): المجلد 02، ص. 217.

(2) - Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 16.

(3) - Jouli Mertus, **considering non-state actors in the new millennium: toward expanded participation in norm generation and norm application law**, international and politics, 2000, p 540.

أما أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci يرى أن المجتمع المدني فضاء للتنافس الاجتماعي فإذا كان المجتمع السياسي حيزاً لسيطرة الدولة، فالمجتمع المدني فضاء للهيمنة hogomony الثقافية والإيديولوجية التي هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي أنها خاصة مثل النقابات "المدارس" دور العبادة"، "الهيئات الثقافية" المختلفة ولذلك دعا إلى تكوين منظمات اجتماعية ومهنية نقابية وتعددية حزبية لهدف اجتماعي يضع البناء الفوقي في حالة تلاؤم مع البناء التحتي وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي بينهما⁽¹⁾. وكثيراً ما يعد تطوير مجتمع مدني قوي بمنزلة استراتيجية للتغلب على التسلط السياسي وهو حاسم بالنسبة لمجمل آلية الديمقراطية لتعود الدراسات حول المجتمع المدني لتفسير حالة حركة التضامن في بولندا حيث كان أحد أهدافها في بداية الثمانينات تطوير تنظيمات خارجة عن سيطرة الدولة⁽²⁾.

فضلاً عن ذلك بعد انهيار النظام الاشتراكي وحدث العديد من المتغيرات في المفاهيم والأدوار وقد امتد المفهوم إلى المجالات الدولية كما تم الاعتراف بالتطور المتزايد للأعمال الطوعية عبر حدود الدول وهنا تكمن أهمية المجتمع المدني العالمي الذي يمتد إلى العلاقات العالمية وعولمة المجتمع المدني تنسب إلى ثلاثة تطورات عالمية. أولاً الثورة في تقنيات الاتصال والمعلومات وتفاعلاتها الثورية أيضاً التي سمحت بربط الشبكات بين مجموعات المجتمع المدني الوطنية، ثانياً قضايا المصالح العامة التي يتبناها المجتمع المدني ويدافع عنها والتي أخذت أبعاداً ومجالات عالمية حيث أن العديد من المشاكل هي قضايا تتجاوز الحدود الوطنية للدول وتستلزم نقاشات وأفعال منسقة عالمياً، ثالثاً المقاربة الاستطردية والعالمية للعلاقات عبر الوطنية العالمية شجعت المجموعات المحلية للنشاط على المستوى العالمي⁽³⁾.

(1) - محمد الفاتح عبد الوهاب العتبي، منظمات المجتمع المدني: النشأة والآليات، أدوات العمل وتحقيق الأهداف، الحوار المتمدن، 2009، ص 09.

(2) - Martin Griffiths, Terry O 'Callaghan and Steven C .Roach, **international relations, and the key concepts**: (London: routeldge, 2002), p. 368.

(3) - صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 103-104.

الجدول رقم 1: يوضح دور المجتمع المدني في نماذج مختلفة للديمقراطية⁽¹⁾:

نوع الديمقراطية	دور المجتمع المدني
ديمقراطية تعددية	-كبح الدولة "إعاقة مجال القادة السياسيين وضمان النظام الديمقراطي
ديمقراطية تشاركية	-زيادة القنوات للمشاركة الديمقراطية وتحسين قدرة الشعب على المشاركة في الحياة السياسية
ديمقراطية نخبوية	-تسييس المجتمع المدني يكون تهديدا للنظام الديمقراطي ولذلك يجب أن يكون مقيدا
ديمقراطية عالمية	-تعزيز اللا دولة "اللاسوق" الحلول في منظمات المجتمع المدني وزيادة دور المجتمع المدني العالمي

Source : April Carter, Geoffrey Stok, "democratic theory today", New York polity press, 2002, p. 213.

أدى انتشار وازدهار المجتمع المدني المحلي داخل الدولة الليبرالية المزدهرة إلى روابط غير وطنية وحركات دولية مستقلة عن الحكومات وأحيانا تعارضها، وتستهدف المقاطعين داخل البلدان الأخرى لمقاومة السياسات الوطنية أو إعادة تشكيلها. في الواقع يمكن تجاوز الحكومات في بناء نظام عالمي بديل، وأدى التنافس الدولي بعد نهاية الحرب الباردة إلى إضعاف الصلة بين التضامن الوطني والأمن القومي مما أدى إلى ظهور أو تعزيز "الهويات غير القومية" على المستوى دون القومي (المجموعات العرقية) وعبر الوطنية (مجموعات النشاط، الشتات)⁽²⁾.

سادسا: الفواعل العنيفة من غير الدول (المسلحة وغير الشرعية):

تعرف مبادرة جنيف Geneva Call الفواعل العنيفة من غير الدول بأنها: "جماعات منظمة ذات بنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم القوة لتحقيق أهدافها"، وتمثل هذه الجهات: الجماعات المتمردة، مختلف حكومات الكيانات التي لم يتم الاعتراف بها كليا، ويشمل هذا التعريف كذلك حركات التحرر والمجموعات المصنفة على أنها إرهابية، وتلك التي تزعم أنها جهادية، ومجموعات الاتجار بالسلاح التي تتشارك في كونها تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة وتستخدم العنف⁽³⁾.

كما يعرف الفاعل العنيف من غير الدول على أنه "مجموعة من المدنيين الذين يتم تنظيمهم معا في ممارسة العنف غير الشرعي. إنهم لا يشتركون بالضرورة في نفس الأيديولوجية أو الدوافع، حيث

(1)- April Carter, Geoffrey Stok, "democratic theory today", New York polity press, 2002, p. 213.

(2)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p.10

(3)- شهرزاد أدام، نفس المرجع، ص 72.

يعمل البعض تحديدا لتقويض الدولة، والبعض الآخر ليس لديهم بدائل اقتصادية من نهب الأرض. ومع ذلك فهم يتأثرون بالديناميكيات المحلية، لاسيما استجابة الدول من عدما⁽¹⁾.

أما **الجماعات المسلحة** تعرف على أنها: "منظمات مميزة، مستعدة وقادرة على استخدام العنف لتحقيق أهدافها، غير مدمجة في مؤسسات الدولة الرسمية مثل: الجيوش النظامية أو الحرس الرئاسي أو الشرطة أو القوات الخاصة، تمتلك درجة معينة من الاستقلالية فيما يتعلق بالسياسة والعمليات العسكرية، الموارد والبنية التحتية. ومع ذلك قد تقوم بدعم أو استغلال جهات فاعلة تابعة للدولة سرا أو علنا كما يحدث في كثير من الميليشيات، القوات شبه العسكرية أو المرتزقة أو الشركات العسكرية الخاصة"⁽²⁾.

الخصائص الرئيسية للجماعات المسلحة: يمكن وصف خصائص الجماعات المسلحة على النحو التالي⁽³⁾:

• **هيكل قيادي أساسي**، يتم تنظيم المقاتلين وفقا لهيكل قيادة موحد واتباع تعليماته. يتمتع القادة بحد أدنى من السيطرة على سلوك مقاتليهم، لا سيما فيما يتعلق بسلوك المجموعة اتجاه المدنيين. من المرجح أن يكون الحوار حول القضايا الإنسانية مع الجماعات والمجموعات المجزأة ذات الخلافات الداخلية القوية غير مثمر، إن لم يكن بنتائج عكسية.

• **استخدام العنف لتحقيق غايات سياسية:** تتخرب الجماعة في صراع سياسي، أي لمحاولة إعادة تعريف الأساس السياسي والقانوني للمجتمع من خلال استخدام العنف، غالبا ما يتم استخدام العنف ليس كتكتيك عسكري يهدف إلى الاستيلاء على السلطة، ولكن كوسيلة لجعل الوضع السياسي الراهن غير مستدام، حيث يمكن أن يتخذ العنف أشكالا لا حصر لها ضد المدنيين، وتشمل: القتل، الاغتصاب، الخطف، التعذيب، الابتزاز، الهجمات على المحاصيل ومصادر المياه والأسواق المحلية والبنى التحتية المدنية الأخرى (مدارس ومكاتب إدارية).

• **الاستقلال عن سيطرة الدولة:** يصعب التمييز بين القوات المستقلة والموالية للحكومة، مثل المجموعات شبه العسكرية في كولومبيا، والقوات شبه العسكرية التي تسيطر عليها الحكومة مثل جيش لبنان الجنوبي.

لقد حمل المدنيون المنتظمون على أسس عرقية، دينية، اقتصادية وسياسية السلاح متحدين بذلك ادعاء الدولة باستغلال العنف بشكل شرعي، في حين أن الحروب التقليدية تأخذ الدول وجيوشها على أنها الفاعل الرئيسي غير أنه في الواقع انطلقا من الحركات الثورية إلى الجماعات الإرهابية واجهت الدولة غالبا تحديات من قبل مواطنيها، الذين شعر العديد منهم بالضعف والتهديد من قبل الأنظمة السياسية

(1)- Caroline Varin and Dauda Abubakar, Op cit, p 5.

(2)- Claudia Hofman and Wrich Schneckener: "Engaging non- state armed actors in state and peace –building options and strategies", international review of the Red Cross, N° 883 (2011): p. 2.

(3)- Claude Bruderlein, Op cit, p. 8.

القائمة، ما أدى إلى مواجهات مباشرة بين الدول و (VNSAs) المحلية، حيث يهاجم المتمرّدون وأمراء الحرب رموز الدولة بشكل منهجي من خلال استهداف المجمعات العسكرية، شن هجمات مفاجئة على مراكز الشرطة ونادرا ما يلتقون بالجيش على أرض الواقع وهو ما يحاكي نموذج حركات العصابات المستوحاة من أمثال "ماو" و"سون تزو"، ومع ذلك تبقى الأهداف والضحايا الرئيسيين هم المدنيين الذين يشكلون شريان الحياة ل (VNSAs) طوعا أو كرها⁽¹⁾.

لا تستثني دراسة الفواعل العنيفة أي جماعة مسلحة، ميليشيا متمردين، أمراء حرب، جيوش شركات وحتى المرتزقة وأي تنظيم يعتمد العنف أسلوب عمل ويستهدف الأفراد في حياتهم أو أمنهم أو ممتلكاتهم وحتى كرامتهم الإنسانية ويعتبر الإرهاب والجريمة المنظمة من الفواعل العنيفة ومن أكبر المهددات التي تمس بأمن الأفراد وتنتهك حقوقهم الإنسانية وكرامتهم.

1/ الإرهاب:

حظيت الدراسات المحررة حول الفواعل العنيفة من غير الدول على الصعيد العالمي بشعبية خاصة منذ 11 سبتمبر وإعلان الولايات المتحدة " الحرب العالمية على الإرهاب" حيث استهدفت لأول مرة الإرهابيين على وجه التحديد خارج الحدود الداخلية. وقد كانت دراسة هوفمان للإرهابيين والمتمردين (2006) رائدة لأولئك الذين يسعون إلى فهم تاريخ وتطور هذه الجماعات العنيفة في بلدان مختلفة⁽²⁾. يؤكد هوفمان في تعريفه للإرهاب على "أن الفعل العنيف ذو الدافع والهدف السياسي والمصمم لتكون له تداعيات نفسية الذي تجريه منظمة ذات تسلسل قيادي محدد أو ببنية خلية تآمرية يرتكب من قبل مجموعة دون وطنية أو كيان غير حكومي"⁽³⁾ وهو تصريح واضح بالطابع العنيف وغير الحكومي للإرهاب.

فالإرهابيون: هم مرتكبي الفعل الأصلي أي الدولة ومن هنا جاءت التسمية في البداية للحكومة. ومنذ ذلك الحين، صادرتها السلطات لتعيين مجموعة من الجهات الفاعلة التي تهدد مصداقية الدولة كمزود للأمن، واليوم تم تضيق تعريف الإرهابيين بفضل وسائل الاعلام حيث أصبح يشير غالبا إلى الجماعات الإسلامية التي تستخدم العنف لتقويض الأنظمة السياسية القائمة بهدف إقامة خلافة إسلامية بموجب الشريعة الإسلامية⁽⁴⁾.

في حالة تنظيم الدولة الإسلامية (في العراق والشام)، ينبغي التفكير في تنظيم إرهابي غير تقليدي. فهي تبدي نمطا هجينا من الفواعل اللادولالية هذا ما يبرر الدعوة التي أطلقتها أدري كرونين إلى التوقف عن تسمية هذا التنظيم جماعة إرهابية. بغض النظر عن تقديمه لنفسه على أنه دولة، نجد أنه لا يشبه

(1)- Caroline Varin and Dauda Abubakar, Op cit, p 2.

(2)- Ibid, p 4.

(3)- Bruce Hoffman, Inside Terrorism (New York: Colombia University Press, 2006), p 40.

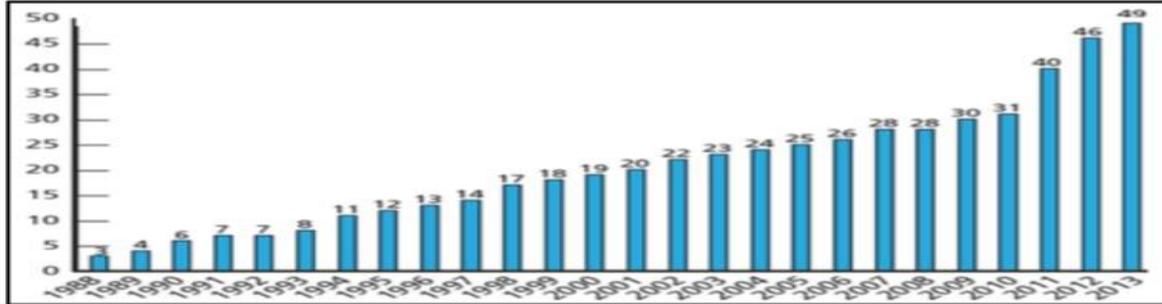
(4)- Caroline Varin and Dauda Abubakar, Op cit, pp. 5-6.

خلفه، تنظيم القاعدة، على الرغم أنه يستخدم الإرهاب كتكتيك، إلا أنه لا يمثل فعلا منظمة إرهابية. فالشبكات الإرهابية كالقاعدة، تضم عموما العشرات أو المئات من الأعضاء، تهاجم المدنيين، لا تسيطر على إقليم معين ولا يمكنها أن تواجه قوات عسكرية منظمة بشكل مباشر. في المقابل، نجد أن تنظيم الدولة الإسلامية يتباهى بتعداد يصل إلى (عدة آلاف) من المقاتلين، يستولي على إقليم ترابي قائم بذاته في العراق وسوريا، يتمتع بقدرات عسكرية كبيرة، يسيطر على خطوط الاتصالات والبنى التحتية، يمول نفسه بنفسه وينخرط في عمليات عسكرية معقدة. هذا ما دفع كرونين إلى الادعاء بأن هذا التنظيم يمثل شبه دولة (pseudo-state) يقودها جيش تقليدي. وفعلا لا يتطابق هذا التنظيم في خصائصه مع التعريف المرجعي للإرهاب الذي قدمه بروس هوفمان وحدد فيه خصائص مميزة للإرهاب عن غيره من التنظيمات القتالية وأنواع الجرائم الأخرى حيث قدر خصائص الإرهاب فيما يلي⁽¹⁾:

- أن يكون الهدف والقصد سياسيا
 - العنف أو ما يساويه من التهديد بالعنف
 - الوصول إلى إحداث أثر نفسي فوري متعمد لدى الأهداف أو الضحايا.
 - تقودها مجموعة منظمات غير محددة، تهيمن عليها بنى خلايا تآمرية (أفرادها لا يرتدون زيا موحدا ولا يحملون شارة تعريفية) أو من طرف أفراد أو مجموعات صغيرة لأفراد متأثرين بشكل مباشر، مدفوعين أو ملهمين بأيدولوجية تهدف لتمثيل بعض حركات الإرهاب الموجود فعلا و/أو قيادتها.
 - ترتكب من طرف مجموعات عبر وطنية أو ذات طابع غير حكومي.
- حقيقة لا تركز الدراسة في مفهوم الإرهاب بقدر ما تركز على الفعل والروابط مع الأمن الإنساني فيما إذا كانت تشكل تهديدا للأمن الإنساني أو تقلل منه أو تقوضه.

(1)- Bruce Hoffman, Op cit, p. 40

الشكل رقم 1: تزايد عدد الجماعات الجهادية المسلحة (1988-2013)



المصدر: محمد حمشي، " النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل" (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017)، ص. 197. فالإرهاب نقيض للأمن الإنساني لأنه يمزق البنية التحتية المجتمعية والنسيج الاجتماعي الموجود لتوفير بيئة واقعية للحياة العادية المسالمة للناس العاديين، من خلال القيام بذلك تولد أعمال الإرهاب جوا من الخوف وقد تسعى عمدا إلى ترهيب السكان، ومرة أخرى يتم اختزال الناس العاديين إلى وسائل لدعم أي غايات قد يسعى الإرهابيون إلى تحقيقها⁽¹⁾.

2/ الجريمة المنظمة:

عرف مكتب المخدرات والجريمة للأمم المتحدة الجريمة المنظمة في اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المادة رقم 2 بأنها: " مجموعة منظمة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتتصرف بشكل متضافر بهدف ارتكاب جريمة أو أكثر من أجل الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى"⁽²⁾.

أما الجريمة المنظمة المتخطية للحدود الوطنية: تتبثق التعاريف القياسية للنشاط المتخطي للحدود الوطنية عن أعمال هانتينجتون (1973) كيوهان وناي (1972) حيث تصف النشاط عبر الوطني من منطلق حركات المعلومات، المال والأشياء المادية، الناس ومواد أخرى ملموسة أو غير ملموسة عبر حدود الدول حيث يكون واحد على الأقل من اللاعبين المنخرطين في هذه الحركة غير حكومي. ومنه فالجريمة المنظمة المتخطية للحدود الوطنية هي " جريمة منظمة تتطوي على عبور الحدود"⁽³⁾.

(1)- Christophe Paulussen and Martin Scheinin, Op cit, p 22.

(2)- United Nations Office on Drugs and Crime, **United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto** (New York: United Nations, 2004), p. 5.

(3)- مركز الخليج للأبحاث مترجما، قضايا في السياسة العالمية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 314.

تقدم الجريمة المنظمة العابرة للحدود على أنها البديل للأعمال عبر الوطنية، وهي ليست بجديدة ومع ذلك شهد القرن العشرين زيادة هائلة في نطاقه وقوته وفعالته، نتيجة للثورة في التكنولوجيا، زيادة تطور وعولمة الاقتصادات وزيادة السفر عبر الحدود الوطنية، كما أنها تعكس الأعمال المشروعة في نظرتها العالمية المتزايدة، ينظر **مارك جالوتي** في دور الجماعات الاجرامية المنظمة بصفتها واضعي جدول أعمال، صانعي سياسات وجهات فاعلة اقتصادية في استنتاجه: " نحن نتجه نحو الألفية الاجرامية"، حيث من المحتمل أن يكون الكفاح ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية هو الشاغل الأمني المحدد للقرن 21. (1)

الأبعاد عبر الدولية للجريمة المنظمة(2):

مرتكبو الجريمة الفعليون أو المحتملون الذين يعبرون الحدود أثناء القيام بأنشطتهم أو في مسعى للتهرب من إنفاذ القانون والبحث عن ملاذ آمن. إن القتل الروس الذين انخرطوا في التعاقد على أعمال القتل في العديد من بلدان أوروبا الغربية يندرجون ضمن هذه الفئة.

منتجات محظورة مثل المخدرات أو منتجات مشروعة مسروقة ومهربة خارج البلد (سيارات) أو منتجات مشروعة تؤخذ خارج البلد انتهاكا للقيود على الصادرات (التحف الفنية والأثرية)، أو منتجات مشروعة تستورد إلى بلد آخر انتهاكا للقيود على الواردات أو قرارات الحظر الدولية (الأسلحة إلى يوغوسلافيا). إن القائمة في هذا المجال طويلة: تشمل المخدرات، الأسلحة والمواد النووية، السلع المزورة، الملكية الفكرية، الحيوانات، النباتات، التحف الفنية، الآثار والسيارات.

الغريب غير الشرعيين الذين يدخلون البلاد (إما خلسة أو باستخدام وثائق مزورة) انتهاكا لقيود الهجرة والنساء والأطفال الذين يتم تهريبهم عبر الحدود لتلبية الطلب في تجارة الجنس العالمية. في واقع الأمر، يعامل الناس في هذه الفئة بصفتهم سلعا بشرية.

عوائد النشاط غير المشروع للمؤسسات الاجرامية غالبا ما تنتهي الأموال في مركز مالي خارج الحدود الإقليمية (offshore)، أو كيانات سرية مصرفية لا تتصاع بسهولة لجهود مصادرة الأموال التي تبذلها السلطات الوطنية في البلد الذي ارتكبت فيه الجرائم الأولية.

بث الإشارات الرقمية أو ما يعتبر في الواقع عبورا "افتراضيا" للحدود مقارنة مع عبور مادي للحدود. يمكن لهذه الإشارات أن تتخذ شكل صور داعرة للأطفال، أو رمز خبيث يهدف إلى مهاجمة أو تدمير نظم الحواسيب والمعلومات أو السرقات المصرفية الالكترونية التي تنقل الأموال بطريقة غير مشروعة من حسابات مشروعة إلى موقع يمكن أن تتوافر فيه للمرتكبين وبسبب الطبيعة العالمية لهذه المعلومات، فإن الكثير من الجريمة الرقمية يتأصل فيها الطابع عبر الوطني.

(1)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p.18.

(2)- مركز الخليج للأبحاث مترجما، نفس المرجع، ص. 316.

غير أنه يمكننا إبراز ثلاثة تطورات أساسية حاصلت من طبيعة الجريمة المنظمة العابرة للحدود هي⁽¹⁾:

2-1: تنوع مجالات أنشطتها

وذلك مع مواصلة استغلال الحدود والنمو السريع في حجم وسرعة التجارة العالمية وانتشار تكنولوجيات الاتصال والنزوع نحو تحويل نشاطاتها من الاتجار في المخدرات إلى الاتجار في الأسلحة، البشر والبضائع المهربة والأموال غير الشرعية العابرة للحدود.

2-2: تبني طرق جديدة للعمل

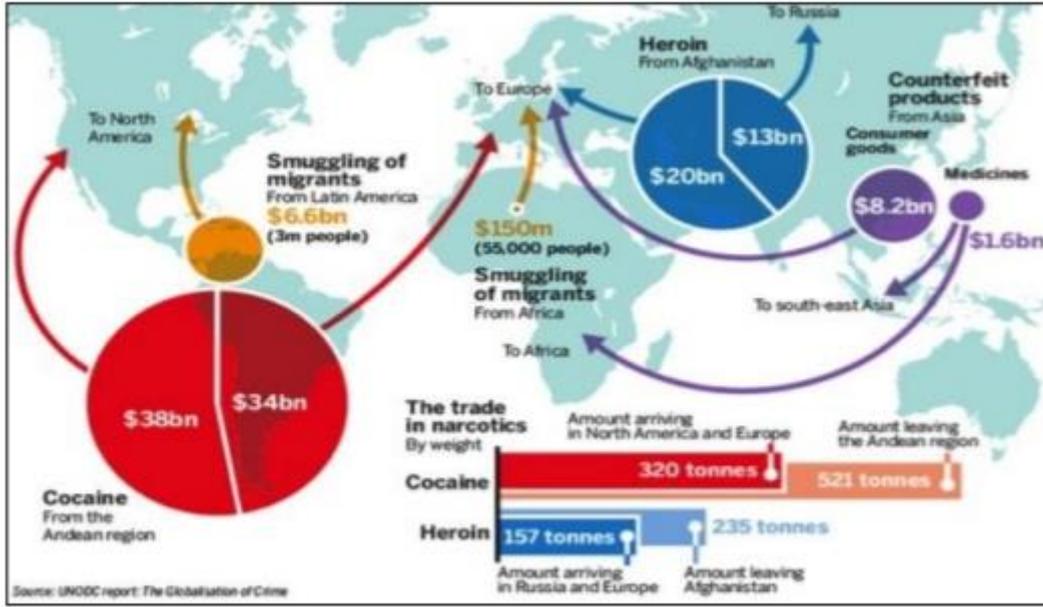
حيث أصبحت تسعى لاختراق الأسواق الشرعية العالمية والشركات متعددة الجنسيات والحكومات، حيث أصبحت قادرة على الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات وانتهاز الفرص التي توفرها سرعة تبادل المعلومات وزيادة حجم تحويل الأموال عبر شبكة الانترنت وسرية التبادلات الافتراضية لزيادة حجم النشاط وتقليل مخاطر كشفها.

2-3: التغيير في البنية التنظيمية

بعد أن كانت تعمل كتنظيمات هرمية مركزية تتحول اليوم إلى تنظيمات أفقية (غير هرمية)، غير مركزية قادرة على التأقلم بشدة. هذه الميزات الجديدة تمنحها مرونة وسرعة أكثر من الوكالات التي تكافحها.

(1) محمد حمشي، " النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل " (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017)، ص. 193.

الشكل رقم 2: يوضح أنماط تدفق موضوعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.



المصدر: محمد حمشي، "النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل" (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017)، ص. 195.

بسبب الاعتماد المتبادل بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود حيث أصبح من المضمّن ملاحظة كيفية التي تتربط وتتداخل بها أنشطة وموارد هذه الجماعات القادرة على عبور الحدود، سواء كانت تعمل في مجالات الجريمة، الإرهاب، الاتجار بالبشر، المخدرات و/أو الأسلحة. كما تزداد قدرة هذه الفواعل على عبور الحدود والفعل ما وراء الحدود في منحنى عكسي مع تزايد عدم قدرة الدول على مراقبة وضبط مختلف التدفقات داخل وعبر الحدود التي تفصلها بعضها عن بعض⁽¹⁾ وهو ما يؤكد عليه المزيج: مزيج الإرهاب والمخدرات: المرتبط "بظاهرة المنطقة الرمادية" التي تعرف بأنها "تهريب المخدرات للنهوض بأهداف بعض الحكومات والمنظمات الإرهابية" حيث ركز أولئك الذين لفتوا الانتباه إلى هذه الظاهرة اهتمامهم على تسليط الضوء على الطبيعة المتغيرة للصراع دون الوطني في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أين بدأ الإرهاب في التسعينات يصنف لدى بعض المحللين ضمن "ظاهرة المنطقة الرمادية"، فالتأكيد على "إرهاب المخدرات" كأحدث مظهر من مظاهر المؤامرة الشيوعية لتقويض المجتمع الغربي، حيث كانت المنظمات الاجرامية (العنيفة ذات الدوافع الاقتصادية) تقيم تحالفات قوية مع المنظمات الإرهابية وحرب العصابات حيث تستخدم العنف لأغراض سياسية على وجه التحديد⁽²⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص. 193.

(2) - Bruce Hoffman, Op cit, pp. 17.18

تتخرط مجموعة متنوعة من الجماعات في سلوك عنيف و/أو إجرامي على أساس عابر للحدود، يمكن التمييز بين النشاط الذي يعتبر إجرامياً في جميع أنحاء العالم، مثل السرقة، الاحتيال العنيف العشوائي أو الاتجار بالمخدرات، والنشاط الذي يدعي أولئك الذين يقومون به أن له دوافع سياسية مشروعة، غير أن النشاط الإجرامي أو العنف السياسي لا يمكن أن يكون مشروعاً ضمن نطاق السلطة القضائية لأي دولة. لذلك نقسم الفواعل العنيفة المسلحة إلى قسمين: النشاط المدفوع بالمطالب السياسية سواء الحركات الجهادية المشروعة أو الجهات التخريبية (الإرهاب) والنشاط الإجرامي المدفوع بالمكاسب المادية الجريمة المنظمة ومن هذا المنطلق جاءت محاولات تصنيف الفواعل اللادولائِيَّة باعتبار مجموعة معايير نكتفي بمعياري السلطة والشرعية.

تبولوجيا الفواعل اللادولائِيَّة:

هناك العديد من المحاولات في تصنيف الفواعل اللادولائِيَّة تختلف من مفكر إلى آخر وذلك حسب المنظور أو المحدد المعتمد في التصنيف (الداخلية/خارجية)، (عنيفة/غير عنيفة)، (فواعل خاصة/فواعل المجتمع المدني)، (شرعية، غير شرعية)، (ربحية، طوعية) عموماً يمكن تصنيف الفواعل اللادولائِيَّة على أساس أنها تملك سلطة خاصة في مواجهة السلطة العامة للدولة الوطنية، ويمكن تصنيف هذه السلطة الخاصة إلى ثلاثة أصناف أساسية⁽¹⁾: سلطة السوق، السلطة الأخلاقية والسلطة غير الشرعية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

(1) - صالح زيان، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص. 95.

الجدول رقم 2: تصنيف السلطات الخاصة:

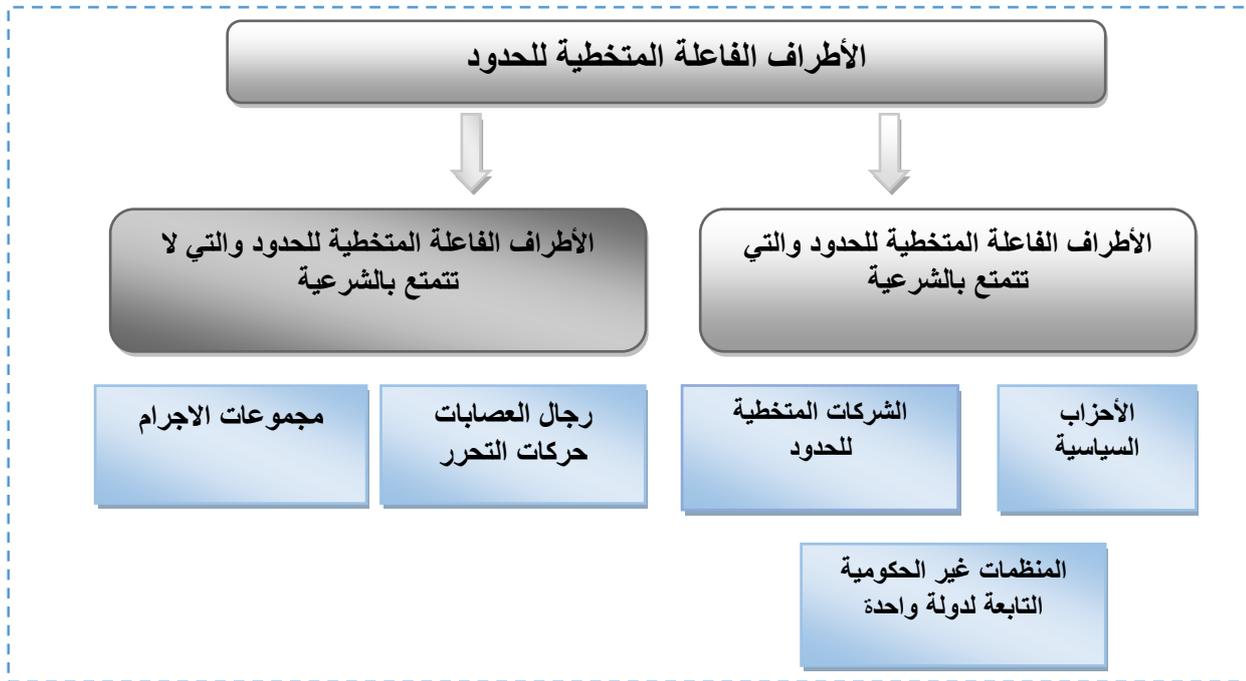
نوع السلطة	أسس السلطة الخاصة	أمثلة عن السلطة الخاصة	مصادر الإبطال المحتملة للسلطة الخاصة
سلطة السوق	القدرة على وضع مقاييس معترف بها وملزمة للآخرين (سلطة السوق المؤسساتية) قبول اتخاذ القرار على أساس السوق (سلطة السوق المعيارية)	مقاييس ISO السلطة الضبطية المقاولاتية للمنظمات غير الحكومية شبكة الشركات عبر الوطنية أنظمة السيولة المالية الدولية	نزع الشرعية المعيارية:- الأزمات المالية الدولية - أزمات الرأسمالية العالمية سقوط الشبكات أفعال أحادية الجانب من طرف السلطة العامة
السلطة الأخلاقية	القدرة على القيام بالخبرة سلطة غير دولاتية، فاعل غير مصالحى وغير محايد(محكم)	السلطة الضبطية غير المقاولاتية للمنظمات غير الحكومية الحركات الدينية العابرة للقومية	نزع الشرعية المعيارية لقدرة الفعل لدى المنظمات غير الحكومية إقصاء المنظمات غير الحكومية من طرف سلطة السوق أو السلطة العامة نزع الشرعية المعيارية للحركات الدينية العابرة للقومية في نظر المناصرين
السلطة غير الشرعية	القدرة على تقديم السلع العامة فوق شروط السلطة العامة السيطرة على الوسائل الخاصة للعنف	اختراق السلطات العامة الضعيفة عن طريق المنظمات الاجرامية العابرة للقومية والقوى المسلحة الخاصة	نزع الشرعية المعيارية بسبب الفشل في تقديم السلع العامة بناء مؤسساتي ناجح من طرف الدولة من أجل تقوية السلطة العامة تدخل ناجح ومراقبة من طرف السلطة العامة العابرة للقومية

المصدر: صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص. 95.

التصنيف التالي يرتكز على معيار شرعية الفواعل من عدم شرعيتها⁽¹⁾:

(1) - شهرزاد أدمام، نفس المرجع، ص. 71.

الشكل رقم 3: أنماط الأطراف الفاعلة العابرة للحدود



المصدر: شهرزاد ادمام، نفس المرجع، ص. 71،

المطلب الخامس: موقف نظريات العلاقات الدولية من الفواعل اللادولالية

بما أن موضوع البحث هو الفواعل اللادولالية فالتحليل سوف ينجر عنه لا محالة التحري عن الحوكمة العالمية ونظرا لأن الحوكمة العالمية عملية متعددة الأوجه فربما يكون النهج التعددي من البحث الواقعي، الليبرالي والبنائي هو الأفضل في تفسير غالبية التفاعلات لأنه كما جادل ستيفن والت **Stephen Walt**، "يجب أن يظل الدبلوماسية للمستقبل مدركا: لتأكيد الواقعية حول الدور الذي لا مفر منه للسلطة، ضع وعي الليبرالية بالقوى المحلية في الاعتبار، وفكر أحيانا في رؤية التغيير مع البنائية"⁽¹⁾.

أولا: موقف الواقعية من الفواعل اللادولالية:

كرس العلماء أنفسهم في العقود الماضية لمعالجة الأسئلة البحثية الرئيسية من خلال فحص الآليات السببية وراء ظواهر سياسية وتم تطوير العديد من النظريات وقبولها كنظرية متوسطة المدى، مقارنة **kuhn 1970** للعلم الطبيعي، ومع أنها زودت المجال بفرضيات قابلة للتعميم على نطاق واسع إلا أنها افتقرت إلى تضمين الفواعل اللادولالية كجهات فاعلة استراتيجية، فهي لم تحدد الآليات السببية الدقيقة والموثوقة التي تصف الأسباب الحقيقية لحدوث الديناميات في العالم الحقيقي حيث قدمت الاختبارات التجريبية المتعلقة بهذه النظريات نتائج غير مرضية حيث ناقش **ماكدونالد** "إن أهمية الحفاظ على التركيز

(1)- Farida Lakhany, **How Important are Non-State Actors**, *Pakistan Horizon*, Vol. 59, No.3 (July 2006), p 38.

على علم المعرفة أمر حاسم لفهم نطاق، الغرض، وامكانيات نظرية (الاختيار العقلاني) في العلوم السياسية⁽¹⁾

كبرنامج بحث تكون الواقعية أكثر اهتماما بالقضايا المحيطة بالعلاقات بين الدول وتفاعلات القوى الرئيسية خاصة فيما يتعلق بالحرب والسلام، وليس في شرح جميع قضايا السياسة الدولية بما في ذلك سلوك الجهات الفاعلة غير الحكومية حيث يجادل جلاسر Glasser بأن "الواقعية مصممة لفهم علاقات النظام الدولي والتفاعلات بين الدول، ولا ينبغي أن نتقاجاً من أنها لا تخبرنا بالكثير عن الجهات الفاعلة غير الحكومية⁽²⁾ ورغم اعتراف مفكري المناهج المتمركزة حول الدولة (الواقعية الجديدة) بتأثير الفواعل اللادولالية حيث كتب والتز 1979 "أن أهمية الفواعل اللادولالية ومدى الأنشطة العابرة للحدود واضحة، لكن عندما تأتي الأزمة تعيد الدول صياغة القواعد التي تعمل بموجبها الجهات الفاعلة الأخرى" حيث يدرك والتز Waltz أن الفواعل اللادولالية قد يكون لاعبا مهما، لكنه يقصر صلته بالعمليات السياسية المحلية فقط ولا يعتقد أنهم مهمون في العلاقات الدولية⁽³⁾.

الواقعيون لا يهتمون بها لأنهم يستخدمون نموذج الحالة العقلانية والوحدة، أو نموذج "الصندوق الأسود" فلا يتركون مساحة تحليلية لكيفية تأثير الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية على سلوك الدولة وتفاعلها داخل النظام⁽⁴⁾.

يرى الواقعيون المتشددون أن المنظمات غير الحكومية إما منظمات أممية تخفي بشكل ضئيل مصالح دول معينة، أو كثوار محتملين تسعى إلى تقويض التضامن الدولي واستقرار نظام الدولة، حيث يجتمع الواقعيون والمثاليون معا في تناقضهم حول الجهات الفاعلة الاقتصادية العابرة للحدود-البنوك والشركات متعددة الجنسيات (MNCs) كناقلين للاستثمار والتأثير، ومع ذلك فإن "الواقعيين" الأكثر تصميميا يمكن أن ينكر أن التوازن بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية قد تغير خلال السنوات الماضية⁽⁵⁾، ومع الزيادة الهائلة في عدد الدول القومية الذي ترافق مع تغيير جوهري في نوع اللاعب المنخرط في الشؤون الدولية ورغم حفاظ الدول الأعضاء على مركز الفاعلين الأساسيين إلا أن الجهات الفاعلة الدولية المشكلة من (الأمم المتحدة، حلف شمال الأطلسي، المجتمع الأوربي، منظمة الوحدة الإفريقية ومجموعة واسعة من المنظمات أصبحت تشعر أنها ليست وحدها على الساحة الدولية في الوقت الذي أصبحت الجهات الفاعلة عبر الوطنية (وسائل الاعلام، الحركات الدينية، الجماعات الإرهابية، كارتلات المخدرات وغيرها تؤثر على العلاقات الدولية⁽⁶⁾ ورغم ذلك ظل علماء السياسة لفترة طويلة

(1)- Abram Will Paley, op cit, p25.

(2)- Evan Lakamana, **Realism and non state actors revised**, E-International Relations, 2013, p1, /https://www.e.ir.info/2013/01/22 realism and –non state actors-revisited/

(3)- Arts Bas, **Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis**, p6.

(4)- Evan Lakamana, op cit, p3.

(5)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p1.

(6)- Abram Will Paley, op cit, p23.

يجادلون بأنه رغم أهمية الفواعل اللادولالية في النظام الدولي فإن أي إدراج لهم في النظريات العامة للتفاعل الدولي سيؤدي إلى تعقيدات لا داعي لها، كما جادل آخرون بصعوبة ملاحظة وقياس التأثير المنهجي للجهات الفاعلة اللادولالية⁽¹⁾.

على هذا المستوى يتم تحديد النتائج من خلال البنية الفوضوية للنظام الدولي، وبالتالي من خلال التهديدات الأمنية وصراعات القوى التي يتعين على الدول مواجهتها نتيجة لهذا الهيكل، بعد سنوات لا يزال هذا الطرح مدعوماً حيث كتب **wendt** وندت الذي يعتبر نفسه بنائياً اجتماعياً: "ربما أصبحت الفواعل اللادولالية أكثر أهمية من الدول كمبادرين للتغيير لكن تغيير النظام يحدث في النهاية من خلال الدول"⁽²⁾، مع ذلك فإن الجماعات الإرهابية التي تحددت سلطات الدول أجبرت الواقعية على ملاحظة وجودها كجهة فاعلة لادولالية، حيث دعا إعلان الحرب على الإرهاب من قبل الولايات المتحدة وظهور فكرة القوة الناعمة انتباه الواقعيين إلى ملاحظة هؤلاء الفاعلين من أجل الحفاظ على توازن القوى⁽³⁾.

ومع ذلك في ظل منظور الواقعية العلمية من الضروري إدراج الفواعل اللادولالية من أجل تطوير نظرية دقيقة توفر لنا وصفاً واضحاً للأسس الدقيقة للعلاقات الدولية، في حين يصعب تمييز تأثيرات الفواعل اللادولالية بسبب أدوات البحث والتعقيد إلا أنها لا تزال تحتل مكانة مهمة في أبحاث العلوم السياسية، وقد صار لزاماً على المنظور الواقعي استكشاف الفواعل اللادولالية⁽⁴⁾.

لذلك انبثق من المعسكر الواقعي أحد الفروع - وهو على استعداد لإعطاء الفواعل اللادولالية مساحة للتحليل باعتبارها نوع من الضغط الداخلي أو مجموعات مصالح في تشكيل التحالفات المحلية التي بدورها تحدد سلوكيات السياسة الخارجية - ممثلاً في النيو واقعية الكلاسيكية التي ستقوم على الأقل كيف يتم الاستيلاء على الدولة من قبل رجال الأعمال والشركات متعددة الجنسيات وتؤثر على قرارات السياسة الخارجية فيما يتعلق بمفاوضات التجارة الدولية والسياسات المالية العالمية، كما توفر الواقعية الكلاسيكية الجديدة مساحة تحليلية للمنظمات غير الحكومية الناشئة "في المنطقة الرمادية" مثل شركات الأمن الخاصة (PSCs) حيث يمكن تحديدها كأحد المتغيرات المستقلة التي تشرح الاستراتيجيات العسكرية للدولة (يمكن مثلاً أن تؤدي الضغوط الكبيرة من (PSCs) إلى مزيد من الاهتمام بالسياسة الخارجية للدول الفاشلة)، أو كمتغير تابع (عندما تواجه الدول ضغوط منهجية، قد تدفع مجموعات المصالح المحلية الدولة إلى الاستعانة بمصادر خارجية لتلبية احتياجاتها الأمنية)⁽⁵⁾.

(1)- Ibid. p27.

(2)- Arts Bas, Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis, p. 6.

(3)- Khalid Saifullah and Azhar Ahmad, op cit, p. 45.

(4)- Abram Will Paley, op cit, p27.

(5)- Evan Lakamana, op cit, p.p. 3, 4.

ثانياً: موقف الليبرالية من الفواعل اللادولائِيَّة

يعتبر التعدديون الليبراليون أمراً مفروغاً منه إطار المؤسسات والأنظمة الدولية التي خلقت الفضاء الذي ضمنه الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون عبر الوطنيين، حيث تزدهر وترحب بالامتداد التدريجي لهذا المجتمع الدولي الغربي الأصلي عبر بلدان العالمين الثاني والثالث، حيث نظر مزيد من النقاد الراديكاليون للنظام الدولي القائم المتمركز حول الدولة، من ماركس وميتزاني إلى المثاليين المعاصرين، إلى مستقبل تتلاشى فيه الدولة على هذا النحو، تاركة وراءها مجتمعا مدنيا عالميا مسالما ومفيدا للطرفين⁽¹⁾.

كما يقر الليبراليون بأن الجهة الفاعلة الرئيسية في السياسة العالمية هي الدول القومية، لكنها ليست الجهات الفاعلة الوحيدة، حيث يتكون النظام الدولي من الدول القومية، المنظمات الدولية والجهات الفاعلة الخاصة حيث يتوازي العدد المتزايد للمنظمات الدولية مع المستويات المتزايدة للمعاملات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الأفراد والمجتمعات والدول، إن نمو العديد من الفاعلين اللادولائيين يتحدى بل ويضعف المفهوم المتمركز حول الدولة للسياسة الدولية، ويستبدلها بنظام عبر وطني، تكون فيه العلاقات أكثر تعقيدا، كما أدى انتشار الفاعلين غير الحكوميين مؤخرا إلى استنتاج بعض المراقبين للعلاقات بين الدول أن الدول تتراجع في الأهمية وأن الجهات الفاعلة اللادولائِيَّة تكتسب مكانة ونفوذاً ما أفضى إلى تشكيل نظريات جديدة للعلاقات الدولية مثل "الترباط المعقد" لروبرت كيوهان وجوزيف ناي (1989) من أجل شرح التطورات الجديدة⁽²⁾.

تؤكد النيو ليبرالية على تقسيم العمل المعقد في الاقتصاد الدولي ما يشجع على إرساء علاقات تتسم بالاعتماد المتبادل والتعاون بين الأمم والانتفاع المتبادل. واقع الاعتماد المتبادل المعقد الذي يميز النظام الدولي يحول الاقتصاديات الوطنية أكثر هشاشة وتأثراً بالأحداث الخارجية، ما يؤدي إلى تقليص قدرة الدولة واستقلاليتها. هناك علاقات معقدة بين السياسة الداخلية للدولة والسياسة الدولية لكن مع غياب تراتبية واضحة ومناسبة⁽³⁾.

انضمت الجهات الفاعلة الخاصة إلى ممثلين حكوميين في شبكات سياسية عبر وطنية ناشئة، وقدمت الدعم والشرعية ومراقبة الامتثال فيما وصفه فولفغانغ رينيك "بالشراكات بين القطاعين العام والخاص" في المجتمع الدولي، كما يمكن العثور على شبكات المناصرة والحركات الاجتماعية للمجتمع

(1)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, pp.10, 11.

(2)- Muhittin Ataman, op cit, p.42.

(3)- عادل زقاغ، نفس المرجع، ص.230.

العالمي المزعوم، والتي تشكل أجندة نظام دولي " مضطرب " على حد تعبير جيمس روزنو، أو بناء الروابط والولاءات الشاملة التي قد تشكل "القرون الوسطى الجديدة" بفضل الاتصالات⁽¹⁾.

عبر الوطنية: يمكن تمييز موجتين من العبر وطنية:

أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات (ألفاس وويليتس) مقابل أواخر التسعينات وأوائل القرن الواحد والعشرون (wendt & outler)

الموجة المبكرة (wapner, risse& kappen)

من السبعينات: سلطت النقاشات في العلاقات عبر الوطنية خلال السبعينات الضوء على مجموعة جديدة من الفواعل غير الحكومية في العلاقات الدولية، أدى التفاعل بين الفواعل عبر الوطنية وبين الدول إلى ظهور نقاشات جديدة حول السياسة عبر الوطنية، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات جديدة في السياسات عبر الوطنية⁽²⁾.

كان رد الفعل على نظريات العلاقات الدولية المتمركزة حول الدولة والوضعية والبنوية التي أهملت في تلك الأيام دور الفواعل اللادولالية، أما أعمال كل من (Thomson Feraru, Ney & Keohane) عملت عبر الوطنية على أنها "مناهضة للأطروحة" وتميل أن تكون تعددية ارادية ومعيارية في طبيعتها.

التعددية: كانت تعددية لأن مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة كانت تعتبر ذات صلة بالسياسة الدولية لأنه لم يكن هناك تركيز على هيكل النظام الدولي الذي يقيد الفواعل اللادولالية⁽³⁾. أدى الازدهار الاقتصادي الطويل في الستينات، وظهور الانفراج بين الشرق والغرب، وانتشار الأنظمة المتعددة الأطراف التي تم التفاوض عليها بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة من خلال المؤسسات الدولية، إلى جيل أول من الدراسات والنظريات التي تنقل نظرية التعددية الليبرالية إلى الشؤون الدولية حيث كتب كارل كايزر مقالا يستشهد به على نطاق واسع حول " السياسة العابرة للحدود"، ربط روبرت كيوهان وجوزيف ناي مفاهيم العلاقات عبر الوطنية والاعتماد المتبادل، قدم جيمس روزنو "سياسة العلاقات العامة"، درس بيتر ويليتس "دور مجموعات الضغط الدولية"⁽⁴⁾.

ثالثاً: موقف البنائية من الفواعل اللادولالية

باعتمادها على انطولوجيا اجتماعية واهتمامها بالأفكار باعتبارها قدرات اجتماعية تميز الجماعة الإنسانية وبتركزها على الدور الذي تلعبه الضوابط في تقييد سلوك الدول، ولكنها أيضاً تهتم بالطريقة التي تنشئ الدول من خلالها هذه الضوابط بالاعتماد على التفاعل الاجتماعي⁽⁵⁾، طعن النهج المتمحور

(1)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p9.

(2)- Khalid Saifullah and Azhar Ahmad, op cit, p.p. 43.44.

(3)- Arts Bas, **Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis**, p.7.

(4)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p.11

(5)- عادل زقاغ، نفس المرجع، ص110.

حول المجتمع الادعاءات الواقعية حيث وسعوا مفهوم السياسة الدولية وأشاروا إلى الارتفاع المذهل في أعداد الفواعل اللادولالية على الساحة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وجادلوا بأن الفواعل اللادولالية قد تكون مبادرين للتغيير الأساسي، وأنهم قد يقبلون الحكومات، مثل: منظمة العفو الدولية وجماعات حقوق الإنسان الأخرى التي تجبر الأنظمة القمعية على ترك السلطة (حالة شيلي)، والشركات عبر الوطنية التي تشكل العولمة الاقتصادية والتي على الحكومات تكيف سياساتها معها⁽¹⁾.

من أحد الافتراضات البنائية مستخلصة من مقولة "الشخصي هو سياسي" في الحقيقة "السياسي شخصي"، إن عملية صنع القرار السياسي وتوزيع من يفوز ومن يخسر على مستوى الدولة، الدولة الفرعية، وعبر الدول هي إلى حد ما شخصية للغاية، الإجراءات السياسية شخصية من حيث أنها تستند إلى العلاقات الاجتماعية، من خلال المشاركة في هذه العلاقات، يتم تحديد هويات ومصالح الجهات الفاعلة والهياكل.

توفر البنائية عدسة يمكن من خلالها تحليل المجتمع الاجتماعي وهيكل النظام الدولي، تؤكد النظرية البنائية على أن النظام الدولي يشمل العلاقات الاجتماعية، يشير ألكسندر وندت Alexander Wendt إلى أن البنية الاجتماعية التي نسميها اليوم النظام الدولي تحتوي على ثلاثة عناصر: (المعرفة المشتركة، الموارد المادية والممارسات)⁽²⁾.

أدرجت النقاشات حول دور الفاعلين غير الحكوميين في السياسة العالمية آراء الكتاب البنيويين رافضة الافتراضات الانطولوجية للفردانية المنهجية التي هيمنت على الأدبيات السابقة، لم يعد يركز على ما إذا كانت الفواعل اللادولالية تلعب دورا في السياسة العالمية ولكن على كيفية القيام بذلك. باستخدام مفاهيم مألوفة لطلاب السياسة المقارنة والسياسة العامة، حيث تنظر مجموعة أولى من العلماء في الوظائف التي تؤديها الفواعل اللادولالية في انشاء وصيانة الأنظمة الدولية، وبشكل أعم في "الحكومة العالمية"⁽³⁾.

تنظر مجموعة ثانية من الأعمال في دور الفواعل اللادولالية في التغيير المعياري، وهذه المرة تستعير من الأساليب الاجتماعية القول إن الأفكار وليس مجرد المصالح المادية تشكل الأجندات الدولية -كما افترضت المدرسة الإنجليزية دائما- تظهر أن الجهات الفاعلة اللادولالية قد تلعب دورا رئيسيا في تغيير الافتراضات والتي تشكل المجتمع الدولي، وتعزيز المبادئ والمعايير المشتركة، وتعزيز "العالمية"، الوعي مع النتائج الرئيسية للسياسات والسياسات الداخلية هنا المتغير الرئيسي المتداخل سيكون التوافق بين الأفكار التي تروج لها الائتلافات غير الحكومية والهويات والمعتقدات الجماعية الموجودة مسبقا للفاعلين السياسيين⁽⁴⁾.

(1)- Arts Bas, Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis, pp.6, 7.

(2)- Julie Mertus, op cit, pp 556,557.

(3)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p12

(4)- Ibid, pp.12,13

إن تأثير البنائية والمؤسسية الاجتماعية واضح في أعمال منظري جرامشي الجدد يضع منظور جرامشي الجديد تشكيل النظام في السياق الأوسع للمنافسات السياسية بين مجموعات مختلفة من الفاعلين الاجتماعيين في النظام السياسي العالمي، حيث تعكس هياكل النظام وعملياته بالتالي تباين السلطة والموارد والاستراتيجيات لمختلف الجهات الفاعلة.

(كان للجماعات الناشطة تأثير كبير من خلال مظاهرات الشوارع ونشر المعلومات وقد عزا البعض انحراف (MAI) عن مسارها إلى الاستخدام الاستراتيجي للأنترنت من قبل الجماعات الناشطة⁽¹⁾). تؤكد عبر الوطنية أن الفواعل اللادولالية "معيارية" لأن تدخل هذه الجهات الفاعلة وبالأخص المنظمات غير الحكومية في السياسة الدولية كان ذو قيمة إيجابية، كما تم التأكيد على تفاعل الدول والفواعل اللادولالية أكثر من ذي قبل فضلا عن دمج الفواعل اللادولالية في بنية النظام الدولي⁽²⁾. استخدم كيوهان وناي مصطلح "القوة الناعمة" لوصف القدرة على الحصول على النتائج المرجوة لأن الآخرين يريدون ما تريد. إنها القدرة على تحقيق الأهداف من خلال الجذب بدل الإكراه. إنه يعمل عن طريق إقناع الآخرين باتباع أو حملهم على الموافقة على القواعد والمؤسسات التي تنتج السلوك المطلوب.

يمكن أن تستند القوة الناعمة إلى جاذبية أفكار الفرد أو ثقافته أو القدرة على وضع جدول الأعمال من خلال المعايير الدولية والمؤسسات التي تشكل تفضيلات الآخرين. يستند مفهوم جرامشي للهيمنة بالمثل على شكل من أشكال القوة الناعمة التي تولد الشرعية والموافقة من خلال إبراز القيادة الفكرية والأخلاقية والشعور بالمصالح المشتركة⁽³⁾.

إذا رجعنا البناء التصوري للبنائية سنجد سبب نجاحها في قدرتها على تفسير فترات التغيير والتحول في العلاقات الدولية. وذلك مستقى في جزء كبير منه من أدبيات التعقد التي تنبذ الوصف الستاتيكي لأنه لا ينسجم مع طبيعة الأنظمة، فالحيات في النهاية شبكات اتصالية وهذه الشبكات تشكل أنظمة. والطابع الديناميكي للفهوم البنائية يتجلى في الطرح القائل بأن الأعضاء يشكلون عبر التفاعل بينهم هوية معينة، البنية تقيد بعدها الأعضاء، لكنها تترك لهم هامشا للمناورة بحيث يستطيعون إحداث تحول في هذه البنية⁽⁴⁾.

(1)- David L. Levy & Aseem Prakash, op cit, p143.

(2)- Arts Bas, Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis, p.7.

(3)- David L. Levy & Aseem Prakash. Op cit, p. 145.

(4)- عادل زقاغ، نفس المرجع، ص.204.

الجدول رقم 3: يوضح موقف نظريات العلاقات الدولية من الفواعل اللادولالية

البنائية	الليبرالية	الواقعية	
الدول والفواعل المعيارية الأخرى	الدول، المنظمات الدولية والفواعل الخاصة	الدول	الفواعل
التغير المعياري تعزيز العالمية	تمكين الأسواق والسلطات الخاصة	مهمل	دور الفواعل اللادولالية
حالة الفوضى	مضطرب نظام معقد	فوضوي نظام دولي	طبيعة النظام
ديناميكية التفاعل بين الأعضاء لإنشاء هوية مشتركة	الشراكة بين القطاع العام والخاص	الاستمرار في استغلال باقي الفواعل لتعظيم المكاسب النسبية وخدمة المصالح الوطنية	العلاقة مع باقي الفواعل
منظور جرامشي الجديد والقوة الناعمة	الترايط المعقد	النمو واقعية الكلاسيكية	النظريات الجديدة
إنشاء معايير جديدة	إنشاء المعايير	محصلات إرادة الدول	مخرجات الفواعل اللادولالية
تستمد الإلزام من الشرعية والموافقة من خلال إبراز الشعور بالمصالح المشتركة	تستمد الإلزام من الشرعية والموثوقية التي تتمتع بها	غير ملزمة لأنها لا تتمتع بالشخصية القانونية	مصادر الإلزام
الاقناع	الجذب	الأكراه	طرق تأثير الفواعل اللادولالية

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني: التأسيس المفاهيمي والنظري للأمن الإنساني

المطلب الأول: تحول مفهوم الأمن التقليدي إلى أمن إنساني

إن مفهوم الأمن منذ ظهوره لم يستقر على مضمون واحد، فلم يتسنى للباحثين والمفكرين في العلاقات الدولية الاستقرار على فهم موحد له، فقد شهد تطورات عديدة، أهمها:

أولاً / مراحل تطور المفهوم (من معاهدة وستفاليا إلى مابعد الحرب الباردة)

1: منذ معاهدة واستفاليا، ارتبط الأمن بضمان الدول لأمنها الذاتي سعياً للحفاظ على وجودها وكيانها، والعمل على تدعيمه بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها، سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية، أو هذه القوة مضاف إليها جانب من قوة الدول الأخرى، فالأمن الوطني يركز على النظرة الضيقة للأمن باقتصاره على حماية الدولة ككيان وعلى البعد العسكري لتحسينها، دون التطرق للأبعاد الأخرى⁽¹⁾

2: أثناء الحرب الباردة انتقل مفهوم الأمن من الاهتمام بأمن الدول بشكل منفرد إلى الاهتمام بأمن المجتمع الدولي ككل، وهو ما يطلق عليه بالأمن الجماعي، يشير هذا الأخير إلى منظومة بموجبها تقي الجماعة الدولية نفسها ضد كل هجوم يتعرض له احد أعضائها، سواء كان الهجوم من دول خارجية (كما هو الحال في نظام الأحلاف) أو من دولة عضو في الجماعة نفسها، و الأمن الجماعي يشكل ركيزة أساسية في فكر منظمة الأمم المتحدة، حيث يسمح الفصل السابع من ميثاقها بالعمل ضد كل دولة يكون عملها مهدداً للسلم، أو مخلاً به أو عدوانياً تجاه دولة أخرى⁽²⁾.

3: شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بروز مفاهيم أمنية مغايرة للمفاهيم التقليدية للأمن، والتي عكست تحولات البيئة الأمنية، مما افرز جدل حول طبيعة ومكونات الأمن وضرورة إضافة متغيرات جديدة له كالمجموعات الاثنية، الأفراد بدلا من الدولة فقط، إضافة إلى توسيع المفهوم ليمتد إلى القضايا الاقتصادية والبيئية والمجتمعية، كما يعتبر هذا الجدل امتداداً للتساؤلات التي طرحت حتى قبل نهاية الحرب الباردة حول المفهوم التقليدي للأمن المرتكز على امن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي والوحيد المؤثر في الساحة العالمية، فقد برزت المنظمات الدولية غير الحكومية و الجماعات المسلحة والتي بدأت تتموضع بشكل بارز في العلاقات الدولية وأضحت تهدد حتى الدولة القومية من جهة، ومن جهة ثانية لم يعد مصدر تهديد امن الدول ينبع من خارج الحدود فقط بل برزت تهديدات داخلية لا

(1) - لينده عكروم، تأثير التهديدات الأمنية على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، (الجزائر: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011)، ص.20.

(2) - احمد سيعفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي، انجليزي، فرنسي، (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، د. س. ن)، ص.50.

تستطيع الأداة العسكرية التعامل معها في كثير من الأحيان، فجاءت الدراسات لمفهوم الأمن الإنساني محاولة لإدماج البعد الإنساني في الدراسات الأمنية⁽¹⁾.

- ظل ينظر إلى مفهوم الأمن لفترة طويلة على انه امن حدود الوطن من العدوان الخارجي، أو بأنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو بأنه الأمن الجماعي بحدوث حرب نووية، ثم برز الأمن الإنساني ليسد ثغرة في مواجهة التهديدات التي فرضتها واقع العلاقات الدولية وتشابك مصالح أطرافها، وهذا ما أدى إلى توسيع مجال ومنطق الأمن ليصبح فيه الإنسان وحدة تحليل أساسية في منظور الأمن الإنساني، ويشكل هذا الأخير أحد أهم المفاهيم الحديثة في زمن العولمة⁽²⁾، إلا إن هناك من يؤكد ظهور هذا المفهوم لأول مرة قبل ذلك، فقد تكرر في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا عام 1676 في المادة 8⁽³⁾، كما نجد إشارات إلى الأمن في مواد محددة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 ومرة أخرى في كلا العهدين التوأمن لعام 1966م (إن الحق في الأمن الشخصي المرتبط بشكل وثيق بالحق في الحرية الشخصية وكذلك الحق في الضمان الاجتماعي يستحق الاهتمام والاحترام، ويمكن أن يساهم في إضفاء الطابع الإنساني على الخطاب الأمني)⁽⁴⁾، وعموما فقد طرح مفهوم الأمن الإنساني وفقا لمسارين:

ثانيا: مسارات تطور المفهوم (من الحقل الأكاديمي إلى الأمم المتحدة الحقل الرسمي)

- **المسار الأول:** بروز المفهوم على المستوى غير رسمي (الأكاديمي) من خلال مناقشة بعض الدراسات الأكاديمية لأخطار ومصادر تهديد امن الأفراد، ففي عام 1966 طرح بلاتز W.E Blatz رؤيته حول الأمن الفردي Individual Security Theory وذلك في كتاب له بعنوان **الأمن الإنساني: بعض التأملات human security: some reflection** وهو أول ما مثل تحدي على المستوى النظري للفكر التقليدي القائم على محورية امن الدولة، أما في السبعينيات أصدرت بعض اللجان المستقلة مجموعة تقارير معنية بدراسات الأمن والتنمية حيث تم الربط بين امن الأفراد على المستويات كافة وتحقيق التنمية، ومنها: نادي روما **rome club** الذي اصدر مجموعة تقارير بعنوان الإشكالية العالمية **world problematic**، لجنة براند أو كما تسمى قبلا اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية **independent**

(1)- محمد المهدي شنين، "تحولات مفهوم الأمن الإنساني"، تم تصفح الموقع يوم: 06/03/2016

<http://www.Bohothe.Blogspot.com/2011/07/Blog-Post.8892.Html>

(2)- **العولمة** هي أهم سمات عالم ما بعد الحرب الباردة، تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط، التداخل، التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، بحيث تختفي صفة سيادة الدولة بسبب تقيدها في ظل تجسيد النظام الدولي الجديد، مشكلة بذلك قرية كونية واحدة إذ انه ما يحدث في نقطة ما من سطح الكرة يثير اهتمام الجميع.

(3)- ****تنص المادة 08:** "لا يمكن اتهام أي إنسان أو توقيفه أو اعتقاله إلا في الحالات المحددة في القانون ووفقا للأصول المنصوص عنها، ويجب معاقبة كل من ينفذ أوامر اعتباطية، أو يدفع إليها أو يتوسلها ويجب من جهة أخرى، على كل مواطن يستدعى وفقا للقانون، أن يطيع فوراً، وهو يصبح مذنباً إذا قاوم وتمنع"

(4)- Christophe Paulussen and Martin Scheinin, Op cit, p18.

commission international developement issues اهتمت بقضايا الشمال والجنوب، وسبل تقليل الفجوات بينهما وتحسين العلاقات⁽¹⁾ وكما وضع باري بوزان نموذجاً بنائياً لتحليل الأبعاد العسكرية وغير عسكرية للأمن كالمقطع السياسي، الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي (المجتمعي) هذا الأخير كان بالغ الأهمية بالنسبة لبوزان في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وان الأمن ليس فقط للدول وإنما لكل الجماعات البشرية وان امن العالم وامن الفرد وجهان لعملة واحد⁽²⁾

–المسار الثاني: فهو المسار الرسمي، من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، ثم أخذت بعض الدول في تبني المفهوم كأحد أدوات سياستها الخارجية ومن بينها اليابان وكندا، وتجلت الاهتمام الياباني في العديد من المبادرات الدولية التي أطلقتها الحكومة اليابانية، وكان من أبرزها المبادرة التي أسفرت عن إنشاء لجنة الأمن الإنساني عام 1999، أما الرؤية الكندية فركزت على فكرة التحرر من الخوف و الحد من استخدام القوة والعنف، عن طريق العديد من السبل: كمكافحة انتشار الألغام الأرضية، والكف عن تجنيد الأطفال ومكافحة الأسلحة الخفيفة، وأسفرت اهتمامات كندا هذه بمبادرة شبكة الأمن الإنساني "human security network" أطلقتها عام 1999⁽³⁾.

– أصبح الأمن الإنساني حاضراً في عمل العديد من المنظمات ذات الطابع الإقليمي: في عام 2004 طرح الاتحاد الأوروبي استراتيجية أوروبية لتحقيق الأمن الإنساني كأحد العناصر الجوهرية للسياسة المشتركة الخارجية المتعلقة بقضايا الأمن وكما وضع

في صلب السياسات الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد، وفي عام 2001 بدأ المفهوم في الظهور في أجندة جامعة الدول العربية، وعملت الجامعة عام 2004 على استضافة فعاليات النسخة العربية لتقرير الأمن الإنساني الصادر عن لجنة الأمن الإنساني، كما عقد العديد من المؤتمرات حول الأمن الإنساني كمؤتمر الأمن الإنساني في المنطقة العربية في إطار الحرص العربي على مواجهة التحديات العالمية⁽⁴⁾.

سعى مروجو مفهوم الأمن الإنساني إلى تغيير الأهداف من خلال إعطاء المزيد من الاهتمام لفهم الأمن الذي يتطلب أشياء أخرى غير مجرد التدخل العسكري، ومن ثم تم إعلان "الأمن الإنساني" كمفهوم

(1) – خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، ط. 1. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص ص. 22-21

(2) – منصورى رؤوف، "الهجرة من منظور الأمن الإنساني" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة سطيف 2010)، ص 65

(3) – خديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الواحد والعشرين، تم تصفح الموقع يوم:

2016/01/12

<http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630>

(4) – خوله محي الدين يوسف، "أمل يازجي،" الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، عدد2، (2012)، ص ص. 530-531

في القمة العالمية 2005، جنباً إلى جنب مع بعض الاتجاهات الجديدة الأخرى مثل التركيز على مفهوم "مسؤولية الحماية" وإنشاء مجلس حقوق الإنسان. هكذا فتحت الوثيقة الختامية التي تم تبنيها في شكل قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، خطاباً يتعلق بالأمن الإنساني: "نحن نؤكد على حق الناس في العيش بحرية وكرامة متحررين من الفقر واليأس، نحن ندرك أن جميع الأفراد، ولا سيما الضعفاء لهم الحق في التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة، مع فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتطوير إمكاناتهم البشرية بالكامل"⁽¹⁾. وفيما يلي

(1)- Christophe Paulussen and Martin Scheinin, op cit, p.p.19, 20.

الجدول رقم 4: يوضح الفرق بين الأمن الدول، والمجتمعي، والإنساني مقارنة ببرامج البحث التي تركز على الدولة أو الفرد

الأمن الإنساني	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاجن)	الأمن الدولاتي (الواقعية، النيواقعية)	
الأفراد	المجموعات الأقليات	الدول	الأمن لمن
السلامة، الرفاهية الحرية	الهوية المجموعائية (group identity)	الوحدة الترابية الاستقلال	القيم المهددة
عدم تلبية الحاجات الأساسية للأفراد	المأزق المجتمعي Societal dilemma (Barry Buzan)	المأزق الأمني Security dilemma (Robert jervis)	الأمن في مواجهة أية مخاطر
	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى (أو على شكل عنف مباشر أو بنيوي)	الدول الأخرى	مصادر التهديد
– استخدام القوة بشكل جماعي – الضوابط المؤسسية والدمقرطة – التنمية الاقتصادية المستدامة Sustainable economic development as a prerequisite for sustainable peace	– تنسيق استخدام جميع وسائل الضغط لإلزام أطراف النزاع على إيقاف العنف – العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية – التنمية الاقتصادية المستدامة لتحقيق سلام مستدام	– استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد – التسلح وتوازن القوى (الواقعية) – تدخل القوة العظمى لوضع ضوابط على سلوكيات الدول – توظيف القوة الاقتصادية (النيواقعية)	وسائل تحقيق الأمن
	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية)	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	دور الطرف الثالث
	السيادة، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني) غياب إجماع دولي حول معايير إجازة التدخل	طبيعة واقع التحالفات الدولية	قيود تدخل الطرف الثالث

المصدر: عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، تم تصفح

الموقع يوم: 2016/01/12 <http://www.geocities.com/adelzeggagh/reconl.html>

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإنساني

– سنحاول التطرق في هذا المطلب لتعريف الأمن الإنساني، بحيث نعرض بداية لتعريف الأمن بشكل عام، ثم الإشارة لأهم جهودات الفقهاء وصناع القرار، والهيئات والدولية لتعريف الأمن الإنساني، لنستخلص فيما بعد تعريف إجرائي.

أولاً: تعريف الأمن:

لغة: تتفق جميع القواميس اللغوية العربية بان الأمن مرادف للطمأنينة، عدم الخيانة، حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور بالأمان، ونقيض للخوف.

الأمن في اللغة الفرنسية *securite* تعني وضعية لا تطرح أي خطر، سواء مخاطر جسدية، أو حادث، أو سرقة، هذه البنية تمثل امن شامل، أما في اللغة الانجليزية *security* الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر (1)

كما ورت كلمة الأمن في الكثير من الآيات في القرآن منها: قال تعالى: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (2)، قال تعالى: "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف ادعوا بت ولو رده إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا" (3)، يفهم من هذه الآيات أن الأمن هو اطمئنان ناتج عن الوثوق بالله، أو بالغير من عدم حدوث مكروه في الزمن الاتي.

اصطلاحاً: قدمت العديد من التعريفات لمفهوم الأمن، وسنقوم بعرض أهم هذه التعريفات:

والتر ليبمان **walter lippman**: "الأمن يهدف إلى إبعاد الخطر، والاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة أن تتجنب الحرب" (4).

فأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية: "تعرف الأمن حماية الأمة من خطر القهر على أيد أجنبي" (5)، من وجهة هنري كيسنجر: "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفاظ حقه في على الوجود"، أما روبرت مكنمارا "الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل" (6).

(1) - احمد سعيفان، مرجع سابق، ص. 50.

(2) - القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4.

(3) - القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 83.

(4) - جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص. 414.

(5) - منذر سليمان، "إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته"، تم التصفح يوم: 2016/02/13

www.achr.nu/art381.htm

(6) - زكريا حسين، "الأمن القومي"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/12

www.khayma.com/almoudress/takafah/amnkaoumi.htm

ثانيا: المقاربات المفاهيمية للأمن الإنساني:

I. المقاربة الأكاديمية للأمن الإنساني

-باري بوزان يرى بأنه: "العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي، فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانهما المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغيرات التي تعتبرها معادية"⁽¹⁾.

يرى باري بوزان بأن الناس يمثلون، بمعنى ما الوحدة الأساسية غير القابلة للاختزال والتي يمكن تطبيق الأمن عليها، وأن أهمية الأمن الفردي تكمن في الروابط الهامة بين الأمن الشخصي وأمن الكيانات في المستوى الثاني مثل الدولة التي تعمل كمصدر للتهديدات والأمن للأفراد².

-يعرفه بول هينبيكر: "الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما انه يقوم على فكرة أن امن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير عسكرية، إذ يعد امن وبقاء الأفراد جزءا مكملا لتحقيق الأمن العالمي، كما انه يكمل ولا يحل محل الأمن القومي، يضاف إلى ذلك أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية"⁽³⁾.

كما يعرفه الحسن بن طلال: "الأمن الإنساني هو صون كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته الروحانية والوجدانية أولاً، ثم المادية، وهي احتياجات تعبر عن نفسها ويعبر عنها في إطار التنمية بمعناها الشامل الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والسياسية.....الأمن الإنساني لا يمكن أن يتحقق ويترسخ بوجود التناحر العدا و هذا يستلزم وضع نموذج جديد للعلاقات بين الثقافات، نموذج يستند إلى الحوار وليس الصراع، والى الانفتاح وليس الانغلاق"⁽⁴⁾.

II. المقاربة المؤسسية للأمن الإنساني:

-عرفت الأمانة العامة للأمم المتحدة الأمن الإنساني على لسان الأمين العام السابق كوفي عنان: "الأمن الإنساني يشمل ما هو ابعده من غياب النزاعات المسلحة إذ يشمل حماية حقوق الإنسان وتحقيق الحكم الرشيد والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرص والاختيارات لبلوغ أهداف الخاصة، وذلك من خلال تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع النزاعات، والتحرر من الخوف والحاجة، وكذلك حتى للأجيال المستقبلية في أن ترث بيئة طبيعية صحية"⁽⁵⁾.

(1) - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص.13.

² Barry Buzan, **People, State and Fear. The National Security Problem in International Relations**, (United Kingdom: Wheat sheaf Books, 1983), p. 13.

(3) - خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص.33.

(4) - نفس المرجع، ص 42.

(5) - United National Secretary, General Kofi Annan, Millennium Report 2001, Chapter 3, pp.43-44.

-كما يرى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن "الأمن الإنساني يركز على إشباع الحاجات الأساسية لجميع الجنس البشري على المستوى الأدنى الطعام والسكن، التعليم والرعاية الصحية مسائل جوهرية لبقاء الجنس البشري، أما الجانب الكيفي أو المعنوي من الأمن الإنساني فيتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية التي تشمل الاستقلال الشخصي تحكم المرء في حياته والمشاركة بدون عوائق في حياة الجماعة، والانعقاد من بنى السلطة القمعية سواء كانت عالمية، قومية، أو محلية لأجل امن إنساني، المفهوم الذي يضمن فرص الجميع في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم"⁽¹⁾.

-أما لجنة الأمن الإنساني "human Security Commion" ترى بأنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق⁽²⁾.

تم الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن مناقشة مفهوم الأمن الإنساني وتعريفه من بين أمور أخرى، من خلال تقارير الأمين العام وقرار الجمعية العامة عام 2012 حيث تفتح فقرة حول عناصر تعريف المفهوم⁽³⁾:

أ/ الفهم المشترك لمفهوم "الأمن الإنساني" يشمل ما يلي:

- حق الناس في العيش بحرية وكرامة متحررين من الفقر واليأس
- يحق لجميع الأشخاص ولا سيما الضعفاء التمتع بالحرية من الخوف والفاقة
- مع فرص متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتطوير امكانياتهم البشرية بشكل كامل
- ب/ يدعو الأمن الإنساني إلى استجابات تركز على الناس وشاملة ومحددة السياق وموجهة للوقاية والتي تعزز الحماية وتمكين جميع الناس والمجتمعات.

ج/ يعترف الأمن الإنساني بالصلات المتبادلة بين السلام، التنمية وحقوق الإنسان ويأخذ على قدم المساواة الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية.

III. المقاربة الحكومية للأمن الإنساني:

- كما اهتمت الحكومة الكندية بموضوع الأمن الإنساني، فعرفته على لسان الوزير الخارجية يورد اكسورثي الأمن الإنساني على انه أكثر بكثير من عدم وجود التهديد العسكري، يشمل الأمن الحرمان

<http://www.un.org/millennium/sg/report/full/.htm>

(1)- Caroline, Thomas, Global Governance, Development And Human Security,(London: Pluto Press,2000), P159

(2)- خوله محي الدين يوسف، مرجع سابق، ص. 527.

(3)- Christophe Paulussen and Martin Scheinin, op cit, p. 20.

الاقتصادي ونوعية مقبولة من الحياة وضمان حقوق الإنسان الأساسية، كما يقبل قوات التدخل الأمن الإنساني فهي مترابطة ويعزز بعضها البعض⁽¹⁾.

- أما رؤية اليابانية للأمن الإنساني " أن تحقيق الأمن الإنساني لا يكمن في حماية الأفراد فحسب بل لابد أن يشمل على التمكين بالإضافة للحماية ويقصد بالتمكين مساعدة الأفراد لضمان احتياجاتهم المستقبلية"⁽²⁾.

- برغم من تباين في الجوانب المحددة لمفهوم الأمن الإنساني في التعاريف المذكورة، فمنها من اتسم بالأفق الواسع والعمومية، ومنها عكس ذلك تماما، إلا أن هنالك اتفاق أن الوحدة الأساسية التي يقوم عليها المفهوم هو الفرد، وعموما يعرف مفهوم "الأمن الإنساني" في المقام الأول من خطاب السياسة الدولية، وليس قانون حقوق الإنسان، نظرا لأن ميثاق الأمم المتحدة يمنح مكانة رئيسية لدور الأمم المتحدة وسلطات مجلس الأمن التابع لها في حماية السلم والأمن الدوليين، حتى بالوسائل العسكرية إذا لزم الأمر⁽³⁾ وبالتالي يمكن استخلاص:

التعريف الإجرائي للأمن الإنساني: "حماية الأشخاص، من مختلف التهديدات، هذه الأخيرة لا يمكن معالجتها عن طريق الميكانيزمات القديمة، وإنما يتطلب طريقة مناسبة لاستعمالها في معالجة هذه التهديدات كالتنمية، حقوق الإنسان، الأمن العالمي"، وكما يعني " التركيز على حماية الفرد من أي تهديد على حياته، عيشه وكرامته"، فمن أبرز خصائص التي يقوم عليها هذا المفهوم:

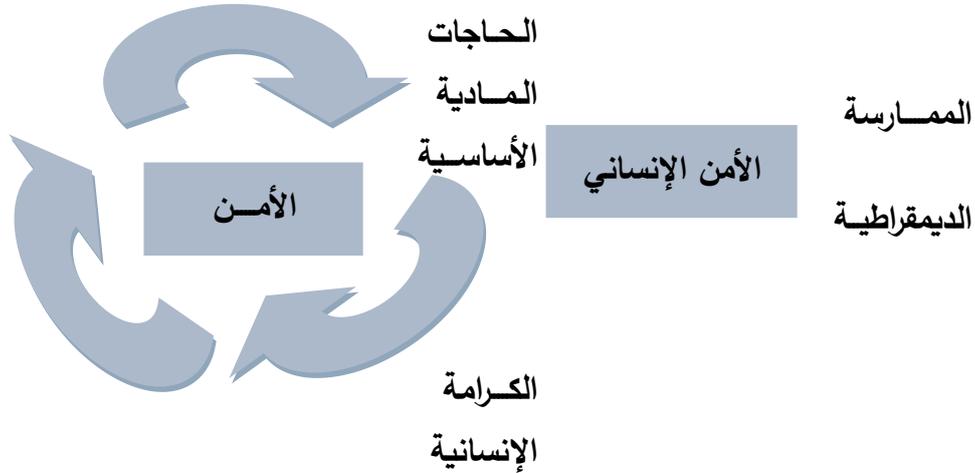
- 1/الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.
- 2/مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
- 3/الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة وهي أسهل من التدخل اللاحق.
- 4/الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان⁽⁴⁾.

(1) - حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، 2011/2012) ص.13.

(2) - خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص.119.

(3) - Christophe Paulussen and Martin Scheinin, op cit, p.19.

(4) - خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن الإنسان أولا"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/10
<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml>

الشكل رقم 4: المفهوم الواسع للأمن الإنساني*⁽¹⁾

المطلب الثالث: مفاهيم ذات الصلة بالأمن الإنساني

مع بروز مفهوم الأمن الإنساني، حدث تداخل وتشابك مع المفاهيم الأخرى، الأمر الذي نتج عنه في كثير من الأحيان خلط بين مفهوم الأمن الإنساني وهذه المفاهيم، ولعل من أبرزها التنمية الإنسانية، حقوق الإنسان، التدخل الإنساني.

أولاً: التنمية البشرية والأمن الإنساني:

يرى UNDP في تقرير 1990 ان التنمية البشرية" على أنها عملية توسيع خيارات البشر"⁽²⁾، أما في تقرير 1993 "تنمية الناس، من اجل الناس، بواسطة الناس"⁽³⁾، إن مفهوم الجديد للتنمية أن الإنسان هو جوهر التنمية، وان التنمية لابد أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضاً، وعليه فالخيارات للناس تشمل حسب التنمية البشرية:

(1) -العيش حياة طويلة وصحية.

(2) -الحصول على المعارف.

(3) -الحصول على الموارد الضرورية لتوفير المستوى المعيشي المناسب.

وانطلاقاً من ذلك فالتنمية البشرية مفهوم أوسع واشمل من مفهوم الأمن الإنساني، فهذا الأخير شرط مسبق لها وفي نفس الوقت ضامناً لاستدامتها واستمرارها، فهو يساعد على تحديد أولوياتها لكون أن التنمية البشرية مجال أوسع من القدرات والخيارات فان الأمن الإنساني يختار الأكثر إلحاحاً أي المتعلقة

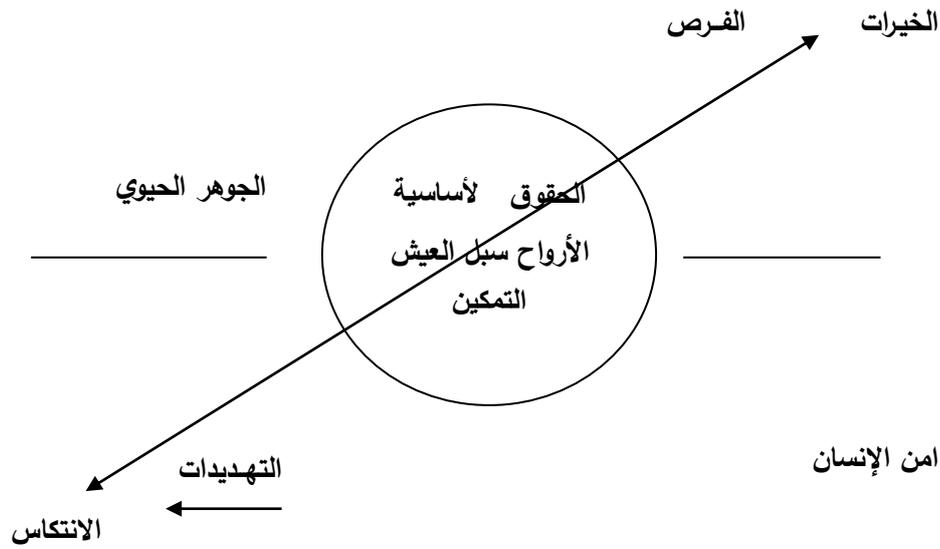
(1) - *مايا مرسعي، المرأة والأمن الإنساني (الأردن: المكتبة الوطنية، 2011)، ص.26.

(2) - Human Development Report 1990, New York, UNDP 1990, P: 10

(3) - Human Development Report 1993, New York, UNDP 1993, P: 03

بالبقاء وسبل العيش بكرامة⁽¹⁾، كما يرى البعض الآخر أن التنمية البشرية كذلك شرط من أجل البناء الأمني للأفراد مع اعتبار أن الأمن الإنساني يهتم بتمكين الأفراد من احتواء المخاطر التي تهدد بقائهم⁽²⁾، فهما مفهومان متلازمان يسعيان لحماية النواة الأساسية (الفرد)، وكلاهما يكمل الآخر، فالتقدم في مجال من هذين المجالين يعزز من فرص إحراز تقدم في المجال الآخر.

الشكل رقم 5: يوضح الالتقاء بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية*⁽³⁾



ثانياً: حقوق الإنسان والأمن الإنساني:

-حقوق الإنسان هي تلك الحقوق التي يتمتع بها الأفراد والجماعات بالفعل، ويمارسونها بغض النظر عن الالتزام الرسمي الذي تقوم به الحكومات نحو الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بحقوق الإنسان⁽⁴⁾. إن مقارنة حقوق الإنسان للأمن تتطلب إضفاء الطابع الإنساني على الخطاب الأمني من خلال التساؤل عن كيفية توفير أمن أفضل للسكان ككل. كتحول في المصطلحات، يجب إدخال مفهوم "الأمن الإنساني" لتوضيح أن المصالح الأمنية المشروعة، حتى عندما تكون بمثابة مبرر للقيود المفروضة على

(1) - ادري صافية، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل المضامين الأمن الإنساني" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2012)، ص.57.

(2) - حليلة حقاني، مرجع سابق، ص.17.

(3) - *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير العربي للتنمية الإنسانية 2009 (نيويورك: جامعة أكسفورد للإعلام، 2009)، ص.22.

(4) - نسرين محمد عبده حسونة، حقوق الإنسان: المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، ط. 1. (القاهرة: شبكة الالوكة، 2015)، ص.9.

حقوق الإنسان، يجب إثبات أنها تخدم الناس العاديين ومصالحهم. كما يمكن حل الكثير من من التوتر الظاهري بين الأمن والحقوق إذا تم اعتماد إطار للأمن الإنساني⁽¹⁾.

-فحقوق الإنسان تدعم ثلاثة مفاهيم أساسية للأمن الإنساني: الأمن الشخصي (الحماية من التعسف)، الأمن المجتمعي (حرية العقيدة) الأمن الدولي (الحق في عيش في ظل نظام دولي آمن)، كما أن هنالك ارتباط بينهما في التحرر من الخوف والحاجة، والتركيز على الحرية واستدامة الكرامة الإنسانية على أساس أن الأمن الإنساني يهدف لحماية حقوق الإنسان عن طريق الحيولة دون وقوع النزاعات وعن طريق حل مشكلات التي تؤدي إلى انعدام الأمن ووقوع الاضطرابات وتهدف استراتيجية الأمن الإنساني إلى إرساء ثقافة سياسية عالمية تركز على حقوق الإنسان⁽²⁾، فالأمن الإنساني هو حق من حقوق الإنسان، فهو يكشف عن التهديدات، التي هي انتهاكات حقوق الإنسان في نفس الوقت.

ثالثاً: التدخل الإنساني والأمن الإنساني:

التدخل الإنساني هو استجابة دولية بشكل قسري لحماية الأفراد، الذين تواجههم الأخطار، وإنقاذهم من جرائم ضد الإنسانية، لعدم قدرة دولتهم على حمايتهم، أو عدم رغبتها في ذلك، بحيث تنتقل مهمة الحماية من الدولة إلى المجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة⁽³⁾.

فضمان الأمن الإنساني يتوقف على المسؤولية الأخلاقية الدولية عندما تكون الدولة غير راغبة، أو قادرة على تولي مهام عملها على نحو سليم، ولذلك تبنت الجمعية العامة القرار 43/131 في 8 ديسمبر التدخل الإنساني لحماية ضحايا الكوارث الطبيعية والظروف الطارئة المماثلة، إذ يعتبره اونتوني روجييه حق إجراء مراقبة دولية على السياسات الداخلية للدول كلما اخترقت هذه الدولة الحقوق الإنسانية، فالتدخل الإنساني بمثابة مانع لانتشار التهديدات الأمنية التي تجعل الفرد يعيش حالة الخوف أو الحاجة مما يعزز استدامة الأمن والتنمية للإنسان

-وانطلاقاً من كل ما سبق فإن الأمن الإنساني مقارنة تهدف إلى تحقيق الشعور بالأمن من خلال الاعتراف بحقوق الإنسان، وتمكين الناس من هذه الحقوق عن طريق التنمية الإنسانية من أجل الوصول إلى مستويات مقبولة من الانتعاش، والقضاء على تهديدات الأمن الإنساني مسؤولية دولية، من خلال عدة إجراءات سلمية أو قسرية (التدخل الإنساني)

(1)- Christophe Paulussen and Martin Scheinin, op cit, p18.

(2)- Wolfgang Benedek, Mina Nikolova, **Understanding Human Rights**
http://www.etc-graz.at/ty_pos3/razmewanje/20ejudskih/20prava-pdf

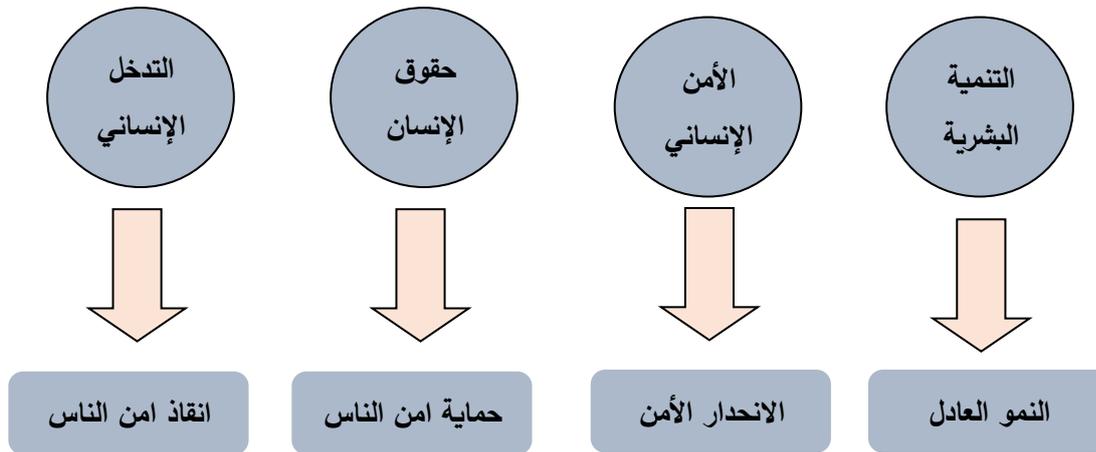
(3)- Leslie Michèle, **Wingender, L'intervention Humanitaire Une Situation De Conflit Violent**
(UAS: Catholic Relief, 2013).P13.

الجدول رقم 5: يوضح أوجه الاختلاف والتشابه بين مفاهيم الأمن الإنساني، التنمية البشرية، حقوق الإنسان، والتدخل الإنساني

التدخل الإنساني	حقوق الإنسان	التنمية البشرية	الأمن الإنساني	المفهوم المتغيرات	التشابه أوجه
الفرد (الإنسان)				وحدة التحليل	التشابه أوجه
الإنسان هو الغاية (ضمان الحماية للفرد وترقيته)				موضوع التحليل	
العسكري التدخل	رصد إلزام ترقية	تطوير المقدره البشرية، الإبداعية، الإنتاجية	التمكين الحماية	آليات العمل	الاختلاف أوجه
قصير المدى	طويل المدى	طويل المدى	مزدوج بين القصير والمتوسط والطويل	المدى الزمني	
الدول أعضاء الأمم المتحدة	الدول، م.ح. و.غ.ح المجتمع المدني، الأفراد	الدول، المنظمات الحكومية وغير حكومية، المجتمع المدني، الأفراد، القطاع الخاص	الدول، المنظمات الدولية الحكومية و.غ.ح، المجتمع المدني، الأفراد	الأعضاء	

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم 6: يوضح مقاربات الأمن الإنساني



المطلب الرابع: الأبعاد المضامنية للأمن الإنساني

ارتبط مفهوم الأمن الإنساني بتقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP سنة 1994، ومن هنا حدد محرري التقرير* (1) سبعة أبعاد للأمن الإنساني حسب الحاجات الإنسانية وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي، الأمن الاجتماعي، الأمن السياسي.

1/ الأمن الاقتصادي: ويعني ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد، وذلك من خلال منصب عمل مستديم، لتحسين النوعية المادية للحياة الاجتماعية كضرورة لضمان كل ما يعد حيوي لبقاء الفرد وهو من أهم دعائم الأمن الإنساني لأنه يمكن الإنسان من الحفاظ على وجوده الشخصي.

2/ الأمن الغذائي: ويقصد به ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد، والذي يستدعي توفير الغذاء الصحي، الكافي باستمرار بشكل يحقق توازن في نمو الإنسان، وفي بقائه في صحة جيدة، وذلك يستدعي تضافر الجهود الدولية من أجل منع وقوع كوارث مجاعة أو سوء تغذية، كما يجب أيضا على الدولة توفير أمنها الغذائي (2).

3/ الأمن الصحي: ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها، بتمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض، وكما توفر له الحق في التداوي والاستشفاء، والوقاية منها فالأمن الصحي يعني بحماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تواجههم.

4/ الأمن البيئي: ويقصد به حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من إستعمار الإنسان ويركز أيضا على اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار الرئيسية، كشرط أساسي لحماية الحياة (3).

5/ الأمن الفردي (الشخصي): ويعني حماية الإنسان من العنف المادي، من طرف الدولة أو الفواعل عبر الدولية (الإرهاب، المجموعات الإجرامية.....) خاصة إذا كان موجها ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء أو الأطفال (4).

6/ الأمن الاجتماعي: ويهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية، كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما، ويمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافي

(1) - إن أهم محرري التقرير الباكستاني محبوب الحق، والهندي امارتياسن amartiyasen الهندي، باستخدام مصفوفة قيمية تحمل متغيرات معقدة مترابطة عضويا

(2) - امحمد برقوق، "الأمن الإنساني ومفارقات العولمة"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/22

<http://berkouk.mhand.yolasite.com>

(3) - صافية اداري، مرجع سابق، ص، ص 47، 48

(4) - kamala stal. "human security concept", 22/02/2016 :

kamaltopic@gmmail.com

للمجتمع⁽¹⁾. يتمكن الفعلي لمختلف مكونات المجتمع من حقوقها الثقافية خصوص للأقليات لضمان الاستمرار العلاقات الاجتماعية لبناء مجتمع تعددي متوازن.

7/ الأمن السياسي: الذي يعني تمكين المواطنين من حقوقهم السياسية المدنية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي، وهو ما يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع ترقى فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتضمن مشاركة أفرادها في ديناميات الحياة السياسية، دافعا ذلك بالاستقرار وانفتاحه على التطور⁽²⁾

- إن هذه الأبعاد مترابطة، متكاملة وغير مرتبة، لا يمكن إقصاء واحدة منها، لأنها مجتمعة تغذي بعضها البعض، فانعدام الأمن الاقتصادي يؤدي إلى قصور في الأمن الغذائي والصحي والبيئي، وقد يؤدي إلى تدهور الأمن الشخصي، وانعدام هذا الأخير يؤدي إلى تراجع الأمن الاجتماعي، والأمن السياسي، ومن ثمة نجد أن هذه الأبعاد تقدم نسيجاً متكاملًا لحياة ملائمة للبشر⁽³⁾.

الجدول رقم 6: يبين أبرز تهديدات الأمن الإنساني*⁽⁴⁾

أنواع الأمن	أمثلة لأهم التهديدات
الأمن الاقتصادي	الفقر، البطالة
الأمن الغذائي	المجاعة، الجوع
الأمن الصحي	الأمراض المعدية الفتاكة، الغذاء غير الصحي، عدم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية
الأمن البيئي	التلوث، الكوارث الطبيعية، التقلبات البيئية، استنزاف الموارد
الأمن الشخصي	العنف المنزلي، العنف الجسدي، عمالة الأطفال، الإرهاب والجريمة
الأمن الاجتماعي	التوتر العرقي الديني، التهميش الثقافي، الاستبعاد
الأمن السياسي	انتهاك الحقوق المدنية والسياسية (القمع السياسي، التهديد والإرهاب)

(1) - امحمد برفوق، "الأمن الإنساني مقارنة ايتمو-معرفية «تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/23
http://berkouk.mhand.yolasite.com

(2) - صفية ادري، مرجع سابق، ص. 48.

(3) - محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان"، تم تصفح الموقع يوم: 2019/12/12
madawyp@yahoo.com

(4) - Human Security Unit "Human Security In Theory And Practice"، P. 6:
www.un.org/Human Security

المطلب الخامس: الأطر النظرية المفسرة للأمن الإنساني

(أ) **المقاربة البنائية:** برزت البنائية مع نهاية الحرب الباردة، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، ومن أبرز دعائها: فريدريك كراتوشيل، ألكسندر واندت، وتفترض هذه النظرية ما يلي:

-الدول وحدات أساسية للتحليل.

-تذاتنية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

-تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام⁽¹⁾.

-ترى البنائية أن مفهوم الأمن ومكوناته يتبلور انطلاقاً من الأفراد وتصوراتهم البيذتانية*⁽²⁾ لان

الأمن مفهوم مرتبط بالذوات المشكلة للبنية، فهو ليس وجود جامد ولا هي ماهية ثابتة جاهزة فهي تتشكل وتتطور لتعبير عن الاختلاف الموجود بين الأنا والآخر، تختلط بالثقافة، القيم، والمصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية، كذلك التهديدات الأمنية هي تهديدات مبنية اجتماعياً وليست موجودة مسبقاً، تختلف من فاعل لآخر، باختلاف المدركات والقيم التي تعطي بدورها اختلاف في الهوية وكيفية فهم الأمن، فالأمن والهوية وجهان لعملة واحدة فتنج التهديدات الأمنية من خلال التوزيع القسري للثروة الذي تنفرد به الدولة، والذي في كل مرة يقصي جانب من الأفراد، وبالتالي بداية لنشأة مجموعة من التهديدات الأمنية داخل الدولة وتصبح هذه التهديدات قابلة للتصدير وعابر للحدود، وقد ينشأ من خلالها مجموعات وأفراد تحمل نفس التصورات والأفكار، تجعلها تصنع هوية جديدة ضد دولتهم الأصلية وبالتالي تصبح قضية مشتركة بين العديد من الذوات، وهو ما ينطبق على عالم الحرب الباردة، فلم تعد التهديدات خارجية بحت، بل أصبحت داخلية سواء استخدم فيها العنف أم لا(غياب امن اقتصادي، الأوبئة، تغيرات مناخية....)، وهو ما نتج عليه اتحاد مع اختلاف⁽³⁾.

(ب) **المقاربة النقدية:** لقد قامت النظرية النقدية منذ نشأتها في الثلاثينات القرن العشرين بنقد

جذري يرمى إلى إعادة هيكلة وترتيب التنظير في العلاقات الدولية، وكانت مواكبة للإشكالات المعقدة

(1) - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط.1. (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 207.

(2) - * **التذا تانية intersubjectivity** التي أشار إليها Wendt كأحد المفاهيم الأساسية والمركزية، وقد أعطى لها مثلاً لفهم القضية على النحو التالي: الأفكار الشخصية لرئيس دولة ما في العلاقات الدولية لا دلالة لها إلا إذا كان معناها يتقاسمه بشكل أوسع أعضاء جماعة أو في مجتمع معين، أي الواقع الاجتماعي ومنها الدولة لا تنشأ فقط مما هو ذاتي نابع من خطابات الشرعية ولا مما هو موضوعي كمعطى وإنما من تداخل هذين المركبين أي **التذا تانية intersubjectivity**

(3) - عزيز نوري، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين صفتي المتوسط من منظور بنائي" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2012) ص.40.

والمطروحة في المجتمعات المعاصرة، كما كانت متقنحة على مختلف المرجعيات الفلسفية الكبرى (الكانطية، الهيكلية، الماركسية، الفرويدية، الخ) ومتعددة التيارات، وهي نتاج لمفكري ألمان (جيرجين هابرس، ماكس هورخايمر...) وقد عرف هذا الفريق باسم مدرسة فرانكفورت⁽¹⁾.

-أدى وصول النظرية الدولية النقدية إلى حقل الدراسات الأمنية في بداية التسعينيات إلى صعود ما يسمى "الدراسات الأمنية النقدية، وقد تم الربط المصطلح النقدية بحقل الدراسات الأمنية لأول مرة علي يد Ken Booth "كين بوث"⁽²⁾.

-ترى النقدية أن التحولات الحديثة أثارت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، فمن أبرز التحولات المفاهيمية الانتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد (الأمن الإنساني) الذين يشكلون البشرية ككل، لأنه قد تكون الدولة أمنة بينما لا ينعم أفرادها بالأمن مشكلة مصدر تهديد أمنهم، فجعلوا الفرد كمرجع أخير (وحدة تحليل أساسية)، فتحوّلت العلاقة الهوياتية من «نحن وهم» الحصرية إلى علاقة دولية كوسمبوليتية "نحن الناس" أو نحن الشعب"⁽³⁾. -التصور المحوري حول عهد الأمن الجديد الانعتاق، والذي يعني حسب كين بوث: «تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها"⁽⁴⁾ أي تحرير البشرية من كل البنى الجائرة والتهديدات التي تعيق تقدمها، فتهديدات في عالم اليوم لا تأتي من الحرب، وإنما من الركود الاقتصادي، الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد، التنافس العرقي، تدمير الطبيعة، الإرهاب، الجريمة والأمراض...، وبالتالي إدراج مجال أوسع لمواضيع أخرى تتصل بكرامة الإنسان وتحريره وانعتاقه كحقوق الإنسان، التنمية .

-بما أن النظرية النقدية متأثرة بكارل ماركس، وهي تشاركه في تحليلاته في عدم المساواة بين البشر، فاهتمت بالدعوة إلى ضرورة إحداث تغييرات جوهرية بالنسبة للفئات الأقل حظا من خلال إزالة الطبقة وتحريرهم، فهدف النظرية النقدية حسب هور كهايمر يكمن في تحقيق السعادة لكل الأفراد، " وهو ما يعني حالة اجتماعية دون استغلال ولا استعباد، أين يتواجد فيه رعية أوسع من الفرد، أي الإنسانية الواعية بنفسها أو بذاتها"⁽⁵⁾.

(1) - كمال بومنيير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر الى اكسل هونيث، ط. 1. (الجزائر: منشورات الاختلاف، 2010)، ص. 09.

(2) - سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، ط. 1. (الأردن: المكتبة الوطنية، 2014)، ص. 32.

(3) - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 27.

(4) - تاكايوكي يامامورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/secept/html>

(5) - Ecaterrina Patrascu, Zahoor Ahmad, "Wani, Discourse Of Critical Theory In The Context of International Relations", 12/02/2016 : www.afahc.or.ro/rcic/2015/rcic'15/ap/patrascu%20wani.pdf

المبحث الثالث: الإطار التفاعلي بين الفواعل اللادولالية والأمن الإنساني

إن محاولة الربط بين الفاعل (الفاعلات اللادولالية) والقضية أو المشكلة (الأمن الإنساني) يتطلب منا البحث في عدة مستويات والاجابة على عدة تساؤلات من؟ ماذا؟ أين؟ وكيف؟ من يحكم العلاقات بين كل هذه الأطراف ومن تسبب في ظهور وتعزيز هذا النوع من العلاقات؟ طبعا سوف نعبر عن الظاهرة السلطوية على المستوى العالمي بـ(بالحوكمة governance) والمستوى الوطني والمحلي، كما يعبر عن التجاذبات بين النزعة المحلية والعولمة بـ (glocalization). فما يوجه مسار الأحداث في هذه الحالة أي في نظام التعقد complex system هو التفاعل الشبكي حيث يتضمن التفاعل: الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية، الدول، النخب داخل الدولة الواحدة، الجماهير وغيرهم⁽¹⁾.

ومن هنا تتحدد العلاقة بين الفواعل اللادولالية والأمن الإنساني، أي أن ما يربط كل هذه الفواعل في السياسة العالمية هو التفاعل فيما بين هذه الفواعل داخل إطار سلطوي يسمى "نظام الحوكمة" (الإطار الجديد للحكم الذي تغيب فيه التراتبية)، حيث سهلت ظاهرة العولمة (المعبر عنها بالنزعة عبر الوطنية) تلك التفاعلات والتدفقات مشكلة بذلك نظاما شبكيا مترابطا معقدا.

يمكن للفواعل اللادولالية بناء الأمن الإنساني بالاعتماد على الميزات التي تحوزها⁽²⁾:

* العمل دون قيود السياسة الخارجية الضيقة لمؤسسات الدولة،

* التحدث إلى عدة أطراف في وقت واحد دون أن يفقدوا المصداقية

* يمكنهم التعامل مباشرة مع السكان على مستوى القاعدة والعمل دون تدقيق سياسي أو عام،

* كما يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية بناء شبكات أكثر فاعلية مع ممثلي المجتمع المدني

للتركز على المنظورات طويلة الأمد،

* هم أقل عرضة للشكاوى بشأن التدخل الخارجي أو انتهاكات السيادة.

باختصار، غالبا ما تكون أكثر مرونة من الجهات الحكومية، لا سيما في النزاعات الداخلية.

المطلب الأول: نظام الحوكمة

في محاولة لاستكشاف الروابط بين مشكلات العمل الجماعي التي يشكل الأمن الإنساني أبرز قضاياها وفي لفتة إلى أن سلطة الدول قد تراجعت موازاة بظهور فواعل أخرى غير حكومية تشارك في صنع القرار، انشاء المعايير ووضع قواعد السلوك، هذه الأخيرة التي اكتسبت شرعية كبيرة في النظام العالمي من خلال الضغط واستحداث آليات مساءلة للضغط على الحكومات من أجل العمل بأكثر شفافية

(1) - عادل زقاغ، نفس المرجع، ص 192.

(2) - Claude Bruderlein, Op cit, p. 3.

وفعالية، وضمان مشاركة أكبر للمجتمعات في تسيير شؤون الحكم وهو ما يسمى بالنهوض بمؤشرات الحوكمة.

أولاً: مفهوم الحوكمة

تشير المراجعات الأدبية أن هناك اختلافات على خطين منفصلين: (المحتوى الموضوعي للحكم وطابع الحوكمة في الممارسة)

المحتوى الموضوعي للحكم

قواعد التسيير (يركز على المحددات المؤسسية للاختيار) نهج القواعد

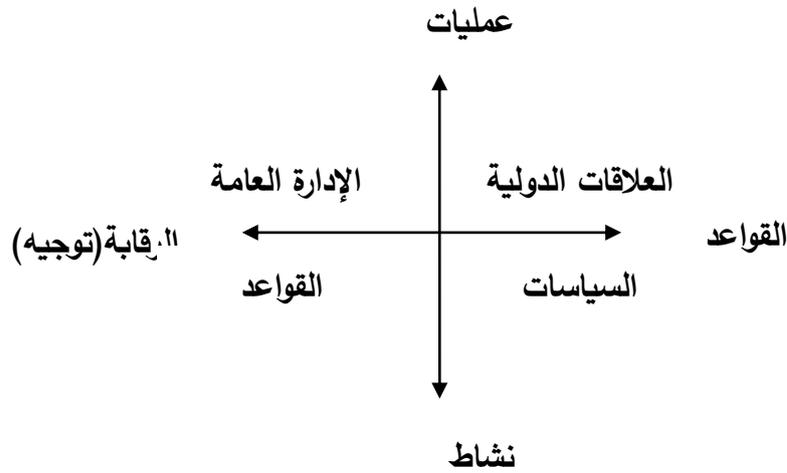
- تسيير الشؤون العامة (يركز على كيفية تنفيذ الخيارات) نهج التوجيه

الطابع الممارساتي

- الحوكمة نشاط (يعامل المحللين الحوكمة كما تنعكس في النية البشرية والعمل)

- الحوكمة عملية (ظاهرة مستمرة يصعب تحديدها لكن تؤثر على كيفية تحقيق النتائج)

الشكل رقم 7: يوضح الاستخدامات المختلفة لمفهوم الحوكمة



يدرك طلاب العلاقات الدولية أن إنشاء قواعد جديدة للحوكمة للعالمية هي عملية تشمل جهات فاعلة متعددة على مستويات مختلفة⁽¹⁾. كما أن مفهوم الحوكمة العالمية جديد نسبياً، وسبب الارتباط بهذا المفهوم راجع إلى تحديد هدف ونطاق أنشطة الفواعل اللادولالية، فهذه الأخيرة لا تستهدف العلاقات الدولية بشكل عام بل قضايا محددة⁽²⁾ مثل (الأمن الإنساني).

ترتبط الحوكمة عادة بنهج بنائي حيث ينظر للقواعد باعتبارها أنظمة وأنها مكونات أساسية لتحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية، يتطلب التعاون في العلاقات الدولية وعبر الحدود الوطنية والمتعلقة

(1)- Goran Hyden and Julius Court, **Governance and Development, World Governance Survey Discussion paper1**, United Nations University, August, 2002, p7.

(2)- Arts Bas, Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis, p.8.

بمسائل الشروع في عملية تضم فاعلين مستعدين لتجاوز اهتمامات المصلحة الوطنية الضيقة، ولذلك فإن الحوكمة كما يجادل البعض: " هي عملية تشمل جهات فاعلة متعددة في الساحة الدولية تنتج معايير وقواعد جديدة للعمل معا لحل المشكلات أو النزاعات العالمية"⁽¹⁾ وتعتبر قضية تكريس الأمن الإنساني أولوية قصوى منذ منتصف التسعينيات.

أما لجنة الحوكمة العالمية (CGG) التي كتبت تقرير "جوارنا العالمي 1998" تعتبر الحوكمة هي " مجموع الطرق العديدة التي يستخدمها الأفراد والمؤسسات سواء الخاصة أو العامة لإدارة شؤونهم المشتركة، وهو مفهوم قابل للتطبيق"

إنها مرحلة يصفها جيمس روزنو J. Rosenau , بمرحلة الاضطراب العالمي politics turbulence in world حيث تغير فيها مفهوم "الحكم" من مفهوم جامد إلى مفهوم ديناميكي "الحوكمة"، ويرى توماس واين أن هذه الأخيرة تعبر عن الجهود الجماعية لتعريف وفهم المشكلات المنتشرة، التي تتعدى قدرات الدول المنفردة على حلها، إنها تعكس قدرة النظام في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية، فهي تعني على العموم توجهها تعاونيا لحل المشكلات، حيث يشمل هذا التعاون عدة جهات على رأسها سلطات الدولة، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني⁽²⁾.

ثانيا: تطور الحوكمة

ظهرت أدبيات العلاقات الدولية حول الحوكمة بعد انهيار الشيوعية والنظام العالمي ثنائي القطب، وهي تقبل أن الاعتماد المتبادل هو سمة متزايدة الأهمية للنظام العالمي الجديد وتجادل بأن هذا يستدعي معايير وقواعد وأنماط سلوك مقبولة بشكل عام تسهل التعاون الدولي⁽³⁾.

غير أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد نموا غير مسبوق في عدد من الفاعلين الدوليين وتغيرات دراماتيكية في نطاق، مع ازدهار مماثل في المناقشات بين العلماء وأصحاب السياسة حول إيجابيات وسلبيات العولمة وكيف يمكن أن تحكم، حيث يتفق الجميع أن كثافة وسرعة وحجم التفاعلات العالمية اليوم تعكس الترابط مما دفعنا لدراسة العلاقات الدولية من خلال عدسة "الحوكمة العالمية" التي حققت شهرة كبيرة⁽⁴⁾ ومن هنا يرتبط مفهوم الحوكمة العالمية بتجديد صنع السياسة العامة، سواء من قبل الدول أو المنظمات الدولية والجهات الفاعلة الخاصة بالإضافة إلى الاتجاهات السياسية التي ميزت تلك العقود مثل: العولمة، التفرد، إلغاء الضوابط والخصخصة التي أفرغت دور الدولة القومية، وأصبح صنع

(1)- Goran Hyden and Julius Court, op cit, p.10.

(2)- مراد بن سعيد، " من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، المستقبل العربي، العدد 421، (د، س، ن): ص.136.

(3)- Goran Hyden and Julius Court, op cit, p.10.

(4)- Thomas G.Weiss et al, "The Rise of Non-State Actors in Global Governance Opportunities and limitations", (USA: One Earth Futur Foundation Discussion Paper, 2003), p. 4.

السياسة العامة العالمية أكثر تعقيدا وتجزئة وقد غطى المزيد من المستويات والقضايا والساحات والوكلاء⁽¹⁾.

تشير الحوكمة العالمية على وجه التحديد إلى مجموعات رسمية وغير رسمية من الترتيبات في السياسة العالمية، والمعنى الضمني هو أن الدول وحدها لا تستطيع إدارة الشؤون العالمية⁽²⁾. حيث أنها لا تتكون فقط من نظام العلاقات بين الدول ولكن أيضا من محاولات التنظيم من قبل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات بنطاق إقليمي مختلف، فهيكّل الحوكمة العالمية متعدد المراكز وليس هرميا لكنه يشبه الشبكة، كما أن أساليب الحوكمة العالمية لا تركز على الإلزام والاكراه بل تصنع الحوافز، الإقناع وتحفيز التنظيم الذاتي في أدوات قصيرة "ناعمة"⁽³⁾.

لقد كانت الزيادة في عدد المنظمات غير الحكومية في القطاعين العام والخاص والقادرة على المشاركة في الحوكمة العالمية والتي ساعدت في العديد من المناسبات في حل المشكلات وتحسين الحياة، حيث وجهت جميع المنح الدراسية في التسعينيات إلى مجال التنظيم والقانون الدولي تركز على IGOS رغم ظهور أنواع أخرى من المنظمات وصيغ مصطلح الحوكمة العالمية وتوسعت الطريقة التي ينظر بها المتخصصون إلى العلاقات الدولية وانعكس هذا الرأي في كتاب جيمس روزنو وارنست وتشمل "الحكم بدون حكومة" لعام 1992 ولجنة الحوكمة العالمية عام 1995 واختتمت بإنشاء مجلة "الحوكمة العالمية" في عام 1995.

كما سمح هذا النمو بإنشاء هياكل جديدة للحوكمة العالمية تمثلت بدور الشركات عبر الوطنية، ورغم هذه الإضافات القيمة لمجموعة الأدوات الدولية إلا أن لها قيودا واضحة، ورغم تمتع NSAS بدرجة كبيرة من المرونة ومسارات عمل أكثر كفاءة مما يمكن أن تحققه بيروقراطية الدول إلا أنه قد يكون لها تأثير غير متناسب على نتائج قرارات معينة ما لم تكن تحت إشراف رسمي أو قيود القانون الدولي⁽⁴⁾.

ثالثا: مؤشرات الحوكمة

أصبحت المؤشرات إلى حد ما أداة معيارية لقياس ومراقبة إدارة الدولة، حيث تستخدم الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المنظمات غير الحكومية المحلية ووسائل الاعلام هذه المؤشرات لجعل الحكومات أكثر عرضة للمساءلة والدعوة إلى إصلاحات الحوكمة⁽⁵⁾.

منذ 1996، ساعد (Pablo Zoido-Lobaton and Massimo Mastruzzi) في تطوير ستة مؤشرات للحوكمة تسمى مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI): الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون والسيطرة على الفساد⁽¹⁾.

(1)- Arts Bas, Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis, p.8.

(2)- Farida Lakhany, Op cit, p 38.

(3)- Anne Peters et al, op cit, p. 18.

(4)- Thomas G.Weiss et al, Op cit, p.p. 4, 5.

(5)- Anne Peters et al, op cit, p. 18.

1- **المشاركة والمساءلة Voice and Accountability**: درجة مشاركة وملكية أصحاب المصلحة المتأثرين، والدرجة التي يتحمل بها المسؤولون العموميون، المنتخبون وكذلك المعينون مسؤولية أفعالهم والاستجابة للمطالب العامة⁽²⁾، كما تؤدي معنى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الاعلام الحرة، وفي بلد لا مساءلة فيه، قد يكون من الصعب الضغط على المسؤولين الحكوميين ليكونوا مسؤولين أمام الجمهور⁽³⁾، أيضا يرى الكثير من الخبراء ومن خلال دراسة تجارب العديد من الدول أن تطبيق مبدأ المشاركة والمساءلة يساعد على تقليل حجم الفساد نتيجة للرقابة المجتمعية، الأفراد والمنظمات غير الحكومية على أداء المسؤولين الحكوميين⁽⁴⁾ حيث يجادل Lloyd Blagescu بأن مبادئ المساءلة أصبحت قابلة للتعميم وتتنطبق على القطاعات (العامة، الأعمال التجارية والمدنية) كما يمكن قياس التطبيق الفعلي لمبادئ المساءلة ومقارنة مسؤولية الأنواع الثلاثة من الفاعلين في القطاعات الثلاثة وإخضاعها للنقاش والتنظيم المدني⁽⁵⁾.

2- **مكافحة الفساد control of corruption**: المدى الذي يتم فيه التنازل عن السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك الاستيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة⁽⁶⁾ كما تعد أحد أهم الأهداف لتطبيق الحوكمة حيث يقيس المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة تحجيم المكاسب الشخصية والحد من سيطرة النخب على الحكم⁽⁷⁾.

3- **الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Vulence**: تصورات باحتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف السياسي والإرهاب⁽⁸⁾ حيث أثبتت العديد من الدراسات والتجارب الدولية أن الاستقرار السياسي له أثر كبير على التنمية الاقتصادية والبشرية والتنمية المستدامة، فكلما كانت الدولة مستقرة سياسيا فإن ذلك يدعم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية⁽⁹⁾.

(1)- Carmen R. Apaza, **Measuring Governance and Corruption Through the Worldwide Governance Indicators: Critiques, Responses and Ongoing, Scholarly Discussion**, *Political Science and Politics*, (2009): Vol 42, No 1, p. 139.

(2)- Goran Hyden and Julius Court, op cit, p.25

(3)- Carmen R. Apaza, op cit, p. 139.

(4)- بسام عبد الله البسام، **الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11(2014): ص. 13.

(5)- Anne Peters et al, op cit, p. 21.

(6)- Carmen R. Apaza, op cit, p. 139.

(7)- بسام عبد الله البسام، نفس المرجع، ص. 12.

(8)- Carmen R. Apaza, op cit, p. 139.

(9)- بسام عبد الله البسام، نفس المرجع، ص. 12.

4- مؤشر سيادة القانون **Rule of Law**: إلتقاط تصورات عن مدى ثقة العملاء بقواعد المجتمع والالتزام بها، لاسيما جودة تنفيذ العقود وحقوق الملكية، الشرطة والمحاكم فضلا عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف⁽¹⁾.

5- فعالية الحكومة **Government Effectiveness**: لا شك أن خدمة الناس هي أحد أهم وظائف الحكومة، وعود تطبيق أسلوب الحوكمة هو تطوير رفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي⁽²⁾، فهي تعبر عن التقاط تصورات عن جودة الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات⁽³⁾.

6- الجودة التنظيمية **Regulatory Quality**: يهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتفاعلون بها مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة⁽⁴⁾، من خلال الحصول على تصورات لقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه، فضلا عن احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم⁽⁵⁾.

ومن هنا تم تحديد الأبعاد الثلاثة المتداخلة " للحكم الإنساني " على أنها حكم سياسي جيد من حيث القانون والمساءلة والشفافية والدستورية، الحكم الاقتصادي الجيد من حيث الاستقرار الاقتصادي الكلي، وضمان حقوق الملكية، وإزالة تشوهات السوق إلى جانب هذه الاستثمارات في تنمية الناس وضمان حماية البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي مع العدالة والحوكمة المدنية الجيدة (البعد الثالث) تتجلى في التفاعل الحر لمجموعات المجتمع المدني الأوسع نطاق وتأمين الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية الأساسية لأولئك المستبعدين عادة من الهياكل الرسمية للسلطة (على سبيل المثال: النساء، الفقراء، العرقيون والدينيون والأقليات)⁽⁶⁾.

رابعا: أنماط الحوكمة

تعبر أنماط الحوكمة على أنظمة النظام الحاكم حيث المكونات الرئيسية هي الدول، المجتمع المدني أي تقاطعات الدولة والأسواق والمجتمع المدني.

(1)- Daniel Kaufmann et al, **The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues**, World Bank policy research working paper, N° 5430 (2010), p. 4.

(2)- بسام عبد الله البسام، نفس المرجع، ص. 12.

(3)- Daniel Kaufmann et al, op cit, p. 4.

(4)- بسام عبد الله البسام، نفس المرجع، ص. 13.

(5)- Daniel Kaufmann et al, op cit, p. 4.

(6)- Mohit Bhattacharya, "Globalisation, Governance and Development", The Indian Journal of Political Science Association, (2001): 62, no 3, p.356.

4-1/ **الشبكات:** الشبكات أشكال تنظيمية معقدة جدا، تتيح قدرا هائلا من المرونة وقابلية التكيف والوفرة وسهولته، تمتاز المنظمات المرتكزة على قاعدة شبكات بحيازة ونشر معلومات استخباراتية واستخباراتية مضادة وكل منهما معلومات ضرورية⁽¹⁾.

تثير قضايا المساواة، القدرة على الالتفاف، الشرعية الديمقراطية والانصاف، يؤكد Klijn على وجود ثلاثة تقاليد لشبكات الحكم: شبكات السياسة وتقديم الخدمات بين المنظمات، وتنفيذ السياسات، والشبكات الحاكمة. يتميز كل نوع بأصوله وتركيز الفردي كما تم تقييم "الشبكات المشتركة بين المنظمات" و"شبكات السياسة" باعتبارها بعض العناصر الرئيسية للحكومة، كما ينشئ البعض أوصافا خاصة لشبكات الحوكمة باعتبارها: " أطرا مؤسسية نسبيا للتفاعل للتفاوضي حيث يتصارع مختلف الفاعلين مع بعضهم البعض ويخلقون فرصا لاتخاذ قرارات مشتركة ويصوغون حلول وسط سياسية وينسقون إجراءات ملموسة، على المستوى الأوسع تشرح الشبكات ببساطة مجموعات الفاعلين المترابطين وتعريفهم الحالي للعلاقات مع الشبكات. كما يقسم فريديريكسون جانب الشبكات للحكم إلى ثلاثة أجزاء: التعاون الرأسي والأفقي بين السلطات وبين المنظمات وحوكمة الطرف الثالث وأخيرا الحوكمة العامة غير الحكومية، يوضح كيف يمكن استخدام أدبيات الشبكة لإثراء أدبيات الحكم⁽²⁾.

4-2/ التسلسل الهرمي:

عادة تمتلك الدول على المستوى العالمي السلطة والمسؤولية في السهر على حاجيات الأمن الإنساني لرعاياها، وتعني علاقات الدولة-المجتمع الضعيفة ان الدولة غالبا ما تكون معوقا بدلا من أن تكون مساعدا في تحقيق الأمن الإنساني لجميع رعاياها. وتلعب مؤسسات الحوكمة العالمية المتمثلة في منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والوكالات الدولية الأخرى التي تتفاعل معها الحكومات الوطنية باستمرار، يجب أن يضاف إلى هذه القائمة الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات السياسية الإقليمية التي تنتشر في مناطق مختلفة من العالم⁽³⁾، التي تلعب أيضا دورا حاسما في هذا، فهي تضع سياسة التنمية العالمية وتحدد وتطبق وترصد قواعد التأهيل العالمي. إذ يتطلب النظر إلى الأمن الإنساني في الوقت الحالي اعتبار أن الإنسانية منظمة ليست فقط خلال نظام الدول-أمم منفصلة، بل تتجذر في بنية عالمية، أي الاقتصاد السياسي العالمي الذي تم تطويره بداية من القرن السادس عشر. وبطريقة ما فإن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تكيف مع هذا التوجه⁽⁴⁾.

(1) - برايان وايت ريتشارد ليتل ومايكل سميث، **قضايا في السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث مترجما وناشرا، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 322.

(2) - Robbie Waters Robichau, "The Mosaic of Governance: Creating a Picture with Definitions, Theories, and Debates", *The Policy Studies Journal* (2011): 39, No, S1, P, P, 121, 122.

(3) - Ibid, p.351.

(4) - محمد الصديق بوحريص، مترجما، **الحوكمة العالمية والتنمية والأمن الإنساني**، استكشاف الروابط، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، العدد 2(2012): ص. 178.

4-3/ الأسواق:

هي الطرق الاستراتيجية التي تستخدمها الحكومات لتوظيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص والجمعيات التعاونية والاستعانة بمصادر خارجية في العلاقات التعاقدية وحكومة الطرف الثالث كطريقة لتحقيق أغراضها، وتم وصف الاستخدام المتزايد لحلول السوق على أنها "تسويق الحكومة" "تسويق الإدارة الحكومية" والخصخصة الشاملة. يمكن أن يعزى اعتماد الحكومة على الأسواق عبر القطاعين الخاص وغير الربحي إلى حركة الإدارة العامة الجديدة ونظرية الاختيار النسبي. ويمكن تلخيص الفوائد المعلنة لهذه على أنها: الاقتصاد، الكفاءة والفعالية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تجاذبات النزعة المحلية والعولمة

إن نشوء الدولة العالمية يمكن تخيله بمقارنته بعملية بناء الدولة في أوربا بعد القرون الوسطى، حيث أنه ووفقا لعالم الاجتماع الألماني Norbert Elias هناك عنصران أساسيان قادا عملية التمدن التي تزامنت مع تشكيل الدولة الإقليمية: العنصر الأول هو الاعتماد المتبادل المتزايد بين الفواعل الاجتماعية نتيجة لعلاقات التبادل، والعنصر الثاني هو احتكار الاستخدام لشرعي للقوة⁽²⁾.

لقد وجدت صور الجهات الفاعلة غير الحكومية بصفتها " عملاء " أصداء جديدة في النقاش حول العولمة، والتقارب الأيديولوجي، الذي يتم من خلاله نقل الأيديولوجية الغربية لجهاز الدولة المحدود والحكومة التمثيلية والمفهوم الليبرالي للحرية والاختيار، في الوقت نفسه تظهر صور الحركات الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية على أنها معارضة فعالة للهيمنة الأمريكية لحدود أي تفسير شامل لدور الجهات الفاعلة غير الحكومية في نقل السلطة والنفوذ⁽³⁾.

بعض هؤلاء الفاعلين عابرين للحدود في الأساس من حيث التنظيم والأهداف، أي أنهم يعملون على أساس عابر للحدود، ويتبعون نفس مجموعة الأهداف في كل مكان، ويتوجهون إلى جمهور عالمي. هذا لا يعني أن الشركات التابعة لها وطنية أو الفروع ليس لها استقلالية، لكنها تملك صورة شاملة وواضحة، مثال مجموعة OXFAM الوطنية مسؤولة عن جمع الأموال والمشاريع الخاصة بها، كما يشارك آخرون في تحالفات أو شبكات عبر وطنية مع الاحتفاظ بنظرتهم المحلية في المقام الأول. مثال كان اتحاد النقابات العمالية الأمريكية AFL-CIO أكبر مصدر تمويل منفرد وراء الجماهير في المظاهرات التي نظمت ضد إطلاق جولة الألفية للمحادثات التجارية في ديسمبر 1999، وهنا يجب الاعتراف بوجود سلسلة متصلة من الكيان المحلي إلى الكيان العالمي وكلهم يعملون لتغيير نتائج السياسة من خلال

(1)- Robbie Waters Robichau, Op cit, P 124.

(2)- مراد بن سعيد، وصالح زياني " الحوكمة البيئية العالمية قضايا وإشكالات "، مرجع سابق، ص.49.

(3)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p14.

التقاطع المنتظم للأنشطة الحدودية، فيما يفسره الكثير على أنه تزايد عدم الصلة بالسياسة المحلية والدولية⁽¹⁾.

إن تعرض النظام الوسطالي للنخر يعود إلى انتشار خطابين متناقضين قوضا أركان الدولة الأمة حسب "بيرتراند بادى" وهما **خطاب العولمة**: الذي يرى أنه لم يعد هناك جدوى من التشبث بالدولة بمفهومها التقليدي في ظل الاملاءات التي أضحت تفرضها المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية، ومن جانب آخر هناك **خطاب التفكك**: الذي يرى أن الدولة لم تعد قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها وبأن الالتفاف حول مرجعيات تقليدية (كالقبيلة والاثنية) كفيل بتحقيق مواطنة فعلية لا مواطنة بلاغية (صورية)⁽²⁾.

في عالمنا المعولم الحداثة هي بناء متناقض انها وحدة من الانقسام تفرقنا في دوامة من التفكك والتجديد الدائم، النضال والتناقض، الغموض والألم، تدفق داخلي للسلع والمعلومات والأفكار والأشخاص الذين لديهم أفكار جديدة تتماشى مع تنوع الهوية⁽³⁾ لأن مفهوم العولمة يعكس "تصورا واسع النطاق بأن العالم يتحول بسرعة إلى فضاء اجتماعي مشترك من قبل القوى الاقتصادية والتكنولوجية وأن التنمية في منطقة واحدة من العالم يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على فرص حياة الأفراد والمجتمعات على الجانب الآخر من الكرة الأرضية"⁽⁴⁾ بالإضافة إلى ذلك يناقش عدد من المؤلفين دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في السياق الأوسع للعولمة وتراجع الدولة ويتصارعون بشكل مباشر مع تداعيات العلاقات عبر الوطنية لسلطة الدولة والهيمنة والديمقراطية في النظام الدولي⁽⁵⁾.

يبدو أن أيديولوجية العولمة والقدرة التنافسية تمارس تأثيرا منضبطا على مديري الدولة وصانعي السياسات، مما ينتج عنه "دولة المنافسة" التي يتمثل هدفها الأساسي في أن تكون موقعا جذابا لنشاط الشركات متعددة الجنسيات. حيث يتم تسهيل التنظيم الذاتي من خلال المستويات العالية من تبادل المعلومات والتعلم والتوافق داخل الصناعة، وتشكل قواعد ومعايير الصناعة مثل معايير إدارة البيئة (iso) 14000 أنظمة تنظيمية خاصة ولكنها مدمجة في الهياكل التنظيمية الحكومية⁽⁶⁾.

تتشكل الجغرافيا العالمية للألفية الجديدة إلى حد كبير من خلال الظاهرة المعقدة المعروفة باسم العولمة، كما لاحظ ريتشارد فولك **Richard Falk**، تشير العولمة إلى اتجاهين مترابطين: إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي على نطاق إقليمي وعالمي من خلال وكالة الشركات عبر الوطنية والأسواق المالية من

(1)- Ibid, p. 3.

(2)- عادل زقاغ، نفس المرجع، ص 163.

(3)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 552.

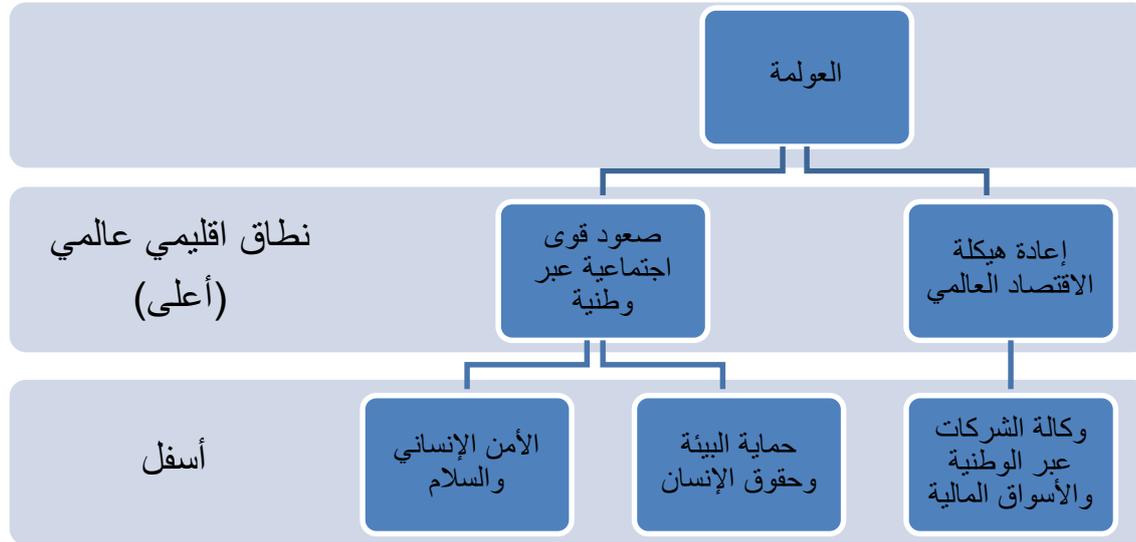
(4)- Mohit Bhattacharya, op cit, p.351.

(5)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p14

(6)- David L. Levy & Aseem Prakash. Op cit, p 136.

أعلى وصعود القوى الاجتماعية عبر الوطنية المعنية بحماية البيئة وحقوق الإنسان والسلام والأمن البشري من الأسفل.

الشكل رقم 8: أدناه يوضح اتجاهات العولمة بناء على المعلومات أعلاه:



Source: Julie Mertus, op cit, p.547.

إن التركيز على تنقل رأس المال وإضفاء الطابع الإقليمي على المعاملات الاقتصادية في كثير من أدبيات العولمة يحجب إلى أي مدى يكون جهاز الإدارة الخاصة للاقتصاد العالمي مقيماً بشدة وجزاً لا يتجزأ من جغرافيا "المدن العالمية" ومناطق معالجة الصادرات. في حين أن النشاط الاقتصادي أصبح بالفعل مشتتاً مكانياً فإن وظائف الإدارة والتحكم عالية المستوى لهذه الأنشطة يتم احتواؤها بشكل متزايد ضمن "المدن العالمية" مثل: طوكيو، نيويورك، لندن وساو باولو هي المواقع التي تنشئت منها وظيفة الإنتاج الأكبر جغرافياً. إن عملية صنع القرار من قبل الجهات الفاعلة الخاصة في هذه المراكز المالية يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في المؤسسات الوطنية وقوانين الدول التي تسعى إلى الوصول إلى منتجاتها المالية⁽¹⁾.

إذا كانت العولمة مفهوماً وحركات قد حولت معاني الجغرافيا والزمن وجعلت الحدود عائمة ومائعة وقزمت السيادة، لكنها في ذات الوقت قد خلقت نقاشات واهتمامات جديدة حول الإنسان وحاجاته. وبالنظر إلى توسع مجالات التهديدات والمخاطر من الدولة وتطلعاتها للقوة عبر التسلح وحتى الحرب، إلى الدولة ببطشها وقمعها وتعسفها وكذلك إلى حركات عجزها التنموي أو الديمقراطي، أو التسيري وحتى فشلها (الصومال)، كما أن ضعف المقدر الداخلي للدول وعدم انسجامها المجتمعي كثيراً ما خلق

(1)- Rudney Bruce Hall and Thomas, J. Biersteker, op cit, p 12.

اضطرابات (عنف طائفي، تمرد وزهق الأرواح بالآلاف أو أكثر)، إنها الدولة وما تقوم به أو لا تقوم به ما كان بالأساس مهدداً لأمنها وأمن الإنسان بداخلها⁽¹⁾.

وبما أنه لا توجد نظرية مقنعة للعولمة ولا تحليل منهجي لسمااتها الرئيسية رغم الزخم الأكاديمي حول آثارها فإنها قد ولدت ثلاث مدارس فكرية: العولمة المفرطة، التشكيكية والتحويلية.

أولاً: مدارس العولمة

1- العولمة المفرطة Hyper Globalisation:

يرى أنصارها أن العولمة حقبة جديدة يتعرض فيها الناس في كل مكان بشكل متزايد لضوابط السوق العالمية التي لا مفر منها، أي أن العولمة الاقتصادية تبني أشكالاً جديدة من التنظيم الاجتماعي تحل محل الدولة القومية، هناك اعتقاد أن حضارة عالمية جديدة تبرز بشكل مطرد بألياتها الخاصة للحكومة العالمية سواء كان صندوق النقد الدولي أو الضوابط التي تفرضها السوق العالمية⁽²⁾.

إن مستقبل الدولة ذات السيادة ومرونة وضعها كوحدة رئيسية لتحليل النظام الدولي هي مسألة تجريبية بقدر ما هي مسألة نظرية⁽³⁾.

في حساب العولمة المفرطة يتم تفسير صعود الاقتصاد العالمي وظهور مؤسسات الحكم العالمي، والانتشار العالمي وتهجين الثقافات كدليل على نظام عالمي جديد جذرياً ينذر بزوال الدولة القومية⁽⁴⁾.

2- العولمة التشكيكية Sceptics Globalisation:

الدولة في نظر المتشككين هي الفاعل المركزي والمحوري للأنشطة الاقتصادية وتلعب دوراً بارزاً في تشكيل مؤسسات وتنظيمات جديدة على حد تعبير كرازنر⁽⁵⁾.

يجادل المتشككون أنه على الرغم من أن الظروف الاقتصادية الدولية تقيد في كثير من الأحيان العمل الحكومي فإن هذا لا يعني أن الحكومات مشلولة تماماً وأن ما يحدث بالفعل هو التهميش الاقتصادي المتزايد للعديد من دول العالم الثالث، وانقسام العالم إلى كتلتين حضارية وجيوب عرقية وثقافية تتجرف إلى صراع الحضارات" هنتجتون" يورد تقرير التنمية في العالم 2000/1999 دور الحكومات الوطنية على النحو التالي: تتطلب العولمة من من الحكومات الوطنية أن تسعى إلى اتفاقيات

(1) - امحمد برفوق، " العولمة وإشكالية الأمن الإنساني " «تم تصفح الموقع يوم: 2021/12/7

<http://berkouk.mhand.yolasite.com>

(2) - Mohit Bhattacharya, op cit, p.p.351, 352.

(3) - Rudney Bruce Hall and Thomas, J. Biersteker, op cit, p 8.

(4) - Mohit Bhattacharya, op cit, p,352

(5) - عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة (الجزائر: دار قاعة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.95.

مع الشركاء (الحكومات الوطنية الأخرى، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات)⁽¹⁾.

3- العولمة التحويلية Transformationalists

توصل هذا التيار إلى قناعة فكرية مفادها أن العولمة المعاصرة هي القوة المركزية الفاعلة الناتجة عن التحولات والتغيرات الدولية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الجارية، وهي ظاهرة تحدث تحولا هيكليا في النظام العالمي، ويرون أن الدول تحافظ على مركزها ودورها في النظام الدولي رغم أن العولمة تقلص وظائفها وتحد من سيادتها⁽²⁾. غير أنهم يجادلون بأن السيادة لم تعد حاجزا محددًا إقليميا بل "مورد مساومة" يتضمن التفاعل مع الأشكال الجديدة القوية غير الإقليمية للتنظيم الاقتصادي والسياسي والشبكات عبر الوطنية المعقدة⁽³⁾. والجدول التالي يوضح الفوارق بين المدارس الفكرية للعولمة.

الجدول رقم 7: المدارس الفكرية للعولمة

عناصر المقارنة	العولمة المفرطة	العولمة التشكيكية	العولمة التحويلية
الشيء الجديد	عهد عالمي	تكتلات تجارية جيو حكومية مضاعفة عن الفتترات السابقة	اعتماد متبادل عالمي غير مسبوق
الخصائص المسيطرة	الرأسمالية العالمية الحكم العالمي المجتمع المدني العالمي	العالم أقل اعتمادية عنه في السنوات 1980	عولمة متنوعة (كثيفة وواسعة)
قدرة الحكومات الوطنية	الأقول (الانحطاط)	تقوية الحكومات	إعادة هيكلية المؤسسات الحكومية
محركات العولمة	الرأسمالية التكنولوجية	الدول والسوق	القوى المشتركة للحدثة
نموذج التنضيد	اختفاء السلالم القديمة	التهميش الحاد للجنوب	هندسة جديدة للنظام الدولي
الحجة المسيطرة	ماكدونالد، مادونا،	المصلحة الوطنية	تحول الجماعة السياسية
مفهوماتية العولمة	إعادة تنظيم إطار النشاط	التدويل والأقلمة	إعادة تنظيم العلاقات ما بين الجهوية والنشاط من بعيد
المسار التاريخي	الحضارة الشاملة	الجهوية، صدام الحضارات	غير محدد الاندماج
ملخص الحجة	نهاية الدولة القومية	التدويل المرتبط بالانفاق ودعم الدولة	العولمة تحول السلطة الدولية والسياسية

(1)- Mohit Bhattacharya, op cit, p, 352.

(2)- عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص.95، 96.

(3)- Mohit Bhattacharya, op cit, p, 353.

المصدر: عبد الناصر جندلي، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة** (الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.96.

دعا عديد الباحثين إلى ضرورة النظر للعولمة كمجموعة حركيات منتجة لفرص التلاقح الفكري المبدع للحوار لا التصادم الحضاري والديني... و أكثر من ذلك لمحاولة جعل الإنسان المحور لا الدولة... وجعل الحاجات المشتركة للإنسان أولى من المصالح الوطنية الأنانية المنتجة للحروب... فلذلك على العالم أن يسعى لخلق تضامن مبدع يقضي على الفقر والجوع والمرض في الجنوب مع مساعدته على الخروج من كنف قدرية سلبية أو تبعية هيكلية مرضية لمنتجات غير متجددة مثل النفط والغاز والمعادن... أو استنفاد صلاحية الأراضي للزراعة بالاستثمار فيها لإنتاج مزروعات تحويلية (زيت النخيل، الكاكاو والمطاط...) لذلك يجب إعادة بناء منطق التفاعل العالمي بشكل إنساني يقرب أكثر مما يفرق ويبني إيجابية في التفاعل أكثر من أن يكون مصدرا للاسلم⁽¹⁾.

ثانيا: تفاعلات العولمة وفرص تشكيل المعايير الدولية

فهم أبعاد العولمة أمر مهم لأنه ضمن هذا السياق يحدث تكوين القاعدة والهوية، تتكون العولمة من خمسة أبعاد مترابطة ومتضاربة⁽²⁾: الترابط، التشرذم، الاعتماد المتجدد، التجانس والتنويع.

1- **الترابط:** المتحدثون باعتزاز عن العولمة يشيرون في أغلب الأحيان إلى الوعد بالاعتماد المتبادل حيث يرون عالما متقلصا تربط فيه التكنولوجيا الجهات الفاعلة والمجالات حيث تتطلب البراغماتية حلولا مشتركة للمشاكل المشتركة الناتجة عن هذا التقارب الجديد. لقد خلق الانترنت والويب في جميع أنحاء العالم ساحة جديدة حيث يحدث شكل من أشكال السياسة عبر الحدود، حيث يمكن للتواصل عبر الانترنت أن يخلق مجتمعا من النشطاء المطلعين الذين لا يحدهم التسلسل الهرمي أو الإقليم، في العلاقات الدولية نظرا لأن النظام الدولي يفتقر إلى سلطة مركزية فإننا نتعامل دوما مع لحكم بدون حكومة أو بدون حاكم⁽³⁾.

يمكن لأي شخص أن يكون ناشطا على الأنترنت كما لاحظ **ليون جوردينكر وتوم فايس**، بل إن بعض المعلقين اقترحوا نهاية الجغرافيا في أعقاب التكامل المالي العالمي الذي يتميز بطرق التجارة العابرة للحدود، المؤسسات المالية، المنظمين، المتعاملين في السوق⁽⁴⁾، وكثيرا ما تكون هذه الحركيات عبر الوطنية والعابرة للحدود تتعدى إرادة وحسابات الدول لتكون فواعلها غير دولية مثل المنظمات غير الحكومية أو الشركات متعددة الجنسيات أو المنظمات الوظيفية الإنسانية (Medecins sans Frontieres, Human Rights Watch, OXFAM , CARE أو صناديق الاستثمار بل حتى الأفراد

(1) - امحمد برفوق، "العولمة وإشكالية الأمن الإنساني" تم التصفح يوم: 2021/12/7

<http://berkouk.mhand.yolasite.com>

(2) - Julie Mertus, op cit, p548.

(3) - Arts Bas, Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis, p.8.

(4) - Julie Mertus, op cit, p548.

الفاعلين من أمثال Bill Gates و George Soros بل حتى بن لادن) وجماعات الجريمة المنظمة والارهابية⁽¹⁾.

غير أن الجانب المظلم للاعتماد المتبادل من خلال المصانع متعددة الجنسيات التي تنتشر مواد كيميائية خطيرة، والقوات شبه العسكرية العدوانية العابرة للحدود التي تستخدم أسلحة لا تعرف حدودا.

2- **التشرد:** تم انشاء مجموعة من اليات حل المشكلات لمسائل عبور الحدود مثل التجارة والحرب البيئية وبالتالي زيادة ربط المناطق والناس بمصير مشترك (كما سبقت الإشارة: هذه الليات أنشئت بطريقة تكنوقراطية وعملية تؤدي الى الافتقار الى الشفافية والمساءلة، هذا الافتقار المحتمل للمساءلة الناتج عن الأشكال الجديدة لوضع المعايير كتحدى رئيسي للتحليل العلمي السياسي⁽²⁾.

يواجه دعاة التغيير الاجتماعي صعوبة في معالجة المشكلات العابرة للحدود التي تسببها الشركات متعددة الجنسيات حيث تعمل هذه الكيانات في مساحة غير منظمة الى حد كبير على المستوى الدولي، بينما تعزز العولمة مزيدا من التبعية فإنها تشجع التجزئة، وتقسيم الدول والشعوب الى مجموعات ومناطق ودول أصغر تتمتع بالحكم الذاتي كنتكتيك للترويج الذاتي في العالم المترابط بشكل متزايد.

تتشكل الشبكات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجموعات شبه العسكرية والفصائل المنشقة الأخرى لتعزيز مصالحها الجماعية الخاصة⁽³⁾.

3- **الاعتماد المتجدد:** حادثة الاعتماد اليوم لا ينشأ من مجرد وجود الهيمنة ولكن من طبيعتها واتجاهها ولاحظ MLINAR ZDRAVKO ان أنماط الهيمنة اليوم تنشأ من الترابط على النطاق العالمي حيث تسود الروابط الشعاعية بدلا من الروابط الجانبية، من خلال هذه الروابط الجديدة استطاع المهيمون الهيمنة وإن كان ذلك من خلال متاهة هيئات السوق الخاصة والبيروقراطيات (الخاصة او الشبه الحكومية)، يواجه دعاة التغيير الاجتماعي صعوبة كبيرة في المشاركة في صنع القرار في هذه الهيئات، يمكن أن يؤدي هذا الاعتماد المتجدد إلى تجانس معين للعالم حيث بدلا من الاختلافات بين الوحدات الإقليمية التي كانت متنافية⁽⁴⁾.

4- **التجانس:** يوجد الآن توحيد يعكس ما يسمى ب Mcdonaldization للعالم، فرض أفكار خارجية حول المجتمعات المحلية، تم رصد التوحيد في مناطق متنوعة مثل خدمة الطعام (على سبيل المثال تصدير الهامبرغر الأمريكي) والعمليات القضائية (على سبيل المثال انتشار ورش عمل "التدريب القضائي" حيث يتعلم القضاة حول مفاهيم مثل الضريبة المستحقة) والأنظمة الاقتصادية (على سبيل المثال ظهور أنظمة السوق الموجهة) لكن يمكن ان يكون التوحيد الناتج مبالغا فيه، يتم تقديم هامبرغر

(1) - امحد برفوق، "العولمة وإشكالية الأمن الإنساني" تم التصفح يوم: 2021/12/7

<http://berkouk.mhand.yolasite.com>

(2) - Anne Peters et al, op cit, p. 11.

(3) - Julie Mertus, op cit, p549.

(4) - Ibid, p. 551.

ماكدونالز في رومانيا بالطريقة الرومانية (حيث لا يستطيع الناس العاديون تحمل تكاليف نقل ماكدونالز والطعام هو رمز المكانة)، علاوة على ذلك فإن الكثير مما يوصف بالثقافة المحلية في مقابل الأفكار الخارجية) هو في الواقع انعكاس للعالمية على العكس من ذلك تنعكس التأثيرات المحلية في المؤيد العالمي.

5-التنوع: يتم قبول الأشخاص الذين لديهم أفكار جديدة وصعبة تتماشى مع تنوع الهوية. يمكن أن يكون لهذا تأثيرا إيجابيا على حركات التغيير الاجتماعي لأنه قد يؤدي إلى تشتت في سياق محلي بفضلهم، ويمكن أن يؤدي إلى قبول أكبر للأفكار الإيجابية التي يروج لها الغرباء⁽¹⁾. نتيجة لهذه الأبعاد يقترح عدد من أنصار اليسار الجديد من أمثال Mahler أو Szymanski أو Richard Falk على ضرورة أنسنة العولمة بمنع الشركات من الاستغلال أو التلويث، وتحويل النظر من التسلح إلى إلغاء الأمية من الوجود أو نزع أسباب الجوع والمرض... مع جعل الأمم المتحدة آلية لنشر الأفكار وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية والسلم والتنمية، أي العمل على إذاعة منطق الإنسان في عالم مادي يزداد تجريدا وافترضية، فالعولمة هي التي أفرزت الأمن الإنساني الذي ينادي أنصاره لاستخدامه لتجميل وجه العولمة⁽²⁾.

المطلب الثالث: النظام العالمي (نظام التعقد)

أول ما يتبادر إلينا عند الحديث عن النظام العالمي هو مكوناته وغالبا يتكون النظام العالمي من الدول، المنظمات الدولية والفواعل اللادولالية، أما التفكير في طريقة التفاعل وكيفية التأثر والتأثير بين كل هذه الفواعل هو ما يعطينا تلك النظرة عن الترابط والتشابك والتجاذب في الأهداف والمصالح حيث يتلاشى المنطق، تتعقد المعرفة وتفكك الكليات إلى جزئيات لتكون كليات جديدة لجزئيات أصغر حيث نصل في النهاية إلى الجزئي الذي تنتفي عنده جميع الكليات وهو الفرد الذي في نشاطه وتفاعله ارتقى إلى أن يكون الهدف والمستهدف من كل النشاطات العالمية، الدولية، الوطنية والمحلية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،....) في كونه جزءا من كل شيء عضوا في منظمة فوق قومية، حاكما، مستثمرا وحتى مستهلكا. وللإجابة عن السؤال أين؟ نحن بصدد البحث في الفضاء حيث هناك تفسير لكل تلك التفاعلات (في النظام العالمي)

(1)- Julie Mertus, op cit, p. 552.

(2)- امحمد برفوق، "العولمة وإشكالية الأمن الإنساني" تم التصفح يوم: 2021/12/7
http://berkouk.mhand.yolasite.com

أولاً: مفهوم النظام العالمي

نعني بالنظام العالمي تلك الأنماط أو التصرفات في النشاط البشري التي تدعم الأهداف الأولية للحياة الاجتماعية بين البشرية ككل⁽¹⁾.

يرى نيل هاريسون وزملاؤه "أن العالم الاجتماعي نظام معقد ينشأ من تفاعلات وكلاء مترابطين ولكن فرديين داخل تشكيلات مؤسسية متطورة، لذا فإن السياسة العالمية هي نظام معقد ذاتي التنظيم إلى حد ما، حيث يفتح هذا التحول الأنطولوجي من الأنظمة البسيطة إلى الأنظمة المعقدة مسارات جديدة للمعرفة والفهم"⁽²⁾. وفي نفس الطرح يقوم بيتر ويليتس Peter Willetts بتقديم الحجج الداعمة لهذا الموقف من خلال ما يلي⁽³⁾:

● إن الغموض في المعنى الذي يعطى "الدولة" وعدم تطابقها مع العالم المعاصر، يؤدي إلى عدم كونها مفهوماً مفيداً، إذ يتم الحصول على مزيد من الوضوح من خلال تحليل العلاقات الحكومية الدولية والعلاقات بين المجتمعات، دون افتراض أن أحد القطاعات أهم من الآخر.

● يمكننا إدراك أن الحكومات تفقد سيادتها عندما تواجه الأنشطة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات والتهديد العنيف من المجرمين والمقاتلين.

● تتخرب المنظمات غير الحكومية في شبكة من العلاقات العالمية بما في ذلك المشاركة في الدبلوماسية، حيث فقدت الحكومات استقلالها السياسي.

وفي نفس الاتجاه يجادل هيدلي بول Hedley Bull بأن النظام بين الإنسان ككل هو أمر أوسع من النظام بين الدول أكثر جوهرية وبدائية بمعنى (أسبقية) منه وهو شيء أخلاقي قبل هذا كله، لأنه لإعطاء حساب له يجب علينا التعامل ليس فقط مع النظام بين الدول، ولكن أيضاً مع النظام على نطاق محلي، يتم توفيره داخل الدول ومع النظام الداخلي للنظام السياسي، فالنظام العالمي بالنسبة إليه أكثر جوهرية وأساسية من النظام الدولي لأنه يرى أن الوحدات النهائية للمجتمع البشري ككل ليست الدول (الأمم، القبائل، الامبراطوريات، الطبقات أو الأحزاب) ولكنها كائنات بشرية فردية، وهي دائمة وغير قابلة للتدمير أو الفناء، فالنظام العالمي يسبق النظام الدولي أخلاقياً وهنا يطرح قيمة النظام العالمي ومكانته في التسلسل الهرمي للقيم الإنسانية، لذلك فالنظام الذي يجب أن نتعامل معه هو النظام بين جميع البشر⁽⁴⁾ أو على الأقل النظام الذي يكفل استمرارية هذه الوحدات (البشر).

(1)- Hidley Bull, **The Anarchical Society, a Study of Order in World Politics**, Fourth Edition (London: RED GLOBE PRESS, 2012), p. 19.

(2)- Neil E. Harisson, **Complexity in Wold Politics: Concepts and Methods of a New Paradigm** (N Y: state University of New York Press, 2006), p.p. 2.3.

(3)- Peter Willetts, **Transnational Actors and International Organizations in Global Politics**, Copied from C: \WRITING\BAYLIS&S\2ND-ED\SENT\CH15-NEW.V2, 2August 2000 and minimally copy- edited for this web version.

(4)- Hidley Bull, op cit, p. 21.

ترتبط بنية النظام الراهن بظاهرة تزايد في عدد وأشكال التنظيمات الجماعية للأفراد القادرة على ممارسة تمثيل متفاوت التأثير على المستوى العالمي، وينمو النظام الدولي بفضل التعايش بين نمطين من التعدد: تعدد أخذ في الفوضى بسبب العضلات التي تخلقها مختلف عوامل الاضطراب، وتعد أخذ في التنظيم ذاتيا بسبب مظاهر التأثير-الذي لا يخلو من تعايش-بين أنماط التنافس والتعاون بين الملايين من الفواعل (دول، جماعات/طوائف، شركات، جماعات ضغط ومصالح، جمعيات، أحزاب، منظمات وتنظيمات وحركات) تتفاعل وتتشابك من أجل تعزيز قيم و/أو مصالح، تتصادم أحيانا وتتناغم أحيانا أخرى⁽¹⁾.

ومنه نستنتج أن مشكلات العمل الجماعي يتم التباحث حولها في نطاق السياسة العالمية في النظام العالمي الذي يسبق النظام الدولي أخلاقيا ووجوديا، يتميز هذا النظام بطبيعته المعقدة اجتماعيا، التي تتربط في تفاعلاتها مع الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية التي تتفاعل في مجموعة متنوعة مع المنظمات الدولية لأجل الحفاظ على الوحدات الأساسية (الأفراد) لهذا النظام داخل النظام الدولي وعلى نطاق محلي، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في دفع الدراسات البحثية لما بعد الحرب الباردة إلى البحث في الأنظمة والأنساق العالمية المعقدة، فالباحث "سالومون" Salomon يرى أن هناك عوامل ساهمت في صقل التوجهات البحثية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتي بدورها دفعت بالعالم نحو التعقيد وبلورة أنظمة وأنساق معقدة complex system⁽²⁾:

ثانيا: عوامل بروز الأنظمة والأنساق المعقدة

• نهاية الحرب الباردة والتي مع خطورتها كانت تقدم توليفة واضحة وبسيطة يسهل استيعابها: تسخير اعتمادات مالية لتطوير قوة رادعة، لكن الآن أضحت ثلاثة أرباع تلك الميزانية، التي كانت تجد وجهتها في مخابر التسليح، تتوزع على قطاعات شتى مما أوجد تطورا مضطربا لكن غير متسق بسبب غياب يد خفية تعمل على تنسيق أعمال البحث، وهو ما أدى إلى التفاوت بين ما تم تحصيله على مستوى التقانة (تكنولوجيا النانو مثلا) وبين علوم التسيير (المانجمنت) والعلوم الاجتماعية التي لم تعد تسير هذا التطور التقني.

• تتضح إيتولوجيا الأرباك الإنساني-الذي أدى إلى حالة التعقيد-فك الارتباط مع العالم المادي وتوجه المجتمع ما بعد الصناعي إلى وضع "افتراضي" فحتى الرساميل في شكل أموال منقولة وغير منقولة لم تعد متداولة بفضل رقمنة التعاملات.

• تراجع دور الدولة أمام ظهور تنافس بين شرعيات جديدة: شرعية اقتصادية تملكها السوق العالمية من الشركات الكبرى، وشرعية سياسية تملكها مرجعيات دينية واثنية تسعى لاستقطاب الولاء.

(1) - محمد حمشي، نفس المرجع، ص. 214.

(2) - عادل زقاغ، نفس المرجع، ص، ص. 175، 176.

• تغير نمط الحياة باستقطاب المدن أعدادا متزايدة من السكان تفوق قدرتها على الاستيعاب، وظهور ما يسمى بالمدن المليونية mega and giga-cities، والتي لا تتماشى فيها البنى التحتية مع تزايد الوافدين بسبب الهجرة، ما أدى على ظهور مشاكل جديدة كالعنف والبطالة وأقول البيئة enviremental decline الذي يدفع باتجاه تبني خاصية التساند sustainability في كل مساعي البحث العلمي.

وبالتالي فإن الزيادة الأخيرة في الاهتمام بما يسمى التعددية الجديدة أو المعقدة يمكن أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالموجة الأخيرة من العمل حول التعددية القومية، ومع ذلك لا يزال البعض يفضل النهج الواقعي بحجة أن تأثير الفواعل اللادولالية يعتمد بشكل أساسي على نجاحهم في تغيير تفضيلات وسياسات أقوى الدول⁽¹⁾ غير أن الهيكل الشبكي للعديد من مؤسسات الأعمال الحديثة، التي غالبا ما يتم تنظيمها كمجموعة من الهيئات الداعمة والمرؤوسة ذات الروابط المعقدة للملكية والامداد تجعل من الصعب أو المضلل تحديد كيان واحد داخل هذه الهياكل⁽²⁾، حيث يواجه دعاة التغيير الاجتماعي صعوبة في معالجة المشكلات العابرة للحدود التي تسببها الشركات متعددة الجنسيات، حيث تعمل هذه الكيانات في مساحة غير منظمة إلى حد كبير على المستوى الدولي، بينما تعزز العولمة مزيدا من التبعية فإنها تشجع التجزئة، وتقسيم الشعوب إلى مجموعات ومناطق ودول أصغر تتمتع بالحكم الذاتي كتكتيك للترويج الذاتي في العالم المترابط بشكل متزايد⁽³⁾.

ثالثا: سمات أنظمة التعدد الاجتماعية⁽⁴⁾:

• صعوبة وضع حدود واضحة ونهائية فالتحديد يقع على عاتق الباحث الملاحظ.

• يحوز نظام التعدد ذاكرة، فهو يستلم الكثير من رصيده التاريخي.

• النظام مفتوح وليس مغلق أما ظهور التوازن واستقراره فهو راجع للتدفقات المتبادلة من وإلى المحيط. بمعنى أنها تتفاعل مع البيئة التي تعمل فيها، إلى الحد الذي يصعب معه في الغالب ترسيم الحدود التي تفصل بين النظام وبيئته، لذلك، يشغل علم التعدد على دراسة الأنظمة التي لا يمكن اختزال بنيتها الداخلية في نظام ميكانيكي من جهة، والتي تتميز من جهة أخرى بدرجة عالية من الانفتاح على بيئتها الخارجية⁽⁵⁾.

ربما تكون العلاقات السياسية اعترفت على نطاق واسع وحللت ظهور الفاعلين الجدد (غير الحكوميين) ودورهم المتنامي على جميع مستويات المجتمع، قارنت سوزان سترانج وآخرون هذا التطور

(1)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p14

(2)- Thomas Weiss et al, op cit, p. 9.

(3)- Julie Merrtus, op cit, p.549.

(4)- عادل زقاغ، نفس المرجع، ص199.

(5)- محمد حمشي، نفس المرجع، ص. 164.

بالقرون الوسطى⁽¹⁾، حيث أن التفحص الذي يستوفي أطروحة "العصر الوسيط الجديد" لصاحبها Hedley Bull التي يمكن أن تكون إطاراً قاعدياً لتبصرات نظرية في الأفق تمكن من استيعاب التسارع المفرط في إيقاعات النظام الدولي التي ستقودنا - بحسب أدبيات العصر الوسيط الجديد - إلى معايشة عصر العلاقات ما بعد الدولية، أي السياسة العالمية التي يخلقها مجموع فواعل عديدة لا يكون الحسم فيها للدولة⁽²⁾. غير أن النظام المعقد يحتوي مجموع هذه التفاعلات فهو نوع معين من النظام الشامل الذي لديه القدرة على التكيف، والذي يوضح الخصائص الناشئة، بما في ذلك السلوك التنظيمي الذاتي. تظهر هذه الأنظمة ويتم الحفاظ عليها، نتيجة للتفاعلات الديناميكية وغير الخطية لعناصرها، بناء على المعلومات المتاحة لها محلياً نتيجة تفاعلها مع بيئتها ومن التغذية المرتدة المعدلة التي تتلقاها من العناصر الأخرى في النظام⁽³⁾ حيث يحمل العصر الوسيط الجديد أملاً في نهضة إنسانية جديدة كما حدث مع العصر الوسيط الأول، وفي نفس الوقت يحمل صورة قائمة عن عصر ظلمات يمكن التقهقر إليه على حد تعبير فيل ويليمز Phil Williams حيث يستند هذا الطرح إلى الأسباب التالية⁽⁴⁾:

الشكل رقم 9: يوضح مميزات العصر الوسيط الجديد



• ينطوي نظام التعقد على خاصية التداخل فهو يحتوي على أنظمة تعد في حد ذاتها أنظمة معقدة

(1)- Anne Peters et al, op cit, p. 9.

(2)- شهرزاد أدمام، نفس المرجع، ص. 76.

(3)- Cedric de coning, « **Adaptive Peacebuilding** », *international Affairs*, N° 94 (2018): p.305.

(4)- عادل زقاغ، نفس المرجع، ص. 166.

• ينطوي التفاعل في نظام معقد على خاصية التشكل من شبكات تتشكل من عوالم صغيرة small worlds، فهي شبكة تنتفي فيها السلمية scale-free وهي عنصر أساسي في أي نظام معقد، وبتبسيط المفهوم يمكن القول أنه ينطوي على عدة تفاعلات إقليمية مناطقية، مع وجود تمفصلات وتواصل أقل حدة مع ما تبقى من أنظمة التعقد التي تشكل الشبكة.

• التفاعل ضمن نظام معقد ينتج خاصية الانبثاق emergence .

• المحصلات العلاقية للتفاعلات تتسم باللا خطية non-linearity فالاضطرابات على إحدى أطراف الشبكة قد لا تحدث أثرا بالمطلق، وقد تتسبب في آثار تتناسب ووقع الاضطراب، لكنها أيضا قد تحدث آثارا عميقة غير متناسبة (فعل الفراشة) butterfly effect: عندما تحدث هزات جناحي فراشة في الأمازون إعصارا في الكاريبي. أي أن الأسباب الصغيرة يمكن أن تكون لها نتائج كبيرة، والعكس. وهو ما يعد شرطا مسبقا لحالة التعقد، تنتج اللاخطية عن التأثير والاعتماد المتبادل بين مختلف عناصر النظام وعن تفاعل النظام المستمر مع البيئة الخارجية بوصفه نظاما مفتوحا من شأن اللا خطية أن تقاوم من حدة عدم قابلية الأنظمة المعقدة للتنبؤ⁽¹⁾.

• تتطوي العلاقات ضمن نظام التعقد خلافا للنظام البسيط على قنوات يتم من خلالها خفت أو تضخيم الارتدادات الارتجاعية بل ويمكن للعضو الذي يصدر رسائل أن يكون محل تحول بفعل تلك الرسالة قبل تلقيها.

من منظور التعقيد، فإن تطور معيار العالمية هو قصة بسيطة للتكيف المعقد، كما تغيرت النماذج الداخلية لبعض دول نصف الكرة الجنوبي إلى المشاركة العالمية، أدى التدفق في النظام في النهاية إلى تكيف دول أخرى مع المعيار الدولي الجديد. يوضح هوفمان أنه عندما أعادت الولايات المتحدة النظر في نموذجها الداخلي (مع بعض الضغط من المجموعات المحلية) أدركت أنه سيتعين عليها قبول معيار العالمية والتفاوض بحسن نية مع الجنوب لتحقيق معاهدة فعالة⁽²⁾.

نظرية التعقيد المطبقة على العالم الاجتماعي فهي تقدم رؤى حول السلوك الاجتماعي وحتى العلاقات التي تتعلق ببناء السلام. جميع النظم الاجتماعية هي أنظمة معقدة ومن المسلم به أن بناء السلام يتعلق بالتأثير على سلوك الأنظمة الاجتماعية التي تأثرت بالنزاع، فالرؤى المستمدة من نظرية التعقيد حول التأثير على سلوك الأنظمة المعقدة وكيف تستجيب هذه الأنظمة للضغط مفيدا جدا لبناء السلام⁽³⁾.

حوكمة حقوق الملكية الفكرية (IPRS) هي مثال على نظام معقد مختلط، يمكن أن يمثل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية شكلا من أشكال الحماية للشركات متعددة الجنسيات التي تقيد المنافسة على الرغم

(1) - محمد حمشي، نفس المرجع، ص. 165.

(2) - Neil E. Harisson, op cit, p. 15.

(3) - Cedric de coning, Op cit, p.305.

من أن إنشاء حقوق الملكية له أيضا بعد لتمكين السوق من خلال تشجيع الاستثمار في التقنيات الجديدة والتجارة في المنتجات الناتجة مثلا: كان أحد العوامل الرئيسية في التطور التاريخي لصناعة الأدوية الهندية طالما أنها تجاوزت براءات الاختراع التي تحتفظ بها شركة Western MNCs من خلال اعتماد عمليات تصنيع مختلفة⁽¹⁾.

رابعا: مقارنة بين النظم البسيطة والنظم المعقدة

الاختلافان المركزيان بين الأنظمة المعقدة والبسيطة هما التنوع واللامركزية، نظرا لأن الوحدات في نظام معقد لها حرية التصرف في اختيارها للسلوك، يطلق عليها عادة "الوكلاء" يزيد اتخاذ القرار اللامركزي تعقيدا.

الجدول رقم 8: يبرز الاختلاف بين الأنظمة البسيطة وأنظمة التعقد.

نظام التعقد	النظام البسيط	
عدد كبير من الوكلاء	عدد قليل من الفواعل	الفواعل
تفاعلات تتسم بالحدة	تفاعلات محدودة	حدة التفاعلات
نظام صناعة القرار غير مركزي	مركزية صناعة القرار	طبيعة عملية صناعة القرار
غير قابل للاختزال	قابل للتجزئة	قابلية للتجزئة
نظام مفتوح	نظام مغلق قابل للتحلل	مفتوح/مغلق
ديناميكي	ستاتيكي	الحركية
يميل للتبدد والتذبذب	يميل للتوازن	الميل نحو التوازن
ارتدادات متعددة	ارتدادات محدودة	الارتداد الارتجاعي
غير قابلة للتوقع (مفاجئة)	يمكن توقعها	المحصلات
النظم البيئية النظم الضابطة لأسواق المال النظام السياسي	النظام الميكانيكي للمحرك نظام الجاذبية	نماذج:

Source: Neil E. Harisson, op cit p. 3

يعزز النمو في الجهات الفاعلة بنية شبكية من الروابط العالمية مع مختلف الشركاء (IGOS , NIGOS ,TCNS) الذين يقدمون مساهمات فعلية للحكومة العالمية، حيث أدى نمو NSAS إلى مزيد من التنوع في اللاعبين والشركاء المحتملين، فتكاثر الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تمثل أصحاب المصلحة بشكل شرعي وتساهم في حل المشكلات العالمية المعاصرة يعني أننا قطعنا شوطا طويلا من نموذج العلاقات الدولية التقليدية المتمحور حول الدولة⁽²⁾.

(1)- David L. Levy & Aseem Prakash, op cit, p. 136.

(2)- Thomas G. Weiss et al, Op cit, p. 11.

في السنوات الأخيرة، أصبحت الإبادة الجماعية داخل بلد ما قضية دولية، كان الدافع وراء هذا الاهتمام الدولي بالعلاقات بين الأعراق المحلية هو أعمال العنف المرعبة للإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 والتي أودت بحياة ما يصل إلى ثمانمائة ألف شخص، بالإضافة إلى التدايعات الأخلاقية، من الواضح منذ رواندا أن الإبادة الجماعية في بلد ما لها عواقب وخيمة على جيرانها مما يجعلها مصدر قلق مشروع للمجتمع الدولي⁽¹⁾، غير أن الأنظمة المعقدة تتعامل مع التحديات التي تطرحها التغيرات في بيئتها من خلال التطور المشترك مع بيئتها في عملية لا تنتهي من التكيف، تستخدم هذه العملية التكيفية التكرارية التجريب والتغذية الراجعة لتوليد المعرفة حول بيئة النظام، وهذه هي العملية المتأصلة في سلوك جميع الأنظمة المعقدة التي يسعى نهج بناء السلام التكيفي إلى تكرارها وتعديلها وفي مجال التطوير هناك نهج مشابه يسمى "الإدارة التكيفية"، أو "التطوير التكيفي"، حيث يتكون هذا النهج من دورات متكررة من التعلم، تبدأ بالتحليل والتقييم على أساس التحليل، يتم إنشاء العديد من الخيارات الممكنة للتأثير على النظام الاجتماعي⁽²⁾.

خامسا: التفاعل الشبكي:

هي مرحلة يصفها جيمس روزنو. j.rosenau. بمرحلة الاضطراب العالمي turbulence in world politics حيث تغير فيها مفهوم "الحكم" من مفهوم جامد إلى مفهوم ديناميكي "الحوكمة"، ويرى توماس وايس أن هذه الأخيرة تعبر عن الجهود الجماعية لتعريف وفهم المشكلات المنتشرة، والتي تتعدى قدرات الدول المنفردة على حلها، إنها تعكس قدرة النظام في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية، فهي تعني على العموم توجهها تعاونيا لحل المشكلات، بحيث يشمل هذا التعاون عدة جهات، وعلى رأسها سلطات الدولة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني⁽³⁾. كما أن مفهوم الحوكمة العالمية ينطوي على التحول من التعامل مع العلاقات ما بين الدول إلى التعامل مع شبكات عالمية متزايدة التعقد من التفاعلات، ليس فقط بين الدول ولكن بين طيف واسع من الفواعل الدولية واللا دولالية. وأن ما يبرر هذا التحول لا يكمن فقط في ظهور الفواعل اللا دولالية. لكنه يكمن أساسا في أن تنامي دور هذه الفواعل يؤدي إلى تشتت موارد السلطة العالمية. والسلطة العالمية لا تنتقل إلى أيدي الفواعل الجديدة فحسب بسبب إعادة تعريف دور الدولة وقيامها بتفويض جزء من سلطتها محليا لصالح الفواعل ما دون الدولة أو عالميا لصالح الفواعل ما فوق الدولة، لكنها تنتقل أيضا بسبب أن الفواعل الجديدة أصبحت مع مرور الوقت أكثر قدرة على جذب واستقطاب موارد السلطة من مجالها التقليدي⁽⁴⁾.

(1)- Neil E. Harisson, op cit, p. 15.

(2)- Cedric de coning, Op cit, p.305.

(3)- مراد بن سعيد، "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الانطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية

العالمية"، المستقبل العربي، العدد 421، (ب.س.ن): ص136.

(4)- محمد حمشي، نفس المرجع، ص. 199.

ومن خلال هذا المدخل تم إعطاء فرصة أكبر للمجتمع المدني، الذي أصبح له دور هام في السياسة الدولية، الوطنية والمحلية، فحسب جون بورتن j.burton في كتابه world society الذي أشار فيه إلى بدايات ظهور مجتمع عالمي أمام تراجع أدوار الدول، هذا المجتمع حسبه شبيه بشبكة العنكبوت " toiled'areigneé، كل فرد فيه يملك علاقات متعددة مع مؤسسات متنوعة، هذه العلاقات جوهرها إشباع الحاجات خصوصا الأمن والرخاء، ويعتقد بورتن أن الشكل السياسي الذي تمتلكه الدولة لم يعد قادرا على إشباعها لذلك يتوجه الأفراد نحو فواعل آخرين، لملء الفراغ الذي تتركه الدولة تحت شعار دولة أقل مجتمع أقوى⁽¹⁾.

يقوم مفهوم الشبكات على فكرة بناء الجسور (bridging) فهي تبني جسورا بين الفواعل التي اعتادت على العمل ضد بعضها البعض، على الأقل من وجهة النظر الواقعية، كما أنها تبني جسورا بين مختلف قطاعات الحوكمة. وهو ما يجعل هذه الأخيرة متعددة القطاعات فضلا عن كونها متعددة المستويات. ومن شأن هذه الجسور تكريس خاصيتي: الاعتماد المتبادل والتكامل وهي من أهم خصائص الشبكات⁽²⁾. كما يرى بيترا كاي كيلي أن مشكلات التي تهدد الحياة فوق الأرض، نجمت عن وضع جماعي، وينبغي أن نتصرف بشكل جماعي لتغييرها لذلك أصبح العالم مظلل بشبكات معقدة من تنظيمات المجتمع المدني، والتي تمارس اختصاصات وظيفية تساعد في تعزيز وترسيخ السياسات والأنشطة التعاونية لتنمية المجتمع ورفع مستوى المعيشة وضمان حقوق الإنسان، كما تكشف الستار على أهم المستجدات.....، مشكلة لحالة التشبيك* الذي يسمح بالتنسيق الأفقي والمساواة بدلا من التراتبية وتهتم بالروابط والعلاقات التبادلية وطبيعتها الأفقية وأثرها على نقاط أعضاء الشبكة المجتمعية⁽³⁾

إن التشبيك*⁽⁴⁾ ذو أهمية عملية كبيرة، وأهميته تنبع من عدة اعتبارات، فهو يسمح بـ:

•تجميع الجهود

•تبادل المعلومات وتدفق المعرفة والإمكانات

•اقتسام الخبرات

•الاتصال والتواصل

•تعبئة الطاقات

(1) - مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، مدونة العلوم السياسية،

12 يناير 2012 نقلا عن الموقع:

<http://www.omarpolitic.blogspot.com>.

(2) - محمد حمشي، نفس المرجع، ص. 200.

(3) - محمد الفاتح عبد الوهاب العتبي، "منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف"، الحوار

المتمدن، العدد 2724، 31 جويلية، 2007، ص. 21.

(4) - *وتعود لفظة التشبيك إلى 30 عاما وأول ما استخدمت في مجال المعلوماتية وعلوم الكهرباء والالكترونيات ولكن

سرعان ما انتقل إلى المجال الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي.

•بناء القدرات

•الانفتاح على الآخرين

فهو إطار عمل اختياري، يتطلب توافر رؤية واضحة لدور الشبكة ولأهداف مع تصور أساسي للأولويات، ما من شأنه تحقيق الفاعلية والتفاعل، وتعزيز قدرة المجتمع المدني بتوحيد جهوده للمشاركة في إعداد الخطط، وذلك بالاندماج في مجموعات وتحالفات لتحقيق التعاون دون أن تفقد استقلاليتها والانضمام إلى الشبكات على المستويات المختلفة والاستعانة بمراكز البحوث والهيئات والجهات المختصة⁽¹⁾

إن التشابك بين أجزاء مختلفة من العالم لم يكن مجرد عمل للدول، فقد لعب الأفراد والجماعات دورهم كمستكشفين وتجار ومهاجرين ومبشرين ومرترقة، وكان توسع نظام الدول جزءاً من انتشار أوسع للتبادل الاجتماعي والاقتصادي ومع ذلك فإن الهيكل السياسي الذي أدت إليه هذه التطورات كان ببساطة نظاماً عالمياً يعتبر فيه نظام الدول جزءاً منه فقط⁽²⁾.

الفاعِل اللادولائِيَّة أو كما يسميها جيمس روزنو الفاعلين خارج السيادة **sovereignty-free actors** تقوى وتتجاوز الإطار الوطني ما جعل الحدود الجغرافية مختزقة تماماً بفضل تقانات المعلومات التي لا تعرف لها الحدود⁽³⁾، ومن هذا المنظور كان للمجتمع المدني بتشكيلاته المختلفة الأثر الكبير في الكشف عن التحديات الأمنية الجديدة ورفع الستار عنها والتركيز على السياسات الدنيا التي تتعلق بحماية حقوق الإنسان، وقضايا حماية الأطفال، الأمن الإنساني، والاهتمام بحاجة الفرد إلى أن يكون بمأمن من الجوع والمرض والقمع كما حاجته أن يكون محمياً ضد أحداث تهدد على الأرجح نمط حياته اليومي، كونها تملك هامشاً واسعاً للحركة، وتتمتع بقدرة كبيرة من التأثير، فحركات المجتمع المدني فواعل أمنية مهمة خاصة في ظل الأزمات الإنسانية خاصة في بناء السلام⁽⁴⁾ على سبيل المثال: قد تختار حملة بناء السلام، مثل خطة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في شرق الكونغو، القيام بالعديد من التدخلات التي لها نفس الهدف، مثل دعم بسط سلطة الدولة، وعندما يتم تطوير الخيارات المحددة إلى حملات أو برامج فعلية، يجب أن يكون تصميمها واضحاً بشأن نظرية التغيير التي سيستخدمها كل الأطراف حتى يمكن

(1) - فاطمة حموتة، "استراتيجية التشبيك كمخل لتفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 1، (يونيو 2010): ص. 2.

(2) - Hidley Bull, op cit, p. 20.

(3) - عبد النور بن عنتر، "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، (صيف 2002): ص 80.

(4) - *يجسد مرحلة ما بعد النزاع، يتم فيها إعادة المؤسسات سواء كانت سياسية أو اقتصادية اجتماعية التي من شأنها توفير كل ما يحول دون الرجوع إلى العنف ومدى قدرة هذه المؤسسات على التكيف وطرح البديل في حالة الانتكاس مجدداً نحو النزاع، وقد طرح هذا المفهوم رفقة مفاهيم أخرى (صنع السلام، وحفظ السلام) إثر تقرير قدمه الأمين الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي بطرس أمام مجلس الأمن في 17 جوان 1992

تقييم آثارها أي كيف يتوقع أن تؤدي سلسلة من الأنشطة إلى نتيجة معينة يتم بعد ذلك تحليل التعليقات، وبعد ذلك يقرر المسؤولون عن التدخل، جنباً إلى جنب مع المجتمعات المحلية المتأثرة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، المبادرات التي يجب إيقافها، وأياً يجب أن يستمر، بالإضافة إلى التعديلات التي يجب إدخالها من أجل توسيعها أو تكرارها⁽¹⁾.

وتمكن المجتمعات المهمشة والتي تدخل في صلب الأمن الإنساني، ضمن إطار شبكي بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في رسم وصنع السياسات.

المطلب الرابع: علاقة الفواعل اللادولالية مع الفواعل الدولالية

أولاً: علاقة الفواعل اللادولالية مع المؤسسات الدولية

إذا ظلت الدول موضعاً رئيسياً وهدفاً للنشاط غير الحكومي، فقد أصبحت المؤسسات الدولية رعاة ومحاورين لعدد متزايد من المنظمات، هذا الاتجاه حديث نسبياً، يرجع الفضل في ذلك إلى المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة (UN) التي مكنت المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) من اتخاذ الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمسائل الواقعة ضمن اختصاصها، فضلاً عن توسيع نطاق اهتمامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتشمل اللاجئين والبيئة ومختلف المشاريع الاقتصادية والإنمائية بحلول عام 1998 كان لدى أكثر من 100 منظمة غير حكومية وضع "الفئة الأولى"⁽²⁾ مع ما يقرب 1500 شخص يتمتعون بشكل من أشكال المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تلعب الجهات الفاعلة اللادولالية مثل جماعات الضغط والمؤسسات عبر الوطنية مثل (الأمم المتحدة، أو حركة عدم الانحياز، دوراً مهماً في الشؤون العالمية، حيث يجادل بيتر ويلتس بأن التمييز بين السياسات المحلية والدولية لم يعد ذا صلة وأن الدول قد تم تهجيرها تماماً باعتبارها المكونات المركزية للعلاقات الدولية⁽³⁾، حيث ارتبطت المجموعات الخاصة منذ فترة طويلة بمفاوضات المفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي على المستوى الوطني، وبشكل متزايد من خلال المدخلات المباشرة في عمل المفوضية الأوروبية. في الآونة الأخيرة تصاعدت الضغوط لصالح إدراج أفضل للجهات الفاعلة من غير الدول في أنشطة المنظمات الدولية الأخرى مثل: البنك الدولي (WB)، صندوق النقد الدولي (IMF) أو منظمة التجارة العالمية (WTO). وفي معظم الحالات، يبدو أن العلاقة بين الفواعل اللادولالية والمؤسسات الدولية تعزز بعضها البعض، الخبرة والشرعية لمدخلات سياسية أكبر وموارد إضافية في بعض الأحيان⁽⁴⁾.

(1)- Cedric de coning, Op cit, p.306.

(2)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 253.

(3)- Peter Willetts, "Pressure in the Global System", Third World Quarterly, p. 948.

(4)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 254.

قدم إيان هير حجة مماثلة مؤكداً على أنه "مدى قبول الدولة لبعض القواعد أو الهيئات الدولية باعتبارها شرعية تصبح تلك القاعدة أو الهيئة "سلطة" حيث يمكن أن تمارس السلطة ليس فقط من قبل المؤسسات الحكومية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ولكن أيضاً من قبل البنوك الدائنة، في التفاوض بشأن إعادة جدولة الديون أو عن طريق اختيار الشركات لمواقع جديدة للإنتاج والتوظيف" حيث تتمتع الأسواق بشكل متزايد بسلطة المكافأة أو العقوبة⁽¹⁾.

يوجه الخطاب الناشئ المتعلق بنشر السلطة داخل الحوكمة العالمية الانتباه إلى التأثير الناشئ للديون، أي وكالات الأمان (تصنيف السندات) داخل الصناعة المالية العالمية، مثل (Investors Services & Standard and Poor s Rating groups) يفترض المعلقون مثل تيموثي وسينكلير أن وكالات التصنيف الائتماني من خلال دورها الفريد كحراس لصناديق الاستثمار التي تسعى إليها الشركات والحكومات، تتمتع بنفوذ كبير ويمكن القول أنها موجودة كآلية للحكم بدون حكومة⁽²⁾.

إن تلك المنظمات الدولية التي تلعب الآن دوراً مهماً في توفير أنظمة الحكم العالمي لها أهمية خاصة للجهات الفاعلة عبر الوطنية، فالمؤتمرات العالمية حول (وضع المرأة، حماية البيئة، استغلال الفضاء) تستقطب حشداً من جماعات الضغط التجارية والمنظمات غير الحكومية إلى جانب الوفود الرسمية، لقد تعلمت الجهات الفاعلة اللادولالية استغلال الحيز بين هذه المؤسسات المتعددة الأطراف والدول الأعضاء فيها، وتطوير علاقات ثلاثية من "التعددية المعقدة" التي تلعب فيها الجمعيات الاقتصادية والحركات الاجتماعية دوراً مهماً أيضاً⁽³⁾.

ثانياً: علاقة الفواعل اللادولالية مع الدولة

تشكل الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية فئات متعارضة، ومع ذلك فإن تحديد الجهات الفاعلة غير الحكومية من خلال استقلالها عن الدول وسلطتها سيكون مضللاً، وذلك بسبب تعقيدات الممارسة، قد تكون العلاقة بين البنوك والشركات متعددة الجنسيات والحكومات المحلية وثيقة، بما في ذلك "الأسهم الذهبية" أو الملكية الجزئية للدولة، حيث توفر الحكومات الليبرالية الدعم المالي لبعض المجموعات العابرة للحدود، خاصة العاملة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغالباً ما يكون للمراكز الفكرية وشبكات النخبة روابط وثيقة مع الحكومات، من التمويل إلى مشاركة المسؤولين⁽⁴⁾.

تم تغيير اتجاه التفاعل بين الدول من خلال زيادة التركيز على الروابط العابرة للحدود ودور الشبكات العابرة للحدود:

(1)- Rodney Bruce Hall and Thomas.J. Biersteker, op. cit, p. 06.

(2)- Farida Lakhany, Op cit, p 44.

(3)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 3.

(4)- Ibid. p. 2.

قد تتفاعل الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحالة "أ" بشكل مباشر مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في الدولتين (ب) و(ج) بغض النظر عن موقف الدولة (أ)، وما إذا كانت الحالة "أ" تتعلق فعليا بالحالتين (ب) و(ج).

في الماضي كانت أهم القرارات تتخذ مع الدول التي ترتبط ارتباطا مباشرا بولايات أخرى، اليوم يتفاعل المشاركون اللادولائيون بشكل مباشر مع بعضهم البعض ومع الدول⁽¹⁾ ومن غير المرجح أن تحقق الحملات العالمية نتائج إيجابية ما لم يؤيد بعض الفاعلين الحكوميين على الأقل، حيث تواصل الجهات الفاعلة الحكومية نفسها صياغة سياسات المؤسسات الدولية (وغالبا ما تضع جدول أعمالها: ثبت أن معارضة العديد من البلدان النامية لإدراج "بند اجتماعي" في أنظمة التجارة والاستثمار الدولية أمر لا يمكن التغلب عليه، بما يتجاوز إجراءات الجهات الفاعلة غير الحكومية في المناقشات متعددة الأطراف، يعتمد قرب الجهات الفاعلة غير الحكومية من الممثلين الرسميين بشكل كبير على الفاعل، البلد ومنطقة القضية المعنية⁽²⁾).

أزاحت جماعات الضغط الدول من موقعها الأساسي في السياسة العالمية، تسعى جماعات الضغط للتأثير على الدول إما بشكل مباشر أو من خلال (UN) أنها أقمار صناعية للحكومات التي تدور حولها وليست كواكب منفصلة. في الواقع على الرغم من النمو الحقيقي في الروابط عبر الوطنية، فإن القومية والصراع بين الدول منتشران في العالم اليوم كما كانا في أي وقت مضى، لا ينبغي أن يقودنا الاهتمام بالحملات إلى نسيان أن الغابة مليئة بالذئاب، على حد تعبير بيتر ويلتس Petter Willetts⁽³⁾.

فقط الجهات الفاعلة الحكومية هي التي يمكنها فرض حقوق ملكية مستقرة، فقط هم القادرون على احتواء اندلاع الاضطرابات الشعبية في الداخل أو الخارج، ومن هنا جاءت نتيجة كريس كوكر المعبرة: إن ضعف جهاز الدولة قد يشجع الحكومات والشركات عبر الوطنية على توظيف المرتزقة، ولكن بدلا من الكشف عن التدهور النهائي للدولة ينبغي النظر إلى مثل هذه الممارسات على أنها **شراكات** بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة لدعم هياكل الدولة الهشة⁽⁴⁾.

إن المساحة التي فتحتها العولمة تعزز دور الفاعلين اللادولائيين في سن القوانين وتفسير القانون وتنفيذه، يمكن للأفراد أن يتصرفوا كصاحب مشاريع عابرة للسيادة من خلال لعب دور رئيسي ومستمر في الضغط من أجل تغيير معياري، يمكن للمجموعات المحلية والدولية التعبئة حول القضايا الرئيسية ذات الأهمية والضغط على الهيئات الحكومية والدولية لتبني المعايير وإنفاذها، على سبيل المثال: من خلال التحقيق والاعلان وبتسمية معايير حقوق الإنسان يمكن للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان التأثير

(1)- Julie Mertus, op cit, p. 552.

(2)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 257.

(3)- Peter Willetts, "Pressure in the Global System", Third World Quarterly, p. 948.

(4)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p.259.

على جداول الأعمال المحلية والدولية بشأن مسائل مثل البيئة، الألغام الأرضية وحقوق الإنسان بشكل عام⁽¹⁾.

في حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية تعمل الدول و NSAS مثل NGOs و IGOS ووسائل الاعلام والشركات معا، أثناء الكوارث تساهم NSAS بنشاط في صياغة السياسات لتوفير أقصى قدر من الدعم للمجتمعات المتضررة من الكوارث. وفقا ل Avey and Desh آفي وداش يعتمد صانعو السياسات في كل من السياقات الإنسانية والتنمية في الغالب على المعلومات المقدمة من NSAs لاتخاذ القرار وصنع السياسات. كما تساعد هذه المعلومات صانعي القرار في تحديد أولويات قضايا السياسة وفهمها⁽²⁾. تكمن الشراكات بين الشركات والمؤسسات التي تحظى أنشطتها بموافقة ودعم كاملين من حكومة وطنية واحدة أو أكثر، وفي الجماعات والحركات الأخرى التي تسعى إلى العمل فيها على أنها تهديدات للنظام القائم، حتى هنا توجد فئات وسيطة حيث ترى الدول الجماعات التخريبية (الارهاب) الذي ترعاه "الدولة" لتقويض الحكومات الأخرى⁽³⁾.

تظهر الفواعل العنيفة غير الشرعية من صفتها أنها معادية للدولة لكن بعض المؤشرات تشير إلى أن الدول لا تسعى فقط إلى مواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات العنيفة اللاشرعية على أراضيها، لكنها أحيانا في ظل سياقات أخرى تسعى إلى استخدامها وتوظيفها لتحقيق مصالح معينة ومنه ظهر مصطلح "العلاقات الدولية اللاشرعية" لبيير كونيزا الذي يعبر عن نظام مواز يتعايش وأحيانا يتداخل مع العلاقات الدولية "الشرعية" وخلال السنوات الأخيرة ظهر جدل حول العلاقة الغامضة التي أصبحت تربط بين حكومات وطنية/مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى مع شبكات الجريمة المنظمة⁽⁴⁾.

حاليا الدول قد تستخدم الوضع القانوني غير المحدد ل NSAs أن تتحدي خصومها بينما قد تسعى NSAs نفسها للتأثير على سياسات الدولة، وفي الوقت الحاضر الدول هي التي تقرر متى وتحت أي ظرف يمكن أن يتبنى القانون الدولي ضمانا ما من ضمانات الأمن السلبية، اعتمادا على مصالحها والفوائد المحتملة، فالدول مهتمة بالحفاظ على الوضع القائم ل NSAs، فمن ناحية يمكن أن يؤدي تنظيم وضع NSAs بموجب القانون الدولي إلى تحسين دورها في IR وإضعاف مواقف القانون الدولي أمام المحاكم المحلية، بينما من ناحية أخرى يمكن للدول في بعض الظروف أن تتم محاكمتها أمام محاكم دولية أيضا⁽⁵⁾.

(1)- Julie Mertus, op cit, p. 554.

(2)- Khalid Saifullah and Azhar Ahmed, op .cit, p. 53.

(3)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 2.

(4)- محمد حمشي، نفس المرجع، ص. 194.

(5)- Agata Kleczkowska, op.cit, p. 3.

خلاصة

البحث في الفواعل اللادولالية يعطي صورة مبدئية عن انسحاب الفواعل الدولية الأساسية الأخرى، الدول والمنظمات الحكومية والدولية لكن الممارسات السياسية تظهر وجود شبكة من العلاقات، التي تربط هذه الفواعل مع بعضها البعض أفقياً وعمودياً، فلا الدولة تفقد سلطتها ولا الفواعل اللادولالية تأخذ مكانها: بل أن هناك نوع من تفويض صلاحيات في قضايا معينة وتكاملاً وظيفياً مع بعض الفواعل الأخرى، لأن البعض الآخر (الإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة) يجبر الدول على تبني سياسات محددة مما يجعل الدول تعمل بشكل أفضل.

ومن هنا يتجلى لدينا أن بروز الفواعل اللادولالية إلى الساحة الدولية لم يكن بمحض الصدفة بل قد هيأت العديد من العوامل الأرضية لذلك على غرار العولمة، عولمة الاقتصاد السياسي وحركة التكنولوجيا والمعلومات من حيث عدم تواسقها فضلاً عن ثورة الأفكار.

على الرغم من كل هذا الرفض لمفهوم الفواعل اللادولالية إلا أن الممارسة الفعلية للعلاقات الدولية تؤكد على قوة هذه الفواعل وقدرتها على التأثير في السياسة الدولية وأن بإمكانها التفاعل مع مختلف تشكيلات السياسة الدولية بفضل الفعالية في أداء نشاطاتها وسلطتها الشرعية وقدرتها على الضبط السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، كما أنها تتمتع بمجموعة خصائص وسمات تمكنها من إدارة نشاطاتها وحشد الدعم الموارد لتحقيق أهدافها فضلاً عن استقلاليتها في صنع واتخاذ قراراتها.

إن تطور دور الفواعل اللادولالية من دور هامشي كمرقب لمختلف التفاعلات الدولية واستعطاف الدول لحشد الدعم للقيام بنشاطاتها إلى لعب دور استشاري ثم المشاركة في صياغة القوانين لهو أمر يبعث على رفع مستوى التوقعات بخصوص دور أكبر للفواعل اللادولالية في وضع القواعد والمعايير ومنه كلما زاد انخراط الفواعل اللادولالية في التفاعلات العالمية كلما زادت قوة وتأثير الفواعل.

الفصل الثاني:

حوكمة الأمن الإنساني: دور الفواعل
اللدولالية

بين التحديات وفرص التمكين

يتعرض الأمن الإنساني للعديد من التهديدات والتحديات التي تأتي من صلب النشاط الإنساني من الاستغلال المفرط وغير المستدام للموارد البيئية من جهة، وأخرى قادمة من صميم أهداف بعض الفواعل العنيفة اللا دولالية، كما تعمل بعض الظواهر على تعزيز هذه التهديدات وتفاقم الوضع أكثر، غير أن المساعي الحثيثة للدول والمنظمات الدولية للحد من تأثير هذه التحديات شملت العديد من الخطط والاستراتيجيات التعاونية على العديد من المستويات، حيث كشف أحد التقارير الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن أبرز مهددات الأمن الإنساني في تقرير خاص لعام 2022 موسوم بـ " تهديدات جديدة للأمن البشري في عصر الأنثروبوسين: المطالبة بمزيد من التضامن". يستعرض هذا التقرير مجموعة التهديدات مع الحلول المقترحة لها والاستراتيجيات الواجب اتباعها لحماية أمن ورفاه الأفراد عن طريق المطالبة بمزيد من التضامن الذي تقدمه الفواعل غير العنيفة التي تقوم بتحليل أدوارها أولاً، ثم نوضح كيفية إنجاز حوكمة الأمن الإنساني بتحليل خطاب لويد أكسورثي: الأمن الإنساني والحوكمة العالمية: وضع الأفراد أولاً.

المبحث الأول: تحليل دور الفواعل اللادولالية

إن تطور دور الفواعل اللادولالية من دور هامشي كمراقب لمختلف التفاعلات الدولية واستعطف الدول لحشد الدعم للقيام بنشاطاتها إلى لعب دور استشاري ثم المشاركة في صياغة القوانين لهو أمر يبعث على رفع مستوى التوقعات بخصوص دور أكبر للفواعل اللادولالية في وضع القواعد والمعايير ومنه تزايد انخراط الفواعل اللادولالية في التفاعلات العالمية زادت قوة وتأثيرها مما يمهد لأدوار إنسانية إذا ما تم توجيه الطاقات والموارد نحو النهوض بأجندة الأمن الإنساني، نستعرض هنا مجموعة من مؤسسات تمثل حوكمة عالمية في مجموعة من القضايا.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر لقوانين الحرب والمبادئ الإنسانية، الاتحاد الدولي لكرة القدم (أو الفيفا) للرياضة الأكثر شعبية في العالم (كرة القدم)، وشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (المعروفة أيضا باسمها المختصر، ICANN) للإنترنت وبالمثل، اجتمعت الشركات معا للمشاركة في تطوير أنظمة حوكمة جديدة إما بناء على إلهام من المنظمات الدولية مثل الميثاق العالمي أو في الاعتراف المشترك بالحاجة إلى أنظمة تنسيق جديدة، كما حدث في السبعينيات مع تطوير البنوك (سويفت)، تصدر Moody's Service Investors و Standard Group Ratings Poors & أحكاما موثوقة بما يكفي للتسبب في استجابات السوق⁽¹⁾.

إن تحليل دور الفواعل اللادولالية من خلال نظريات العلاقات الدولية يظهر بين أقطاب هذه النظريات إلى درجة عدم الاعتراف بها كفواعل عند البعض، والتأكيد على أهميتها وتأثيرها في عالم يتجه يوما بعد يوم نحو العولمة الاقتصادية وهيمنة الفواعل الخاصة على الضبط الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي⁽²⁾.

المطلب الأول: المشاركة في الضبط السياسي:

منذ بداية القرن الواحد والعشرين بدأ الاعتراف بسمو الجهات الفاعلة غير الحكومية بخلاف المنظمات والشركات الدولية، أي المجتمع المدني العالمي والمنظمات غير الحكومية عبر الوطنية في الحوكمة العالمية، يعكس هذا الاهتمام والتحليل انتشار المنظمات غير الحكومية وزيادة القوة الاقتصادية وما يصاحب ذلك من مستوى احترام منظمات المجتمع المدني، لقد أصبحوا واضعي أجندة محورية لقضايا السياسة الجديدة مثل حقوق الإنسان، الرشوة، وتغير المناخ وبالتالي اكتسبوا دورا رئيسيا في وضع المعايير، الأمر الذي جعل علماء السياسة يختلفون فيم إذا كان لهذه الفواعل دور تكميلي لدور الدولة أو استبدالها⁽³⁾.

(1)- Thomas G. Weiss et al, Op cit, p 21.

(2)- صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 98.

(3)- Anne Peters et al, op cit, p. 10.

تحصل الفواعل اللا دولالية على سلطتها السياسية من فعاليتها في الدفاع عن حقوق الإنسان أو المضي قدما في اللوائح الجديدة أو وضع أجندة المؤسسات السياسية، من أجل الحصول على فرصة لإحداث تأثير تحتاج الفواعل اللا دولالية إلى التدخل في عملية صنع القرار الذي يريدون التأثير فيه بشكل مباشر أو غير مباشر ويمكنهم القيام بذلك بعدة طرق، هناك العديد من الاستراتيجيات المميزة (الضغط، المناصرة، الرصد، الاحتجاج والمشاركة)⁽¹⁾.

نجحت المنظمات غير الحكومية في إقامة شبكات وحشدت أعضائها بشكل فعال لإعادة تشكيل السياسة العالمية. وتقوم الدول بشكل مشترك بوضع المعايير على الساحة الدولية، فالعامل الأكثر أهمية هو تسريع التغيير وتعقيد عالم متزايد الترابط، ويؤدي صعود الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى مزيد من التعقيد ويخلق مزيدا من عدم اليقين في العملية⁽²⁾.

في إجراءات تغيير المناخ مثلا يمكن للفواعل اللا دولالية لعب دور رئيسي في بناء الثقة في الحكومات فيما يتعلق بتنفيذ سياسات المناخ وبناء طموح وطني وعالمي أعلى، كما يمكن للفواعل اللا دولالية تسهيل الروابط التحفيزية، والعمل كمنسقين، وتوفير أساس للتجربة عن طريق الرصد والابلاغ عن التقدم، وباعتماد القدرات التقنية للجهات الفاعلة، الحوافز المالية، التمويل المستدام ووجود الدعم التنظيمي. من خلال إنشاء هذه المبادئ والسياقات يمكن أن تساعد في سد فجوة الانبعاثات وتعزيز المصادقية، ويمكن للحكومات المساعدة في إنشاء الدعم المطلوب⁽³⁾، لقد تم إنشاء العديد من الأعمال التوجيهية من طرف الكيانات غير الحكومية مثل مبادئ Sullivan العالمية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وميثاق محكمة الشعوب الدائمة حول الأخطار الصناعية وحقوق الإنسان⁽⁴⁾.

كما يمكن للسوق أن يمارس ضغطا على قرارات السياسة الحكومية، فقد أشارت صحيفة وول ستريت جورنال قبل الانتخابات الرئاسية 1992 وذكر أنه إذا كان ويليام جيفرسون (بيل) كلينتون يخطط لموقف مالي من شأنه أن يؤدي إلى ضغوط تضخيمية، فإن المتداولين في سوق السندات سيمارسون نفوذهم عن طريق رفع أسعار الفائدة طويلة الأجل، والتي بدورها ستزيد بشكل كبير قيمة العجز الاتحادي، من الواضح أن صانعي السياسة العامة، مثل المديرين التنفيذيين للشركات الذين يرغبون في الوصول إلى

(1)- Arts Bas, **Non-State Actors in Global Environmental Governance: New arrangements beyond the state**, Palgrave, 2005, p 14.

(2)- Peter Wijnnga et al, Op cit, p 148.

(3)- Angel Hsu and Oscar Widerberg, **"Bridging the emmissions gap- The role of non-state and subnational actors"**, United Nations Environment Programme report, 2018, p 6.

(4)- مراد بن سعيد وصالح زياني، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، (2013): ص. 227.

التمويل الرخيص، يجب أن يكونوا مدركين للقوة الهيكلية للتمويل غير الوسيط، وبالتالي يجب مراعاة أسواق أمن الديون في خطط تطوير سياساتهم في المراحل الأولى⁽¹⁾.

إن عتامة الشبكات ميزة متأصلة للجهات الفاعلة العدوانية من غير الدول مثل الشبكات الاجرامية عبر الوطنية. فهي تتيح لهم الانخراط في الاتجار بالبشر، تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة غير المشروعة، وكلها يمكن أن تدعم وتغذي عدم الاستقرار والتمرد في المناطق الهشة - وبالتالي تسهل النشاط الإرهابي، الذي تبنت الأمم المتحدة اتفاقية تدعو الدول إلى مكافحته⁽²⁾، من خلال الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (the International Convention for the Suppression of Terrorist Bombing)⁽³⁾.

ومما سبق نستشف أهم الأدوار التي تؤديها الفواعل اللادولالية في عملية الضبط السياسي:

أولاً: تقديم اللوائح

يعتبر صنع السياسات على مستوى الولاية أو المستوى الإقليمي في الولايات المتحدة أو أوروبا أمراً ضرورياً في اللوائح، إذا اعترفنا بأن القواعد المطبقة على المؤسسات هي بعد أساسي من اللوائح الدولية، فإن الحملة الاجتماعية ضد شركة نستله التي كانت تروج لحليب الأطفال الصناعي لها عواقب صحية خطيرة في البلدان الفقيرة، ما دفع المؤسسة إلى مراجعة استراتيجياتها بدقة، والحملة حول كيفية قيام شركات المعدات الرياضية (نايك) بالتعاقد من الباطن على إنتاجها مع شركات محلية لا تحترم حقوق الإنسان ولذلك تبلور مفهوم "مسؤولية الجهات المعنية في إنتاج السلع" من خلال عمل غير حكومي. ينطبق الشيء نفسه على الحملة ضد شركة توتال في بورما، حيث اتهمت بقبول العمل القسري، غيرت هذه الحملة سلوك المؤسسة وأدت إلى تعويض المجتمعات التي كانت ضحايا بسخاء، تظهر هذه الأمثلة وأخرى في مجالات أخرى أن الفواعل اللادولالية بدأت اللوائح الدولية، ولعبوا أحياناً دوراً مركزياً في صياغتها وتدخلوا في تنفيذ هذه اللوائح⁽⁴⁾.

ثانياً: وضع الأجندات للمؤسسات السياسية:

لا يمكن الشك في أن الجهات الفاعلة غير الحكومية تلعب دوراً نشطاً في السياسة الدولية، حيث تساهم التجمعات التجارية وممثلو الحركات الاجتماعية والخبراء في وضع أجندة المفاوضات الدولية وتحديد أهداف السياسة الخارجية المحلية. وكذلك تفعل، بطريقة أقل علنية وغير مباشرة في كثير من

(1)- Farida Lakhany, Op cit, p 45.

(2)- Peter Wijninga et al, Op cit, p 149.

(3)- Bruce Hoffman, Op cit, p. 25.

(4)- Pierre Calame, "Non- state actors play a Key role in governance in different domains. Forum for a new World Governance", 2008.
http://www2.world-governance.org

الأحيان، الجماعات العرقية، المافيا، المرتزقة والمنظمات الإرهابية التي يبدو أنها تشكل في مفاهيم حدود الدولة والأمن القومي⁽¹⁾.

ثالثاً: المشاركة في صنع القرار

غالباً ما يتم التوسط في الضبط الذاتي من خلال الاتحادات التجارية، ومن الأمثلة العالمية البارزة على ذلك هو "المسؤولية الاجتماعية"، وهي مبادرة للصناعات الكيماوية اعتمدها الاتحادات التجارية التطوعية لمصنعي المواد الكيماوية في 37 دولة منذ منتصف الثمانينات، ويهدف المخطط إلى التحكم في عملهم الجماعي من أجل تقليل الحوادث الكيماوية وزيادة مصداقية الصناعة وإشراك المجتمع في صنع القرار، من خلال وضع قواعد ممارسة والالتزام بمشاركة المجتمع والتشاور⁽²⁾.

التقدم في التنمية لن يشمل الحكومات فحسب، بل يشمل أيضاً الأعمال التجارية، المجتمع المدني والأفراد. وكان أحد الأمثلة على الهيكل المتغير للجهات الفاعلة المشاركة في الأنشطة عبر الوطنية هو إنشاء الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) في قمة الألفية لعام 2000، والمؤتمر العالمي للأمم المتحدة هو مبادرة تهدف إلى تشجيع الشركات في التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وإشراك المنظمات غير الحكومية في مراقبة أداء الشركات عبر الوطنية⁽³⁾.

*يشير اللوبي إلى محاولات ضمنية وغير رسمية للتأثير على صانعي القرار. مثلاً في أروقة الساحات السياسية، الدعوة لفتح طرق غالباً ما تكون مقبولة رسمياً لنشر المعلومات، الآراء والأفكار في المجالات السياسية التي على أساسها يمكن لصانعي القرار تغيير أو تكييف تفضيلاتهم.

*المراقبة: من أجل "العز دور الرقيب" من قبل الفواعل اللادولالية والتي تتضمن مراقبة الحكومات لضمان امتثالها لوعودها وسياساتها.

*الاحتجاج: النشر العلني أو معارضة بعض الأفكار أو المؤسسات أو الإجراءات، خارج المجالات السياسية الرسمية.

*المشاركة: تشير إلى كونها جزءاً رسمياً من ترتيبات سياسية، بصفتها صاحب مصلحة ذو صلة أو حتى كصانع قرار مشارك، يمكن من خلالها التأثير بشكل مباشر في صنع القرار⁽⁴⁾.

تشارك المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد في جوانب وضع المعايير للتنظيم والمشاركة في عمليات التشاور مع الحكومات والشركات، وغالباً ما يتم اختيارها رسمياً للمساعدة في تشكيل المعايير، فالبنك الدولي، على سبيل المثال، "يطلب الآن كشرط لتخفيف عبء الديون أن يتم تقديم الدليل لإظهار أن المجتمعات الفقيرة تشارك بشكل كامل في البرامج الجديدة". وكما عمل الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد

(1)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 251.

(2)- Bridget M Hutter, **The Role of Non- State Actors in Regulation**, (London: The centre for analysis of risk and regulation, discussion paper No 37, April (2006), p 4.

(3)- Thomas G. Weiss et al, Op cit, p 13.

(4)- Arts Bas, op.cit. p 14.

على جعل المنظمات غير الحكومية جزءا من عمليات صنع القرار الرسمية، والواقع أن الكتاب الأبيض للمفوضية الأوروبية حول الحوكمة يدعو على إشراك منظمات المجتمع المدني في صنع القرار الأوروبي⁽¹⁾.

لقد أصبح من الصعب تجاهل مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في الدبلوماسية متعددة الأطراف، بالاشتراك مع صانعي السياسة الخارجية ساعدوا في تشكيل أنظمة دولية ناشئة بما في ذلك الاستكشاف في مناطق كان يعتقد منذ فترة طويلة أنها حكر على الدول، مثل الأمن أو تهيمن عليها الاهتمامات المحلية وشبكات السياسة الوطنية. بالنظر إلى حالة الزراعة، يوضح كوفمان كيف تحول صانعو السياسات الذين يحاولون معالجة الأزمة الزراعية المتنامية التي نشأت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات إلى مجتمع معرفي من الاقتصاديين الزراعيين للحصول على المشورة، وسرعان ما تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا المجتمع داخل (IATRC) وكان له تأثير عميق على مناقشات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولاحقا على عمل لجنة التجارة في الزراعة في جولة الجات في أوروغواي مما ساهم في زيادة "تكثيف العولمة" السياسية في المنطقة⁽²⁾.

المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية والجماعات الدينية ومراكز الفكر والحركات الاجتماعية أو خبراء الجامعات لديهم رأي وسلطة في معظم القضايا العالمية التي تؤثر على المجتمع المدني، إن التعايش مع لاعبين جدد يعني أنه يجب تطوير نوع جديد من العلاقات الدبلوماسية، الفواعل غير الدول تتدخل وتتصرف في المجال الدولي وتشكل الأجندة السياسية وتقتراح أساليب العمل ويبدو أن مصدر شرعيتها وسلطتها في التعامل مع الجهات الفاعلة التقليدية هو فعاليتها ذاتها، هناك العديد من الجوانب التي تتجاوز سلطة ونطاق الدول، الدعوة العالمية لبعض المنظمات غير الحكومية تتجاوز المصلحة الوطنية الضيقة الأفق لبعض الحكومات، يمكنهم تطوير استراتيجيات للتأثير الفعال، في بعض المجالات يقودون التغيير ويقترحون صيغا أو نماذج للسلوك فقد حددت "القاعدة" شروط سياسة جديدة للأمن العالمي وحددت المنظمات غير الحكومية الأكثر نفوذا سياسات تعاون للدفاع عن حقوق الإنسان⁽³⁾.

يبدو أن معدل نمو مشاركة الشركات في الشبكات العالمية قد تطور بشكل مطرد ومتسارع حتى يساعد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي أيضا في اثبات الادعاء بأن هذه الأنظمة دائمة التطور تمثل آليات جديدة للحوكمة العالمية. يبدأ الميثاق العالمي بمطالبة الشركات عبر الوطنية بالالتزام الطوعي بالمبادئ الداعمة لممارسات الأعمال المستدامة، والتي يفترض تنفيذها في جميع هياكل الشركات المشاركة. وبذلك،

(1)- Bridget M Hutter, Op cit, p 8.

(2)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 254.

(3)- Teresa Iaporte, "the legitimacy and effectiveness of non-state actors and the public diplomacy concept" about: "public diplomacy theory and conceptual issues", (sandiego, April 01-04 2012) p. p. 04-05.

يضع أعضاء الاتفاق سياسات تحكم أنشطتهم وأنشطة الشركات التابعة لهم ومورديهم. نظرا لحجم وتأثير أقوى الشركات عبر الوطنية، فإن هذا الجهد المبذول لتحسين الحوكمة ليس تافها: سياسات وإجراءات الشركات عبر الوطنية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على صحة وتعليم ورفاهية الأفراد الذين يعملون لديها وعلى نطاق واسع. عائلات هؤلاء الأفراد. يمكنهم المساعدة في جعل الموظفين يتماشون مع المعايير الدولية للاحتراف أو الكفاءة التقنية من خلال التدريب ومن خلال تحديد فائدة هذه الممارسات⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المشاركة في الضبط الاقتصادي:

عندما يعلن قادة الدول أن "قوى السوق العالمية" تمنحهم مساحة صغيرة للمناورة أو اختيار السياسة المستقلة فإنهم يشاركون في بناء السوق على أنها موثوقة، إنهم لا يتنازلون عن ادعاءات المصادقية للسوق فحسب إنهم ينشئون سلطة السوق.

كما يهدف تصور السلطة الخاصة إلى السماح بإمكانية أن تمارس أسواق القطاع الخاص والجهات الفاعلة في السوق والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة عبر الوطنية والمؤسسات الأخرى أشكالاً من السلطة الشرعية، حيث نجد في القرن الحادي والعشرين العديد من مواقع سلطة ليست دولاً أو قائمة على الدولة أو من إنشائها، كتبت سوزان سترانج: "في حين أن الواقعيين تقليدياً بالغوا في التأكيد على الهيكل السياسي فإن التغييرات في المعلومات والاتصالات والتقنيات المالية قد غيرت العلاقة الأساسية في أي اقتصاد سياسي أي العلاقة بين السلطة والسوق -الجهات الفاعلة الحكومية - مثل الشركات والمؤسسات الاجتماعية عبر الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية كتسب بشكل متزايد القوة في الاقتصاد السياسي الدولي، وإلى الحد الذي لا يتم فيه تحدي قوتها، يتم إضفاء الشرعية عليها ضمناً باعتبارها موثوقة⁽²⁾."

في المجال الاقتصادي أصبحت منظمات الأعمال، مراكز الفكر والحركات الاجتماعية لاعبين فاعلين في التعددية المعقدة، في بعض الأحيان تكون الشركات والمنظمات غير الحكومية أطرافاً متعارضة، كما هو الحال عندما كشفت النقابات العمالية والجماعات البيئية الراجعة في وضع بصمتها على مفاوضات MAI عن "صفقة فاوست" المبرمة بين الدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات لدعم تحرير التجارة⁽³⁾.

ونظراً لأن المشاركين في السوق يعتمدون على هيكل المعرفة والتدفقات التي توفرها وكالات تصنيف الديون، فإن قوة هذه الوكالات في توجيه السوق تصبح واضحة، وبحكم مناصبهم يمكن أن ينظر للوكالات على أنها تنشئ مجموعة من القواعد الفعلية التي يجب أن يحترمها المواطنون المسؤولون عن في الشركة وبالتالي فإن الجهات الفاعلة في السوق تميل إلى مناشدة تفضيلات وكالات التصنيف من

(1)- Thomas G. Weiss et al, Op cit, p 14.

(2)- Rodney Bruce Hall and Thomas.J. Biersteker, op. cit, p. 06.

(3)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 255.

أجل تأمين والحفاظ على الوصول إلى رأس المال الرخيص، ومن ثم فإن أي مناقشة للحوكمة العالمية في العصر الجديد غير مكتمل دون فحص وكالات التصنيف⁽¹⁾.

تمكين الجهات الفاعلة المحلية، خاصة الموظفين وممثليهم من المشاركة في التنفيذ والرصد، لذلك تبرز الحرية النقابية كأهم وسيلة لتوفير سلطة أكبر، فعالية المعايير المالية الدولية تتوقف على سوق المؤسسات التي تصوغ السياسات وهذا مثال على سلطة السوق⁽²⁾.

على سبيل المثال: فإن بروتوكول كيوتو الذي ينظم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري، سيؤسس أسواقا عالمية لتجارة الكربون بين الشركات والبلدان مثل هذه الأسواق التي تخلق فرصا للشركات للاستثمار في التقنيات منخفضة الانبعاثات، لم تكن موجودة أصلا من قبل وغالبا ما يكون للسوق ميزات تنظيمية⁽³⁾.

تشير الدروس إلى دور معاهد السياسة الليبرالية الجديدة ومراكز الأبحاث والمتقنين في تعزيز أفكار السوق الحرة والسياسات المرتبطة بالخصخصة وإلغاء الضوابط في تشيلي وأوروبا الشرقية⁽⁴⁾.

الأسواق الآن هي السادة على الحكومات، وينعكس تراجع سلطة الدول في الانتشار المتزايد للسلطة إلى المؤسسات والجمعيات الأخرى، وفي عدم التناسق بين الدول لا سيما في مجالات التكنولوجيا، التمويل، المعرفة وهياكل الإنتاج والخدمات العالمية، فإن الشركات متعددة الجنسيات هي التي تحدد النغمة وتحدد النتائج أكثر مما تفعله الدول إما بشكل مباشر (قوة علائقية) أو غير مباشر (قوة هيكلية) واستحوذت نتيجة الخصخصة على جميع أنواع الوظائف التي كانت تنسب إلى الدول وتتفدها مثل إنتاج سلع عامة معينة⁽⁵⁾.

(1)- Farida Lakhani, Op cit, p 45.

(2)- Anne Peters et al, op cit, p. 24.

(3)- David L. Levy & Aseem Prakash. Bargains old new: **multinational corporations in global governance, business and politics**, vol 05, n 02, august 2003, p 135.

(4)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 257.

(5)- Arts Bas, op.cit. p 24.

الجدول رقم 9: يبين أمثلة عن فئات الضبط للفواعل عبر الوطنية

الأمثلة	الفئة
المجال الاقتصادي	
Citigroup Samsung Deutsche Bank Mitsubishi General Electric Walmart General Motors Exxon Shell Texaco	الشركات متعددة الجنسيات
AON Marsh & McLennan Munich Re Suisse Re	شركات التأمين وإعادة التأمين
مسؤولية الرعاية	جمعيات التجارة
McKinseys Price WaterhouseCoopers Deloittes Booz-Allen	الاستشاريون
المجال المدني	
أصدقاء الأرض الصندوق العالمي للحياة البرية	المنظمات غير الحكومية
المنظمة الدولية للتوحيد القياسي المعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات	منظمات المعايير

Source: Bridget M Hutter, **The Role of Non- State Actors in Regulation**, (London:

.The center for analysis of risk and regulation, discussion paper No 37, April 2006), p 11

المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (iso)، تتألف من ممثلين من مختلف المنظمات الوطنية المعنية بوضع المعايير فمعيار iso 14001 هو نظام مصمم لدعم أفضل الممارسات التجارية للتأثير البيئي ويوضح نوع قيمة iso - المضافة التي نضعها في الاعتبار وفي هذه الحالة، يلعب مكتب المفتش العام دورا في الاجتماع والجمع بين الفاعلين الأساسيين اللادولاليين، تضع iso معايير العمل بناء على الأداء الفعلي، بالإضافة إلى تحديد بعض الضوابط الداخلية لإدارة التأثير البيئي، تدعو iso إلى اعتماد الأداء من قبل جهات فاعلة خارجية مثل شركات القطاع الخاص الأخرى أو المنظمات غير الحكومية التابعة لجهات خارجية وهذا يعني أن عمليات التشغيل iso 14001 لا تهدف فقط إلى تشجيع الإدارة الداخلية الجيدة لأنشطة الشركات عبر الوطنية ولكن أيضا لتحفيز الشركات عبر الوطنية على المشاركة في الشبكات الدولية مع شركاء آخرين لتحسين الإدارة⁽¹⁾.

(1)- Thomas G. Weiss et al, Op cit, p 18.

المطلب الثالث: المشاركة في الضبط الاجتماعي:

هذه الفواعل أصبحت مؤثرة في إجراءات وضع المعايير في المجالات البشرية، الحقوق، والبيئة حيث تشير الممارسة إلى أن التأثير الذي تمارسه في سن القوانين التقليدية أخذ في الازدياد، رغم أن هذا التأثير يكون غير مباشر فقد اضطلعت هذه الفواعل بدور هام من خلال الوعي المتزايد باستمرار الحاجة إلى استجابات منسقة للمشاكل العالمية، فكانت النتيجة تطورا نحو مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة اللادولالية التي تساهم في شكل لامركزي في صنع القانون داخل المجتمع الدولي⁽¹⁾.

الفكرة هي في زيادة الوعي العالمي باحتياجات ومخاوف الناس إلى جانب انخفاض التسامح المتزايد للظلم أو المعاناة، حيث أصبح هذا الوعي حافزا للعمل الشعبي الموجه من خلال منظمات المجتمع المدني، هذه الدوافع قد أعطت قوة دفع لنمو الفواعل اللادولالية، التي تلعب دورا قيما فيما يتعلق بجمع المعلومات ونشرها خاصة وأنها أصبحت فواعل موثوقة⁽²⁾.

يرتكز دور الفواعل غير الدوليين في الضبط الاجتماعي على بناء المعرفة، انشاء المعايير وصياغة الخطاب في السياسة الدولية من خلال تشكيل ونشر القيم والمعايير وتشارك في تحديد سلوك الدول والمشاركين الآخرين في الساحة العالمية وذلك بالاعتماد على العناصر (السلطة الأخلاقية، الوصول إلى الإعلام وتأطير الخطاب).

***السلطة الأخلاقية:** تتمثل في الحق المشروع الممنوح رسميا للوكيل في التحدث عن موضوع معين ويستند هذا الحق على الخلفية الأخلاقية، المعرفية ومصداقية ونزاهة الوكيل، فضلا عن معرفة الوكيل المقبولة على نطاق واسع فيما يتعلق بالموضوع مثال: يدعي البابا السلطة الأخلاقية في الدوائر الرومانية الكاثوليكية للتحدث عن قضايا مثل الإجهاض والقتل الرحيم، وآراؤه مؤثرة جدا، كما ينطبق الأمر على منظمة العفو الدولية وما لها من سلطة أخلاقية بشأن حقوق الإنسان⁽³⁾.

تعمل الجهات الفاعلة اللادولالية أيضا كمقاولين أخلاقيين يسعون لترسيخ معتقداتهم المبدئية في القانون الدولي الناشئ، يسرد أرييل كولونوموس النقاشات التي دارت حول إعادة الممتلكات الأمريكية الكوبية واليهودية ويثير مسألة الملكية الفكرية على أنها "حقوق إنسان" في القانون الدولي، بالنسبة إلى Holyse يوضح كيف نشرت الكنيسة الكاثوليكية موارد كبيرة حول مؤتمري القاهرة وبيكين لإحباط خلق إجماع دولي حول الإجهاض، والانخراط في بناء تحالفات مع دول إسلامية (باكستان) وكذلك دول أمريكا اللاتينية الكاثوليكية، واستخدام وسائل الإعلام لتحقيق أقصى قدر من الدعاية⁽⁴⁾.

(1)- Markus wangner, op.cit, p 15.

(2)- Wijninga Peter et al, Op. cit, p. 147.

(3)- Arts Bas, op.cit. p 20.

(4)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 254.

***الوصول إلى الإعلام:** في حال الرغبة في الاقتراب والاقناع وحشد الدعم بين قطاعات المجتمع الأكبر وايصال القضية إلى الرأي العام، تعتبر منظمة "جرين بيس" أشهر المنظمات من حيث التفاعل مع وسائل الاعلام، وخير مثال قضية برنت سبار، فمن خلال وسائل الاعلام خلقت جرين بيس صورة لكفاح ديفيد الطيب (جرين بيس نفسها ضد جالوت السبيء Shell)، مع غرق منصة نفطية قديمة في البحر (تذكر الصورة قوارب جرين بيس مهددة بخراطيم المياه الضخمة من سفن شل، مع منصة النفط في الخلفية)، هذه الصورة انتشرت على نطاق واسع في وسائل الإعلام، وحشدت دعماً كبيراً في أوروبا الغربية بين السياسيين والجمهور الكبير بحيث تم الضغط على شركة شل لتغيير خطتها⁽¹⁾.

كانت البيانات التي استندت إليها الحملة غير صحيحة ولكنها مع ذلك ساهمت بشكل كبير في تعديل سياسات المؤسسة ويشير التحليل الدقيق إلى أن كفاءة مبادرات المواطنين قوية جداً، لأنهم يجدون حلفاء داخل المؤسسات (العمال والمديرين التنفيذيين)⁽²⁾.

***تأطير الخطاب:** والخطاب هو مجموعة متماسكة من القيم المعايير الأفكار والمفهوم التي أنتجتها أو أعادت إنتاجها مجموعة من الفاعلين المجتمعيين لإعطاء معنى لممارسة معينة، ومنه فإن تأطير الخطاب السياسي من خلال الفواعل اللادولالية أي إعطاء معنى لظاهرة سياسية معينة كالاختباس الحراري من خلال صياغة واستخدام مجموعات جديدة من القيم أو إعادة بعث مفاهيم وأفكار سابقة، حيث يؤسسون هذا الخطاب على القيم الاجتماعية والمعايير الصارمة باستخدام الكلمات الطنانة والشهادات⁽³⁾. من الآثار الرئيسية للجانب الخطابى للسلطة أن مصالح الفاعلين وتفضيلاتهم لا تحددها الظروف الهيكلية، ولكن يمكن تغييرها من خلال تأثير القضايا بطرق معينة، غالباً ما تكون المنظمات غير الحكومية قادرة على كسب التأييد ونشر المعلومات من خلال الاحتكام إلى المبادئ الأخلاقية⁽⁴⁾.

لا شك أن التعاطي مع الجريمة المنظمة التي تقودها المافيا والعصابات التي فضلا عن توجهاتها الربحية أصبحت تملك أجندة سياسية ومبررات دينية، أما الحرب فلم تعد خياراً سياسياً مطروحاً بالحدة ذاتها التي كانت عليه في السابق، وأصبح السياسيون يجدون صعوبة في مجرد التلميح بهذا الخيار، وبذلك فإن ما يحدث يعد بمثابة تحول غير مسبوق في المشهد العالمي، يحيلنا إلى واقع بعد وستقالي: حيث تتحول الحرب إلى ظاهرة داخلية وجرائم النظام العام إلى ظاهرة دولية، أصيبت بسببها المؤسسات الأمنية بآثارها فلم تعد الشرطة قادرة على تسويق خطاب يستند إلى السيادة يسوغ لها الاستمرار في أداء وظيفتها بالطرق ذاتها، ودون التنسيق مع الأجهزة الأمنية الخارجية، وبالمثل لم تعد الجيوش قادرة على

(1)- Arts Bas, op.cit. p 20.

(2)- Pierre Calame, Op cit.

(3)- Arts Bas, Op cit, p17-18.

(4)- David L. Levy & Aseem Prakash. Op cit, p 145.

تسويق خطاب يبنني على الحفاظ على السيادة من أجل تبرير الاعتمادات المالية الضخمة المخصصة لها، وأضحت تبحث عن مسوغات جديدة تكفل لها شرعية البقاء⁽¹⁾.

عند النظر في مزايا الضبط للجهات الفاعلة اللادولالية، فإن أحد عوامل الجذب الرئيسية لدور النشاط الضبطي غير الحكومي هو توفير التكاليف الذي يمكن تحقيقه نيابة عن الجمهور عندما يتم استيعاب تكاليف وضع المعايير وتنفيذها من قبل التجارة أو التعامل معها من قبل منظمات المجتمع المدني، يمكن أن تعمل هذه المصادر كمكمل أو حتى بديل لموارد الدولة المحدودة أو الغائبة أحياناً⁽²⁾.

فمفهوم العولمة العادلة والمنصفة هو نتيجة مباشرة لهذا المنطق متعدد السياقات وغير الاختزالي، أين يمكن بماء مشروعات عالمية تحت شعار الحضارة الإنسانية والمستقبل المشترك تستجيب لمختلف الفعاليات المحلية المكونة لها، وفي هذه الحالة يستوجب تحليل مختلف الظواهر والمشاكل العالمية بطريقة تعددية بعيدة عن المنطق الثنائي الاختزاليين بما يسمح بتعايش مختلف الأنساق الاجتماعية المستقلة والمتناقضة بطريقة مشتركة وفق اعتماد متبادل في مختلف المجالات، على هذا الأساس سوف نشهد نشوء وانبثاق بنى ضبطية وحدوية تستجيب للمنطق التوحيدي للعولمة والمشروعات العالمية وضبطاً تعددياً يستجيب لتعددية الفواعل المشاركة في المشروعات الإنسانية⁽³⁾.

ومنه فإن القوة العلائقية بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والدولة والمنظمات الدولية الفاعلة تفرض علينا العودة والاعتراف بدور ومركزية الدول في إعطاء الدعم والشرعية لبعض القضايا التي تثيرها وتضغط بشأنها الفواعل اللادولالية في الأساس.

يمنح تبني الدول لمفاهيم معينة القوة في الظهور والانتشار، وهو الأمر الذي سنحاول إظهاره في هذا المطلب حيث تبنت الحكومة الكندية مفهوم الأمن الإنساني وهي أول حكومة أعطت لهذا المفهوم قيمة في جدول أعمالها وهو ما تكلل بخطاب وزير الخارجية لويد اكسورثي يدعو فيه إلى حوكمة الأمن الإنساني وإشراك الفواعل غير الحكومية والاستفادة من المعارف والخبرات الفنية والتقنية التي تحوزها.

المطلب الرابع: خطاب لويد اكسورثي خطوة تساندية للأمن الإنساني والحوكمة العالمية

تستند الكثير من المفاهيم على دعم الحكومات والمنظمات الدولية على سبيل المثال (التنمية، الديمقراطية، الأمن، ..) من أجل إنفاذها وهو ما سنحاول استظهاره في هذا المطلب حيث أن مفهوم الأمن الإنساني ولد في منظمة دولية أول مرة، يستلزم أن تبدأ الحكومات في العمل بمضامينه وإنفاذه على أرض الواقع ثم الالتفاف حوله من قبل المجتمع المدني ما يخلق تشاركاً في صنع السياسات على المستوى المحلي، الدولي والعالمي بما يكفل أمن الأفراد ويحفظ حقوقهم.

(1) - عادل زقاغ، نفس المرجع، ص. 190.

(2) - Bridget M Hutter, Op cit, p 14.

(3) - صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 152.

تحليل خطاب لويد اكسورثي Lloyd Axworthy

منذ ظهور مصطلح الأمن الإنساني سنة 1994 رسمياً وبأبعاده المعروفة لم يظهر سياسياً أي بوادر داعمة للمفهوم عدى مواقف الدول التي برز منها الموقف الكندي الذي تكلم بخطاب تاريخي لوزير الخارجية والتجارة الدولية آنذاك لويد اكسورثي الموسوم بـ "الأمن الإنساني والحوكمة العالمية: وضع الناس أولاً".

أولاً: مقدمة:

الأمن الإنساني والحوكمة العالمية: وضع الناس أولاً، خطاب سياسي لوزير خارجية كندا Lloyd Axworthy الذي ألقاه سفير كندا الأسبق في الأمم المتحدة بول هاينبيكر، حيث كان مفهوم الأمن الإنساني هو محور الخطاب الكندي للسياسة الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة وكان هذا النهج الذي يركز على الناس السمة المميزة لوزارة الخارجية والتجارة الدولية تحت إشراف Lloyd Axworthy، الذي بعد فترة وجيزة من تعيينه في عام 1996، بدأ في تحديد ما وصفه **جيفري هاي Robin Jeffrey Hay** بأنه "يمكن القول إنه أكثر جدول أعمال طموحاً لأي وزير خارجية في التاريخ"⁽¹⁾. لم يكن هذا الخطاب مجرد خطاب سياسي عابر بل أنه حول إلى مقال ونسب إلى صاحبه لويد اكسورثي.

كما نشر هذا الخطاب في العديد من المجلات كما هو سنة 2001، وأصبح الحجر الأساس للعديد من الدراسات والبحوث ذات الاهتمام بالأمن الإنساني والحوكمة العالمية، أو الدراسات المتعلقة بالحكومات والسياسة الخارجية خاصة السياسة الخارجية الكندية، حيث تم نشره في مجلة "الحوكمة العالمية"، المجلد 7، العدد الأول، (جانفي-مارس. 2001) ص، ص 19-23. نشر من طرف Lynne Rienner Publishers

1-1 / طبيعة الخطاب:

على الرغم من الدعم الواسع النطاق لتحليل الأمم المتحدة الإنمائي للمشاكل العالمية في منتصف التسعينات من قبل السياسيين في جميع أنحاء العالم، فإن التنفيذ الشامل لنهج الأمن البشري لم يترسخ إلا ببطء في وزارات الخارجية الوطنية.

كانت كندا من أوائل الدول التي تبنت مقاربة الأمن الإنساني رسمياً في مقال أساسي عام 1997، حيث دعا وزير الخارجية الكندي لويد اكسورثي إلى تمديد عمل الإطار الأمني ليشمل مجموعة واسعة من التهديدات لأن نهاية الحرب الباردة فشلت في تعزيز الاستقرار العالمي، وختم بالقول: "بدلاً من ذلك فإن الأمن البشري هو أكثر بكثير من مجرد غياب التهديد العسكري، فهو يشمل الأمن ضد الحرمان

(1)- Paul Heinbecker and Bessma Momani, **Canada and the Middle East in Theory and Practice** (Canada: The Center for International Governance Innovation (CIGI) and Wilfrid Laurier University Press, 2007), p.p. 46, 47.

الاقتصادي، نوعية حياة مقبولة وضمان حقوق الإنسان الأساسية" يعد مفهوم الأمن البشري هذا إدراكا لتعقيد البيئة البشرية ويقبل أن القوى المؤثرة على الأمن الإنساني مترابطة ويعزز بعضها البعض⁽¹⁾. خطاب سياسي في شكل مقال تضمن مجموعة من النقاط الأساسية، تعبر عن أجندة سياسية طموحة وسباق من ناحية الجهات الحكومية لتبني خطاب أمني إنساني يركز على حماية الأفراد ووضعهم في قلب السياسات الأمنية، ومواجهة التهديدات التي تعترض المدنيين (الإرهاب، المخدرات، التلوث والأمراض).

كانت كندا من أوائل الدول التي اعتمدت مقاربة رسمية في مقال أصلي عام 1997، حيث دعا وزير كندا آنذاك لويد اكسورثي إلى تمديد الإطار الأمني بعد الحرب الباردة ليشمل مجموعة واسعة من التهديدات لتعزيز الاستقرار العالمي⁽²⁾.

1-2/ لغته مباشرة:

نصوصه مختصرة واضحة تتضمن أفكارا معينة، تشمل مصطلحات سياسية، إنسانية، حقوقية، اقتصادية، اجتماعية، مؤسسية، حيث ندرك البعض منها كالتالي:

الأمن: تعرف الأشياء بأضدادها وضد الأمن هو الخوف وعدم الشعور بالطمأنينة

الأمن الإنساني: يعرف الأمن الإنساني حسب تقرير التنمية البشرية بأنه التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة (العوز).

حقوق الإنسان: هي الحقوق الطبيعية وهي الحقوق التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، والتي يكفلها العهدين الدوليين اللذين اكدا على ما جاء في الإعلان العالمي ووسعا من دائرة حقوق الإنسان.

التدخل الإنساني: عبارة عن خرق مبدأ السيادة الوطنية لدولة ما والدخول بقوات عسكرية لدولة أخرى أو تحالف معين، لوقف مأساة إنسانية وحماية الشعوب من الحروب الأهلية، الإبادة وجرائم الحرب. حفظ السلام: عبارة عن قوات دولية متعددة الجنسيات أو ما يطلق عليه مصطلح القبعات الزرق تنتشر في مناطق النزاع وبموافقة أطراف النزاع، ليس لها الحق في استخدام السلاح إلا في حالة الدفاع عن النفس، تسهر على مراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام.

الفواعل المدنية: هي الفواعل اللادولالية التي لها القدرة على التأثير الضغط ومناصرة قضايا معينة لتغيير السياسات الدولية. وتسمى بالفواعل الخاصة أحيانا (المنظمات غير الحكومية جماعات المناصرة، الأفراد والمجتمع المدني العالمي)

(1)- Sascha Werther and David Bosold, **Human Security in Practice: Canadian and Japanese Experiences**, IPG 1 (2005): p. 85.

(2)- David Bosold and Sascha, **Human Security in Practice: Canadian and Japanese Experiences**, IPG 1,(2005) p 87.

الإبادة الجماعية: حيث تقوم جماعة معينة لها تفوق سياسي أو عسكري بتصفية جماعة أخرى منافسة ليس لها نفس الموارد والقوة العسكرية للرد على الجماعة الأولى.

1-3/ الظروف التاريخية

عندما كان تأثير السياسة والنقاش الأكاديمي فيما يتعلق بأجندة الأمن الإنساني أكثر كثافة، وكان من أبرز سمات المبادرات المرتبطة بجدول الأعمال الدور البارز للائتلافات غير الحكومية أو تحالفات المجتمع المدني، حيث كانت الوسائل المبتكرة التي تم من خلالها تطويرها هي التي تمت مناقشتها بشكل مكثف مثل مضمون جدول أعمال الأمن البشري. في حين أن دور الفاعلين اللادولاليين في تحفيز القضايا الأخلاقية والسياسية الهامة في الشؤون الدولية لم يسبق له بديل⁽¹⁾.

جاء الخطاب في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في رواندا عام 1994، عندما لم يتمكن جنود حفظ السلام بقيادة الجنرال الكندي دالير وفشل الأمم المتحدة في وقف القتل، دعا مسؤولون كنديون إلى إعادة تقييم مبدأ سيادة الدولة مقابل الالتزامات الأخلاقية والقانونية للأمم المتحدة للحفاظ على السلم والامن الدوليين على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة⁽²⁾.

*رغم محاولات المجتمع الدولي تدارك الكوارث الإنسانية التي حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية حيث تم تضمين ميثاق الأمم المتحدة التأكيد على حقوق الإنسان الأساسية إلا أن القصور في التنفيذ أدى إلى زيادة الاهتمام بالحقوق والحريات مما تكلل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، وبعد التحولات في العلاقات الدولية ونهاية الحرب الباردة والتحول في نمط النزاعات إلى نزاعات داخلية يقودها أمراء الحرب والميليشيات بعد أن كانت الحروب بين دول بجيوشها النظامية، مما أسفر عن كوارث بشرية بسبب الحروب الأهلية، حروب الموارد، الإبادة الجماعية وجرائم ضد الجنس البشري تم اقتراح مفهوم الأمن البشري في النصف الأول من التسعينات ضمن تقرير التنمية البشرية 1994 .

1-4/ مشروع خطاب لويد اكسورثي

تم اقتراح مفهوم الأمن البشري وانتشاره في النصف الأول من التسعينات، عندما كان هناك تفاؤل بأنه في النظام العالمي الجديد يمكن تحقيق مكاسب السلام، حيث يتم تعريف الأمن على أنه " التحرر من العوز" وكذلك " التحرر من الخوف" وبعد عقد من الزمان نكتشف أن هذا التفاؤل كان في غير محله، وبحلول نهاية القرن، أصبح العالم أكثر هوبزانياً⁽³⁾.

(1)- David R. Black, **Civil Society and the Promotion of Human Security: Achievements, Limits and Prospect**, *Asian Journal of peacebuilding*, N° 2 (2014): p. 169.

(2)- Sascha Werther and David Bosold, op cit, p .88.

(3)- Sandra J. Ma clean et al, **A Decade of Human Security: Global Governance and New Multilateralism's** (England: Ashgate Publishing limited, 2006), p3 ..

أدى الاستقطاب الاقتصادي المتزايد وانتشار الفقر إلى تساؤل الكثير من الناس باسم من تعمل بنية الحوكمة العالمية الحالية؟ قلة من الناس تمتعت بمكافآت سياسات التنمية النيو ليبرالية في الثمانينات والتسعينات، علاوة على ذلك، فقد أدى عدم الاستقرار المصاحب للمكاسب إلى تدمير سبل عيش الملايين⁽¹⁾، وقد رافق انتشار الدول في عقد التسعينات من القرن الماضي صراعات في مناطق عديدة من العالم، لكن الدول الجديدة الناشئة أواخر القرن العشرين مختلفة عن الفترة السابقة لإنهاء الاستعمار في العقدين من أواخر الأربعينيات وحتى نهاية التسعينات، حيث تحول الصراع بعد الحرب الباردة، لم يعد مجرد المواجهة النووية بين قوتين عظميين، لقد أصبح أقل بين الدول وأكثر داخل الدولة، وهكذا أصبحت عمليات التدخل الإنساني وحفظ السلام أكثر تعقيدا وإشكالية، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنها اشتملت بالضرورة على تحالفات استراتيجية مع المنظمات غير الحكومية، وجزئيا لأن الخصوم كانوا في كثير من الأحيان عصابات أو ميليشيات خاصة بدلا من الجيوش الوطنية الدائمة⁽²⁾.

بالفعل كان مصطلح الأمن الإنساني قد ذكر في الخطب التي ألقيت بعد تولي لويدي أكسورثي منصبه عام 1996، لكن هذا الخطاب قدم أول مجموعة شاملة من قضايا الأمن الإنساني التي كان من المقرر أن تضعها كندا على جدول أعمالها الوطني، حيث تمثلت القضايا المطروحة في الفترة السابقة في إنشاء قدرة بناء السلام، حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد وحالة الأطفال فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي وعمالة الأطفال وحمايتهم من العنف، وبعد ذلك على نهج متجدد للمساعدة الإنمائية، بالإضافة إلى تعزيز التجارة القائمة على القواعد لتحفيز التنمية الاقتصادية. لا يمثل الأمن الإنساني توسيعا وتعميقا لجدول الأعمال الأمني فحسب بل يمثل أسلوبا مختلفا للسلوك الدبلوماسي (نهج غير تقليدي من القاعدة إلى القمة)⁽³⁾.

1-5 / الإشكالية

هل شكل هذا الخطاب مسعى حقيقي لحوكمة الأمن الإنساني وإشراك جميع الفواعل والنهوض بواقع الأمن الإنساني في العالم أم تم تغيير مساره؟

ثانيا: العرض:

تضمنت مقدمة الخطاب الأسباب وراء تبني مفهوم الأمن الإنساني في الصدارة ومحاولة وضع الأفراد في جوهر بناء مجتمع عالمي تكون سلامة الأفراد فيه الهدف الأسمى لجهود الدول، خاصة بعد فشل هذه الأخيرة في القيام بالأدوار المنوطة بها ووقوفها عاجزة أمام القادة العسكريين أو القوات شبه

(1)- Caroline Thomas, **Global Governance, Development and Human Security the Challenge of Poverty and Inequality** (London: Pluto Press and Arawak, 2000), p 110.

(2)- Sandra J. Maclean, David R. Black and Timothy M. Shaw, op cit, p.4.

(3)- Sascha Werther and David Bosold, op cit, pp., 85, 86.

العسكرية خاصة في المجتمعات التي مزقتها الحروب، مما أدى إلى توسيع التركيز على الأمن فوق مستوى الدولة والأخذ بعين الاعتبار دور النظام الدولي للتعويض عن فشل الدولة.

كما تميز الخطاب بتسلسل الأفكار وقوة في العرض والطرح حيث تناول بالنقد بداية سيطرة الطروحات الواقعية حول مركزية الدولة واستمرار التقييد بمناقشات السيادة الوطنية، البحث في الأدوار الملائمة للنظام الدولي للتعويض عن فشل الدولة، غير القادرة على توفير الأمن لمواطنيها وفي أسوأ الحالات تكون الدولة نفسها مصدر تهديد أساسي لحقوق سكانها ورفاهيتهم، هذا التحول في وظائف الدولة يعزز من التركيز على أولوية الأفراد في جميع الخطط والدراسات والسياسات الوطنية والدولية. وهي دعوة صريحة لإعادة النظر في مبادئ السيادة الوطنية.

إبراز مسألة أطفال الحرب والدعوة الملحة لإيجاد حل لهذه القضية، التي كللت بمبادرة روميو دالير لتجنيد الأطفال (RDCSI) وهي منظمة صغيرة ولكنها سريعة النمو بدأت في السنوات الأخيرة في إحراز تقدم ملحوظ في زيادة الوعي ووضع عقيدة لمعالجة والتراجع عن استخدام الأطفال كأسلحة حرب- لا سيما بين قوات الأمن التي اعتبرت الأجيال السابقة من النشطاء الاجتماعيين على أنها غير قابلة للإصلاح⁽¹⁾.

الدعوة لتفعيل دور المحاكم للحكم على الجرائم ضد الإنسانية والبحث في آليات المحاسبة الدولية الحقيقية.

لا يستبعد الخطاب مسؤولية ودور الحكومات في دعم الأمن الإنساني في مؤسسات وممارسات الحوكمة العالمية، ودعوتها لبناء التحالفات مع الفواعل اللادولالية.

الدعوة الصريحة لإصلاح المؤسسات وعلى رأسها مجلس الأمن خاصة ما تعلق بالجانب الديمقراطي والمحاسبي لإنفاذ خطاب الأمن الإنساني، ما لم ينس التنويه بالثقل البيروقراطي الذي يعرقل عمل الأمم المتحدة من جهة وتخاذل بعثات السلام من جهة أخرى.

شدد الخطاب على ضرورة العمل في شراكة مع المجتمع المدني لحل المشكلات المحلية والعالمية لإنهاء المعاناة الإنسانية ومحاسبة الحكومات.

2-1/ مضمون الخطاب: مكون من ست صفحات لكاتبه لويد اكسورثي يمكن تلخيصه في النقاط التالية⁽²⁾:

•تذكيرا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدة جنيف وميثاق الأمم المتحدة والخروقات التي تتعرض لها دوما عن طريق الإبادة الجماعية.

(1)- David R. Black, Op cit, p. 180.

(2)- Lloyd Axworthy, **Human Security and Global Governance: Putting People First, Global Governance** , N° 7 (2001), p. p 19-23.

- تأكيداً على علاقة الترابط الجديدة بين النزاعات الداخلية والاقتصاد الدولي مبرزاً دور السلع ذات القيمة كالماس والنفط في تأجيج حدة النزاعات.
- تسليط الضوء على قضية الأطفال في الحرب من أجل حمايتهم عن طريق برامج استثمار، مبادرات دبلوماسية، دعم الأجهزة القانونية الدولية.
- كما نوه بضرورة عمل الحكومات التي تعد مهمة حتى ذلك الحين مع القطاعات غير الحكومية في عالم يتربط أمنه الشخصي مع أمن كل الناس ويشكل دبلوماسية جديدة.
- إبراز قدرة المنظمات المدنية وما بين الحكومية على جذب الانتباه الدولي إلى كل القضايا الطارئة كتسليح الجماعات مثلاً.
- إظهار طموح فكرة ثقافة الوقاية وتجهيز المجتمع الدولي لإنهاء المعاناة في حال فشل الدبلوماسية الوقائية للنزاعات.
- إعادة التفكير في "التدخل"، إصلاح المؤسسات واستخدام مجلس الأمن للأمم المتحدة لإنفاذ خطاب الأمن الإنساني.
- عدم قدرة الأمم المتحدة على إنهاء الأزمات كما حدث في سيراليون بسبب اعتمادها على استعدادات الدول الفردية أو الإقليمية لحفظ السلم والأمن الدوليين قوض جهود حفظ السلام في المنطقة، وتقرير الأبراهيمي استعرض طريقة لتصحيح المسار.
- تأكيداً على أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب من كل الفواعل: دول، منظمات حكومية، منظمات غير حكومية وأعمال للعمل بمسؤولية.
- العمل بالمبادئ التوجيهية من قبل الشركات متعددة الجنسيات يدعم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات والأمن البشري ويحد من الإفراط في الاستغلال والاستخراج مما يعرض الأمن الإنساني للخطر.
- إبراز دور المنظمات غير الحكومية في جلب الخبرات التقنية وصنع السياسات، تنفيذ الأجندة الدولية، إعلام المواطنين بالتحديات والخيارات على الأجندة الدولية، تعبئة الناس والموارد المالية في حل المشاكل المحلية والعالمية وتعمل على إنهاء المعاناة الإنسانية ومحاسبة الحكومات، من خلال المحكمة الجنائية الدولية وتحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب.

2-2/ المقارنة بالوثائق الدولية ومعرفة مدى تنفيذ ما جاء في الخطاب على أرض الواقع

* يمكن مقارنته أساساً بخطاب الأمين العام كوفي عنان في مؤتمر القمة العالمي 2005

في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 بنيويورك الولايات المتحدة 14 سبتمبر 2005، حيث ضمت القمة العالمية لعام 2005 التي عقدت في الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، أكثر من 170 رئيس دولة وحكومة. حيث استند جدول أعمال القمة إلى سلسلة من المقترحات التي

طرحها الأمين العام كوفي عنان، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 (60/1) أشارت الدول الأعضاء إلى "المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية".

نبه كوفي عنان في عام 1999 في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي كبار رجال الأعمال للانضمام إلى الميثاق العالمي الذي يسعى إلى الشراكة بين الشركات والأمم المتحدة، الاتحادات والمجتمع المدني لدعم المبادئ البيئية والاجتماعية العالمية. لقد تم إطلاق الميثاق العالمي عام 2000 ويشمل 2.300 مشارك الذين تعهدوا بتتبع المبادئ العشرة المتعلقة بحقوق الإنسان، الشغل، البيئة ومحاربة الفساد⁽¹⁾.

اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أن إدراج المجتمع المدني والأعمال في الأمم المتحدة أمراً ضرورياً عندما عبر عن قناعته بأن الأمم المتحدة لن تحقق الكثير في القرن الحادي والعشرين ما لم تشترك مع المجتمع المدني والأعمال ويقول لقد تواصلت مع هؤلاء وأقنعتهم بأنها حليف مفيد وقادر وراغب في العمل معهم لتحقيق غاياتهم⁽²⁾.

- كما تم إعلان "الأمن الإنساني" كمفهوم في القمة العالمية 2005 جنبا إلى جنب مع بعض الاتجاهات الجديدة المهمة الأخرى مثل التركيز على مفهوم "مسؤولية الحماية" وإنشاء مجلس حقوق الإنسان، وتم افتتاح الوثيقة الختامية التي تم تبنيها في شكل قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة خطاباً يتطرق إلى الأمن الإنساني في بعض جوانبه⁽³⁾.

- نصت الوثيقة الختامية في الفقرة 138 على أن "يقع على عاتق كل دولة مسؤولية حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وينبغي على المجتمع الدولي حسب الاقتضاء، تشجيع الدول ومساعدتها على ممارسة هذه المسؤولية ودعم الأمم المتحدة في إنشاء قدرة للإنذار المبكر"⁽⁴⁾.

- كما نصت الوثيقة الختامية في الفقرة 141 على امتعاض المجتمع الدولي إزاء العدد المتزايد من الأطفال المشاركين في الصراعات المسلحة والمتضررين منها وكذلك إزاء جميع أشكال العنف، وتؤيد سياسات التعاون الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية لتحسين حالة أولئك الأطفال.

الفقرة 143 تناولت الأمن الإنساني من باب التأكيد على حق الشعوب في العيش بحرية وكرامة بمنأى عن الفقر واليأس، والإقرار لجميع الأفراد لاسيما الضعفاء من الناس، الحق في التحرر من الخوف

(1)- مراد بن سعيد وصالح زياني، فعالية المؤسسات البيئية الدولية، دفاثر السياسة والقانون، العدد 9، (2013)، ص

(2)- Thomas G. Weiss, D Conor Seyle and Kelsey, Op Cit, p 2.

(3)- Christophe Paulussen, Martin Scheinin, Op Cit, p 19.

(4)- Cofi Ana, A/RES/60/1, 2005, P 42.

والتححرر من العوز، وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكانياتهم البشرية على أكمل وجه⁽¹⁾.

*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

من شدة تركيز هذا الخطاب على حقوق الإنسان التي يتم اختراقها في حروب الإبادة والحروب الأهلية وغيرها من النزاعات المسلحة واستغلال الأطفال في هذه النزاعات بتجنيدهم وتسليحهم وحرمانهم من شتى الحقوق حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة على حق كل إنسان في الحرية والأمن وأنه حق أساسي للتمتع بكل الحقوق الأساسية الأخرى.

مع الواقع

يؤكد الواقع العملي أن بعد خطاب لويد اكسورثي حول الأمن الإنساني حاول السلك الدبلوماسي الكندي بناء تحالفات مع دول ذات توجهات متشابهة، دول وجهات فاعلة منتمية إلى المجتمع المدني عبر الوطني الذي من شأنه أن يدعم هذا النهج الشامل الجديد للأمن الدولي حققت منظمات المجتمع المدني والائتلافات بعض النجاحات الحاسمة، سيما خلال العقد الأول من جدول أعمال الأمن البشري، إلى حد كبير من خلال ظهور ما أطلق عليه أنصارها " الدبلوماسية الجديدة"، وكان وزير الخارجية الكندي السابق لويد أحد الداعين الرئيسيين لها. حيث وصفها بأنها نوع جديد من السياسة العالمية... حيث يلعب الفاعلون غير التقليديون، الدبلوماسيون والمواطنون دورا مهما في صياغة السياسة الخارجية وتعزيزها وسنها" وتابع: " لقد كان تدويل الضمير من قبل هؤلاء الفاعلين الجدد أداة مفيدة في تطوير وتعزيز أجندة الأمن الإنساني"⁽²⁾.

*أظهر التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" انه على الرغم من الفرص التي تقدمها العولمة للتقدم البشري في كافة المجالات بفضل السرعة في نقل السلع والخدمات، نقل المعرفة ونقل التكنولوجيا إلا أنها تفرض مخاطر هائلة على الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر تمس الأفراد في جميع الدول على حد سواء⁽³⁾.

*تقرير الألفية: في تقرير الألفية الذي قدمه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان سنة 2000 حيث قدم تعريفا للأمن الإنساني بأنه "يعني أكثر بكثير من غياب العنف المسلح، ولا يمكن فهمه من الناحية العسكرية فقط، بل يجب أن يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، الحق في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتأكد من أن كل فرد لديه الفرص والخيارات المتاحة لتحقيق إمكانياته، وذلك من أجل الحد من الفقر، تحقيق النمو الاقتصادي، منع نشوب الصراعات، التحرر من الخوف والحاجة.

(1)- Cofi Anan, A/RES/60/1, 2005, P 42.

(2)- David R. Black, Op cit, p. 173.

(3)- United Nations Development Programme (UNDP), **Globalisation with a Human Face**, New York: United Nations, 1999, p5.

وفقا لمعظم الأبحاث العلمية حول الأمن البشري إلى كانت القضية الأكثر أهمية في سياسات الأمن الإنساني الكندية هي الحملة ضد الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي أدت إلى توقيع معاهدة أوتاوا وإلى جانب الاهتمام الذي حظيت به عملية أوتاوا كانت هناك قضية أخرى نوقشت باستفاضة من قبل الحكومة الكندية وهي مسألة كيفية منع حالات الإبادة الجماعية في المستقبل⁽¹⁾.

وتشمل الإنجازات المعروفة إضافة إلى معاهدة أوتاوا، معاهدة روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، كما هدفت عملية كيمبرلي إلى وقف تجارة الماس ممول النزاعات، ومختلف اللاحقة للتعامل مع "معادن الصراع" وحملات تعزيز المعايير والقدرات الجديدة لحماية المدنيين المحاصرين في النزاعات المسلحة مع التركيز بشكل خاص على الأطفال المتأثرين بالحرب وتعزيز مسؤولية جديدة لحماية مواطنيهم⁽²⁾.

والى جانب الاهتمام الذي حظيت به عملية أوتاوا كانت هناك قضية أخرى نوقشت باستفاضة من قبل الحكومة الكندية وهي مسألة كيفية منع حالات الإبادة الجماعية في المستقبل.

أدى القصور في القانون الدولي الإنساني إلى قرار الحكومة الكندية بإنشاء "بعثة اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة (ICISS)، في سبتمبر 2001 تم تقديم مقترح "مسؤولية الحماية" وكان القصد منها معالجة قضايا الصومال، رواندا، البوسنة وكوسوفو، ومسائل متى يجب التدخل، فلا يمكن اعتبار مفهوم السيادة الوطنية مطلقا خاصة بعد ما حدث في رواندا وكوسوفو⁽³⁾.

رغم أن لجنة الأمن البشري التابعة للأمم المتحدة، برئاسة ساداكو أوداكا وأمارتيا صن كان مؤيدا إلى حد كبير العودة إلى صياغة واسعة، فالنسخة الأولى التي طال انتظارها من تقرير الأمن البشري عام 2005 قدمت منظورا أضيقت "التحرر من الفاقة" و"التحرر من الخوف" هما حريات من الحريات الأربع. الحريات الأخرى هي "حرية التعبير" و "حرية العبادة" التي حددها الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلاانو روزفلت في خطاب تنصيبه في 6 يناير 1941 كمستحقات بشرية⁽⁴⁾.

2-3/ التقييم الإيجابي

جاء خطاب لويد اكسورثي في مرحلة حرجة حيث أصبحت الدول في حد ذاتها تشكل خطرا على أفرادها، وذلك لعدم قدرتها على توفير الأمن للمواطنين بسبب فشلها أو عجزها عن قمع القوات شبه العسكرية التي تهدد حياة الأفراد خلال الحروب التي تخوضها من جهة والتقييد بمناقشات "الدولة"، الحقوق ومبادئ السيادة الوطنية من جهة أخرى، حيث صار لزاما على المجتمع الدولي وقف المعاناة الإنسانية من الفظائع التي دمرت الشعوب في حروب الإبادة.

(1)- Sascha Werther and David Bosold, op cit, p.87.

(2)- David R. Black, Op cit, p. 174.

(3)- Sascha Werther and David Bosold, op cit, p.88.

(4)- Sandra J. Ma clean et al, Op cit, p. 3.

جمع معظم الممارسات التهديدات التي تعترض الأمن الإنساني خاصة في مناطق النزاع (فشل الدولة وتمسكها بمبدأ سيادة الدولة، الحروب وخروقات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الإبادة الجماعية، الصراع حول الموارد وتمويل الحروب بعائدات الماس والنفط، قضية الأطفال في الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، العولمة التي صنعت معاناة الإنسان الفردية، تسليح الجماعات والنقل غير القانوني للأسلحة الخفيفة، فشل الدبلوماسية الوقائية للنزاعات، التدخل تحت الغطاء الإنساني، التعطيل البيروقراطي للانتشار السريع لقوات حفظ السلام يؤدي إلى تفاقم المعاناة الإنسانية، العضوية الدائمة لمجلس الأمن تخالف الطريقة الديمقراطية وتقوض المحاسبة، عدم كفاءة الأمم المتحدة في إنجاز مهامها وخروج عمليات حفظ السلام عن مسارها الإنساني، غياب الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، عدم التنسيق مع الفواعل المدنية وعدم الاستفادة من خبراتها، أنشطة الشركات).

جاء هذا الخطاب ليقوي الموقف الكندي من مفهوم الأمن الإنساني ويوضح الكيفية التي يجب فيها على المجتمع الدولي التدخل لصالح الفرد الذي هو أساس بناء المجتمعات وهو جوهر أي تنمية، وأن مفهوم الأمن الإنساني ليس مجرد مصطلح تلتف حوله الدول في المحافل الدولية ثم تهمله لاحقاً، وأظهر جهود الحكومة الكندية الثنائية مع نوروي "شراكة Ilysoen" ليسويين مما عزز الدعم الدولي للأمم المتحدة في حماية المدنيين، كما أبرز مساهمة كندا في مساندة المجتمع الدولي في التدخل تحت قيادة Gareth Evans وكان اللافت للنظر بشكل خاص هو الدور الموجه لمجموعات المجتمع المدني عبر الوطنية (على سبيل المثال، المنظمات غير الحكومية) التي كان من المفترض أن تكون بارزة في المفاوضات في مختلف المجالات التي حددها إعلان ليسويين أين تم الحصول على دعم إضافي لتحالف أوسع من خلال تشكيل شبكة الأمن البشري في عام 1999 مع النمسا وشيلي واليونان وأيرلندا والأردن ومالي وهولندا وسلوفينيا وسويسرا وتايلاند⁽¹⁾.

في كل الأحوال نتائج لم يكن من الممكن تحقيقها لولا القيادة النشطة والمشاركة والتعاون بين تحالفات الجهات الفاعلة غير الحكومية من جهة، ورجال الأعمال السياسيين من الدول ذات التفكير المماثل والمنظمات الدولية من جهة أخرى، وتم الاعتماد المشترك من قبل اثنين من الدبلوماسيين الكنديين الذين شاركوا عن كثب في العملية التي تقف وراء اتفاقية الألغام الأرضية، وقد أشاروا بصراحة إلى أن المجتمع المدني وتعزيز الأمن البشري المعاهدة ممكنة⁽²⁾.

كما أكد هذا الخطاب على وجود خروقات جسيمة لحقوق الإنسان في العديد من المناطق "النورمبارغ" والتي تمر دون عقاب، في مناسبات متكررة يتم التأخر في التدخل بسبب القيود البيروقراطية التي تفرضها الدول ذات المصالح في مناطق النزاع.

(1)- Sascha Werther and David Bosold, op cit, p. 92.

(2)- David R. Black, Op cit, p. 174.

أشار لويد اكسورثي إلى "حروب الماس والنفط" وأكد على علاقة النزاعات الداخلية بالموارد الاقتصادية التي تمس استقرار الدول وتهدد حياة الملايين من الناس كما في سيراليون وأنغولا وأبرز تأثير الجشع على حياة الضعفاء.

نوه بالدور البارز الذي تقوم به الفواعل اللادولالية خاصة المنظمات غير الحكومية في مساعدة الدول والاعتراف بقدرتها على الاستجابة في الحالات الطارئة ومرورها في التعامل مع القضايا خاصة الإنسانية منها والدعوة إلى التنسيق مع هذه الجهات ما دامت ترغب في تقديم المساعدة وقادرة على جذب الانتباه إلى القضايا الطارئة كتسليح الجماعات.

الطابع الإنساني للخطاب السياسي ومحاولة دعم الأمن الإنساني بمختلف الطرق⁽¹⁾:

• التدخل لأغراض إنسانية في مناطق الحروب لحماية الأفراد من الإبادة وتجاوز السيادة الوطنية للدول ان اقتضى الأمر.

• تقديم الدعم اللوجستي والمادي لبعثات حفظ السلام في المناطق المتضررة من الحروب لحماية المدنيين والعمل قدر المستطاع على إضفاء الطابع الإنساني على العمليات.

• الاستعانة بالدعم الفني والتقني الذي تعرضه الفواعل اللادولالية وإشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المدنية الأخرى القادرة على التخطيط والتنفيذ في ذروة الأزمات لتعزيز الأمن الإنساني خاصة في مناطق النزاع والتي تستلزم التحرك السريع.

• تحقيق الأمن الإنساني يتطلب من كل الفواعل: دول، منظمات حكومية، منظمات غير حكومية وأعمال للعمل بمسؤولية.

• الحفاظ على الأمن الإنساني بالتقليل من النشاط الاستغلالي للشركات متعددة الجنسيات وضبط التعامل بالمبادئ التوجيهية والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعوب.

• التأكيد على الحاجة للعمل في شراكة مع المجتمع المدني والمنظمات الحكومية للعمل على إنهاء المعاناة الإنسانية ومحاسبة الحكومات.

• التأكيد على أن أنظمة المعلومات لها القدرة على تغيير سياسات الأمن الإنساني حيث تمثل هذه الأدوات فرصة للتواصل بشكل أفضل والتعبير عن أفكارنا بشكل أفضل واتخاذ الإجراءات.

• العمل على وضع قواعد دولية جديدة فيما يتعلق بحماية الشعوب، وإدماج البعد الإنساني في عمل المنظمات الولية، حيث تعد حماية الناس من أهم القضايا المطروحة على الأجندة الدولية، ولا يمكن تحقيق السلام والأمن إلا إذا كانا مستمدين من أمن الشعوب.

(1)- Lloyd Axworthy, Op cit, p. p 19-23.

2-4/ النقد

لا يتصف هذا الخطاب بأي صفة إلزامية أو عهود محددة بالتزامات معينة لتنفيذ ما جاء فيه لكونه مجرد خطاب سياسي طموح لوزير خارجية الحكومة الكندية ولا تلزم باقي الدول بما جاء فيه ولا حتى الأمم المتحدة، وفي مقارنة بميثاق الأمم المتحدة الذي يعد من المعاهدات الشارعة التي تفرض على الأطراف المتعاقدة الالتزام بنصوصها.

أكد النقد على انخفاض المشاركة الكندية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتخفيضات الكبيرة في الميزانية في السياسة الخارجية وفي مساعدات التنمية الرسمية لكندا، قد تكون الحاجة إلى ضبط النفس أحد الأسباب الرئيسية لتركيز كندا الناشئ على منظور "التحرر من الخوف" المحدد بدقة على عكس التحرر من العوز الأوسع والأكثر طموحا⁽¹⁾. وتم الوصول إلى أن نجاح الائتلافات الجديدة والمختلطة والجهات الفاعلة، لا سيما تأثير منظمات المجتمع المدني يبرز عن عدد من العوامل المشتركة: بيئة سياسية عالمية مؤاتية في أعقاب الحرب الباردة والنجاحات القوية للمجتمع المدني عبر الوطني في أوروبا الشرقية، أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا، في هذا العصر الجديد من الانسيابية والتقاؤل تم الشعور بقوة بالآثار التوضيحية للحملات الوطنية والعبارة للحدود الوطنية الناجحة⁽²⁾.

اكتسب الأمن البشري مكانة عالية في السياسة الخارجية لكندا في منتصف التسعينات بسبب جهود لويد اكسورثي الذي كان وزير الخارجية في ذلك الوقت، ولكن مع تغير تلك الحقبة عام 2000 (خاصة مع التغيير في قيادة الحزب الليبرالي الحاكم عام 2003 فإن التركيز على الأمن الإنساني وحتى الإشارة إليه تراجع)، حل الأمن القومي محل الأمن الإنساني خاصة من أجل حماية الاقتصاد، وأيضاً بسبب الخوف المتزايد من الإرهاب.⁽³⁾

إن فرصة التعاون الوثيق مع الحكومات، بغض النظر عن مدى جدارة القضية، تجلب معها أيضاً توقعات إضفاء الطابع المؤسسي والاحتراف التي تميل إلى إضعاف الحافة الراديكالية لمنظمات المجتمع المدني وتبديد نواياها التحررية، وهي ديناميكية تدريجية، ومع ذلك يتم وضعها في حالة ارتياح حاد عندما يتم استبدال حلفاء منظمات المجتمع المدني السابقين على مستوى الدولة من قبل آخرين يتبنون وجهة نظر أبعد إن لم تكن معادية للجهات الفاعلة غير الحكومية وهو ما حدث في كندا مع تبني حكومة المحافظين برئاسة ستيفن هاربر نهجا بعيدا تجاه منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي كان ينظر إليها سابقا على أنها شركاء في تنفيذ أجندة الأمن الإنساني⁽⁴⁾.

(1)- Sascha Werther and David Bosold, op cit, p. 86.

(2)- David R. Black, Op cit, p. 175.

(3)- Sandra J. Maclean, David R. Black and Timothy M. Shaw, op cit, p.13.

(4)- David R. Black, Op cit, p. 177.

من وجهة نظر سميث فإن استجابة كندا لتحديات العولمة ليست التزاما بتعددية جديدة ومبتكرة بقدر ما هي ارتداد إلى استراتيجيات المصلحة الوطنية التقليدية في عالم يتزايد فيه التنافس والخطورة⁽¹⁾. تميزت "حقبة اكسورثي" التي لا تنسى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية الكندية بسعي مستمر لتعزيز الأمن الإنساني، وهكذا في حين أن عملية أوتواو لحظر الألغام الأرضية تعتبر نجاحا واسعا لشركة اكسورثي وجدول أعمال الأمن البشري فإن القضايا الأخرى لم تكن كذلك مثل تقرير هاركر المستتير عن "انعدام الأمن البشري في السودان"⁽²⁾، في حين أن الدبلوماسية الجديدة كانت أكثر شمولاً وتشاركية بكثير من الدبلوماسية التقليدية المتمركزة حول الدولة، فإن إمكاناتها لإرساء الديمقراطية تصطدم ببعض القيود الحاسمة التي أضعفت شرعيتها وفعاليتها⁽³⁾. وفي كثير من النواحي تغير مشهد الدبلوماسية الدولية بشكل دائم، مع وجود مجموعة أكثر تعقيدا من الجهات الفاعلة، والشراكات والتقنيات التي يتعين إدارتها ومجموعة منتشرة من التحديات الهائلة التي يتعين معالجتها⁽⁴⁾.

ثالثا: الخاتمة

يعد هذا الخطاب أهم خطاب تاريخي لدعم مفهوم الأمن الإنساني وتبني الدبلوماسية الجديدة من جانب حكومي، فضلا على أنه وضع الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الكندية وحدد جدول أعمال وزير خارجية كندا آنذاك، حيث برزت السياسة الخارجية لكندا وتغيرت الدبلوماسية التقليدية السائدة آنذاك حيث تم اتباع النهج الإنساني على جميع الأصعدة بوضع الأفراد في قلب السياسات والاهداف الاقتصادية الاجتماعية والأمنية.

رغم الانتقادات اللاذعة لحكومة كندا حول تبني مفهوم الأمن الإنساني إلا أن جهود اكسورثي لتعزيز الأمن الإنساني تكلفت بالعديد من الإنجازات التي لا يمكن إنكارها بأي شكل من الأشكال (التوقيع على معاهدة أوتواو، مناقشة التدخل الإنساني، مسؤولية الحماية).

إبراز أهمية التعاون الدولي مع المجتمع المدني وتشجيع الاستفادة من المساعدة التي تقدمها الأطراف غي الحكومية في تعزيز الأمن الإنساني في عصر ما بعد العولمة الذي يفرض تفاعلا معقدا ومتشابكا للنهوض بواقع الأمن الإنساني في العالم.

رغم تبني الحكومة الكندية منهجا دبلوماسيا جديدا يعتمد على التدخل في مناطق النزاع لدواعي إنسانية وتبني مقاربة الأمن الإنساني في جل المشاريع، إلا أنه قد حدث انحراف في المسار خاصة وأن التدخل الفعلي قد اعتمد على نصف المقاربة فقط، لما تم التركيز على جانب واحد وهو التركيز على

(1)- Sandra J. Ma clean et al, Op cit, p. 13.

(2)- Ibid. p. 4.

(3)- David R. Black, Op cit, p. 178.

(4)- Ibid. p. 179.

"التحرر من الخوف" في مقابل "التحرر من الحاجة" وهو الأمر الذي شكل قصورا في معظم عمليات حفظ السلام خاصة في المناطق الهشة فاتباع نهج دبلوماسية من القمة إلى القاعدة دون النظر في المطالب التنموية الملحة عرقل عمليات التعافي وبناء السلام في المناطق الخارجة من الحروب والنزاعات المسلحة.

المبحث الثاني: الأمن الإنساني أمام تحديات عالمية

منذ تقرير التنمية البشرية لعام 1994 زاد الاهتمام بموضوع الأمن الإنساني وتهافتت الدراسات الأكاديمية على المفهوم ومضامينه وأبعاده، كما انخرطت العديد من الدول في تبني المفهوم ووضعها في جدول أعمالها السياسي مثل الحكومة الكندية، واليابانية، وكباحثين دأبنا على تحين تقارير التنمية البشرية كل سنة لتفحص الميولات العالمية، الإقليمية والوطنية فيما يخص الأمن الإنساني. في عولمة التهديدات والمخاطر لا يقف الأمن الإنساني بمنأى عن هذه المخاطر والتحديات، لذلك سنتطرق إلى واقع تحديات الأمن الإنساني في العالم.

حذر محرر المجلة الأمريكية الرائدة "فورين بوليسي": التجارة غير المشروعة في المخدرات والأسلحة، الملكية الفكرية، الأشخاص والمال تزدهر مثل الحرب على الإرهاب، فإن الكفاح للسيطرة على هذه الأسواق غير المشروعة يضع الحكومات في مواجهة الشبكات الحيوية وعديمة الجنسية التي تدعمها العولمة، إن قوة مثل هذه المافيات العالمية في الاكراه والفساد آخذة في الازدياد، وتتفاقم بسبب تسهيلات العولمة، مع تداعيات عميقة على الأمن المحلي والتنمية العالمية ناهيك عن الأصولية والإرهاب التي تشكل تحديات عميقة لمفهوم الكوسموبوليتانية والحوكمة العالمية والتنمية البشرية، ومن المؤسف أن هذا التهديد المتقلب للنظام العالمي بدأ للتو في الاعتراف به في عوالم أكاديمية وسياسية مترابطة⁽¹⁾.

هناك مجموعة هائلة من التهديدات والمخاطر والشكوك تلوح في الأفق فوق الجميع، ورغم أن الأفضل حالا يمكن أن يناوأ بأنفسهم عن بعض هذه التهديدات (المجاعة، الأمراض التي يمكن الوقاية منها أو علاجها، التعرض الجسدي، العنف الاجرامي، الاستغلال الاقتصادي، وما إلى ذلك)، إلا أنهم يتشاركون والبعض الآخر على قدم المساواة مع الفقراء (الأمراض العضال، الكوارث الطبيعية والحرب النووية)².

المطلب الأول: تحديات الأمن الإنساني: تقارير عالمية أمام قضايا إنسانية

برز الأمن الإنساني مؤخرًا كنهج مبتكر لمساعدتنا على معالجة مصادر انعدام الأمن، التي تؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم، بطريقة شاملة فلم يعد أمن الفرد محددًا حصريًا في نطاق الدول أو أمن الدولة، بدأت أصول حالات انعدام الأمن اليوم تتنوع وتتعلق بعوامل اجتماعية، اقتصادية وبيئية وعوامل أخرى تتخطى حالة عدم الأمان هذه حدود الدول بشكل متزايد ولها عواقب عالمية⁽³⁾.

يتم الاعتماد في هذا المطلب على هذه التقارير بالذات قصد فحص ومحاولة ترتيب أبعاد الأمن الإنساني من الأكثر أهمية إلى الأقل تأثيرًا وأهمية وهي صادرة عن مؤسسات تمثل مختلف أوجه التفاعل بين مكونات السياسة العالمية في ظل نظام عالمي مترابط ومعقد.

(1)- Sandra J. Ma clean et al, Op cit, p. 5.

² Barry Buzan, Op cit, p. 19.

(3)- Claude Bruderlein, Op cit, p.2.

لقد أصدر البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة تقريره الخاص المعني بالأمن الإنساني في الثامن من فبراير عام 2022 الموسوم بـ "تهديدات جديدة للأمن البشري في عصر الأنثروبوسين"⁽¹⁾: المطالبة **بمزيد من التضامن** تزامن هذا التقرير مع واحدة من إحدى اللحظات الحرجة في تاريخ الحضارة الإنسانية، حيث يشهد العالم مخاطر سياسية واقتصادية، صحية وبيئية تهدد حاضره ومستقبله، وبالطبع تتصدر جائحة كوفيد-19 والتغيرات المناخية قائمة المخاطر. أشار التقرير لأرقام مخيفة تعكس واقع الأمن الإنساني في السياق الأنثروبوسيني ندرج منها⁽²⁾:

1. الجوع أخذ في الارتفاع، حيث وصل عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى 800 مليون شخص عام 2020 وحوالي 2.4 مليار شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي نتيجة تراكم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية قبل عام 2019، وتعززت بفعل الوباء عامي 2020 و 2021. والتهديدات للإنتاجية الاقتصادية لها تأثيرات عديدة على أبعاد الأمن الإنساني المرتبطة بالدخل والعمالة والآفاق الاقتصادية.

2. استمرار تأثير تغير المناخ على الجوهر الحيوي للبشر: فحتى في سيناريو تخفيف معتدل لدرجة حرارة الأرض، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى وفاة حوالي 40 مليون شخص حول العالم، معظمهم من الدول النامية، نتيجة لزيادة درجات الحرارة منذ اللحظة وحتى نهاية القرن. كما يشير التقرير إلى أن ارتفاع درجات الحرارة يمكن أن يزيد من عدم الراحة ويعزز العداء والعنف. وجدت دراسة حديثة عن تغير المناخ والعنف الشخصي في 57 دولة أن كل زيادة درجة مئوية لنا في درجات الحرارة السنوية ترتبط بمتوسط زيادة بنسبة 6% في جرائم القتل.

3. زيادة عدد النازحين قسرا: وصل إلى مستوى قياسي، بلغ 82.4 مليون شخص عام 2020. ومن المحتمل تسريع النزوح القسري، طالما ظل تغير المناخ دون تخفيف.

4. التقنيات الرقمية: يمكنها أن تساعد في مواجهة تحديات عصر الأنثروبوسين. إلا أن الوتيرة السريعة للتوسع الرقمي تأتي مع تهديدات جديدة قد تؤدي إلى تفاقم المشكلة من قبيل عدم المساواة والصراع العنيف، حيث ازدادت الجرائم السيبرانية التي بلغت كلفتها 6 تريليون دولار بنهاية عام 2021.

(1) - * يرمز مصطلح "الأنثروبوسين Anthropocene" إلى العصر الجيولوجي الذي يتفوق فيه الإنسان على سائر المخلوقات التي تشاركه النظام الايكولوجي، وذلك من خلال تأثيره على المناخ والبيئة وجميع الأنظمة الحيوية على الأرض.

ترجع أصل كلمة Anthropocene إلى اللغة اليونانية وتتكون من شقين: الشق الأول، «Anthropo» وتعني "إنسان"، والشق الثاني "cène" وتعني "حقبة". وقد صاغ هذا المصطلح عام 2000 عالم الأحياء "يوجن ستورمر" والكيميائي "بول كروتزن". لاقى هذا المصطلح - ولا زال - جدلا واسعا في الأوساط الأكاديمية حتى تم اعتماده رسميا عام 2016 من قبل "مجموعة الأنثروبوسين" باعتباره العصر الجيولوجي الجديد

(2) - UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", SPECIAL REPORT, 2022, PP 22-23.

5. وصل عدد الأشخاص المتضررين من النزاعات إلى مستويات قياسية: يعيش حوالي 1.2 مليار شخص في مناطق متأثرة بالنزاع، بالإضافة إلى 560 مليون يعيشون في بيئات هشة.
6. زيادة معدلات العنف ضد المرأة: بلغ عدد النساء والفتيات اللواتي يقتلن على يد الشريك الحميم أو أسرهن إلى 47.000 في عام 2020. في المتوسط تقتل امرأة أو فتاة كل 11 دقيقة عن طريق الشريك الحميم أو أحد أفراد الأسرة.
7. تفاوت الاستجابة للتحديات الصحية والتفاوت في شمولية أنظمة الرعاية الصحية بين الدول مرتفعة الدخل والدول منخفضة الدخل مما يتسبب في اتساع الفجوة بين بلدان مؤشر التنمية البشرية المرتفعة والمنخفضة.
- إن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني في سياق الأنثروبوسين متعددة الأبعاد، لأنها تؤثر على الناس من خلال قنوات متعددة، كثيرة، مترابطة لأنها تتفاعل كجزء من أنظمة الكواكب ذاتية التنظيم، بما في ذلك التفاعلات بين النظم البيئية والأنظمة الاجتماعية، عالمية، لأن لها نطاقا عالميا.
- كما نشر المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في طبعته السابع عشر تقريرا حول المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي في 2022 تحت عنوان "المخاطر العالمية" حيث اعتبر التقرير أن أبرز التهديدات إضافة للتهديدات المعروفة هي التنافس على الفضاء وخطر المناخ موضحا ذلك بالأرقام التالية⁽¹⁾:
1. أكد التقرير على أن "الإخفاق في العمل المناخي" يعد التهديد الأول للعالم على المدى البعيد، وذكر التقرير أن تغير المناخ قد بدأ بالفعل في الظهور في مظاهر الجفاف، الحرائق، الفيضانات، ندرة الموارد وفقدان الأنواع. مما سيتسبب في تهجير أكثر من مليوني شخص عام 2050.
 2. في 2020 شهدت العديد من المدن حول العالم ارتفاعا شديدا في درجات الحرارة على سبيل المثال ما يحدث في "الدائرة القطبية الشمالية". كما أصبح من الصعب الوصول إلى مستوى الصفر من انبعاثات الكربون الذي كان من المأمول تحقيقه بحلول عام 2050.
 3. ما يصل إلى 8.5 مليون وظيفة في قطاع الطاقة (حوالي 30%) يمكن أن تفقد في مجال الوقود الأحفوري والطاقة النووية بحلول العام 2050. على الرغم من إعادة تأهيل 40 مليون وظيفة جديدة معظمها في مصادر الطاقة المتجددة.
 4. تتسبب الصعوبات الاقتصادية، تغير المناخ، النزاعات وعدم الاستقرار السياسي في إجبار الملايين على ترك منازلهم. فمنذ العقد الأخير تزايدت الهجرات الدولية من 221 مليون شخص في 2010 إلى 281 مليون شخص في 2020.
 5. مع بداية العام 2022، 5.4 مليون وفاة بسبب كوفيد 19، وأكثر من 282 مليون حالة مؤكدة.

(1)- World Economic Forum, "The Global Risks", 17th Edition, Report, 2022, p p. 83-34

وتلقيح 6% فقط في أفقر 52 دولة، في مقابل 67.2% تم تلقيحهم في الدول ذات الدخل المرتفع، ومع تقادم حالات الإصابة بالأمراض المعدية مما تسبب في وقوع 41 مليون حالة وفاة كل عام، معظمها في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل في جميع أنحاء العالم بسبب التأخر في تلقي العلاج.

6. يتسبب الاستخدام غير المناسب للمضادات الحيوية المستخدمة لعلاج كوفيد 19 في وفاة ما يقرب مليوني شخص عام 2020 خاصة لما يتعلق الأمر بأمراض الملاريا والسل.

7. في عام 2020 زادت هجمات البرامج الضارة وبرامج الفدية بنسبة 358% و 435% على التوالي. وفشل الأمن السيبراني حيث تقدر الفجوة في الاحتياجات السيبرانية المحترفة عبر العالم ب 3 ملايين.

8. تتمثل نتائج النشاط الفضائي في ارتفاع مخاطر الاصطدامات في ظل التنافس على الفضاء حيث قد يؤثر الحطام على البنية التحتية لأنظمة الاتصالات الرئيسية على الأرض أو إتلاف معدات فضائية قيمة أو إثارة توترات دولية، أو تأثيرات بيئية غير معروفة، أو ارتفاع تكاليف الخدمات العامة مثل مراقبة الطقس أو مراقبة تغير المناخ.

ركزت التقارير على الدور الكبير لتغير المناخ على الأمن الإنساني لذلك ارتأينا تفحص تقرير مؤشر مخاطر المناخ العالمي لمزيد من التوضيح.

أما "مؤشر مخاطر المناخ العالمي" * (1) 2021" يورد البيانات التالية(2):

5. كانت موزمبيق، زيمبابوي وجزر الباهاما هي البلدان الأكثر تضررا من آثار الأحداث الجوية السابقة عام 2019.

6. فقد أكثر من 475000 شخص حياتهم كنتيجة مباشرة لأكثر من 11000 حالة جوية قاسية على مستوى العالم، وبلغت الخسائر حوالي 2.56 تريليون دولار أمريكي. كانت العواصف، هطول الأمطار، الفيضانات والانهيارات الأرضية أحد الأسباب الرئيسية للخسائر والأضرار عام 2019.

7. تنتمي ثمانية من أصل عشرة بلدان الأكثر تضررا من الآثار الكمية لظواهر الطقس المتطرفة عام 2019 إلى فئة الدخل المنخفض إلى المتوسط المنخفض. نصفهم من الدول الأقل تطورا.

8. أكدت جائحة كوفيد-19 حقيقة أن كل من المخاطر وقابلية التأثر نظامين مترابطين، لذلك من المهم تعزيز مرونة الفئات الأكثر ضعفا في مواجهة أنواع مختلفة من المخاطر (المناخية، الجيوفيزيائية، الاقتصادية أو المتعلقة بالصحة).

(1) - * مؤشر مخاطر المناخ العالمي (CRI) تم تطويره بواسطة Germanwatch لتحليل التأثيرات الكمية لأحداث الطقس المتطرفة من حيث الوفيات وكذلك الخسائر الاقتصادية استنادا إلى بيانات من جميع أنحاء العالم وتعتبر أكثر قواعد البيانات موثوقة وكاملة.

(2) - David Eckstein, Vera kunzel and Laura Schaffer, Global Climate Risk Index 2021, German Watch, 2021.

<http://www.Germanwatch.org/en/19777>.

9. وفقا لتقرير فجوة التكيف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2016، ستؤدي التأثيرات المتزايدة إلى زيادات في تكاليف التكيف العالمية: بحلول عام 2030، من المتوقع أن تصل هذه التكاليف إلى ما بين 140 و300 مليار دولار أمريكي سنويا، وبحلول عام 2050 ستصل التكاليف إلى 280 و500 مليار دولار أمريكي.

10. تقدر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في تقريرها الخاص " الاحترار العالمي بمقدار 1.5 C° أن متوسط القيمة الحالية الصافية لتكاليف الضرر الناجم عن الاحترار في العام 2100 ل 1.5 درجة مئوية و 2 درجة مئوية 54 تريليون دولار و 69 تريليون دولار على التوالي مقارنة بعام 1961 و 1990.

11. تركّز الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2019 في تقاريرها الأخيرة على تأثير تغير المناخ على التصحر وتدهور الأراضي، وهذا له آثار على فقدان التنوع البيولوجي وزيادة احتمالية نشوب حرائق الغابات.

12. تؤثر الظواهر المناخية القاسية على المتزايدة الشدة والمتكررة على الناس في البلدان النامية بشكل غير متناسب، وتهدد الأرواح وسبل العيش والأمن الإنساني والتنمية المستدامة.

13. أعلنت قمة طموح المناخ في 12 ديسمبر 2020 عن حملة (Race to Resiliences) لتحفيز تغيير كبير في الطموح العالمي من أجل المرونة المناخية ويريد تحفيز عمل الجهات الفاعلة غير الحكومية على بناء قدرة أربعة مليارات شخص من المجموعات والمجتمعات المعرضة لمخاطر المناخ بحلول عام 2030.

10. الزيادة في درجة الحرارة العالمية ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف باريس، ولكن بدلا من ذلك يمكن أن تصل إلى 3.2 درجة مئوية بحلول نهاية القرن.

فالتطورات مثيرة للقلق حيث يهدد تغير المناخ بتدمير عقود من التقدم في التنمية ويمكن أن يؤدي إلى آثار خطيرة على الأمن الإنساني والوطني.

يناقش هذا المطلب التهديدات العالمية على الأمن الإنساني بناء على ما جاء في التقارير السابقة: طرح مفهوم الأمن الإنساني رسميا عام 1994 من طرف محبوب الحق وأمارتيا صن في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، حيث حدد التقرير أبعاد الأمن الإنساني والتهديدات المحدقة بأمن الأفراد (الجدول موضح في الفصل الأول)

رغم الجهود المبذولة فإن المؤشرات تؤكد أن تحقيق الأمن الإنساني لا يزال هدفا صعب التحقيق، حيث يواجه العديد من الأزمات والتحديات التي تنعكس على أبعاد الأمن الإنساني. بعضها ناتج عن تغير المناخ، والبعض ناتج عن طبيعة بعض الفواعل (الإرهاب والجريمة المنظمة) والبعض راجع لبيئة النزاعات وهشاشة الدول والبعض الآخر يعود لتطورات العصر (تحديات رقمية)

أولاً: أثر التحدي البيئي على الأمن الإنساني

1-1/ الجفاف وموجات الحر

استناداً إلى التقارير الأخيرة لسنة 2022 يتصدر التهديد البيئي باقي التهديدات، حيث تمثل الكوارث الطبيعية سبباً رئيسياً في زيادة معدلات النزوح والتهجير القسري، فكل من تدهور الأراضي الزراعية وندرة المياه والمخاطر الطبيعية واستنفاد التنوع البيولوجي تشكل عاملاً مباشراً في إشعال النزاعات وتسريع وتيرة الهجرة وزيادة معدلات العنف والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، لقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2020 أنه بحلول عام 2070 يمكن أن تغطي المناطق شديدة الحر على ما يقرب خمس أراضي العالم ومن أبرز الأمثلة على هذه المناطق: الصحراء الكبرى والتي تقع في نطاقها سبع دول عربية هي مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، ومن المتوقع أن يشهد العالم العربي انخفاضاً في هطول الأمطار بنسبة 10% بحلول عام 2050 الأمر الذي سيترتب عليه هجرة واسعة النطاق، ففي الصومال على سبيل المثال، أجبرت فترات الجفاف مجتمعات بأكملها على الانتقال إلى المستوطنات الحضرية وشبه الحضرية⁽¹⁾.

تم توضيح التكاليف المدمرة لأزمة المناخ غير المضبوطة بجلاء عام 2022، حيث أدت الفيضانات، الجفاف، موجات الحر والحرائق إلى وفيات، فقدان المساكن وسبل العيش وزيادة انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك فشل قادة العالم عندما اجتمعوا في COP27 في مصر في اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على درجة حرارة أقل من 1.5 درجة مئوية، رفضت الدول معالجة الدافع الأول للاحتزار العالمي، حيث فشلت المفاوضات في تأمين التزامات حيوية بالتخلص التدريجي من جميع أنواع الوقود الأحفوري⁽²⁾.

1-2/ الهجرات البيئية، الاقتصادية والقسرية

الهجرات البيئية: هي الهجرات التي تسببها الكوارث المرتبطة بالطقس حيث تتفاقم بسبب الضغط على أنظمة الكوكب، الكوارث الجيوفيزيائية وغيرها من الأخطار المفاجئة بطيئة الظهور، تؤدي إلى نزوح الملايين من الناس كل عام، عام 2020 وحده نزح 30.7 مليون شخص داخلياً بسبب الكوارث وحدث ما يقرب 40% من ذلك في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي بسبب الأعاصير، الفيضانات، الزلازل والانفجارات البركانية، كما أدى الجفاف عام 2018 إلى تعريض 3.2 مليون شخص لخطر انعدام الأمن الغذائي في موسم الأعاصير بالسلفادور ونزوح 310.000 شخص في غواتيمالا و175.000 شخص في هندوراس وأثر بشدة على الزراعة وصيد الأسماك في المنطقة⁽³⁾.

(1)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, pp. 47-55.

(2)- Amnesty, **The state of the World's Human Rights**, International Report 2022/2023, 2022/2023, p. ix.

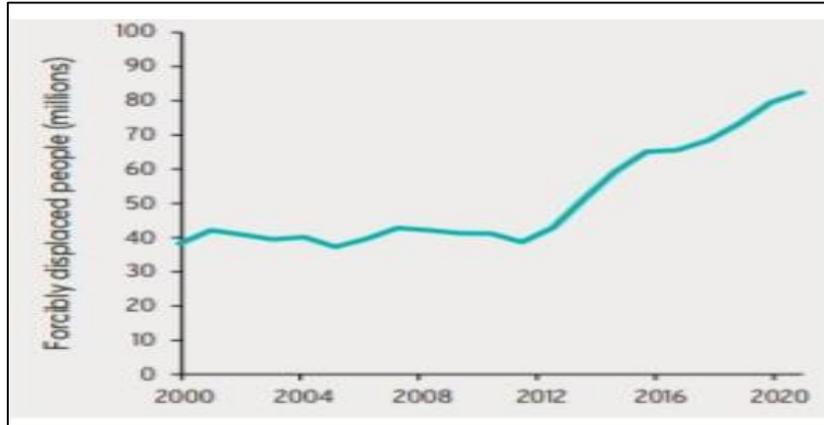
(3)- Ibid, p 103.

الهجرات الاقتصادية: حسب تقرير التنمية البشرية 2016 يعيش 244 مليون شخص خارج أوطانهم، ويأمل الكثير من اللاجئين لأسباب اقتصادية تحسين سبل عيشهم، وإرسال الأموال إلى أوطانهم. ولكن الكثير من المهاجرين ولا سيما 65 مليوناً من النازحين قسراً يواجهون ظروفًا قاسية، إذ يفتقرون إلى فرص العمل والدخل ويتعذر عليهم الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. عدا المساعدة الإنسانية التي تقدم لهم في حالات الطوارئ⁽¹⁾.

تؤدي الأزمات التنموية إلى انعدام الأمن الغذائي والفقر، ندرة ونقص الموارد والفرص لملايين الناس في جميع أنحاء العالم. يلجأ البعض إلى الهجرة كاستراتيجية تخفيف أو حل بحثاً عن حياة أفضل. حيث تهيم الهجرة الاقتصادية أو العمالة على أهم ممرات الهجرة في جنوب آسيا مثل: بنغلاديش-الهند، أفغانستان-باكستان، الهند-باكستان، نيبال-الهند⁽²⁾.

الهجرات القسرية: إن التهديدات الأمنية البشرية المتداخلة، الصراع والعنف تؤدي إلى النزوح خارج مناطق الحرب، في حين يعتقد أن النزاعات في أفغانستان، الصومال والجمهورية العربية السورية مسؤولة عن أكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم،

الشكل رقم 10: المنحنى البياني التصاعدي يبين عدد الأفراد المهجرين قسراً.



Source: UNDP, “New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity”, SPECIAL REPORT, 2022, P 89

حيث يعيش حوالي 30% من مجموع السكان في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط. في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، ارتفع عدد السكان المتضررين من النزاع في أفريقيا جنوب الصحراء بشكل حاد نتيجة للزيادات الكبيرة في النزاعات غير الحكومية. تظهر الدول العربية زيادة بعد عام 2011 بالتزامن مع فترة الربيع العربي لا سيما العراق، الجمهورية العربية السورية واليمن. عام 2016

(1)- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2016 تنمية للجميع، 2016، ص 5.

(2)- UNDP, “New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity”, Op cit, p. 103.

كانت هناك زيادة في أمريكا اللاتينية تعزى إلى العنف المرتبط بالنزاع غير الحكومي بين عصابات المخدرات في البرازيل والمكسيك⁽¹⁾.

نتيجة لتزايد الاهتمام مخاطر المناخ وغلبة التهديدات البيئية على النقاشات العالمية التي طغت على معظم المحافل الدولية والدوائر السياسية كنا على مقربة من الجزم باعتلاء التحدي البيئي قائمة التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني غير أن ظهور تحد من نوع آخر أدخل العالم في حالة ركود اقتصادي، وانغلاق اجتماعي وأتى على حياة الملايين ألا وهو التحدي الصحي جعلنا نترث ونعيد ترتيب الأبعاد وفق الأهمية من منظور آخر.

ثانيا: التحدي الصحي: الأمن الإنساني في مواجهة أمراض عالمية

2-1/ أمراض عالمية

يبدو أن كوفيد-19 هو الأزمة العالمية السابعة للأمراض المعدية في القرن الحادي والعشرين: سبقتها السارس، انفلونزا الطيور، انفلونزا الخنازير، متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، إيبولا وزيكاف. يبدو أنه كل ثلاث سنوات تقريبا سنواجه أزمة مرضية معدية⁽²⁾.

أصبح العالم الآن تفاعليا ومترابطا، وهو العالم الذي بدأت فيه مشاكل بقاء الإنسان تلقي بظلالها، تبرز الحوكمة العالمية فيه كوسيلة للتغيير والتنمية بمشاركة جهات فاعلة جديدة سيما إذا تعلق الأمر بالأمن الإنساني⁽³⁾، فحسب تقرير التنمية البشرية 2016 يصيب فيروس نقص المناعة البشرية مليوني شخص في السنة⁽⁴⁾، وتعتبر نظم الرعاية الصحية من المكونات الأساسية للأمن الإنساني حيث شهد العالم في العقود السابقة تحسنا مقبولا في أنظمتها، انخفض معدل وفيات الأطفال إلى أكثر من النصف بين عامي 1990 و2019 وانخفضت معدلات وفيات الأمهات بشكل ملحوظ، فضلا عن تقلص الفوارق بين البلدان النامية والمتقدمة على مستوى كفاءة النظم الصحية، لكن ظهور جيل جديد من الأمراض حيوانية المصدر والتي تنتقل إلى الإنسان نتيجة تأثيره الضار على النظام البيئي (الأنثروبوسين) الأمر الذي دفع إلى العودة للوراء بعد التحسن النسبي الذي تحقق⁽⁵⁾.

وفي عالمنا المترابط أصبح الاستعداد لمواجهة أزمات صحية محتملة من الأولويات، وخير مثال على ذلك وباء زيكاف الذي انتشر مؤخرا وتباينت ردود فعل البلدان حيال انتشاره. ففي البلدان التي شهدت انتقالا مستمرا للفيروس مثل الاكوادور وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا نصحت النساء بتأجيل الحمل، وفي البرازيل أطلقت سلالة جديدة من البعوض في محاولة لمكافحة فيروس زيكاف وأرسل عناصر

(1)- Ibid. p 89.

(2)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", p 14.

(3)- Alain Akl, Op cit, p 220.

(4)- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2016 تنمية للجميع، 2016، ص 5.

(5)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, pp. 47-55.

من القوات المسلحة إلى مختلف أنحاء البلاد لتتقيف السكان عن أساليب مكافحة البعوض وتحذيرهم من مخاطر الفيروس⁽¹⁾.

وفقا لليونيسيف، الأطفال دون سن الخامسة يتحملون نحو 90% من الأمراض المصاحبة للتغيرات المناخية كحمى الضنك والملاريا، فتلوث الهواء يؤدي إلى وفاة نصف مليون طفل دون الخامسة، كما يتوفى يوميا 2400 طفل نتيجة للالتهاب الرئوي، ويتوقع أن يكون هناك 600 مليون طفل في العالم بحلول 2040 يعيشون في مناطق تعاني نقص المياه مقارنة باحتياجاتهم الفعلية⁽²⁾.
أثرت جائحة كوفيد-19 على الجميع تقريبا وتحول إلى أزمة كاملة للأمن الإنساني والتنمية البشرية.

كان التأثير الأكثر مأساوية هو مقتل أكثر من 10 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم (الوفيات الزائدة في 2020-2021). حيث تمثل جائحة كوفيد-19 أحد أكثر التهديدات خطورة على صحة البشر في العقود الأخيرة، وتوقع التقرير أن تزداد نوعية هذه الأمراض في المستقبل القريب. مما سيؤدي إلى انتكاسة للحضارة الإنسانية رغم كل التقدم الذي حققته⁽³⁾، وعلى الرغم من الخطوات المهمة التي اتخذتها البلدان للاستجابة لوباء كوفيد-19 غير أن مؤشر 2021 للأمن الصحي وجد أن جميع البلدان لا تزال غير مستعدة بشكل خطير لمواجهة التهديدات الوبائية في المستقبل⁽⁴⁾.

2-2/ نظم الرعاية الصحية والتفاوت في الاستجابة

كان توزيع اللقاحات ضد فيروس كوفيد-19 عاملا محوريا في جعل التعافي الاقتصادي ممكنا. ولكن الامر لم يسر على النحو المأمول، بل ظهرت وتكرست مظاهر عدم العدالة مجددا بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث استأثرت الأولى على عمليات تصنيع وتوزيع اللقاحات، فالتفاوت بين الدول في الحصول على اللقاحات ليس فقط أمر بغيبض من الناحية الأخلاقية، ولكنه أيضا محرك رئيسي للتباين الحاد في عمليات التعافي الاقتصادي بين الدول⁽⁵⁾، حيث قامت الدول الغنية بتخزين لقاحات covid-19 وإضعاف أنظمة إعادة التوزيع متعددة الأطراف، مما ساهم في تعميق عدم المساواة⁽⁶⁾، ورغم ذلك يرى باري بوزان أن الأغنياء يخلقون لأنفسهم بعض الأمراض الجديدة بسبب المزايا التي يتمتعون بها

(1)- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2016 تنمية للجميع، 2016، ص15.

(2)- خديجة عرفة، "الأمن الإنساني في ظل التغيرات المناخية. تحديات متزايدة"، السياسة الدولية، (2022) من الموقع:

تم التصفح الموقع يوم: 7 أبريل 2023

<http://www.siyassa.org>

(3)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, pp. 47-55.

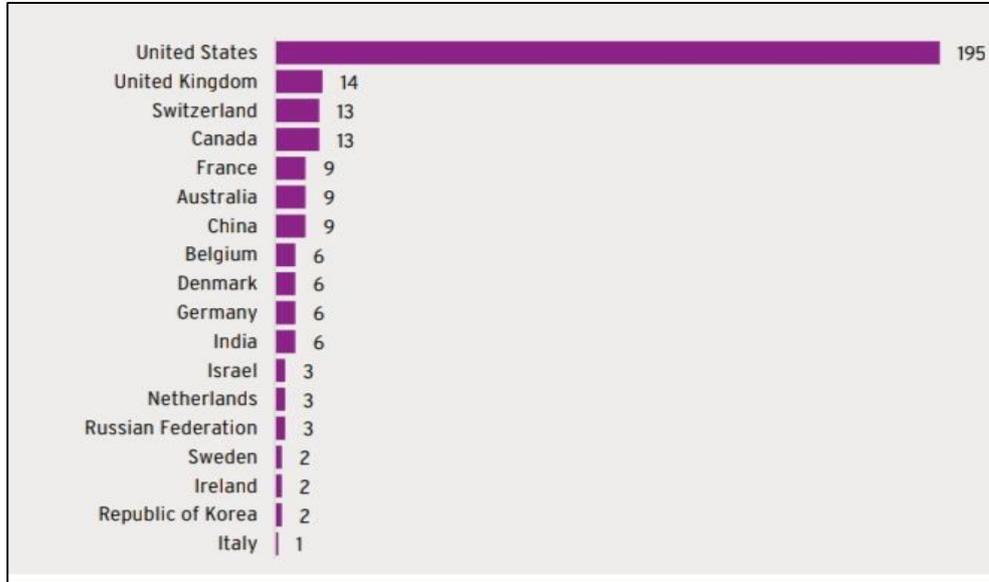
(4)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, **Global Health Security Index: Advancing Collective Action and Accountability amid Global Crisis**, 2021.p. 5. Available: [www. GHSIndex.org](http://www.GHSIndex.org)

(5)- UNDP, "New threats to human Security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, p. 74.

(6)- Amnesty, Op cit, p. ix.

(تحطم الطائرات، الاختطاف، أمراض الاستهلاك المفرط، وما إلى ذلك)، خاصة عندما تكون العلاقات بين السبب والنتيجة غامضة (السرطان، الجريمة والبطالة)¹.

الشكل رقم 11: يوضح امتياز التلقيح ضد فيروس كوفيد-19 متركز في دول قليلة فقط.



Source: UNDP, “New threats to human Security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity”, **SPECIAL REPORT**, 2022, p. 74.

يظهر الشكل أنه حتى في البلدان المتقدمة تظهر تفاوتات جلية في نسبة عدد الملقحين، حيث تستأثر الولايات المتحدة بالمركز الأول بلا منازع، تليه المملكة المتحدة بنسب منخفضة وهذه الأرقام تدل على وجود خلل في توزيع اللقاحات ليس فقط بين الدول النامية والدول الأقل نمواً، بل حتى بين الدول النامية ذاتها.

بلغت نسبة عدد الملقحين في الدول المتقدمة حوالي 67% من إجمالي السكان، مقارنة بـ 46% في الدول النامية، و30% في الدول متوسطة النمو، و7% في الدول الأقل نمواً وتتفاوت نسبة السكان الملقحين بين الدول العربية، فباستثناء دول الخليج العربي التي حققت معدلات تلقيح مرتفعة وصلت في دولة الامارات، على سبيل المثال، إلى قرابة 70% من إجمالي السكان، لم تحقق باقي الدول العربية مستوى تلقيح مقبول⁽²⁾، فالسفر العالمي، التوسع الحضري، تغير المناخ، النمو السكاني والتحركات، التقدم في التكنولوجيا الحيوية، والتهديدات من الأسلحة البيولوجية المهندسة عمداً، ستؤدي إلى زيادة مخاطر انتشار الأوبئة بشكل متكرر⁽³⁾.

¹ Barry Buzan, Op cit, p. 19.

⁽²⁾- UNDP, “New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity”, Op cit, PP 47-55.

⁽³⁾- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit .p. 6.

منذ جائحة كوفيد-19 وآثارها المدمرة على جميع المستويات قل التركيز على الآثار المدمرة التي تنترب عن مخاطر المناخ حيث أصبح التأكيد على أولوية البقاء في سلم أبعاد الأمن الإنساني وذلك بالتشديد على أن الأمن الصحي يأتي على رأس تهديدات الأمن الإنساني، لولا أن الأرقام المخيفة التي تحصدتها المجاعة من ضحايا الفقر والمجاعة وسوء التغذية تقول غير ذلك.

ثالثاً: التحدي الغذائي وشح المياه

تتزايد تحديات القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، حيث سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الهشاشة في أنظمة الأغذية الزراعية لدينا وأوجه عدم المساواة في مجتمعاتنا مما أدى إلى زيادة الجوع في العالم وانعدام الأمن الغذائي الحاد⁽¹⁾، في عام 2020، كان 2.4 مليار شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي بشكل متوسط أو شديد بزيادة 44% من عام 2014، وفي عام 2020 وحده تأثر أكثر من 300 مليون شخص بانعدام الأمن الغذائي. وفي عام 2019 مات 7.9 مليون شخص بسبب أشكال مختلفة من المخاطر الغذائية⁽²⁾.

نشرت مؤخرا المجلة الأمريكية " ناشيونال انترست " (The National Interest) دراسة عن أكثر عشرة مخاطر عالمية في 2023 (The Top Ten Global Risks of 2023) من منظور الولايات المتحدة والعالم، ومن بينها الأمن الغذائي حيث أن برنامج الأغذية العالمي سلط الضوء على الجوع، سوء التغذية في جميع أنحاء العالم من أمريكا الوسطى وهايتي، شمال افريقيا، ساحل غانا وجمهورية افريقيا الوسطى، جنوب السودان والقرن الافريقي، سوريا واليمن، باكستان وأفغانستان. حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون اللامن في الغذاء بشكل حاد من 135 مليونا إلى 345 مليونا منذ عام 2019، وذلك بسبب حرب أوكرانيا، تغير المناخ، ارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة⁽³⁾، حيث تؤدي الحرب المستمرة في أوكرانيا إلى تعطيل سلاسل التوريد وتؤثر بشكل أكبر على أسعار الحبوب والأسمدة والطاقة في النصف الأول من عام 2022، أدى ذلك إلى مزيد من الزيادات في أسعار المواد الغذائية. كما تشير أحدثلة المتاحة إلى أن عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي في جميع أنحاء العالم ارتفع بمقدار 112 مليونا إلى ما يقارب 3.1 مليار، مما يعكس آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية أثناء الوباء، يمكن أن يكون هذا الرقم أكبر بمجرد توفير البيانات لحساب خسائر الدخل في عام 2020⁽⁴⁾.

(1)- FAO, IFAD, UNICEF, WFP AND WHO.2022. **The State of Food Security and Nutrition in the World 2022. Repurposing Food and agricultural policies to make healthy diets more affordable.** Rome, FAO.2022.

<http://doi.org/10.4060/cc0639 en>

(2)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit .p 51.

(3)- Mathew Burrows Robert A. Manning, " **The Top Ten Global Risks of 2023**", the National Interest, (2022).

(4)- FAO, IFAD, UNICEF, WFP AND WHO. Op cit, p. xiv.

إضافة إلى 50 مليون شخص على حافة المجاعة في 45 دولة عبر العالم، وقد حدد برنامج الغذاء العالمي أربعة عوامل وراء ذلك منها صدمات تغير المناخ في مناطق متفرقة من العالم وتأثيرها على المحاصيل وسبل العيش، كما أن بعض السياسات التي اتبعت للتقليل من حدة التغيرات المناخية، قد أثرت سلباً على الأمن الغذائي للأفراد، أي أن التحول من الوقود الأحفوري إلى الوقود الحيوي تسبب في أزمات غذاء⁽¹⁾.

3-1/ الأمن المائي: وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2025، يمكن أن يعيش أكثر من نصف سكان العالم في مناطق تواجه ندرة المياه بسبب تكوين المدن الضخمة وزيادة عدد سكان العالم، التي من المتوقع أن تصل إلى 9.7 مليار بحلول عام 2050، مما يتسبب في مزيد من الضغط على المياه على مستوى العالم⁽²⁾، أما تقديرات المنتدى العالمي للمياه، تشير إلى أن إن ربع سكان العالم - نحو ملياري نسمة - يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة، والنصف - نحو 3.6 مليار نسمة - محرومون من خدمات الصرف الصحي المأمون، وفي عام 2019، تم تصنيف أمراض الإسهال على أنها ثامن أكبر أسباب الوفاة في العالم، إذ تسبب في إزهاق أرواح 1.5 مليون شخص في مختلف أنحاء العالم معظمهم بسبب تدني خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. وعادة ما ترمى أعباء ندرة المياه على النساء والفتيات، إذ يؤدي الافتقار إلى تسهيلات ملائمة للنظافة الشخصية في المدارس إلى ارتفاع نسبة التغيب، ويخلف تدني مستويات التحصيل الدراسي آثاراً تستمر مدى الحياة⁽³⁾.

تسببت الحرب في أوكرانيا في زيادة نسب عدد الأشخاص الذين يعانون من اللأمن الغذائي ناهيك عن الأمراض الناتجة عن سوء التغذية وبتزايد الترابط والتعقيد بين مهددات الأمن الإنساني (الأمن السياسي المتمثل في الحرب على أوكرانيا، والأمن الغذائي وحتى الأمن الاقتصادي المتمثل في ارتفاع الديون وزيادة التضخم والعدالة) كلها تتداخل فيما بينها لتؤثر على الأمن الإنساني.

رابعاً: التحدي الاقتصادي: الأمن الإنساني أمام الملا عدالة، التضخم والديون العالمية

هناك تزايد ملحوظ في معدلات عدم المساواة عالمياً، من شأن فقدان الدخل أن يعيق وصول الناس إلى التقنيات الجديدة مما يرسخ عدم المساواة على مدى أجيال، وقد تؤدي سرعات الانتقال غير المتكافئة إلى توسيع التفاوتات بين الاقتصادات وخلق ضغوط على العمال للهجرة إلى البلدان التي تطلب مهاراتهم⁽⁴⁾.

(1) - خديجة عرفة، مرجع سابق.

(2) - Kaltoum Belhassan, **Water Scarcity Management in the Maghreb Region**, on DOI: <http://dx.doi.org/10.5772/intechopen.103788>, p.1.

(3) - فيولا فهمي، أبرزها الأمن الإنساني. أهم 5 مهددات لظاهرة تغير المناخ، جسور بوست، (2022)

http://jusoorpost.com تم التصفح يوم 7 أبريل 2023.

(4) - World Economic Forum, «The Global Risks Report 2022», Op cit, p 37.

الشكل رقم 12: يوضح أكبر اقتصادات العالم في 2022.

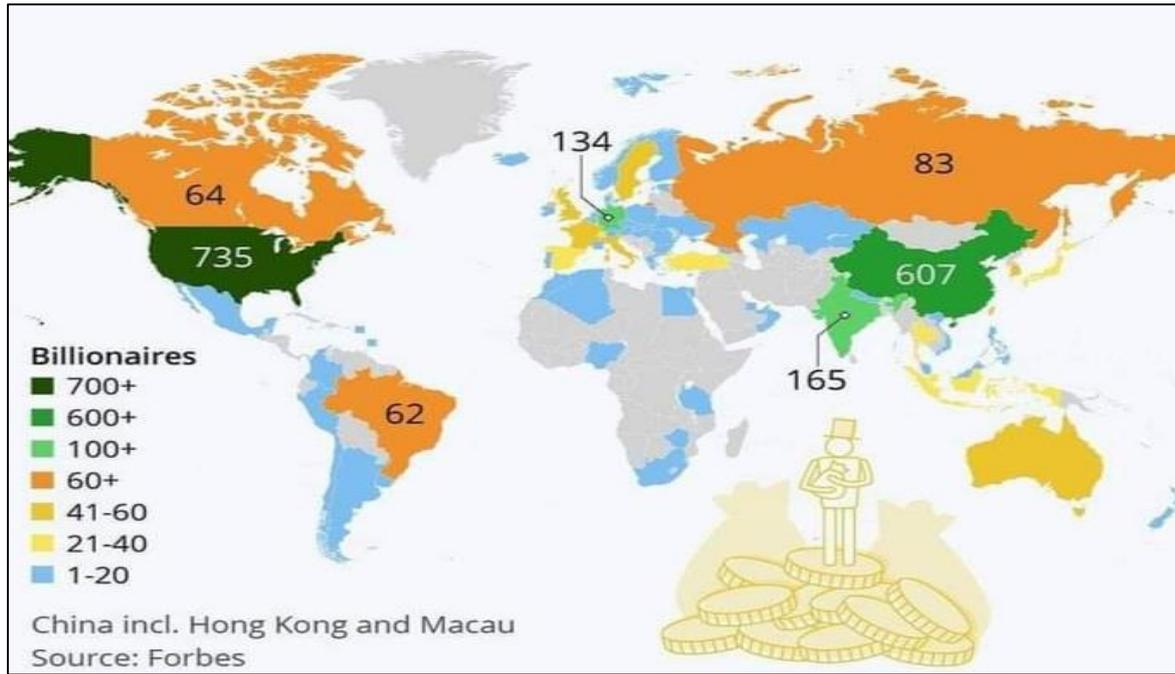


المصدر: صحيفة الاقتصادية

وفقاً لبيانات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث يصل معدل ربح أغنى 10% من سكان العالم قرابة 40% من إجمالي الدخل العالمي، بينما يتراوح معدل ربح أفقر 10% من سكان العالم بين 2% و7%. أما في الدول النامية زادت معدلات اللامساواة حيث وصلت هذه النسبة إلى 11%⁽¹⁾.

(1)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, pp. 47-55.

الخريطة رقم 1: التوزيع الجغرافي لأثرياء العالم (2022)



يظهر التوزيع الجغرافي لأثرياء العالم تفاوتاً كبيراً بحيث يتركز الثراء في الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند ونسبة أقل في أوروبا ونسباً متوسطة في شمال قارة أمريكا وآسيا وتبقى إفريقيا القارة الفقيرة تعاني حتى من قلة الأثرياء رغم ثرائها الطبيعي.

وفقاً لـ Global Climate Risk Index 2021 خلال الفترة من 2019 عام إلى 2000 بلغت الخسائر الاقتصادية عالمياً نحو 2.56 ترليون دولار وذلك نتيجة مباشرة لأكثر من 11 ألف حادثة مناخية حادة. ومن المتوقع أن تصل تكلفة التكيف العالمي بحلول 2030 إلى ما بين 140 و300 مليار دولار سنوياً وبحلول عام 2050 من المتوقع أن تصل التكلفة إلى ما بين 280 و500 مليار دولار سنوياً.⁽¹⁾ كما تحدث تقرير المجلة عن خطر تصاعد الديون العالمية، حيث تبلغ ديون الشركات غير المالية (88 ترليون دولار، حوالي 98% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، وديون الحكومات والمجموعات الكبيرة والأسر المشتركة بلغت (290 ترليون دولار بحلول الربع الثالث من عام 2022) وجميعها آخذة في الازدياد خلال السنوات الأربع إلى الخمس الماضية وفقاً للمعهد الدولي للتمويل كما حذر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من أن 54 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل تعاني من "مشاكل ديون حادة"⁽²⁾. فشلت الدول الغنية في اتخاذ إجراءات لإعفاء البلدان النامية من أعباء ديونها المرهقة⁽³⁾، ولا يزال تضخم أسعار الغذاء المحلية مرتفعاً في مختلف أنحاء العالم، لا سيما عقب العملية العسكرية الروسية على

(1)- David Eckstein, Vera Kunzel and Laura Shafter, Op cit.

(2)- Mathew Burrows Robert A. Manning, Op cit.

(3)- Amnesty, Op cit, p. ix.

الأراضي الأوكرانية، حيث تفاقمت أزمة الغذاء العالمية لعدة أسباب منها تزايد عدد القيود المفروضة على تجارة الغذاء بهدف زيادة الامدادات المحلية وخفض الأسعار. أعلن البنك الدولي أن المعلومات الخاصة بالفترة بين يوليو وأكتوبر 2022 أظهرت ارتفاعا في معدلات التضخم بجميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تقريبا، وأوضح أن معدل التضخم سجل 83.3% من البلدان منخفضة الدخل، و90.7% من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، فيما بلغت نسبة البلدان مرتفعة الدخل التي شهدت ارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية 86.6%⁽¹⁾، وفيما يلي البلدان الأكثر تضررا من تضخم الغذاء بالترتيب (لبنان، زيمبابوي، فينزويلا، تركيا، إيران، سيريلانكا، الأرجنتين، سورينام، اثيوبيا ومولدوفا)⁽²⁾.

وفقا للبنك الدولي تشير التقديرات إلى أنه بحلول 2050 وكنتيجة للتغيرات المناخية، قد تتقلص مخرجات الاقتصاد العالمي بما يتراوح بين 11 و14%، وهو ما يعني خسارة 23 تريليون دولار أمريكي سنويا. هذا التراجع في حجم الاقتصاد العالمي من شأنه أن ينعكس سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستويات دخول الأفراد. إضافة إلى تأثيراته السلبية على مستويات الأسعار والتضخم ومن ثم تهديد الأمن الاقتصادي للأفراد⁽³⁾، حيث تمثل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 18% من سكان العالم وأكثر من 50% من الأشخاص فيها يعيشون في فقر مدقع، و28 من 50 دولة تعتبر من الأكثر عرضة للتأثر بالتغير المناخي وهناك أزمات ديون طويلة الأمد مع عواقب اقتصادية وخيمة. حيث تحتل البلدان منخفضة الدخل، مثل الصومال وزيمبابوي صادرة قائمة البلدان المتعثرة اقتصاديا وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽⁴⁾.

يتسبب الوضع الاقتصادي الخانق في زيادة التأثير على باقي تهديدات الأمن الإنساني ويتأثر هو الآخر بها حيث تترادف درجة الحساسية بين مخاطر المناخ، المخاطر الصحية، الغذائية مما يتسبب في إقصاء العديد من المجموعات ويطالها التهميش والتمييز.

خامسا: تحدي الأمن الثقافي

يستكشف تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حول التهديدات الجديدة للأمن الإنساني في عصر الأنثروبوسين، عدم المساواة بين المجموعات باعتبارها اعتداء على الكرامة لأنه لا يوجد سبب لمعاملة الناس بطريقة تمييزية لمجرد اختيار تعريف أنفسهم كأعضاء في مجموعة معينة، هذه التفاوتات لا تزال منتشرة اليوم حيث أظهرت حركة (MeToo) انتشار عدم المساواة بين الجنسين عبر الصناعات والمجتمعات⁽⁵⁾.

(1)- فيولا فهمي، نفس الرجوع.

(2)- The World Bank, **Food Security**, p3.

(3)- خديجة عرفة، مرجع سابق.

(4)- Mathew Burrows Robert A. Manning, Op cit.

(5)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, p 23.

تتداخل انتهاكات حقوق الإنسان مع تدمير النظم البيئية، كما هو الحال مع العمل القسري والسخري في أساطيل الصيد ذاتها التي تدمر النظم البيئية للمحيطات. غالباً ما تكون خسائر التنوع البيولوجي بالتساوي ليس فقط تدمير سبل العيش ولكن أيضاً الخسائر الثقافية مثل اختفاء اللغة، مما يؤثر على العديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية⁽¹⁾.

ما يقرب من 40% من نشطاء البيئة الذين قتلوا عام 2019 كانوا من مجموعات السكان الأصليين، وأكثر من ثلث الهجمات بين عامي 2015 و2019 استهدفت الشعوب الأصلية، وغالباً ما يتم استبعاد مجموعات السكان الأصليين من الحركات البيئية، وتهجير أو إعادة توطين قسري للشعوب الأصلية من أراضيها إثر حملات الحفاظ على التنوع البيولوجي، فضلاً عن استبعادهم من عملية صنع القرار⁽²⁾، حيث تم انتهاك حقوق الشعوب الأصلية عندما أخفقت الدول في حمايتهم من مصادرة الشركات أو الدولة لأراضيهم، في البرازيل، كندا، السويد، تنزانيا، فيتنام وأماكن أخرى⁽³⁾.

تهدم المجموعات التي تقع ضمن الخطوط الأمامية لمواجهة مختلف التهديدات التي تقوض الأمن الإنساني هي خطوة نحو تقليل فرص السيطرة والمواجهة أو على الأقل تأخيرها، هذا إذا لم تتم تغذية هذه المجموعات بعناصر التمرد والتطرف لخلق تهديدات جديدة تضاف إلى باقي التهديدات في مواجهة الأمن الإنساني.

سادساً: تحدي الأمن السياسي: انتكاسات الحوكمة، ضبابية النظام الدولي وحروب جديدة

يقصد بتحدي الأمن السياسي كل الأنشطة السياسية التي ترتبط بالفساد والممارسات اللاديمقراطية التي تفرغ الحوكمة من مبادئها (الشرعية، الشفافية، المحاسبة) الأمر الذي يؤدي إلى إقصاء المجتمع المدني ويحد من ميزة التشاركية في الحكم.

لا تزال البلدان تعاني من أضرار جائحة كوفيد-19 نتيجة عدم كفاية قدرات الأمن الصحي، يأتي هذا النقص في القدرات في وقت زادت فيه المخاطر السياسية والأمنية في جميع البلدان تقريباً⁽⁴⁾.

لقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة بعد فشل جهود الدولة في مجال التنمية مما أدى إلى ضرورة البحث في مدى شرعية أنظمة الحكم في الدول النامية فكانت مبادئ الحوكمة هي المقاربة الجديدة التي وضعت كدليل للدول النامية لتجاوز أزمة الشرعية بإقناع الشعوب بإمكانية ترميم النظام القائم دون استبداله بنظام آخر لكن فقط إدخال إجراءات الحوكمة⁽⁵⁾، كما أن مؤشر الأمن الصحي العالمي يقيس المخاطر السياسية والأمنية المتعلقة بفعالية الحكومة، النقل المنظم للسلطة، الاضطرابات الاجتماعية

(1)- Ibid. p 14.

(2)- Ibid. p 59.

(3)- Amnesty, Op cit, p. ix.

(4)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit .p. 5.

(5)- صفاء ابراهيم الموسوري، نفس المرجع، ص 128

والأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها جهات فاعلة غير حكومية، النزاع المسلح، السيطرة الحكومية على الأراضي، التماسك الاجتماعي والتوترات الدولية⁽¹⁾.

6-1/ تزايد العنف السياسي وعودة الصراع: ارتفع العنف السياسي عام 2020 في عدد من البلدان (شهدت أفغانستان، المكسيك، الجمهورية العربية السورية، أوكرانيا واليمن أعمال عنف سياسي)، في حين شهدت الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، العراق مالي، ونيجيريا زيادة في أحداث الصراع بأكثر من 50%، وبعد عقود من التراجع التدريجي في التصعيد عاد الصراع إلى الارتفاع مرة أخرى، في عام 2020 كان هناك 56 صراعا عنيفا منها 37 صراعا قائما على الدولة، يعزى جزء كبير من هذه الزيادة إلى انخراط الدولة الإسلامية في صراعات مباشرة مع الحكومات في العديد من الدول، ومع ذلك الحروب القائمة على الدول تفسح المجال للصراع بين الجهات الفاعلة اللادولالية، ففي عام 2020، أودى 72 صراعا غير حكومي بحياة 23000 شخص، علاوة على ذلك أصبحت الجريمة الآن مصدرا أكبر للوفيات من النزاعات المسلحة⁽²⁾.

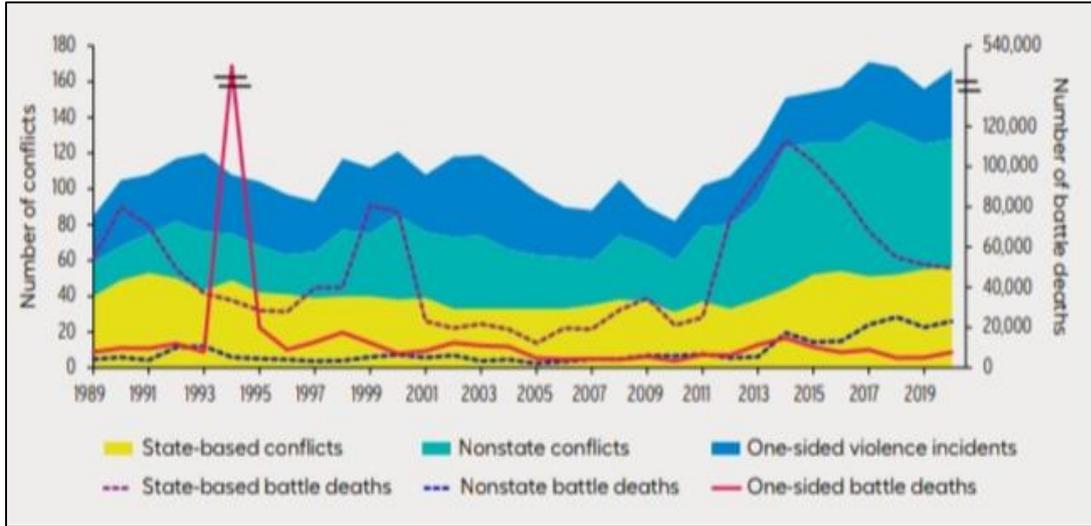
اشتعلت الحرب في اثيوبيا عام 2022 ما أودى بحياة مئات الآلاف من الأرواح وفقا لبعض التقديرات، ما يجعلها واحدة من أكثر الصراعات دموية في الذاكرة الحديثة (التطهير العرقي ضد تيغراي)، كما أن عام 2022 كان أكثر الأعوام دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث قتل ما لا يقل عن 151 شخصا، من بينهم عشرات الأطفال، على أيدي القوات الإسرائيلية، وعاقب جيش ميانمار مدنيي كارين وكارين، مما أسفر عن مقتل المئات وتشريد ما لا يقل عن 150 ألف شخص، أما شعب هايتي، مالي، فنزويلا واليمن والعديد من الأماكن الأخرى أيضا عانت ولاتزال تعاني من النزاعات المسلحة أو العنف المنهجي وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بها⁽³⁾.

(1)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit .p. 53.

(2)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, p 87.

(3)- Amnesty, Op cit, p. ix.

الشكل رقم 13: يبين عدد النزاعات العنيفة التي ظهرت مجددا



Source: UNDP, “New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity”, Op cit, p 87

يظهر الشكل عودة للنزاعات التي أصبحت ذات طابع غير حكومي غالبا حيث نلاحظ تصاعدا رهيبا سنة 1994 لعدد الوفيات جراء هذا النوع من النزاعات وتصاعدا ملحوظا في عدد النزاعات غير الحكومية التي يتبعها تصاعد في عدد ضحايا المعارك والتي شهدت أقصى حد لها سنة 2014.

2-6/ الحرب الباردة الجديدة:

التي تحولت في النهاية إلى حرب مواجهة بين روسيا وأوكرانيا في فيفري 2022 وهي لا تزال مستمرة لا تعرف موعدا لنهايتها، حيث أطلقت روسيا العنان للدمار العسكري وفي غضون أشهر كانت البنية التحتية المدنية قد دمرت وقتل الآلاف وجرح العديدين⁽¹⁾، وما ترتب عنها من سلسلة أزمات متتالية انعكاسا لهذه الحرب، تتعلق بالطاقة وانعدام الأمن الغذائي والتضخم والتباطؤ الاقتصادي⁽²⁾، حيث أدى تحرك روسيا إلى تسريع أزمة الطاقة العالمية وساعد في إضعاف أنظمة إنتاج وتوزيع الغذاء ما أدى إلى أزمة غذاء عالمية لا تزال تؤثر على الدول الفقيرة وتؤدي إلى التمييز العنصري بشكل غير متناسب⁽³⁾، وعلى المستوى الدولي أصبحت الأمور أكثر تعقيدا، حيث أثر النظام العالمي الغامض والحرب الباردة الجديدة على الإجراءات والسياسات العالمية التي كان من المفترض أن تتصدى لوباء كوفيد-19، لكن العديد من الدول المؤثرة تعاملت مع هذا التهديد الصحي على أنه مسألة أمن قومي، وفشلت في معالجته كتهديد للأمن البشري⁽⁴⁾، فضلا عن تراجع التعاون الدولي ما ينعكس على ملفات مثل تغير المناخ، ديون البلدان الأقل نموا وحطام الفضاء الخارجي، حيث تزيد المنافسة بين القوى الكبرى من صعوبة تحقيق

(1)- Amnesty, Op cit, p. ix.

(2)- Mathew Burrows Robert A. Manning, Op cit.

(3)- Amnesty, Op cit, p. ix.

(4)- Alain Akl, Op cit, p 219.

التعاون بشأن المشاكل العالمية المشتركة، ناهيك عن التراجع الحاد في النظام التجاري، حيث حذرت المديرية العامة لمنظمة التجارة العالمية نجوزي أوكونجو إيو يالا بأن انهيار النظام العالمي يؤدي إلى زيادة مخاطر الفقر والصراع⁽¹⁾.

6-3/ السباق نحو التسلح:

يمكن للمخاطر المتعلقة بالخلل الفني، التجارة غير المشروعة، الخطأ البشري، الجغرافيا السياسية المتقلبة، وسباق التسلح أن تؤدي إلى دوامات سلبية من انعدام الأمن الإنساني. عندما ترى البلدان الحاجة إلى تحويل المزيد من الموارد نحو الحماية والأمن، فقد يتم تأجيل الاستثمار في التنمية البشرية التي تعزز الفاعلية والتمكين أو تخفيف الضغوط الكوكبية. حيث بلغ الانفاق العسكري في العالم إلى أعلى مستوياته منذ نهاية الحرب الباردة (ما يقرب من 2 تريليون دولار في عام 2020) مع تحول أزمة الصحة العامة الناجمة عن فيروس كوفيد 19 إلى أزمة اجتماعية واقتصادية تهدد تقدم التنمية البشرية في كل مكان⁽²⁾.

تزايد المخزون العالمي من الأسلحة النارية خلال العقد الماضي إلى أكثر من مليار، اليوم تمثل المقتنيات العسكرية 13% من جميع حيازات الأسلحة النارية، والغالبية العظمى من الأسلحة في أيدي المدنيين. ومع ذلك فإن الحلول الأمنية الخاصة كمثل الحصول على سلاح للحماية، يمكن أن تزيد من انعدام الأمن الإنساني، على سبيل المثال أدى انتشار الأسلحة الصغيرة في أربعة مجتمعات في جنوب آسيا إلى زيادة الخوف والقلق والشك وانعدام الأمن، ومع تزايد النزاعات المعقدة طويلة الأمد، التطور التكنولوجي السريع، التهديدات النووية المستمرة حدد الأمين العام للأمم المتحدة جدول أعمال جديد لنزع التسلح عام 2018، غير أن الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية هي أكبر مصدر للأسلحة في العالم، وكان التقدم في التزامات نزع السلاح المتفق عليها دولياً بطيئاً⁽³⁾.

سابعاً: تحدي الأمن الشخصي

زادت منصات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، سواء أثناء حالات الطوارئ أو غير ذلك، حيث شارك 188 دولة من أصل 195 رسائل لإعلام الجمهور بمخاوف الصحة العامة المستمرة أو تبيد الشائعات أو المعلومات المضللة⁽⁴⁾، ونظراً لاستخدام التقنيات الرقمية على نطاق واسع في العمليات التجارية والحوكمة والحياة الاجتماعية، فإنها تشكل تحديات جديدة للأمن البشري، حيث أشارت الردود على استطلاع للمنتدى الاقتصادي العالمي إلى المخاطر التكنولوجية مثل عدم المساواة الرقمية والهجمات الإلكترونية والاحتيال وسرقة البيانات من ضمن التهديدات الوشيكة على الناس وفق نهج الأمن الإنساني. إن بإمكان التكنولوجيا أن تسهل إلحاق الضرر بالناس مثل التنمر، التحرش، المضايقة، الاحتيال ونشر

(1)- Mathew Burrows Robert A. Manning, Op cit.

(2)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, p 80.

(3)- I bid. p 81.

(4)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit .p. 49.

المعلومات المضللة، ويمكن أن تسهم في تكريس حالة عدم اليقين الناتجة عن نشر التكنولوجيا، فضلا عن مخاطر تركيز السلطة في أيدي مزودي التكنولوجيا. وقد التقرير تكلفة الضرر الناجم عن جرائم الانترنت في عام 2021 بحوالي 6 تريليون دولار بزيادة 600% منذ بداية جائحة كوفيد-19.⁽¹⁾

تزايد تحديات بفعل التكنولوجيات الجديدة، فمن الأخبار والمنتجات والإعلانات التي تقدم لنا، إلى العلاقات التي نبنيها عبر الأنترنت وفي الحياة الواقعية، تزداد سيطرة الخوارزميات خاصة خوارزميات الذكاء الاصطناعي على حياتنا، وقد يتحول كل جانب من جوانب حياة أي فرد متصل بالأنترنت إلى بيانات تباع وتشتري ما يثير أسئلة مقلقة حول من يمكنه الحصول على المعلومات، خاصة المعلومات الشخصية الحساسة، وحول كيفية استخدام هذه المعلومات⁽²⁾، وقد تم تسليح التكنولوجيا ضد الكثيرين، لإسكات، منع التجمعات العامة أو التضليل، حيث واجه المتظاهرون السلميون ترسانة أسلحة متنامية باستمرار، من الهراوات، الغاز المسيل للدموع، الكريات المطاطية إلى الذخيرة الحية، كما رأينا في إيران، البيرو وسيريلانكا⁽³⁾.

يرى مايكل شميث أستاذ القانون الدولي " إلى أنه حتى لو لم تواكب المعاهدات الدولية الصراعات السيبرانية غير السلمية، فإنها تخضع لقواعد القانون الدولي الإنساني من منظور تأثيراتها التدميرية، حيث أن استهداف شبكات المياه، أو الطائرات، أو الكهرباء في دولة ما بفيروس الكروني قد يؤدي إلى تعطيلها وبالتالي الإضرار بالمدينين⁽⁴⁾.

إن التهديدات التي يتعرض لها المدنيون بسبب النزاع المسلح الداخلي هي أكثر المشاكل الملموسة التي يجب معالجتها، وهي أبسط بكثير من القضايا المتعلقة بالفقر، الاحتباس الحراري أو تجارة الأسلحة، وبسبب الطابع الملموس والإنساني لفوائد مشاركة الجماعات المسلحة لبناء الأمن الإنساني ينبغي التعامل مع الجهات المسلحة بمنظور جديد للأمن الشخصي⁽⁵⁾.

7-1/ الإرهاب والجريمة المنظمة:

تعد الجريمة والعنف والإرهاب ثاني أكثر المخاطر التي تم الاستشهاد بها على السلامة الشخصية في أحدث استطلاع للمخاطر العالمية⁽⁶⁾.

7-1-1/ الإرهاب: الجماعات الإرهابية الثلاث: بوكو حرام، داعش والقاعدة في بلاد المغرب

الإسلامي، تتحدى النزعات الكلاسيكية للإرهاب فالميول الأيديولوجية لهذه الجماعات المسلحة غير

(1)- Ibid. p67 ..

(2)- UNDP, **Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World**, Human Development report 2021/2022 Overview, 2022, pp. 11-12.

(3)- Amnesty, Op cit, p. ix.

(4)- خالد حنفي علي، "إشكاليات تداخل الصراعات السيبرانية والتقليدية"، السياسة الدولية 208 (2017): ص. 4.

(5)- Claude Bruderlein, Op cit, p. 18.

(6)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, p 90.

الحكومية ونهج الهجوم يربطها بالجماعات الإسلامية الأخرى التي صنفتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى على أنها إرهابية، غير أنها حافظت على تصنيف أنها إرهابية إسلامية من قبل كل من: صانعي السياسات ووسائل الإعلام⁽¹⁾.

تشكل الفواعل العنيفة اللادولالية هذه تهديدا للأمن الإنساني وتعبّر عن الوجه المظلم للفاعل عبر الوطني وتظهر الطبيعة العنيفة التي يختص بها، فجوهر الإرهاب استهداف الأفراد وحياتهم من أجل الضغط السياسي للحصول على مطالبه، حيث تقوم الجماعات الإرهابية بنشر الخوف والذعر بشكل استراتيجي بين المجتمعات لتحقيق الأهداف السياسية، فيستخدمون مجموعة متنوعة من التكتيكات (عمليات الخطف، الهجمات الانتحارية، التفجيرات والقتل) التي تستهدف عادة المدنيين والمراكز الحضرية مثل: مراكز التسوق، المطاعم ومراكز النقل العام⁽²⁾.

وبفضل مواكبة التطور الحاصل على مستوى الوسائل فإن تنامي العولمة وتكنولوجيا الاتصالات أصبح عاملا مساعدا لنشوب الصراعات السيبرانية اعتمادا على الفرص الرقمية التي لا تغفلها الفواعل العنيفة كالإرهاب والجريمة المنظمة لتحقيق أهدافها على أرض الواقع.

يمكن الانترنت المنظمات الإرهابية من توسيع نطاق وصولها وإنشاء مجتمعات افتراضية من المتطرفين الذين يشتركون في التفكير، الاستيلاء على أكبر عدد من المواهب، والمهارات الأكثر تنوعا، حيث تمتلك جميع المنظمات الإرهابية تقريبا مواقع ويب. والقاعدة هي أول من استغل الانترنت بالكامل مما يعكس خصائصها الفريدة، حيث تعتمد على شبكة اتصالات عالمية للوصول إلى مكوناتها المتصورة⁽³⁾، إذ يظهر عدد متزايد من البلدان مخاطر أكبر للاضطرابات الاجتماعية حيث تظهر 78 دولة مخاطر عالية إلى عالية جدا من العناصر التي يمكن أن تسبب اضطرابا كبيرا أو تتحدى بشكل خطير سيطرة الحكومة على البلاد وتظهر أكثر من 34% من البلدان دليلا على وجود تهديد متوسط إلى مرتفع للغاية بهجمات إرهابية تتكرر أو تتسبب في اضطراب كبير⁽⁴⁾.

7-1-2/ الجريمة المنظمة: من المعروف انخراط الإرهابيين، المتمردين وأمرء الحرب في أنشطة إجرامية واسعة النطاق وإنشاء تحالفات مع جهات فاعلة أخرى غير شرعية، حيث يعمل الإرهابيون بشكل متزايد من خلال العلاقات عبر الوطنية مع المنظمات الأخرى ذات التفكير المماثل، فرغم أن البعض قد يكون له دوافع أيديولوجية أو سياسية، فإن العديد من الشباب ينضمون لمجرد عدم وجود بدائل اقتصادية أخرى فالوصول على بندقية يمكنهم من أخذ ما يحتاجون من السكان المحليين، هذا هو الحال بشكل خاص في إفريقيا، حيث يكون سبب الوجود حافظا أقل أهمية للمجندين⁽⁵⁾.

(1)- Caroline Varin and Dauda Abubakar, Op cit, p. 8.

(2)- Ibid. p. 6.

(3)- Brian Michael Jenkins, *Is Al-Qaida's Internet Strategy Working?* (Pittsburg: the RAND corporation, 2011), p. 1.

(4)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit .p. 53.

(5)- Caroline Varin and Dauda Abubakar, Op cit, p. 7.

لقد أدت الاجتهادات على المجتمعات والاقتصادات الناجمة عن العولمة والتحولت الاقتصادية والسياسية (مع ما لازمها من اضطرابات اقتصادية واجتماعية) إلى تهميش أجزاء هامة من السكان مما أتاح حوافز وضغوطا لكوارث كبيرة من المجندين للانضمام إلى مؤسسات إجرامية قد تسمح لهم بالتخلص من الفقر⁽¹⁾.

وهنا يظهر تأثير التداخل بين التحدي الاقتصادي والتحدي الأمني على الأمن الإنساني. كذلك شبكات الجريمة المنظمة التي لا تختلف كثيرا عن الإرهاب فهي تقوم بكبح الأمن الإنساني وتستعمل الأفراد في ممارسات قسرية لتحقيق منافع ومكاسب لها كالاتجار بالبشر، استعمال الأفراد في تجارة المخدرات، المواد الممنوعة والتجارة غير الشرعية، فضلا عما تجنيه من موارد من نشاطات مشبوهة في أعمال الدعارة. مما يقوض الجهود المحلية، الوطنية والدولية والعالمية لدعم الأمن الإنساني. فالقوة المتنامية لعصابات الكوكايين الكولومبية، وعلاقتها الوثيقة مع الجماعات الإرهابية اليسارية في كولومبيا والبيرو ومحاولاتها المتكررة لتخريب العملية الانتخابية في كولومبيا وتقويض الحكومات المتعاقبة تشكل أفضل مثال عن "ظاهرة المنطقة الرمادية" حيث أصبح المفهوم يستخدم للإشارة إلى " التهديدات التي يتعرض لها استقرار الدول القومية من قبل جهات فاعلة لادولالية وعمليات منظمات غير حكومية" لوصف العنف الذي يؤثر على مناطق شاسعة أو حضرية حيث تحولت السيطرة من الحكومات الشرعية إلى قوى نصف سياسية ونصف إجرامية جديدة⁽²⁾.

من السمات الحاسمة للنزاعات الداخلية انتهاك حقوق الإنسان من قبل الجماعات المسلحة، حركات التمرد والميليشيات الخاصة، مع انتشار الأسلحة، الألغام الأرضية وتآكل سيطرة الدولة مما يزيد من تهديدات الأمن الإنساني لأن الناس أهداف مباشرة للعنف ونتيجة للجريمة المنظمة والعنف العشوائي الذي يحدث في هذه الظروف الفوضوية⁽³⁾.

إن وضع البشر في قلب السياسات لا يعني دائما إسناد الأمن الإنساني والتوجه نحو الدعم، الحماية والتمكين لهؤلاء الأفراد، يكون تعزيز الأمن الإنساني ممكنا فقط في حالة اعتبار البشر هدفا للسياسات وفرصة للتنمية، أما ان يكون الأفراد في قلب السياسات كوسائل وأدوات يتم الاستثمار فيها بالمتاجرة غير المشروعة، تهديد حياتها وكرامتها الإنسانية لتحقيق ثروة مادية عن طريق إنشاء شبكات تحرم هؤلاء الأفراد من أمنهم الشخصي فهذا هو المعنى الحقيقي للأمن.

ثامنا/ انتشار عقدة عدم اليقين الجديدة:

نتيجة لتراكم المخاطر المتعددة الأبعاد وتفاعلها والتداخل بين التهديدات. تنشأ أبعاد جديدة لعدم اليقين، وقد لا يكون لهذه الأبعاد أي علة غير أن الخيارات البشرية لها آثار أكبر بكثير من القدرة

(1) - مركز الخليج للأبحاث مترجما، نفس المرجع، ص. 313.

(2) - Bruce Hoffman, Op cit, p.18

(3) - Claude Bruderlein, Op cit, p. 6.

الاستيعابية لنظمتنا الاجتماعية الايكولوجية الواهنة أصلاً. تتشأ عقدة عدم اليقين الجديدة لتخيم بثقلها على التنمية البشرية من خلال تآزر ثلاثة مصادر جديدة لعدم يقين على المستوى العالمي⁽¹⁾:

•المصدر الأول يرتبط بالتغير الخطير الذي شهده الكوكب في عصر الأنثروبوسين، وتفاعل هذا التغير مع عدم المساواة بين البشر.

•المصدر الثاني هو تحقيق تحول مقصود، لكن غير واضح المعالم بعد، نحو طرق جيدة لتنظيم المجتمعات الصناعية، وتلك التحولات المحتملة تبدو مماثلة لتلك التي حدثت في الانتقال من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية.

•المصدر الثالث هو التصعيد في الاستقطاب السياسي والاجتماعي بين البلدان، كذلك المفاهيم الخاطئة حول المعلومات، وعبر مجموعات الناس التي يؤججها في أحيان كثيرة، استخدام التقنيات الرقمية الجديدة.

وفي ظل عقدة عدم اليقين الجديدة، يمكن للصدمات أن تتضخم وتتفاعل بدلا من أن تتبدد. وهنا يمكن القول إننا نعيش في عصر وسيط جديد.

يعالج نهج الأمن البشري تلك التهديدات غير التقليدية لأمن الناس والمرتبطة بالعوامل الاقتصادية، الغذائية، الصحية والبيئية بالإضافة إلى قضايا مثل المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الألغام الأرضية والعنف القائم على نوع الجنس⁽²⁾.

في الواقع لا يمكن للأمن أن يكون كاملا لأي فرد، وبالفعل قليلون هم من يستمتعون بحياة آمنة، إذ أنه من المفيد مناقشة الأمن فيما يتعلق بتهديدات محددة، فالناس يجدون أنفسهم مندمجين في بيئة إنسانية لها عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية لا يمكن تجنبها³.

يشمل الأمن الإنساني خبرات وموارد طائفة واسعة من الجهات الفاعلة من منظومة الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، مما يسمح ببناء شراكات بين القطاع الخاص والعام واستغلال المزايا النسبية لمختلف أصحاب المصلحة من أجل الوصول إلى تحقيق وتعزيز أمن الأفراد وفي المطلب التالي سنركز فقط على المزايا التي توفرها الجهات الفاعلة غير الحكومية لدعم الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: إسهامات الفواعل اللادولالية في حوكمة الأمن الإنساني

من خلال الأهمية البالغة التي تحظى بها الفواعل اللادولالية اليوم والاعتراف لها على صعيد واسع بالسلطة والقدرة على التأثير في سياسات الدول والسياسة العالمية والتفاعل فيما بينها، ومنذ تقرير التنمية

(1)- UNDP, *Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World*, Human Development report 2021/2022 Overview, 2022. P 8.

(2)- Claude Bruderlein, Op cit, p. 2.

³ Barry Buzan, Op cit, p. 19.

البشرية أصبح الفرد أساس كل عملية تنموية وهدفها وجوهرها حيث أصبح التحدي الجديد رفاهية وأمن البشر وضمان عيشهم بكرامة، وبما أن الفواعل اللادولالية تتشظ بعيدا عن تعقيدات الدولة وبيروقراطياتها وبطريقة مرنة هي مخولة للقيام بالعديد من الأدوار على صعيد تقديم الرعاية الاجتماعية والشراكة والدعم للدولة، بناء المجتمعات وحتى وضع القوانين والمشاركة في تنفيذها.

يجادل بلاك بأن مفهوم الأمن الإنساني قد قدم مساهمة مهمة في تسليط الضوء على كيفية تحدي الافتراضات المسلمة حول طبيعة بيئة السياسة (نظرية حل المشكلات) من خلال تغيير القوى والأنظمة السياسية (النظرية النقدية)، حيث فتحت التحليلات النقدية للأمن الإنساني فضاء هاما للحوار يمكن من خلاله دراسة وتعزيز الأهداف المعيارية لتحقيق قدر أكبر من السلامة والرفاهية لشعوب العالم⁽¹⁾.

كما يمكن فهم الأمن الإنساني فهما أفضل على طول مسار المأسسة الاستثنائية، حيث أن مأسسة التهديدات الإنسانية تتجلى في الكثير من الكيانات البيروقراطية في شكل تدابير الإغاثة الطارئة: من منظمات الإغاثة غير الحكومية (ICRC, MSF, OXFAM) إلى منظمات حكومية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وقسم المملكة المتحدة للتنمية الدولية (DFID) ووكالة التنمية الكندية (CIDA) إلى الهيئات الحكومية الدولية مثل المنظمة العالمية للصحة (WHO)، برنامج الغذاء الدولي (WFP) بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة المختلفة كصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، ومكتب الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR)، فهذه الوكالات تقوم بالاستجابة للحالات الإنسانية الطارئة⁽²⁾، وتعزز التنوع داخل الجهات الفاعلة غير الحكومية مع زيادة التعقيد في السياسة الدولية، وزيادة عدد القضايا السياسية تشارك الأدبيات الأكاديمية المعاصرة أمثلة مختلفة، فقد ساهمت الفواعل اللادولالية مثل مراكز الفكر والأوساط الأكاديمية والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بشكل كبير في عملية الدبلوماسية العامة من خلال تشكيل الرأي العام وجعل الحكومات مسؤولة والتأثير في صنع السياسة الخارجية ونقل المعرفة وتقديم الخدمات⁽³⁾.

أولاً: الفواعل اللادولالية كمقدمي الرعاية الاجتماعية:

تقدم الجهات الفاعلة غير الحكومية الخدمات الاجتماعية الأساسية للناس العاديين على نطاق أوسع من الدول، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يناشد الأفراد الآن كل من أفراد الأسرة الممتدة والأصدقاء للمساعدة في دفع رسوم المستشفيات، ويطلق عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية مبادرات الرعاية الاجتماعية، وفي الواقع في معظم المناطق النامية الأخرى تعد المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وبشكل متزايد الشركات الخاصة من الموردين الرئيسيين للرعاية الاجتماعية في كل من

(1)- Sandra J. Ma clean et al, Op cit, p. 12.

(2)- سميرة سليمان مترجما، الإنسان ككيان مرجعي للأمن؟ النزعة الإنسانية باعتبار أنها إحدى قطاعات الأمنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2، (2012): ص. 201.

(3)- Khalid Saifullah and Azhar Ahmed, op cit, p. 56.

المجتمعات الحضرية والريفية، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا على وجه الخصوص تلعب المنظمات الإسلامية وغيرها من المنظمات الطائفية والدينية دورا حاسما في تقديم الخدمات الاجتماعية، والتي يبرزها العديد من المراقبين لتفسير شعبيتها، حتى في الولايات المتحدة حيث دولة الرفاه الأكثر تطورا فإن المنظمات غير الحكومية العلمانية والمنظمات الدينية مكونات أساسية لشبكات الأمان الاجتماعي⁽¹⁾.

فتقديم الخدمات المباشرة للمواطنين يشكل جزءا هاما من أنشطة الفواعل اللادولالية وأحيانا بديلا وشريكا هاما في تقديم المساعدة الذاتية ولا سيما في الحالات التي تكون فيها الدولة ضعيفة ' يصبح نشاطا أساسيا لتوفير المأوى أو الصحة أو التعليم⁽²⁾، خاصة أثناء الكوارث والأزمات ففي أمريكا الوسطى، تقوم 110 منظمة مجتمع مدني بدعم المجتمعات التي تواجه مخاطر الكوارث في جواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراجوا، والسلفادور، وتتسق الجهود فيما بينها، في إطار "التجمع الإقليمي لإدارة المخاطر. وكانت المنظمات غير الحكومية الباكستانية على سبيل المثال جزءا حيويا من استجابة البلاد لفيضانات 2010، فمنذ أن أسس أوتو فون بسمارك برامج الرعاية الاجتماعية في بروسيا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وربما حتى قبل ذلك قدمت الحكومات الغربية عددا متزايدا من الخدمات الاجتماعية لمواطنيها، لكن اليوم في بداية القرن الحادي والعشرين، دعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة الأخرى إلى إصلاحات اقتصادية تتطلب من الدول تقليص أدوارها بينما تقدم المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة والمجموعات المجتمعية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية هذه الخدمات، وهكذا اجتمعت العولمة النيو ليبرالية والانفتاح الديمقراطي لخلق مساحات جديدة للجهات الفاعلة اللادولالية للظهور والعمل والنمو، فالعلاقة بين الدول والمواطنين تتحول عندما يهجر تقديم الخدمات الاجتماعية بعيدا عن الحكومات، بما في ذلك الكنائس ووكالات الإغاثة الدولية والجماعات العرقية أو الطائفية، أو عندما تقوم الجهات الفاعلة غير الحكومية بتوحيد وتوسيع نطاقها⁽³⁾.

في جعن لباح بأرض الصومال، دعمت منظمة محلية الرعاية الذين أخذت موارد رزقهم تنهار نتيجة التدهور البيئي الهائل. فقد استطاعت تلك المنظمة، بدعم من منظمة أوكسفام، أن تساعد الرعاية على بناء مصاطب حجرية لتقليل تسرب المياه، وساعدت أيضاً على إحياء إدارة المراعي وإعادة التشجير. ونتيجة

(1)- Melani Cammett and Lauren M. Maclean, **The Politics of Non- state Social Welfare** (London: Cornell University Press, 2014), p.1.

(2)- Thania Paffenholz, **Civil Society, Civic Engagement, and Peace building**, SOCIAL DEVELOPMENT PAPERS, Conflict Prevention and Reconstruction, Washington: Paper No. 36 / October 2006, p 13.

Web: <http://www.worldbank.org/conflic>

(3)- Melani Cammett and Lauren M. Maclean, Op cit, p.2.

لتلك الجهود زادت القطعان نماءً وعدداً، واستخدم الرعاة الدخل الجديد في إلحاق المزيد من الأبناء بالمدارس⁽¹⁾.

تعرف الرعاية الاجتماعية على أنها التسليم المباشر أو التيسير غير المباشر للخدمات والبرامج التي تعزز الرفاهية والضمان الاجتماعي، وهذا يتضمن بشكل أساسي الصحة والتعليم ودعم الفئات الضعيفة من السكان مثل كبار السن والمعوقين والفقراء⁽²⁾، فقد ذكرت حكومة هولندا وأستراليا أن الفواعل اللادولالية يمكن أن تكون عوامل تغيير قوية خاصة في تقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز التنمية الشاملة وجعل الحكومات خاضعة للمساءلة وفعالة حيث دخلت الدول في شراكات يطلق عليها "شراكات بين القطاعين العام والخاص" وبمرور الوقت أصبح الخط الفاصل بينهما رقيقاً يصعب الفصل بينهما⁽³⁾، فقد توسعت أنشطة INGOS حيث ورد أنها تتلقى أكثر من 10 مليارات من دولار من التمويل من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية في عام 2007، تشير البيانات على مستوى الدولة أيضاً إلى أن المنظمات غير الحكومية المحلية تتزايد أيضاً من حيث العدد وتنتشر خارج العواصم، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 1، 2 مليون منظمة غير حكومية تعمل الآن، وأكثر من نصفها في المناطق الريفية (جمعية البحوث التشاركية في الهند)، إن لا مركزية الحكم قد تزيد من فرص الجهات الفاعلة غير الحكومية للعب أدوار مهمة في توفير الرعاية الاجتماعية، حيث تسلط الأدبيات حول الليبرالية الجديدة الضوء على الدور المتزايد للشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الدولية في توفير الخدمات الاجتماعية⁽⁴⁾.

وفقاً لإحدى الدراسات، تنفق حماس ما لا يقل عن 95% من إجمالي ميزانيتها على أنشطة الرعاية، يمكن أيضاً أن تلعب الجمعيات الخيرية الخاصة (أو المدعومة من الدولة) دوراً في تمويل الأنشطة الاجرامية أو الإرهابية، وما يشاع من أمثلة ذلك مؤسسة الحرمين في المملكة العربية السعودية (محظورة حالياً) ومؤسسة الأرض المقدسة (الولايات المتحدة) ومنظمة المعونة الإسلامية (المملكة المتحدة)⁽⁵⁾.

(1) - ادموند كيرنز «الأزمات في ظل نظام عالمي جديد تحدي المشروع الإنساني»، 158 أوراق أوكسفام . فيفري 2012،

ص. 1، تم التصفح يوم 2021/12/30 على الموقع: www.oxfam.org

(2) - Melani Cammett and Lauren M. Maclean, op cit, p. 6.

(3) - Khalid Saifullah and Azhar Ahmed, op cit, p. 55.

(4) - Melani Cammett and Lauren M. Maclean, op cit, p. 13.

(5) - Peter Wijninga et al, Op cit, p 151.

الجدول رقم 10: يوضح أنواع مقدمي الرعاية غير الدوليين

غير رسمي			رسمي				
شبكات العائلة والصدقة	وسطاء غير رسميين	المنظمات القائمة على المجتمع المحلي	المنظمات القائمة على العقيدة	المنظمات الاثنية والطائفية والشبكات والمنظمات	المنظمات غير الحكومية العلمانية	منظمات القطاع الخاص	دولية
شبكات العائلة عبر الوطنية تحويلات المهاجرين (MacLean)	-	-	الكنائس الدولية القائمة على التبرعات (Jennings)	الاثنية عبر الوطنية (Cammett)	المنظمات الدولية غير الحكومية (Brass, Jennings)	شركات متعددة الجنسيات (البريد، Jones Luong Jones)	
شبكات الصدقة العائلية (MacLean)	في Naya netas الهند، ومقدمي خدمات خاصة في روسيا (Krishna, Cook)	القرية أو جمعيات الجوار (MacLean)	المنظمات المحلية القائمة على العقيدة، والكنائس المحلية (Jennings, Mizala and Schneider)	المجموعات السياسية الاثنية والطائفية (Cammett)	المنظمات غير الحكومية المحلية (Bass, Allard)	الشركات المحلية الهادفة للربح (البريد، (Mizala and Schneider, Allard)	محلية

Source: Melani Cammett and Lauren M. Maclean, The Politics of Non- state Social Welfare (London: Cornell University Press, 2014), p.40.

ثانياً: الفواعل اللادولالية وحماية المواطنين:

يمكننا بالفعل أن نلاحظ الدور الحاسم الذي تلعبه الجهات الفاعلة من غير الدول لأنها تتناول القضايا الرئيسية للأمن الإنساني، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة، تجنيد الأطفال واستخدام الألغام الأرضية. إن الدور القيادي الذي قامت به جهات من غير الدول في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، واعتماد معاهدة أوتاوا بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد هي فقط أمثلة على الأهمية المتزايدة لدورها، حيث ينبغي تكريس الجهود لفهم هذا الدور وتحديد الاستراتيجيات للاستفادة الكاملة من مساهماتهم في وضع وتنفيذ المعايير الدولية⁽¹⁾.

بهذه الوظيفة الأساسية -حماية المواطنين- يمكن للفواعل اللادولالية الشرعية حماية الأرواح والممتلكات والحريات من الهجمات والاستبداد من جانب الدولة أو السلطات الأخرى⁽²⁾، وردا على انتشار الحروب الجديدة ظهرت أشكال جديدة "متعددة الأطراف" عالجت هذه الجمعيات المؤسسية الجديدة التحديات الأمنية الجديدة بدمج جهات فاعلة غير حكومية وكذلك دول وعدد لا يحصى من المنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر من جميع أنحاء العالم فمثلاً أصبحت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL) تضم حوالي 1400 شريك⁽³⁾، حيث تمثل الحملة شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية العاملة في حوالي 100 بلد بهدف جعل العالم خالياً من الألغام المضادة للأفراد، عن طريق توظيف التطور في تكنولوجيا المعلومات والاستناد إلى قيم حضارية وإنسانية لاستنهاض مسؤولية حماية الجنس البشري، حيث وقعت 123 دولة على "اتفاقية أوتاوا" اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ودخلت حيز التنفيذ في 1999/3/1 وقامت الدول الأطراف بتدمير 40 مليون لغم مضاد للأفراد، ولم تعد تمتلك أي مخزون منه⁽⁴⁾، ليس هذا فقط بل تم تعزيز معايير دولية جديدة بين الأعضاء وتوجيه سلوكهم على صعيد آخر من خلال وضع معايير معترف بها دولياً ضد استخدام أنواع معينة من الألغام الأرضية وتعزيز هذا الحظر من خلال تدابير المساعدة في إزالة الألغام وتدميرها ومؤتمرات المراجعة بين عامي 2004، 2009، والمثال الآخر على تعزيز المعايير هو القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة⁽⁵⁾، وفيما يتعلق بمساهمات المنظمات غير الحكومية في التوظيف، خلص أحد المراقبين إلى أن "المنظمات غير الحكومية هي جزء مزدهر من اقتصادات السوق الغربية، وتشكل 14.4% من القوة العاملة في هولندا، و 11.1% في كندا، و 9.8% في الولايات المتحدة، و 6.3% في أستراليا و 5.9% في ألمانيا، وكما

(1)- Claude Bruderlein, Op cit, p. 3.

(2)- Thania Paffenholz, op cit, p 13.

(3)- Sandra J. Ma clean et al, op cit, p. 3.

(4)- وفاء إبراهيم الموسوري، نفس المرجع، ص 141.

(5)- Claudia Hofman and Wrich Schneckener, op cit, p. 13.

أشار تقرير الإيكونوميست إلى أن "المنظمات غير الحكومية كمجموعة تقدم الآن معونة أكثر من منظومة الأمم المتحدة بأكملها"⁽¹⁾.

فضلا عن تزايد ظاهرة الاحتيايل والتشرد وتزايد نسبة العطالة ونسبة الذين يعيشون على عملية الاحتيايل بأرقام قياسية وربما يعود ذلك لظاهرة التفكك حيث بدأ الناس الذين يعيشون خارج حدود القانون يؤسسون قدراتهم على إرهاب المخدرات والإرهاب النووي والإرهاب البيولوجي والجرثومي⁽²⁾.

في عام 2010 وفقا لأرقام البنك الدولي بلغت التحويلات المالية من المغتربين الأفريقيين وحدهم أكثر من 50 مليار دولار، في حين كانت المساعدة الإنمائية الرسمية أقل بحوالي 10 مليارات دولار من ذلك، فبينما تكافح الأنظمة القائمة على الدولة لدعم التنمية الاقتصادية، لعبت الأنظمة غير الحكومية دورا أكبر، على سبيل المثال، أصبحت موارد الصحة العامة القادمة من مؤسسة جيتس أكثر أهمية من تلك الموجودة في منظمة الصحة العالمية، وتقدم شركات الأدوية بعض الأدوية منخفضة التكلفة للتخفيف من آثار وباء الايدز وغيره من الأمراض، حيث عملت منظمات غير ربحية لا حصر لها في شراكة في جميع قطاعات التنمية⁽³⁾.

حيث اكتسبت المنظمات غير الحكومية أهمية مع ظهور حالات الطوارئ الإنسانية في الكوارث الطبيعية والفشل السياسي للدولة في وقت الإبادة الجماعية أثبتت العديد من الدراسات أن المنظمات غير الحكومية ظلت أسرع وأكثر كفاءة من الدول أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية⁽⁴⁾.

ثالثا: القدرة على جمع الحلفاء للنظر في القضايا عن طريق الدعم والشراكة:

يتوقع المجتمع المدني من المنظمات غير الحكومية أن تعرب عن استعدادها للشراكة مع الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة في دعم السياسات العامة، وفي تنفيذ هذه السياسات وفقاً لقواعد النزاهة والشفافية والعدل. وقد يحقق المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية هذه الوظيفة الدعم والشراكة بحكم استقلاليتها، وقربها من الناس، والقدرة على التعرف على حاجاتهم بسهولة ويسر⁽⁵⁾، وأحسن مثال هو قضية تجارة الماس الممولة للنزاعات حيث حشدت المنظمات غير الحكومية دعماً قويا من الفواعل الدولية الحكومية وغير الحكومية حيث ذكرت منظمة "Global Witness" غير الحكومية أن الماس هو المحرك لجيش المتمردين الأنجولي ما أدى بمجلس الأمن إلى إرسال فريق خبراء للتأكد من صحة افتراضات المنظمات غير الحكومية، وقد أكدت التقارير ذلك حيث اتضح أن هناك شيء يجب القيام به، وخوفا من

(1)- Peter Wijninga et al, Op cit, p 153.

(2)- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 274.

(3)- Thomas G. Weiss et al, Op cit, p 12.

(4)- Khalid Saifullah and Azhar Ahmed, op cit, p. 55.

(5)- أحمد زايد، المجتمع المدني وتحقيق الأمن الإنساني، (ورقة قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول: منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي الشامل، القاهرة، مصر، من 28-30 نوفمبر 2011) ص 8.

احتمال خروج مشاركة الأمم المتحدة المتزايدة وحملات المنظمات غير الحكومية عن السيطرة، دعت حكومة جنوب إفريقيا إلى عقد اجتماع للحكومات المهتمة والمنظمات غير الحكومية وصناعة الماس في مايو 2000 وقد عقد الاجتماع في مدينة كيمبرلي حيث تم اكتشاف الماس الجنوب افريقي قبل 135 عاما، حيث تمكنت المنظمات غير الحكومية لأول مرة من التحدث مباشرة مع وزير الخارجية البلجيكي، وتمكنت "De Beers" من إجراء محادثة مباشرة مع متهميها ومن هنا كانت الانطلاقة "لعملية كيمبرلي" حيث كان للمنظمات غير الحكومية أربع مجموعات من الحلفاء: ومن المفارقات أن "صناعة الماس" كانت الأولى (كانت العلاقة عدائية حيث كانت الصناعة تريد أكثر قليلا من أن تخنقي المنظمات غير الحكومية) لكن ذلك لا يحدث إلا بوجود اتفاق فعال يقنع المنظمات غير الحكومية، والحليف الثاني الأمم المتحدة حيث غير تقرير خبراء الأمم المتحدة طبيعة النقاش بعد أن تأكدت الصلة بين الحرب، الأسلحة والماس، الحليف الثالث، حكومة جنوب إفريقيا فلولا وجود نصير حكومي لهذه العملية لاتخذت منحى مختلفا تماما، ثم تولت كندا فيما بعد رئاسة "عملية كيمبرلي" عام 2004، روسيا 2005، ثم بوتسوانا عام 2006 حيث تم ابتكار نظام لإصدار شهادات الماس الخام وهو ابتكار هام للأمن الإنساني⁽¹⁾.

وهنا أثبتت الفواعل اللا دولالية ما لها من أهمية في الضغط، الدعم ومناصرة القضايا الإنسانية من خلال وضع حد أو على الأقل تنظيم لأهم مسببات للنزاعات والحروب والمآسي الإنسانية المدعومة من تجارة الماس الفاسد.

ومع انتشار القرصنة في المياه قبالة القرن الإفريقي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن أصحاب المصلحة، وتجنباً للهياكل الرسمية للأمم المتحدة والقيود التي تصاحبها تم انشاء فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال (CGPCS) تم انشاؤها كشبكة غير رسمية متعددة من أجل تنسيق التخطيط لمكافحة القرصنة، حيث شاركت مشاركة نشطة ليس فقط من الموظفين البحريين والاستخباراتيين والقانونيين وغيرهم من الدول والمنظمات الدولية ولكن أيضا من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الصناعية، حيث جمعت الدول والمنظمات غير الحكومية معا أطرا من للتعاون والاستجابات الفعلية التي أسفرت عن المزيد من النظام والاستقرار والقدرة على التنبؤ أكثر مما كان متوقعا⁽²⁾.

رابعا: كفاءة تدفق المعلومات وبناء قواعد للبيانات:

مجتمع الانترنت هو جهة فاعلة ناشئة منخرطة، لمدة في لم شمل العائلات، حيث زادت هذه الجهات الفاعلة من الوصول إلى المناطق التي يتعذر الوصول إليها للجهات الفاعلة الرسمية⁽³⁾، ويمكن القول بشكل عام أنه كلما حقق المجتمع خطوة نحو بناء مجتمع المعرفة، كلما حقق خطوة إلى الأمام في تحقيق الأمن الإنساني الشامل، ويعتبر بناء قواعد المعلومات وإتاحتها لصانعي السياسة ومتخذ القرار أحد

(1)- Sandra J. Ma clean et al, op cit, p.p. 24,25.

(2)- Thomas G. Weiss et al, Op cit, p 12.

(3)- Claude Bruderlein, Op cit, pp. 2-3.

الوسائل الهامة في بناء السياسات العامة وفي حوكمة تنفيذها، وتعتبر المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المحلي والعالمي أقرب إلى الناس ومعرفة مشكلاتهم وهمومهم وأحد القنوات الهامة في إنشاء قواعد البيانات، حيث تركز المنظمات غير الحكومة بشكل كبير على نقل المعلومات والمعرفة بما في ذلك المعرفة التقنية⁽¹⁾، فتقوم الشركات متعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة تقنيا بنقل المعرفة والتكنولوجيا إلى فروعها المحلية في البلدان النامية من خلال الوسائل الرسمية أو نتيجة لتأثير غير مباشر، يساهم في تعزيز " اقتصاد المعرفة" في البلدان المضيفة، كما تستطيع الدول المتقدمة الوصول إلى التقنيات الأصلية للبلدان النامية من خلال شركائها في تلك البلدان⁽²⁾.

لما فتح النقاش حول الملكية الفكرية، كانت المنظمات غير الحكومية الدولية أول من طرح مشكلة الاستخدام السافر لحقوق الملكية على التنوع البيولوجي، حيث تريد هذه الجمعيات وضع حد لنهب الجينات في البلدان الفقيرة دون أي تعويض للمجتمعات المحلية، التي تخاطر بدفع رسوم مقابل استخدام منتجات من منتجاتها وتضطر لدفع إتاوات لاستخدام المنتجات من ترابهم، كما ساعدت المنظمات غير الحكومية الدول الكبرى في نصف الكرة الجنوبي على الاعتراف بأهمية الأدوية الجنيسة وإثبات اللأخلاقية الراديكالية لوفيات الآلاف من خلال عدم الحصول على العلاج بسبب حقوق الملكية⁽³⁾.

من خلال مثال بروتوكول التبادل أو رابطة الشبكة العالمية وهي أهم منظمة دولية لوضع وتطوير المعايير لشبكة الانترنت العالمية الذي أسس لتطوير الشبكة التي أحدثت ثورة معرفية نقلت الإنسانية إلى مرحلة الثورة المعلوماتية، وهو بالأساس من اختراع نشطاء خواص، فبروتوكولات التبادل هذه تجعل فعل إنتاج المعايير في مجتمع معولم الذي يعد أساس الحوكمة أبعد من أن يكون احتكارا للهيئات والمؤسسات المركزية للدول⁽⁴⁾.

لقد اكتسبت الفواعل اللا دولالية مثل الشركات التي توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية كبيرة في القرن 21، حيث غيرت التقنيات العلاقات الدولية من خلال توفير تدفق سهل وسريع للمعلومات والنقل. كما خلقت التكنولوجيا في الوقت نفسه الفرص والمخاطر للعالم، فالانترنت على سبيل المثال يقلل من السيطرة الحصرية للدولة على نشر المعلومات واتخاذ القرارات الدولية. لقد جعل السياسات الدولية أكثر تعقيدا من خلال مضاعفة وتكثيف عدد المصالح والأصوات في صنع السياسة الدولية⁽⁵⁾.

وتشتمل قواعد البيانات على معلومات حول المجالات المتضمنة في قضايا الأمن البشري مثل: أعداد السكان وتوزيعهم.

(1)- Claudia Hofman and Wrich Schneckener, op cit, p. 16.

(2)- Khalid Saifullah and Azhar Ahmed, op cit, p. 55.

(3)- Pierre Calame, Op cit.

(4)- طلال لموشي، "دور الفواعل غير الدولالية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا" (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015)، ص 124.

(5)- Khalid Saifullah and Azhar Ahmed, op cit, p. 48.

- . أعداد الفقراء الذين يحتاجون إلى مظلة حماية.
- . حالة التعليم بالنسبة للسكان بما في ذلك أعداد الأميين.
- . حالات العجز الصحي والبدني والخدمات التي تقدم إليهم.
- . مؤشرات عن نوعية حياة الأسر.
- . بيانات عن المنظمات والهيئات التي تقدم خدمات أو مساعدات، ومظاهر التنسيق بين أنشطتها.
- . مؤشرات عن المخاطر المحدقة بالبيئة في المنطقة.
- . وتستهدف هذه المؤشرات والبيانات حماية الناس وتحقيق أمنهم البشري، دون أن يتم استخدامها لأغراض أمنية تؤدي بها إلى تحقيق أهداف أخرى معاكسة لأهداف الأمن البشري. فالمعلومات سلاح ذو حدين، ويجب على من يحوز المعلومات أن يكون يقظاً في استخدامها وإتاحتها؛ بحيث لا تتاح إلا من أجل رفاهية البشر وأمنهم⁽¹⁾.

خامساً: استكشاف فرص السلام ودعم التسويات السلمية:

المشاركة في الجمعيات التطوعية وتدعيم العلاقات بين المواطنين وبناء رأس المال الاجتماعي وفي الحالات التي تضم فيها الجمعيات أعضاء من الجماعات الاثنية أو الاجتماعية الأخرى حيث يتم تضييق الهوية والانتماءات الاجتماعية مما يضيف إلى التماسك الاجتماعي وتمكين المواطنين من تحديد وبناء قيم جديدة ومعتقدات متصالحة ونشر قواعد وأفكار للثقة والتسامح مما يقلل من هامش النزاعات واحتمالات التصادم والخلاف وتحييد العنف⁽²⁾ عبر مداخل عديدة، منها مثلاً: في نهج بناء السلام التكاملي، يكون النشاط الأساسي لتدخل بناء السلام هو تيسير العملية وتحفيز تلك العمليات في المجتمع التي تمكن التنظيم الذاتي التي ستؤدي إلى تعزيز مرونة المؤسسات الاجتماعية التي تدير الضغوطات والصدمات الداخلية والخارجية، ليس من الممكن توجيه أو التحكم في التنظيم الذاتي من الخارج، يجب أن تخرج من الداخل، ومع ذلك، يمكن لوكلاء بناء السلام مساعدة المجتمع من خلال تسهيل وتحفيز العمليات التي تمكن التنظيم الذاتي من الظهور⁽³⁾.

أما خبرات التعلم الاجتماعي من المآسي الإنسانية للصراعات واستيعاب الآخر، فعادة ما تدفع التكاليف الباهظة للحروب الممتدة داخل المجتمعات في نهاية المطاف إلى أنماط من السلوكيات الداعمة للتفاعل واستيعاب الآخر، وبناء علاقات سلمية تبدو لها أقل تكلفة وأكثر فائدة في تحقيق مصالح المتنازعين، وهو أمر كرسته تجارب تاريخية عديدة عرفت أوروباً قبل الانتقال الديمقراطي السلمي، في الوقت نفسه، قد يتحقق القبول لبناء سلام عبر تدخل أطراف ثالثة، ولعل المنظمات غير الحكومية، قد مارست أدواراً في هذا المضمار، فرغم هشاشة اتفاقات السلام فإن منظمات كـ «سيرتش فور كومن

(1) - أحمد زايد، نفس المرجع، ص، ص. 10-11.

(2) - Thania Paffenholz, op cit, p 13.

(3) - Cedric de coning, Op cit, p.307.

جروند" و"مبادرة إدارة الأزمات" قد عملت ولا تزال على بناء حوارات بين القوى الاجتماعية مثل: الشباب، المرأة، والكنيسة كجزء من التحفيز على السلام، وكذلك يظهر "مركز الحوار الإنساني" في جنيف في مناطق صراعات، كليبيا وجنوب السودان، وسوريا وشمال مالي، لدعم الحوارات غير الرسمية والمصالحات المحلية، وذلك لاستكشاف فرص السلام الممكنة، أو التمهيد المجتمعي للتسويات السلمية⁽¹⁾.

سادسا: المناصرة، التوعية والتعبئة:

إذا كان الأمن الإنساني هو تحرير الإنسان من الخوف وتحريره من العوز، والعمل على توفير فرص كريمة للعيش تجعل الإنسان آمناً في حياته وفي بيئته؛ إذا كان الأمر كذلك فإن الأمن الإنساني يتحول إلى حق من حقوق الإنسان. ويلعب المجتمع المدني دوراً كبيراً في التعريف بهذا الحق ورفع الوعي به⁽²⁾.

وهناك اتجاه متزايد في إنشاء منظمات مناصرة -قضايا من قبل المشاهير الذين يريدون إحداث تغيير تؤدي إلى إبراز القضايا التي تثير اهتمامهم. فقد أسس شون بن منظمة الإغاثة الهايتية جي/بي لتوفير مساكن مؤقتة ورعاية طبية، وشاركت أليشيا كيز في تأسيس منظمة "الحفاظ على الطفل على قيد الحياة" لتوفير الدعم الطبي للأيتام المصابون بالإيدز في أفريقيا، وقام دون تشيدل (Don Cheadle) جنباً إلى جنب مع جورج كلوني (George Clooney)، ومات ديمون (Matt Damon)، وبراد بيت (Brad Pitt)، وديفيد بريسمان (David Prissman)، وجيري وينتروب (Jerry Waintaup)، بإنشاء جماعة الدعوة لمكافحة الإبادة الجماعية "ليس تحت أعيننا". ويتطوع المشاهير أيضاً بالعمل كمسؤولو دولة مشاهير حيث يؤدون وظيفة دبلوماسيين غير رسميين (سفراء نويا حسنة)⁽³⁾.

أصبحت الحملات العالمية التي غالباً ما تربط الكنائس والجماعات العرقية والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية وحتى الشركات متعددة الجنسيات أكثر تواتراً، حيث يستعير عدد لا يحصى من المجموعات تكتيكات النشطاء متعددي الجنسيات، أحياناً للدفاع عن مصالحهم المحددة بدقة، وتشمل هذه توليد ونشر المعلومات ذات الصلة، استخدام الرموز أو الأفعال "العالمية"، تسجيل دعم الجهات الفاعلة القوية، والجهود المبذولة لإلزام هؤلاء الفاعلين بالسياسات أو المبادئ المعلنة⁽⁴⁾.

وبشكل عام تتمتع المنظمات غير الحكومية بقدرة قوية على التأثير على الرأي العام (غالباً باستخدام وسائل الإعلام) لتتقيد ورفع مستوى الوعي حول بعض القضايا والضغط على صناعات القرار

(1) - خالد حنفي علي، "مداخل محفزة لـ «بناء السلام» في مناطق الصراعات" مجلة السياسة الدولية، العدد 206، المجلد 51، (2016): ص. 3، 4.

(2) - أحمد زايد، مرجع سابق، ص. 12.

(3) - منير بدوي وغالب الخالدي، مترجمان، السياسة العالمية: التوجهات والتحويلات، (المملكة العربية السعودية: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017)، ص. 240.

(4) - Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 255.

السياسي، والتعامل مع جهات فاعلة غير معترف بها دبلوماسيا مثل الجهات المسلحة دون التلميح إلى تحول سياسي لصالحهم وغالبا ما تمنح المنظمات غير الحكومية المشاركة طويلة الأمد في المجالات ذات الصلة قدرا معينا من الثقة حتى من طرف الجهات المسلحة اللادولالية لاستفادتهم من سمعتهم كجهات فاعلة محايدة ومستقلة⁽¹⁾.

سابعاً: الحوكمة التشاركية:

يرى كثير من الناس الآن المنظمات غير الحكومية كوسيلة تمكن الأفراد من صناعة التحولات في الشؤون الدولية. ما هو واضح هو قيام شبكات من الناشطين على المستوى الدولي بتقديم خدمات تثقيفية ساهمت في ظهور مجتمع مدني عالمي. فازدياد النشاط الدولي من قبل المنظمات غير الحكومية يؤدي إلى إعادة توزيع السلطة بعيدا عن الحكومات المركزية⁽²⁾ حيث تلعب الفواعل اللادولالية دورا كبيرا في تحقيق لا مركزية سياسات الأمن الإنساني ويتحدث الباحثون هنا عن دور اللامركزية في تحقيق ما يسمى بالحكومة التشاركية Participatory Governance، والتي تعني إتاحة الفرصة لكل الشركاء (الحكومة والمجتمع المدني والمجالس المحلية المنتخبة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة من الجماعات الفقيرة أو المحرومة والجمهور العام وأصحاب التمويل) في تحديد أولويات التنمية، ووضع السياسات، وتوزيع الموارد، ووضع البرامج التي تستهدف التنفيذ وفي هذا النوع من إدارة التنمية يضطلع المجتمع المدني بدورين رئيسيين:

الأول: التعاون مع الأجهزة الدولة في تحديد الحاجات وإدارة الموارد وتوزيعها وفقاً لأولويات واضحة⁽³⁾

الثاني: المراقبة والمساءلة وهي وظيفة أساسية في رصد أنشطة السلطات المركزية وجهاز الدولة والحكومة

وهو أيضا وسيلة لمراقبة السلطات المركزية وإجراء محاسبة. إن الرصد تشير إلى شتى القضايا مثل حقوق الإنسان، الإنفاق العام، الفساد، والتسجيل في المدارس الابتدائية.

"تسند وظيفة المراقبة والمساءلة إلى مونتسكيو في الفصل بين السلطات لكن من منظور التعاون الإنمائي"⁽⁴⁾.

يقدر البنك الدولي أن ما يصل إلى 50% من جميع الخدمات الصحية والتعليمية تقدمها المنظمات الدينية. فالنهج التكنوقراطي للعديد من المنظمات غير الحكومية العلمانية يعطي المنظمات الدينية ميزة لأنها تعمل غالبا على المستوى الشعبي وينظر إليها على أنها أكثر تمثيلا وشرعية، وهي الآن توسع

(1)- Claudia Hofman and Wrich Schneckener, op cit, p. 16.

(2)- منير بدوي وغالب الخالدي، نفس المرجع، ص. 240.

(3)- أحمد زايد، نفس المرجع، ص، ص، 10، 9.

(4)- Thania Paffenholz, op cit, p. 13.

أشكالا جديدة من الحوكمة التشاركية لتشمل المجتمعات الدينية، وإشراكها بشكل استراتيجي في تطوير صنع القرار والسياسات بشكل أكثر شرعية وفعالية⁽¹⁾.

لقد أصبح من الصعب تجاهل مشاركة الجهات الفاعلة اللادولالية في الدبلوماسية متعددة الأطراف، بالاشتراك مع صانعي السياسة الخارجية، لقد ساعدوا في تشكيل أنظمة دولية ناشئة بما في ذلك الاستكشاف في مناطق كان يعتقد منذ فترة طويلة أنها حكر على الدول، مثل "الأمن"، أو تهيمن عليها الاهتمامات المحلية وشبكات السياسة الوطنية، وبالنظر إلى حالة الزراعة يوضح كوفمان كيف تحول صانعو السياسات الذين يحاولون معالجة الأزمة الزراعية المتنامية التي نشأت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات إلى مجتمع معرفي من الاقتصاديين الزراعيين للحصول على المشورة، وسرعان ما تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا المجتمع داخل (IATRC) وكان له تأثير عميق على مناقشات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولاحقا على لجنة التجارة في الزراعة في جولة الجات في أوروغواي مما ساهم في زيادة "تكثيف العولمة" السياسية في المنطقة⁽²⁾.

مهتد بعض الاتفاقيات الدولية الطريق لمشاركة نشطة للجماعات في الأمور التي تمسها بشكل مباشر: تتضمن اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية المشار إليها بالرقم 169- توجيهها واضحا بشأن مشاركة الشعوب الأصلية في تحديد الأولويات وتصميم السياسات من خلال الموافقة الحرة والمسبقة المستنيرة. ومن ثم فإن التركيز على الفاعلية يجلب الشرعية لاستراتيجيات ومبادرات محددة⁽³⁾.

تعمل منظمة CARE في شراكة مع الحكومة والمجتمعات والمنظمات الدولية واللجان التابعة لها والمنظمات المحلية على النهوض بواقع التعليم، الصحة، التغذية، المساواة بين الجنسين والأمن في المناطق الأكثر هشاشة في العالم (بورندي، غواتيمالا، إفريقيا الوسطى، أوكرانيا، مدغشقر، مالاوي، باكستان، مالي، بابوا غينيا بيساو وزامبيا)⁽⁴⁾.

(1)- Peter Wijninga et al, Op cit, p 156.

(2)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 254.

(3)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", P 26

(4)- CARE, "The 10 most under-reported humanitarian crisis of 2020", 2020, p p 4-14.

الخريطة رقم 2: تبين مناطق الأزمات المسكوت عنها إعلاميا التي تدعو إلى تدخل إنساني طارئ.



Source: CARE, "The 10 most under-reported humanitarian crisis of 2020", 2020, p 1.

ثامنا: التمتع بوضع المبادر واضع الأجندة في القضايا البيئية:

تتطلب مشكلات القرن الحادي والعشرين وتحدياته استيعاب الكثير من التحولات مثل التغير الديمغرافي وتخفيض أعداد الفقراء والتوسع في توفير الطاقة الآمنة والنظيفة دون جعل البيئة تتضرر وكذلك تقليل المخاطر الصحية وغيرها من التحولات، كما تتطلب أيضا تعاونا أكبر مما هو ممكن في النظام العالمي الحالي، ذلك أن كلا من هذه المعوقات والتحديات، حتى وإن عولجت محليا أو وطنيا، لكن نظرا لإمكانية تأثيرها عبر الوطني، أي تأثيرها على حياة الناس على المستوى العالمي، فإن توفير الخبرة التقنية الضرورية لمعالجتها لن تكون فعالة بالكامل ما لم تسترشد برؤية عالمية شاملة، وهذا ما توفره الحوكمة العالمية⁽¹⁾.

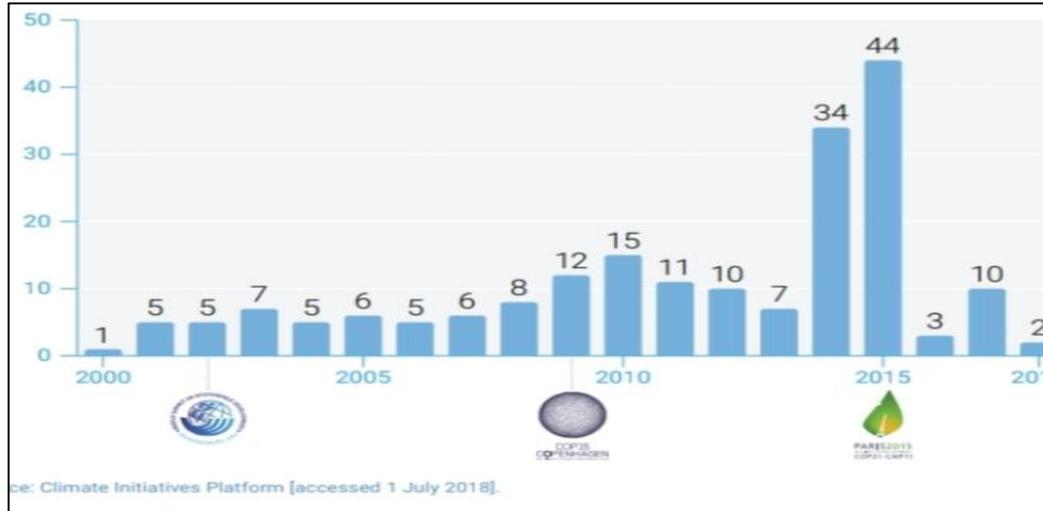
تعتبر قضية البيئة إلى جانب حقوق الإنسان من المواضيع التي يبرز فيها دور المنظمات غير الحكومية من خلال مبادراتها التي دفعت بالدول إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية (بروتوكول مونتريال لعام 1987) للتقليص التدريجي من انبعاثات الغازات CFC وكذا (اتفاقية ريو عام 1993 وبروتوكول قرطاجنة) لحماية التنوع البيولوجي، هذه الأمثلة تؤكد الأثر الأبرز للفواعل غير الدولالية في كثير من القضايا العالمية من خلال عملها على إيجاد معايير الضبط العالمي لتلك القضايا، وفي الاشتراك في جعلها قيد التنفيذ⁽²⁾.

(1) - صالح زياني، ومراد بن سعيد، مرجع سابق، ص، ص 45، 46.

(2) - طلال لموشي، مرجع سابق، ص 125.

الشكل رقم 14: الأعمدة البيانية توضح عدد المبادرات التعاونية الدولية التي تم إطلاقها بين عامي 2000 و2018

Source: Angel Hsu and Oscar Widerberg, "Bridging the emissions gap- The role of

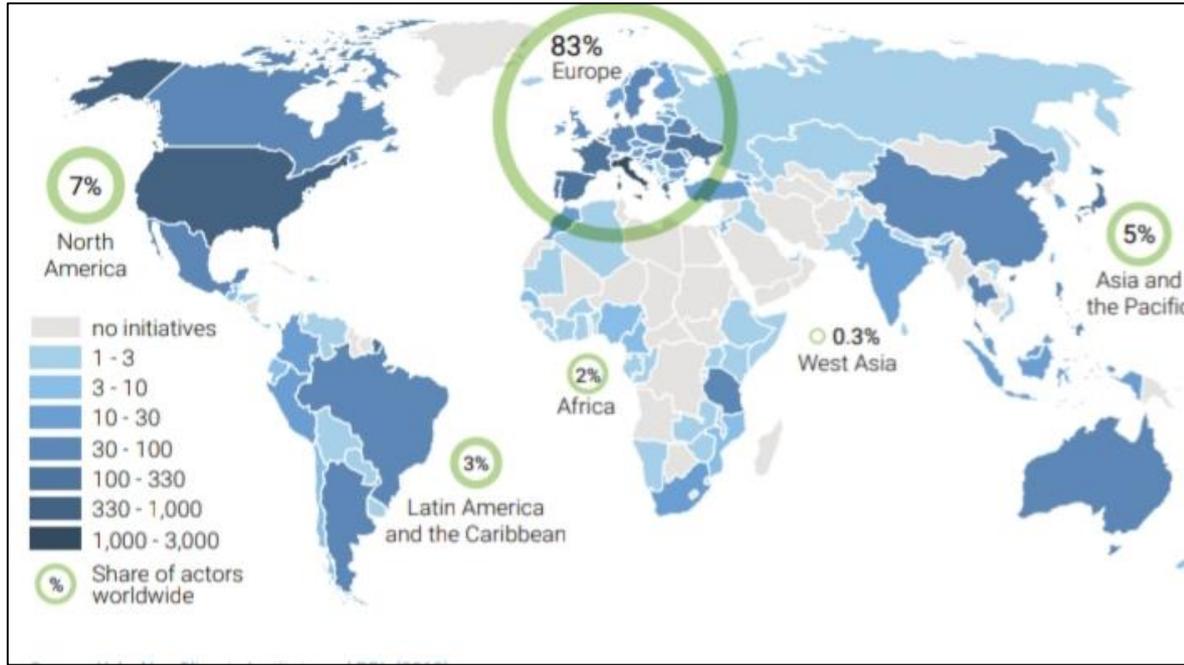


non-state and subnational actors", United Nations Environment Programme report, 2018, p 11.

تتخذ الجهات غير الحكومية خطوات طوعية للحد من انبعاثات الكربون، إذ تقوم الشركات والمستثمرين بالشراكة مع المجتمع المدني بتحديد المخاطر المناخية في سلاسل الامداد، ويخففون من انبعاثات الكربون الناجمة عن أنماط أعمالهم، على سبيل المثال، يساعد برنامج منقذي المناخ في الصندوق العالمي للطبيعة الشركات الكبيرة على تطوير استراتيجيات لخفض الانبعاثات، ويتيح مشروع الإفصاح عن الكربون أداة تستخدمها الشركات لتبليغ المستثمرين عن انبعاثاتها، ففي عام 2013 شمل البرنامج 722 مستثمرا يديرون 87 تريليون دولار من الأصول، هؤلاء بدورهم يمارسون ضغوطا على الشركات لتجنب ما تسببه من مخاطر على المناخ، حيث تنتج أكبر 500 شركة في العالم 3.6 مليار طن من غازات الاحتباس الحراري، ويفضل تخفيض انبعاثات الشركات يمكن تحقيق إنجازات كبيرة، واتخاذ المزيد من الإجراءات لتشجيع المبادرات الطوعية⁽¹⁾.

(1) - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، " تقرير التنمية البشرية 2014 الماضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر"، 2014، ص 125.

الخريطة رقم 3: توضح التوزيع الإقليمي لمشاركة الفواعل غير الحكومية في الكربون مدن C40، مدن CDP والميثاق العالمي لرؤساء البلديات للمناخ والطاقة وعمد المناخ



Source: Angel Hsu and Oscar Widerberg, Op cit, p 9

تظهر الخريطة تركيز المبادرات الخاصة بتقليل الكربون والانبعاثات والاجتماعات الخاصة بمشاركة الفواعل غير الحكومية في هذه المبادرات، حيث تتركز بنسبة 83% في أوروبا أما باقي المشاركات التي تتركز في آسيا، أمريكا اللاتينية وشمال أمريكا بمشاركة لا تتعدى 7% وتبقى أقل مشاركة في إفريقيا بنسبة مشاركة لا تتعدى 2%.

تعتبر شركة بريتيش بتروليوم أول شركة نفط كبرى تعترف علنا بمخاطر تغير المناخ وبضرورة الإجراءات الاحترازية لتجنب مخاطر أكبر، حيث فصلت شركة BP نفسها عن التحالف العالمي للمناخ (وهي مجموعة ضغط دولية تأسست للتشكيك في أبحاث تغير المناخ) وانضمت إلى مجلس قيادة مركز البيئة والأعمال وهو برنامج أنشأه بيو BIO (منظمة غير حكومية بيئية لجمع الشركات الرائدة في جميع أنحاء العالم للاستجابة التي يفرضها تغير المناخ) وكان أول مشروع بيئي للشركة دعم بروتوكول كيوتو وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واستخدمت بشكل فعال استراتيجية تداول الانبعاثات التي أدخلها بروتوكول كيوتو في المناخ وبالتالي الجمع بين الممارسات المستدامة بيئيا في إدارة الأعمال⁽¹⁾.

بدأ عدد من الإجراءات غير الحكومية من الاتفاقات الدولية: القضاء التدريجي على الكلورو-الفلورو-الكربون (بروتوكول مونتريال 1987، الحفاظ على التنوع البيولوجي، اتفاقية ريو، وبروتوكول قرطاجنة 1993)، بالنسبة لتغير المناخ تم إنشاء IPCC (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)

(1)- Farida Lakhany, Op cit, p 42.

رسميا من قبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والأمم المتحدة، لكن المبادرة الأولى كانت غير مدفوعة بالدولة، بل بمشاركة قوية من الأطباء مثل جيرار ميجي بعد ذلك تسلمت الكيانات الدولية زمام الأمور. كما مارس معهد المراقبة العالمية الذي أنشأه ليستر براون حكما أخلاقيا وفكريا لتحريك الضمائر بشأن الاختلالات الرئيسية التي تظهر بين الأنشطة البشرية والمحيط الحيوي⁽¹⁾.

وبفعل الغموض الذي يحيط بالحوكمة العالمية (مفهوما وممارسة) وغياب الوضوح حول النظام العالمي يصبح توزيع المسؤوليات أكثر صعوبة. وبالتالي صعوبة إيجاد تسلسل هرمي بين الجهات الفاعلة لأنها تولي نفس الأهمية تقريبا للمنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية والمنظمات الدولية والحكومات... فمثلا تعتبر الحكومة الألمانية ومنظمة السلام الأخضر Green Peace فاعلين متساوين عندما يتعلق الأمر بالأمن البيئي⁽²⁾.

الشكل رقم 15: يوضح عدد أنواع المنظمات التي تقود مبادرات المناخ بناء على بيانات أرضية

مبادرات المناخ 24 أوت 2018.



Source: Angel Hsu and Oscar Widerberg, Op cit, p 12.

يعبر هذا الشكل بطريقة واضحة مدعمة بالأرقام عن نسب مشاركة المنظمات التي تقود مبادرات المناخ، حيث تحتل المنظمات الدولية الصدارة بنسبة 57% تليه مباشرة الشبكات والشراكات بنسبة 54%، ثم المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بنسبة 50%، فضلا عن مشاركة مخابر البحث والمؤسسات الأكاديمية بنسبة 15%.

(1)- Pierre Calame, Op cit.

(2)- Alain Akl, "Governance v/s COVID_19: A Human Security Approach", De Gruyter (2021), p 221.

أدت قضايا تغير المناخ إلى تعزيز أهمية الفواعل اللادولالية، إذ أدت عملية ريو إلى نقل الفواعل اللادولالية من موقع المراقبين إلى واضعي جدول الأعمال، حيث شاركت الفواعل اللادولالية في المفاوضات الرسمية، وقدمت دعمها الفني للدول ومنتدياتها، جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وإعلان ريو 1992 وإعلان ستوكهولم 1972 هي أمثلة لعبت فيها المنظمات غير الحكومية دوراً حيوياً للغاية في عمليات صنع القرار، دعا ظهور القضايا العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة، التلوث والهجرة الفواعل اللادولالية إلى التدخل والتوسط في المفاوضات بين الدول، تتطلب هذه الإقليمية أيضاً لوائح جديدة وإعدادات معيارية لإدارتها⁽¹⁾.

إن المنظمات غير الحكومية نشيطة في إنشاء المعايير الدولية من خلال حملات التوعية والتعليم، حيث أن هذه المنظمات يمكن أن تقوم بالضغطات السياسية اللازمة لإقناع الحكومات بالموافقة على الاتفاقيات الدولية. على سبيل المثال، فالجهود النشيطة لشبكات المنظمات غير الحكومية أدى إلى إنشاء لجنة السدود العالمية من أجل وضع المعايير اللازمة لضبط التأثيرات البيئية والاجتماعية لبناء السدود أثناء عمليات اتخاذ القرارات المالية⁽²⁾.

الجدول رقم 11: يوضح نمو في مشاركة الفواعل اللادولالية الفردية من 2015 إلى 2017

2017	2015	مجموعة الفواعل
7378 من 133 دولة تمثل 16.9 % من سكان العالم	7025 من 99 دولة، تمثل 11% من الكثافة السكانية العالمية	المدن
245 منطقة من 42 دولة تمثل 17.5% من سكان العالم	116 منطقة من 20 دولة، تمثل 11% من الكثافة السكانية العالمية	الدول والمناطق
6225 شركة ومستثمر من 120 دولة تمثل على الأقل 36.5 تريليون دولار أمريكي من الأرباح	4431 شركات من 88 دولة وأكثر من 400 مستثمر، مع أكثر من 25 تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة	الشركات والمستثمرين
34 من أكبر 57 بنكا تمثل 3.1 تريليون دولار أمريكي من قيمة الأسواق	15 من أكبر 20 بنكا	البنوك
700 من الكليات والجامعات في الولايات المتحدة، مع إجمالي عدد طلاب يقارب المليون ومنح جماعية تزيد عن 250 مليار دولار	غير محددة	مؤسسات التعليم العالي

Source: Angel Hsu and Oscar Widerberg, Op cit, p. 8.

(1)- Khalid Saifullah and Azhar Ahmed, op cit, p.p. 51, 52.

(2)- صالح زياني، ومراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 125.

تشكل التحالفات واسعة النطاق المكونة من البلدان، الشركات، المنظمات غير الحكومية، الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية دون الوطنية مثل المدن والمناطق مبادرات تعاونية التي تعبر عن أنشطة الحوكمة التي تتم خارج إطار الحكومات. عندما تشارك جهات اللادولالية في مبادرات إدارة المناخ لتوجيه السلوك نحو الأهداف العامة المشتركة، فإنها تحدد التزاما فرديا وفقا لمجموعة قواعد تحدد مبادرة أو برنامج وعند الالتزام بتلك المبادرة فهي تشكل مثلا على المشاركة، ومجموعة الفواعل المذكورة في الجدول غالبا ما تتعهد بالعمل المناخي من خلال الشبكات التي تجمع التعهدات الفردية بشأن المناخ وقوائم الجرد أو منصات إعداد التقارير حيث تتطلب بعض الشبكات من الأعضاء التعهد بالتزامات محددة كخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أو تقديم قوائم جرد منتظمة للانبعاثات بينما يؤكد البعض الآخر على تبادل المعرفة بين الأقران وبناء القدرات، في حين أن بعضها عبارة عن شبكات قائمة على العضوية لا تتطلب من الجهات الفاعلة الالتزام بأهداف محددة.

تاسعا: القدرة على التعامل مع الجهات الفاعلة العنيفة اللادولالية (المسلحة وغير الشرعية):

من السمات الحاسمة للنزاعات الداخلية انتهاك حقوق الإنسان من قبل الجماعات المسلحة، حركات التمرد والميليشيات الخاصة، مع انتشار الأسلحة، الألغام الأرضية وتآكل سيطرة الدولة مما يزيد من تهديدات الأمن الإنساني لأن الناس أهداف مباشرة للعنف ونتيجة للجريمة المنظمة والعنف العشوائي الذي يحدث في هذه الظروف الفوضوية⁽¹⁾.

يعاني ملايين البشر بسبب الحروب والمجاعات المصاحبة لها، بالإضافة للنزوح والدمار، وبما أن الحروب الأهلية تستهدف بصورة متزايدة النساء والأطفال حيث يذهبون ضحية النزاعات الجماعية وعمليات الإبادة. فإن كثيرا من الأعمال الوحشية وعمليات الاغتصاب أضحت أسلحة تستخدم في الحرب، وبالتالي تضررت شرائح عريضة في أجسامها وعقولها وأرواحها، وهناك أجيال أصابها الوهن في بعض الدول، حيث أصبح الأطفال جنودا، طوعا أو قسرا، بل أصبحوا يمثلون عصب القوات المحاربة⁽²⁾. تميل المنظمات غير الحكومية إلى التركيز بشكل أساسي على الهدف الإنساني المتمثل في تقليل العنف من خلال دعم عمليات الوساطة والتفاوض مع الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول على المستويات العالية والمتوسطة (تسهيل المحادثات، المفاوضات المسبقة غير الرسمية، إعداد الأوراق غير الرسمية)، وفي هذه الحالات يعتمدون على الجدل والإقناع من أجل جلب أطراف النزاع إلى الطاولة، وفي النهاية إلى اتفاق (مركز كارتر أو مركز الحوار الإنساني)⁽³⁾.

تعد حل النزاعات والوساطة من أكثر المجالات إثارة للاهتمام وهو المجال الذي كان حكرا على الدول (في الدفاع والأمن)، فهي نشطة في هذا المجال بفضل المرونة في التعامل، القدرة على الوصول

(1)- Claude Bruderlein, Op cit, p 6.

(2)- محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع، ص 274.

(3)- Claudia Hofman and Wrich Schneckener, op cit, p. 15.

إلى الأشخاص والبعد عن البيروقراطية الرسمية، الفعالية من حيث التكلفة حيث شارك وسطاء من القطاع الخاص في نزاعات في آتشيه، سريلانكا وكولومبيا⁽¹⁾.

وهناك عدد من الحالات التي لعبت فيها المنظمات غير الحكومية دورا يتراوح بين الدور الفاعل والدور الذي مهد لخطوات لاحقة في سبيل فض النزاع، ففي أرض الصومال قام معهد السلام والحياة بعملية سماها بوروما عام 1992 تمثلت في إجراء اتصالات بدءا بالكبار على مستوى الفصائل الفرعية، ثم الاتصالات عبر أعلى مرتبات المجتمع بالفصائل الكبيرة، ومنها إلى المستوى القومي، توجت بقاء بين كبار الفصائل تمخض عنه الاتفاق على انتخاب حكومة ورئيس لأرض الصومال، كذلك الفلبين حيث كونت منظمة تسمى "تحالف السلام" مناطق سلام (Peace Zones) وهي منظمة تضم داخلها أكثر من خمسين منظمة منتشرة في إقليم الفلبين ومنهمكة في عملية بناء السلام⁽²⁾.

من الأهمية بمكان، في نهج بناء السلام التكيفي، أن تشارك المجتمعات التي تهدف إلى الاستفادة من تدخل بناء السلام مشاركة كاملة في جميع جوانب مبادرة بناء السلام. لن تستمر الإصلاحات الخارجية إذا لم يتم استيعابها محليا، وبالتالي فإن عملية التكيف المحلية هي العنصر الحاسم للاستدامة⁽³⁾، مثال آخر هو مجتمع سانت ايجيديو، وهي منظمة كاثوليكية تأسست عام 1968 في روما، تعمل على تسهيل المفاوضات بين الأطراف المتحاربة، حيث لعبت دورا مهما في عملية التفاوض التي كللت باتفاقيات السلام لعام 1992 في موزمبيق أو توسطت في كوسوفو أو وسط إفريقيا. كما تهدف جهود مثل راديو ايجامبو في رواندا إلى المساعدة في إعادة إحلال السلام⁽⁴⁾، وفي بداية 2008 لعبت هذه المنظمة دورا مهما في وقف إطلاق النار بين أوغندا وجيش الرب للمقاومة المتمركز في جنوب السودان، وذلك بعد 20 عاما من الحرب الأهلية. أوضح ميشال روكار في شرحه لمفهوم "القوة الناعمة" أنه في عالم اليوم، يمكن حل القليل من النزاعات باستخدام القوة⁽⁵⁾.

أما الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) التي تعمل في مناطق النزاع هي جهات فاعلة غير حكومية لديها إمكانات لتعزيز منع الصراع وتوليد احترام أوسع للأمن الإنساني. من المعترف به الآن أن قرارات إدارة الشركات في المقر الرئيسي والمستويات المحلية يمكن أن يكون لها تأثير مهم على مسار ومدة النزاعات العنيفة⁽⁶⁾.

مما سبق يتضح أن للفواعل اللا دولالية دورا كبيرا في التمكين للأمن الإنساني بعدة طرق: (القيام بالرعاية الاجتماعية وحماية المواطنين، تسليط الضوء على القضايا المسكوت عليها، حماية البيئة، بناء

(1)- Peter Wijninga et al, Op cit, p 154.

(2)- محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع، ص 294.

(3)- Cedric de coning, Op cit, p.307.

(4)- Claude Bruderlein, Op cit, p.2.

(5)- Pierre Calame, Op cit.

(6)- Claude Bruderlein, Op cit, p. 4.

قاعدة بيانات ونقل المعلومات، بناء السلام واستكشاف فرص السلام ودعم التسويات السلمية، التعامل مع الجهات المسلحة وغير الشرعية، دعم الحكومات بالشراكة في القضايا السياسية، ولا يتأتى ذلك إلا بمجموعة من الأدوات والآليات التي نوردتها في المطلب التالي.

المطلب الثالث: آليات الفواعل اللادولالية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني

يشمل التنفيذ العالمي لمناهج الأمن الإنساني توفير المنافع العامة العالمية وتعزيز جهود الأفراد لتغيير عقلياتهم والسعي إلى أنماط حياة أكثر تحولا، حيث يركز التنفيذ المحلي على استراتيجيات الحماية والتمكين، أين تعمل جميع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، المؤسسات الخاصة، الشركات ومنظمات المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع التزام الشركاء الاستراتيجيين بالتعاون الدولي. حيث يساعد إطار الأمن الإنساني في تصميم ورسم خرائط وتنفيذ أدوات السياسة للعمل المناخي مع وضع عدد الأشخاص المعرضين بشدة لكل من تغير المناخ وكوفيد-19⁽¹⁾.

يمكن أن تلعب الفواعل اللادولالية دورا هاما وحساسا في تحقيق الأمن الإنساني وتعزيزه، الأمر الذي يتطلب صياغة مجموعة من الاستراتيجيات التي تمكن من تحقيق الأهداف المسطرة، من خلال مجموعة من الآليات التي تعمل وفقها الفواعل اللادولالية للنهوض بالأمن الإنساني، والتي نورد منها ما يلي:

أولا: التدريب والتعليم: الحق في الأمن الشامل:

تقدم المعاهد البحثية خدمات تدريبية وتعليمية، وكذلك النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية، تقوم نفس المنظمات بإجراء دراسات وتقييمات في مجالات مثل: معايير العمل والبيئة، الفساد واتفاقيات عدم انتشار الأسلحة النووية، والأهم من ذلك أن مدخلات الفواعل اللادولالية مادية ومعيارية على حد سواء⁽²⁾، حيث تلعب المنظمات غير الحكومية والنشطاء دورا كبيرا في التعريف بهذا الحق ورفع الوعي به، لإرساء بناء مؤسساتي متماسك، فينشر معلومات حول الأمن الإنساني بالإعلام والدعاية، كضرورة لتعزيز السلم الاجتماعي، وذلك عبر جهود تتمثل في فعاليات عديدة⁽³⁾:

1-1 / رفع الوعي بالثقافة المدنية: فالأمن الإنساني لا يتحقق إلا في إطار ثقافة العيش

المشترك، التي تقوم على التسامح وقبول الآخر، والسلام، واحترام قوانين المجتمع. أهملت حكومة هولاند نهج الشرطة المجتمعية إلى حد كبير، غير أن حكومة ماكرون أعادت الالتزام بها في 2018 مع تقديم الحماية، برر رئيس الوزراء الفرنسي Edward Philippe البرنامج بالقول: " إن

(1)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", P40

(2)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 251.

(3)- أحمد زايد، نفس المرجع، ص. 10.

الدولة لا يمكن أن تقود القتال دون مسلمي فرنسا، ومن الأهمية بما كان الاعتراف بحقيقة أن تلك الجهود لمنع التطرف العنيف ومكافحته لا يمكن أن تتجح دون مشاركة مجتمعات المسلمين⁽¹⁾.

1-2 / إدارة حل النزاعات المحلية والوقاية منها: فلا يقتصر دور المجتمع المدني على المشاركة

في حل النزاعات المحلية، بل يتجاوزه إلى رفع الوعي بالوقاية منها وتجنبها مما يعضد الأمن الاجتماعي ويقويه.

عام 2009، أطلق الاتحاد الأوروبي الشرطة المجتمعية لمنع التطرف والإرهاب مما شجع الشرطة على العمل بالتنسيق مع وكلاء المجتمع عام 2011. في محاولة لتعزيز "النهج القائم على المجتمع" وأنشأت المفوضية الأوروبية شبكة التوعية بالتطرف من أجل تشجيع قادة الرأي الموثوق بهم على التعبير عن رسائل إيجابية تقدم بدائل للروايات الإرهابية⁽²⁾.

1-3 / حفز الأفراد على التطوع والمشاركة: وهي أدوار يتم تعلمها من خلال الممارسة العملية

التي تقوم على تشجيع المبادرات الفردية وحفز الأفراد على المشاركة الفعالة والتطوع. لقد سعت قمة جوهانسبورغ العالمية حول التنمية المستدامة عام 2002 إلى إنشاء حوالي 300 اتفاقية شراكة غير ملزمة طوعية جديدة بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وهذه الشراكات من أجل التنمية المستدامة تغطي أنواعا كثيرة من القضايا بما في ذلك الطاقة، المياه العذبة، العلوم والتعليم، التنوع البيولوجي، التجارة، التصحر ومحاربة الفقر⁽³⁾.

منذ إنشائها استثمرت مؤسسة Bill and Milinda Gates أكثر من 9 مليارات دولار في الصحة وما يقارب من 2.5 مليار دولار في مكافحة الإيدز خاصة في الدول الفقيرة. فالتبرعات الخيرية الخاصة للفواعل غير الحكومية أفرادا ومنظمات للمؤسسات الدولية المتخصصة " منظمة الصحة العالمية" تعد بالإضافة للميزانيات الخاصة بالدول ضرورة لتطوير البرامج الصحية الوطنية والعالمية⁽⁴⁾، وفي حين أن العمل الخيري الإسلامي في جميع أنحاء العالم من خلال الوقف والزكاة تصل إلى مئات المليارات دولارا أمريكيا إلا أن هذه المؤسسات الخيرية تواجه بعض المشكلات الخطيرة، حيث تم وضع بعضها على قوائم العقوبات الدولية فيما يتعلق بتمويل الإرهاب بسبب صلات مزعومة بالقاعدة⁽⁵⁾.

1-4 / تأسيس منتديات للحوار والتدبير: من شأنها أن تعلم الأفراد القدرة على النقاش وحل

المشكلات بالطرق السلمية، والقدرة على تدبير القضايا والمشكلات بشكل عقلاني، والتفاوض بشأن المسائل المتنازع عليها من أجل الصالح العام. كما حدث في مدينة أوسجيك (Osijek) الكرواتية حيث

(1)- Klaus Larres and Tobias Hof, Terrorism and Transatlantic Relations Threats and Challenges (UK: Palgrave Macmillan, 2022), p. 117.

(2)- Ibid. p. 118.

(3)- مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 228.

(4)- طلال لموشي، مرجع سابق، ص، ص 124، 125.

(5)- Peter Wijninga et al, Op cit, p 157.

نجد أن جهود السلام قد اتخذت شكلا تعليميا وبرامج استشارية، فالأكاديميون المحليون أنشأوا مركزا للسلام لنبذ العنف ورعاية حقوق الإنسان، وكان يعمل كمنظمة غير حكومية يركز أعضاؤها جهودهم على النتائج على المدى البعيد في محاولة لمساعدة الكروات والعرب على خلق تفاهم متبادل والعمل نحو المصالحة⁽¹⁾.

1-5/ -تعلم الممارسات الديمقراطية: فلا حوكمة رشيدة بغير ديمقراطية، والمجتمع المدني هو المكان الذي يتعلم فيه الأفراد الممارسات الديمقراطية من خلال أداء فعلي ومشاركة فعلية في إصدار القرارات وتنفيذها.

تقدر لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المجتمع المدني النشط، وتعتبره أساسيا لتطوير الأنظمة الحكومية التي تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة أمام مواطنيها، وبالمثل يؤكد البنك الدولي أيضا على دور المجتمع المدني في تشجيع المساءلة المحلية والقدرات العامة في عمليات بناء الدولة، لذلك فإن تعزيز الشراكات بين الدول والفواعل اللادولالية على المستويين الوطني والدولي أمر بالغ الأهمية لأجندة التنمية الدولية لتعزيز ثقافة المساءلة والتخفيف من حدة الفقر، ونشر المعرفة وتعزيز الابتكار في التنمية⁽²⁾.

ثانيا: بناء القدرات وتمكين الأفراد:

تنمية قدرات الأفراد التي تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الاجتماعية والمادية والاقتصادية، بإكسابهم القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أو لصالح بقية أفراد المجتمع وإشراكهم في عملية استعادة حالة الأمن الإنساني بدلا من النظر للأفراد والمجتمعات كمتلقين سلبيين للمساعدة والدعم⁽³⁾، من حيث الاستثمار في القدرات اللازمة لتمكين وتسهيل عملية التعلم الجماعي، وفي تخصيص الوقت اللازم للانخراط مع المجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين، وفي بذل الجهد لتطوير أنظمة جديدة ومبتكرة للتعلم جنبا إلى جنب مع المجتمعات أثناء تطور العملية⁽⁴⁾، وهو نهج ليس فقط لتنمية إمكانات الأفراد الكاملة ولكن تتيح لهم سبل المشاركة في الحلول لضمان الأمن الإنساني، ومشاركة مختلف مكونات المجتمع بما فيها الفئات المهمشة (كالمرأة) في مجالات عدة⁽⁵⁾.

أظهر مسح لتجارب العمل المناخي أن الإجراءات المناخية تتماشى مع أولويات التنمية، فإذا كانت الإجراءات والسياسات تولد قدرا كبيرا من التخفيف أو التكيف فيتم تأطير المنافع وتسجيلها وفقا لقدرتها

(1) - محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع، ص 294.

(2) - Khalid Saifullah and Azhar Ahmed, op cit, p. 54.

(3) - صافية اداري، نفس المرجع، ص 113.

(4) - Cedric de coning, Op cit, p.308.

(5) - Raffaele Marchetti, **Global Governance Building on the Civil Society Agenda**, (Paris: Institute for Security Studies, 2011), p. 25.

على الحد من الفقر، خلق فرص العمل، تعزيز النمو الاقتصادي أو حماية الصحة العامة، وقد تقع تحت رادار جهود المحاسبة المناخية⁽¹⁾.

تقوم منظمة CARE بتقديم الدعم اللازم في أكثر عشرة مناطق التي تصنف على أنها في حاجة للمساعدات الإنسانية في العالم (بورندي، غواتيمالا، إفريقيا الوسطى، أوكرانيا، مدغشقر، مالاوي، باكستان، مالي، بابوا غينيا بيساو وزامبيا)، من حيث توفير الخدمات العامة ومساعدة السكان في هذه المناطق على إعادة تأهيل البنى التحتية للمراكز الصحية والحصول على المياه، فضلا عن تقديم المساعدات الطارئة لإعادة تأهيل المنازل وتعزيز قدرات السكان على استئناف الأنشطة الزراعية خاصة بعد الكوارث الطبيعية، كما تقوم بتدريب عمال الصحة وتقوم بتعزيز تقديم الخدمات وتقديم بنية تحتية وإدخال تحسينات على المرافق الصحية خاصة بعد تفشي وباء كوفيد-19⁽²⁾.

في ظل خلفية نص الأنثروبوسين، حيث تترابط التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني. يكتسب إطار الأمن الإنساني أهمية متزايدة في ضوء استراتيجيات الحماية والتمكين التي تم التأكيد عليها في تقرير Ogata-Sen لعام 2003 "استراتيجيات الحماية والتمكين" التي أنشأتها الدول والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. حيث يؤمن التمكين للناس فرص تطوير قدراتهم على الصمود في مواجهة التهديدات والظروف الصعبة⁽³⁾.

ثالثا: تقصي الحقائق والأحداث:

بتشكيل لجان وإرسال بعثات ميدانية لهذا الغرض، وتقوم بتحقيقات حول الانتهاكات الواقعة، ورصدها في سجل دقيق للوضع القائم وتوثيقها توثيقا دقيقا، ويساعدها ذلك على تقييم التكاليف الإنسانية الناتجة على التهديد أو انتهاك أمن الأفراد وحقوقهم، ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، واثبات الحقائق بشأن الماضي وكما تسعى لمنع الوقائي لحدوث الصراعات العنيفة⁽⁴⁾ أو كما يسمى في بعض الأحيان الإنذار المبكر*⁽⁵⁾، فالمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان مثل: المعهد الألماني لحقوق الإنسان، المفوضية الإسلامية لحقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش وحركة مناهضة العنصرية

(1)- Angel Hsu and Oscar Widerberg, Op cit, p 9.

(2)- CARE, Op cit, p p 12-14

(3)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", P26.

(4)- صافية اداري، نفس المرجع، ص. 109.

(5)- * وهي عبارة عن منظومة للاكتشاف والتحذير المسبق من احتمالية حدوث الصراعات أو الأزمات بكافة أشكالها، تمهيدا لاتخاذ القرارات والسياسات المناسبة لمواجهتها ومنع حدوثها بشكل كلي، أو على الأقل تقليل حجم أضرارها ومخاطرها إلى الحد الأدنى الممكن.

وتوطيد الصداقة بين الشعوب تقوم بانتظام بتسجيل وإدانة الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان للمسلمين من خلال إجراءات مكافحة الإرهاب⁽¹⁾.

رابعاً: بناء شبكات التعاونية:

نتيجة لتعدد القضايا المتصلة بإرساء الأمن الإنساني والمحافظة عليه، تقتضي الجهود الرامية إلى النهوض بالأمن الإنساني تعاون عدد من الشركاء الاستراتيجيين على المستويين المحلي والدولي (دول، الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، الخبراء...)، من أجل توسيع مجال عملها، وتطوير شراكات فعالة بغية حماية الأفراد من جهة، وتغيير سلوك الدول والمنظمات، وهو ما يضيفي مصداقية مرونة في العمل⁽²⁾. ولأن المنظمات غير الحكومية تنقل معلومات أكثر دقة ما يساعد بدوره الحكومات على التعامل بشكل أفضل مع الحكومات والمجتمعات في الخارج، لاسيما في مناطق النزاع، أو التعامل بشكل أفضل مع المجرمين العابرين للحدود الذين يتاجرون بالسلع، البشر والأموال غير المشروعة من خلال أماكن التدفقات في النقل وشبكات الاتصالات⁽³⁾.

ظهرت العديد من المبادرات الناعمة لضبط الشركات متعددة الجنسيات عن طريق وضع قوانين السلوك وأنظمة الانضباط، بما في ذلك الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية (ILO) الخاص بالمبادئ الخاصة بالشركات الدولية والسياسة الاجتماعية، كذلك المراجعة التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لقوانين ضبط الشركات الدولية، إضافة إلى اتفاق الأمم المتحدة العالمي. كل هذه المساعي للالتزام الطوعي بالمقاييس الدولية والالتزامات العامة تسعى لحماية الصحة الإنسانية والبيئية⁽⁴⁾.

خامساً: التقاضي ورفع الدعاوى القضائية:

تعتبر إحدى أهم الخطوات في تفعيل الأمن الإنساني، من خلال صون كرامة الإنسان والتحرر من الخوف، إذ أن اللجوء للقضاء عنصراً أساسياً للتصدي لمختلف الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان وإن بإمكان المجتمع المدني اللجوء للمحاكم للدفاع عن قضايا التي تهدد أمن الأفراد والتحدث نيابة عن الضحايا، خاصة بعد نجاحها في إرساء المحكمة الجنائية الدولية، إذ أن العدالة الجنائية عنصر لتصدي المتكامل للتهديدات واسعة النطاق التي تطال الأفراد⁽⁵⁾، وتتطوي على القدرة على التحقيق في الانتهاكات المزعومة والقدرة على فرض تدابير تصحيحية، بما في ذلك مقاضاة ومعاقبة المخالفين. توفر المادة الثالثة

(1)- Klaus Larres and Tobias Hof, Terrorism and Transatlantic Relations Threats and Challenges (UK: Palgrave Macmillan, 2022), p. 115.

(2)- احمد زايد، نفس المرجع، ص. 11.

(3)- Peter Wijninga et al, Op cit, p 159.

(4)- مراد بن سعيد وصالح زياني، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، نفس المرجع، ص. 227.

(5)- عادل زقاغ وهاجر خلافة، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، مجلة دفا تر السياسة والقانون، العدد 11، (2014): ص. 276.

المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 إطارا عمليا تدعو فيه جميع أطراف النزاعات المسلحة الداخلية إلى المشاركة في تنفيذ الأحكام الأساسية للقانون الدولي الإنساني دون أي تأثير على الوضع القانوني لأطراف النزاع. يمكن للجماعات المسلحة توقيع اتفاقيات رسمية بموجب القانون الدولي الإنساني مع الجهات الفاعلة الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، والاعتراف بمسؤوليتها عن القضايا الإنسانية، وتزويدها ببعض القضايا الإنسانية المتعلقة بالشرعية الدولية⁽¹⁾.

إن التكتيكات التي يستخدمها الفاعلون من غير الدول للتأثير على السياسات الدولية متنوعة مثل مواردهم وأهدافهم. لا يزال الضغط المباشر وغير المباشر يحتل مكانة بارزة بين الأساليب المختارة، وكذلك التهديد بالعنف في حالة الجماعات الإرهابية أو المنظمات الإجرامية، أو العسكريين المأجورين، أو الوصول إلى مرافق التسويق أو التكنولوجيا في حالة الشركات⁽²⁾.

في تفعيل الأمن الإنساني لا يتطلب استخدام كل هذه الآليات جملة واحدة، بحيث تستخدم هذه الآليات ما يتوافق مع متطلبات العمل ومحدودية إمكانياتها المتاحة.

ويجدر بالذكر أن الفواعل اللادولالية لا تقوم فقط بأدوار سائدة للأمن الإنساني إنها في حالات الفوضى السياسية والاجتماعية، يمكن أن تقوم بعمليات غير المشروعة أو تكون أطرافا غير مقصودة في الأنشطة السياسية أو العسكرية للحكومات الوطنية، فأمرأء الحرب المحليين أو الجماعات المتمردة، تغذي اقتصادات الحرب بالمصادفة. والشركات كمنتجين أو تجار للسلع النادرة تصبح ضمينا متواطئة في إطالة أمد النزاع،⁽³⁾ والمنظمات غير الحكومية لما تتحاز إلى طرف معين على حساب باقي الجماعات التي تتكون أساسا من مواطنين أبرياء وقد يحرمون من موارد الإغاثة والرعاية الصحية والغذاء في أغلب الأحيان.

الحوكمة العالمية ليست تعبيراً عن تبعية المسار لأن نمو الفاعلين غير الحكوميين قد وفر الحلول وفتح الفرص التي كانت مفقودة في وقت سابق. إذا كان النظام العالمي يعمل بشكل أفضل، فيجب تقدير هذه العناصر الجديدة وتوسيعها. المناقشة حول النمو في أنواع وتأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية هي جهد متواضع ليس فقط لفهم ما يحدث، ولكن أيضا للبدء في تحديد ما يمكن أن يحدث ومن قد يساهم في نظام عالمي أكثر عدلا واستدامة. أصبح كل من المجتمع المدني والشركات جزءا لا يتجزأ بشكل متزايد من الحلول التي تم إصدارها أو التعهد بها فعليا من قبل منظمات متعددة الأطراف مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. يجب بالتأكيد الاعتراف بمثل هذا النمو المزدهر على أنه ميزة إضافية⁽⁴⁾.

(1)- Claude Bruderlein, Op cit, p. 16.

(2)- Daphne Josselin and William Wallace, op cit, p. 255.

(3)- Claude Bruderlein, Op cit, p. 4.

(4)- Thomas G. Weiss et al, Op cit, p 20.

كل هذه الآليات والقدرات التي تتفرد بها الفواعل اللادولالية في دعم الأمن الإنساني لا بد وأن تنعكس بمشاريع عالمية تعبر عن خطط محلية وعالمية لحوكمة الأمن الإنساني في ظل التغيرات الطارئة على مختلف المستويات من التهديدات إلى التحديات، الإنجازات والرهانات التي تفرضها التطورات الحالية من تفاعلات تحت مظلة العولمة وبمساعدة فرص تقنية وتكنولوجية متسارعة، وترابطا يفرضه نظام معقد يمتاز باللا يقين والضبابية في محصلاته.

المبحث الثالث: الأمن الإنساني نحو فرص حوكمة عادلة

يتفرد موضوع الأمن الإنساني بغلبة النزعة الإنسانية حيث لا تستدعي الكثير من الجهد نحو تركيز الموارد، الطاقات، السياسات، الجهود، والبرامج خاصة في الظروف الطارئة التي تستدعي التدخل السريع من طرف مختلف الفواعل دون الرجوع للاعتبارات الجهوية، العرقية، الدينية واللغوية، وفي ظل هذا النظام المترابط والمعقد، حيث توفر العولمة والفرص التكنولوجية الرقمية البيئة المناسبة لتظافر جهود مجموعة من الفواعل (دول، منظمات دولية، قطاع خاص ومجتمع مدني) التي ترمي إلى الخروج بسياسات فعالة وحلول مستدامة للمشكلات العالمية الإنسانية في إطار نظام حوكمة يضبط الممارسات والسياسات في طريق دعم الأمن الإنساني. وباعتبار الحوكمة تحركا جماعيا لمجموعة من الأطراف في قضية ما وهنا الأمن الإنساني، حيث يعد الميثاق العالمي، مشروع الألفية وخطة التنمية المستدامة 2030 من أهم وأكبر أشكال الحوكمة العالمية لتكريس الأمن الإنساني وذلك في إطار شراكة عالمية تجمع كل من الحكومات، المنظمات الدولية، المجتمع المدني، الشركات ومختلف الفواعل الرسمية منها وغير الرسمية.

المطلب الأول: مشاريع عالمية لتحقيق أمن إنساني مستدام

إن التقدم في التنمية، كما هو الحال في كل قطاع آخر، لن يشمل الحكومات فحسب بل سيشمل أيضا قطاع الأعمال والمجتمع المدني والأفراد. ومن الأمثلة على تغير هيكل الجهات الفاعلة المنخرطة في الأنشطة العابرة للحدود الوطنية كان إنشاء الميثاق العالمي للأمم المتحدة في قمة الألفية لعام 2000¹.

أولا: الميثاق العالمي:

أو الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهو عبارة عن منصة قيادية لتطوير وتنفيذ سياسات وممارسات مؤسسية مسؤولة ومستدامة والافصاح عنها. تلتزم الشركات، التي تتبنى المبادرة بمواءمة عملياتها واستراتيجياتها حسب عشرة مبادئ تحظى بقبول عالمي في مجال حقوق الإنسان، العمل، البيئة ومكافحة الفساد. وتعتبر الاتفاقية أكبر مبادرة استدامة اختيارية للشركات حيث وقعت عليها ما يفوق 8500 جهة في أكثر من 135 دولة⁽²⁾.

تقدم الميثاق العالمي بدعوات عنان في الاجتماعات السابقة للقمة الاقتصادية العالمية مما أدى إلى تشكيل الأمم المتحدة "شراكات إبداعية" مع القطاع الخاص، على أساس أنهما يشتركان في أهداف داعمة لبعضهما البعض، ودون هذا الاجراء فإن مسار العولمة سيواجه تحديا⁽³⁾.

في عام 1999 نبه كوفي عنان في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي كبار رجال الأعمال للانضمام إلى الميثاق العالمي الذي يسعى على الشراكة بين الشركات، الأمم المتحدة، الاتحادات

(1) Thomas G.Weiss et al, Op cit, p. 13.

(2) - الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، 2000.

(3) Caroline Thomas, Op cit, p.p. 104-105.

والمجتمع المدني لدعم المبادئ البيئية والاجتماعية العالمية. وقد تم إطلاق الميثاق العالمي عام 2000 ويشمل مشاركين تعهدوا بتتبع المبادئ العشرة المتعلقة بحقوق الإنسان، العمل، البيئة ومكافحة الفساد⁽¹⁾.

1-1/ المبادئ الأساسية للاتفاقية العالمية للأمم المتحدة⁽²⁾:

1-1-1/ حقوق الإنسان

المبدأ 1: يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها.

المبدأ 2: يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.

1-1-2/ معايير العمل

المبدأ 3: يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحقوق

في التفاوض الجماعي.

المبدأ 4: يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري.

المبدأ 5: يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال.

المبدأ 6: يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهن.

1-1-3/ البيئة

المبدأ 7: يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات

البيئية.

المبدأ 8: يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.

المبدأ 9: يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.

1-1-4/ مكافحة الفساد

المبدأ 10: يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة.

كان الميثاق بمثابة اللبنة الأولى للشراكة بين القطاع العام والخاص وخطة تعلق عليها الكثير من

الآمال لبناء مشاريع لاحقة تكافح لكفالة الأمن الإنساني للجميع ومحاولة عدم ترك أحد خلف الركب تحت

متابعة ورقابة فواعل غير حكومية لا تتوانى عن جمع البيانات والتمحيص فيها وكشف التجاوزات ومتابعة

منتهكي القوانين والمعايير الموضوعة للنهوض بواقع الأمن الإنساني.

لم يكن اختيار كوفي عنان لحقوق الإنسان ومعايير العمل والممارسات البيئية كقيم جوهرية تعسفاً،

لقد كان رد فعل مباشر على حقيقة أن حملات مجموعات المصالح في هذه المجالات الثلاثة كان لها

تأثير على تحرير التجارة والاستثمار، مثال: خرجت الحركة عن مسارها في منظمة التعاون الاقتصادي

(1) - مراد بن سعيد وصالح زياني، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، نفس المرجع، ص. 228.

(2) - الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، 2000.

والتنمية إلى حد كبير بسبب حملات المنظمات غير الحكومية بطلب الأمين العام من الأعمال التجارية الامتثال لمجموعة من الصكوك والمعايير الدولية التي تم تطويرها آنذاك للامتثال الحكومي¹. يساعد الميثاق العالمي للأمم المتحدة أيضا على إثبات الادعاء بأن هذه الأنظمة دائمة التطور تمثل آليات جديدة للحوكمة العالمية².

ثانيا: مشروع الألفية:

بناء على الوثائق التأسيسية للأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة. كرست العديد من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، فضلا عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، قدرا كبيرا من الطاقة وإعادة المصادر لجعل الأمن الإنساني جزءا أساسيا من النقاش حول التعاون الدولي⁽³⁾.

في سبتمبر 2000 أعتبر أكبر تجمع لزعماء العالم في التاريخ، تمخض عنه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية حيث ألزمت الدول بشراكة عالمية جديدة للحد من الفقر المدقع وتحديد سلسلة من الأهداف يزمع تحقيقها قبل نهاية عام 2015، حيث أصبحت تعرف فيما بعد باسم الأهداف الإنمائية للألفية.

الجدول رقم 12: يوضح هذه الأهداف:

الإنمائية	أهداف الألفية
القضاء على الفقر والجوع	الهدف الأول
تعميم التعليم الابتدائي	الهدف الثاني
تعزيز المساواة بين الجنسين	الهدف الثالث
الحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة	الهدف الرابع
تحسين الصحة النفسانية للأمم	الهدف الخامس
مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية	الهدف السادس
كفالة الاستدامة البيئية	الهدف السابع
تنمية شراكة عالمية	الهدف الثامن

Source: The United Nations Development Agenda, Development for all, 2007, p 7.

من الملاحظ والجدير بالاهتمام أن مضامين الأمن الإنساني تتطابق إلى حد بعيد مع أهداف الألفية حيث يمكن التأليف بين الأمن الإنساني وأهداف الألفية على نحو يجعلنا نبحت في النتائج وفق منظور أهداف الألفية والتحقق في استيفاء الالتزامات العالمية وتحقيق الأهداف المخططة أو حتى الاقتراب من تحقيقها على أقل تقدير.

(1)- Caroline Thomas, Op cit, p. 105.

(2) Thomas G.Weiss et al, Op cit, p. 14.

(3)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity" Op cit, P 25.

الجدول رقم 13: يوضح تطابق الأمن الإنساني مع أهداف الألفية

أهداف الألفية	أبعاد الأمن الإنساني
الهدف الأول (القضاء على الفقر والجوع)	الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي
الهدف الرابع (خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة) الهدف الخامس (تحسين الصحة النفسانية للأمهات) الهدف السادس (مكافحة الايدز)	الأمن الصحي
الهدف الثاني (تعميم التعليم الابتدائي)	الأمن الثقافي
الهدف السابع (كفالة الاستدامة البيئية)	الأمن البيئي
الهدف الثالث (تعزيز المساواة بين الجنسين)	الأمن الاجتماعي
الهدف الثامن (تنمية شراكة عالمية)	الأمن السياسي

الجدول من إعداد الطالبة بناء على بيانات مضامين الأمن الإنساني وأهداف الألفية

ثالثا: خطة التنمية المستدامة 2030

تم الاتفاق على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) في سبتمبر 2015 بسبب الإدراك أن العالم لن يكون مستداما ما لم نتخذ "نحن الشعوب" خطوات تحويلية في العقلية والمعايير ونمط الحياة. تضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهدافا طموحة متعددة الأبعاد، على الرغم من عدم وجود أي من الأهداف السبعة عشر يشير صراحة إلى إدارة الأزمات أو الاستجابة للصدمات غير أنها تعترف صراحة بالترابط بين التهديدات والتحديات الحالية⁽¹⁾. تتبنى خطة التنمية المستدامة 17 هدفا متعدد الأبعاد محورا مكملا لمسار أهداف الألفية كما يلي⁽²⁾:

- 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- 2- إنهاء الفقر، تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
- 3- ضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاه لجميع الأعمار.
- 4- ضمان تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- 6- ضمان توافر المياه والصرف الصحي وإدارتها بشكل مستدام للجميع.
- 7- ضمان الوصول إلى طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة للجميع.
- 8- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام الشامل والعمالة الكاملة المنتجة واللائقة والعمل من أجل الجميع.

(1)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, P 32.

(2)- FAO Regional Office for Asia and the Pacific, **Sustainable Development Goals 17 Goals Transform our World.**
<http://www.un.org/sustainabledevelopment/>

- 9- بناء بنية تحتية مرنة، تعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار.
 - 10- الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
 - 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة، آمنة، مرنة ومستدامة.
 - 12- ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
 - 13- اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره.
 - 14- حفظ المحيطات، البحار ومواردها البحرية واستخدامها في التنمية المستدامة على نحو مستدام.
 - 15- حماية، استعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الأرضية، استدامة إدارة الغابات، مكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
 - 16- تعزيز السلام الشامل للمجتمعات لاستدامة التنمية، بناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.
 - 17- تقوية وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.
- تشكل أهداف التنمية المستدامة ال 17 وغاياتها ال 169 لعام 2030 وهي اتفاقية جريئة وعالمية لإنهاء الفقر بجميع أبعاده وصياغة عالم متساو، عادل وآمن للناس والكوكب والازدهار، حيث تم تطوير أهداف التنمية المستدامة من خلال عملية استشارية غير مسبقة جمعت الحكومات الوطنية وملايين المواطنين من جميع أنحاء العالم للتفاوض واعتماد هذه الأجندة الطموحة⁽¹⁾.
- يجادل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة بأن القواعد العالمية والملزومة ضرورية لحماية الناس، وليس فقط الممتلكات، ومع ذلك، فهي تعتقد أن المبادرات الطوعية يمكن أن تحدث فرقا، وترى أن الاتفاق العالمي يساهم بشكل محتمل من خلال تشجيع الشركات على الانخراط في حوار مع شركائها الاجتماعيين العالميين².
- لقد اعترفت الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة الحكومية الدولية الأولى ومؤسسة الإدارة العالمية البارزة، بالقطاع الخاص - سواء الساعي إلى الربح أو غير الساعي إلى الربح- باعتباره شريكا أساسيا في دعم أهداف الأمم المتحدة وقراراته كما صاغ فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بأجندة التنمية لما بعد عام 2015 العبارة المناسبة " الشراكة العالمية" التي تصور حقيقة مفادها أن التقدم على مسار التنمية، كما هو في باقي القطاعات، سوف يشمل ليس فقط الحكومات بل وأيضا قطاع الأعمال، المجتمع المدني والأفراد³.

(1)- FAO Regional Office for Asia and the Pacific, Op cit.

² Caroline Thomas, Op cit, p. 105.

(3) Thomas G.Weiss et al, Op cit, p. 13.

المطلب الثاني: تقييم مشاريع وخطط دعم الأمن الإنساني

بين عامي 1990 و2015 تراجع فقر الدخل في البلدان النامية أكثر من الثلثين وانخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم من 1.9 مليار إلى 836 مليون شخص. وانخفض معدل وفيات الأطفال أكثر من النصف، وعدد الوفيات دون سن الخامسة من 12.7 مليون إلى 6 مليون طفل. وأصبح بإمكان أكثر من 2.6 مليار شخص الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة، وبإمكان 2.1 مليار الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي، حتى مع ارتفاع عدد سكان العالم من 5.3 إلى 7.3 مليار نسمة. وقد أسهم في هذا التقدم العمل الذي يقوم به 7.3 مليار شخص بأشكال شتى. فعمل نحو مليار شخص في الزراعة وما يزيد عن 500 مليون مزرعة عائلية، ينتج أكثر من 80% من غذاء العالم ويساهم في تحسين التغذية والصحة. وعمل 80 مليوناً في الصحة والتعليم يساهم في بناء القدرات البشرية. وعمل أكثر من مليار شخص في قطاع الخدمات يساهم في التقدم البشري. ففي الصين والهند بلغ عدد الوظائف في الطاقة النظيفة 23 مليون وظيفة تساهم في الاستدامة البيئية⁽¹⁾.

بين عامي 1982 و2015 ساهم تغير المناخ في تصحر حوالي 5.43 مليون كيلومتر مربع من الأراضي، مما أثر على نحو 213 مليون شخص 93% منهم في الاقتصادات النامية⁽²⁾. عبر 111 دولة، يعيش 1.2 مليار شخص. 19.1% في فقر حاد متعدد الأبعاد نصفهم (593 مليون) هم من الأطفال دون سن 18. يعيش أكبر عدد من الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء (ما يقرب 579 مليون)، تليها جنوب آسيا (385 مليون). أدت جائحة كوفيد-19 إلى تقليل قيم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) بمقدار 3-10 سنوات. في الهند خرج 415 مليون شخص من الفقر بين عامي 2006/2005 و2021/2019 مما يدل على أن هدف التنمية المستدامة خفض نسبة الأشخاص من جميع الأعمار الذين يعيشون في فقر بمقدار النصف على الأقل وفقاً إلى التعريفات الوطنية يمكن تحقيقه⁽³⁾. ونظراً لأن العالم يواجه أزمات وصراعات عالمية متتالية ومتشابكة فإن التطلعات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 معرضة للخطر. مع الجائحة والحرب في أوكرانيا التي أدت إلى تقادم أزمة الغذاء والطاقة، الأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين، كل ذلك على خلفية حالة الطوارئ المناخية⁽⁴⁾.

(1)- UNDP, "Human Development Report 2015, development in every work", 2015, p4.

(2)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, P 58.

(3)- UNDP, "Unpacking, deprivation bundled to reduce multidimensional poverty", Global multidimensional Poverty Index 2022, 2022, p 2.

(4)- UN. The Sustainable Development Goals Report 2022, 2022, p. 2.

أولاً: حقائق وأرقام عن الفقر⁽¹⁾:

*وفقاً لأحدث التقديرات، في عام 2015 عاش 10% من سكان العالم أو 734 مليون شخص على أقل من 1.90 دولاراً أمريكياً في اليوم. ومن المتوقع أن يشهد جنوب آسيا وإفريقيا وجنوب الصحراء أكبر زيادة في معدلات الفقر المدقع، حيث يعيش 32 مليون و26 مليون شخص على التوالي تحت خط الفقر الدولي نتيجة الوباء.

*انخفضت نسبة العمال الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم بمقدار النصف خلال العقد الماضي: من 14.3% عام 2010 إلى 7.1% عام 2019. وحتى قبل جائحة كوفيد-19 أشارت التوقعات الأساسية إلى أن 6% من سكان العالم سيظلون يعيشون في فقر مدقع حتى العام 2030 دون تحقيق هدف القضاء على الفقر. حيث تهدد تداعيات الوباء بدفع أكثر من 70 مليون شخص إلى هوة الفقر المدقع.

* يعيش واحد من كل 5 أطفال في فقر مدقع ويواجه تداعيات الآثار السلبية للفقر والحرمان في السنوات الأولى التي يمكن أن تستمر مدى الحياة. وفي عام 2016 لم يستقد 55% من سكان العالم - حوالي 4 مليارات شخص من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

وبعد عقدين من التقدم، ارتفع عدد الأشخاص المتضررين من الجوع وسوء التغذية من 607 مليون شخص عام 2014، حيث تتراوح التقديرات لعام 2020 من 720 مليوناً إلى 811 مليوناً. لذا فالعالم يبتعد أكثر عن هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030.

إن حياة الفقراء معقدة، ويرجع ذلك جزئياً إلى العديد من أشكال الحرمان، ازداد هذا التعقيد في أعقاب جائحة كوفيد-19 واندلاع الحرب في أوكرانيا. أدى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، الصدمات المناخية، الركود العالمي الذي يلوح في الأفق إلى تفاقم حالة عدم اليقين وتحديات ما بعد الجائحة. لا يمكن أن يصبح المزيد من الناس فقراء فحسب، بل يمكن أن تزداد حدة الفقر⁽²⁾.

ثانياً: قراءات عن نتائج الأمن الصحي:

ألقت جائحة كوفيد-19 بشكل مباشر أو غير مباشر بظلالها على حياة ما يقرب من 15 مليون شخص. لقد أرهقت النظم الصحية العالمية وتعطلت العديد من الخدمات الصحية الأساسية، مما شكل تهديدات كبيرة للتقدم في مكافحة الأمراض الفتاكة الأخرى⁽³⁾.

1-2/ تحسين الصحة النفسانية للأمهات وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومكافحة الإيدز:

في حين تم إحراز تقدم هائل في صحة الأم والطفل والتغذية على مستوى العقدين الماضيين، فإن

(1) - منظمة الأمم المتحدة، القضاء على الفقر <http://www.un.org/ending-poverty>

(2) - UNDP, "Unpacking, deprivation bundled to reduce multidimensional poverty", Op cit, p. 1.

(3) - UN.Op cit, p. 2.

عدم المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، ما يعني أن العديد من الأطفال تركوا في الخلف، حيث لا يزال الأطفال الصغار وحديثي الولادة على وجه الخصوص يموتون من أسباب يمكن الوقاية منها، وهي ناجمة عن عدم كفاية الرعاية الصحية والتغذية للأمهات والأطفال حديثي الولادة أو من الأمراض المعدية التي يمكن علاجها، علاوة على ذلك، فإن الفشل في الاستثمار بشكل كاف في تنمية الطفولة المبكرة يعمل على حرمان الأطفال الصغار من التحفيز الذي تحتاجه عقولهم النامية للنمو، كما أصيب التحصين ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالركود، وهناك فجوة كبيرة في عدم المساواة في توافر وتوزيع لقاحات كوفيد-19⁽¹⁾.

تباطأ التقدم العالمي نحو سد الفجوات بين الفئات الضعيفة وغير المعرضة للخطر أو انخفض أو لم يظهر أي تغيير منذ مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2019. قلة قليلة من البلدان لديها خطط أو تشريعات للتصدي للفئات السكانية الضعيفة في التأهب للصحة العامة، انخفض متوسط درجات المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الصحة الإنجابية والتمكين والوضع الاقتصادي⁽²⁾، وعلى الرغم من أن البلدان ذات الدخل المرتفع قد يكون لديها احتياطات مالية أكبر لمعالجة الفجوات في القدرات الحالية عند حدوث حالات الطوارئ فإن تجارب البلدان السابقة سلطت الضوء على خطر الانتظار حتى حدوث حالة طوارئ لمحاولة بناء القدرات مثلما تأخرت جهود الولايات المتحدة لزيادة جهود المراقبة والسيطرة استجابة للتهديد الذي يشكله فيروس زيكا، وفي النهاية نقص التمويل بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية في الكونجرس⁽³⁾، وبسبب النظم الغذائية غير الكافية فإن نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-23 شهرا فقط يتلقون العدد الموصى به من الوجبات اليومية التي يحتاجون إليها للنمو بشكل جيد. يساهم هذا في وجود طفل من بين كل ثلاثة أطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية وغير قادرين على النمو بشكل جيد والتطور والتعلم إلى أقصى إمكاناتهم⁽⁴⁾.

وجدت بعض البلدان أنه حتى أساس التأهب لم يترجم إلى حماية ناجحة من عواقب المرض لأنها فشلت أيضا في معالجة المستويات العالية من انعدام ثقة الجمهور في الحكومة وعوامل الخطر السياسية الأخرى التي أعاققت استجابتها، علاوة على ذلك، كان لدى بعض البلدان القدرة على الحد من انتشار المرض، لكن القادة السياسيين اختاروا عدم استخدامه، واختاروا النفعية السياسية قصيرة الأجل أو الشعبية على التحرك بسرعة وحسم انتقال الفيروس⁽⁵⁾.

(1)- UNDP, “New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity”, Op cit, P 114.

(2)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit .p. 55.

(3)- Ibid. p. 49.

(4)- UNDP, “New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity”, Op cit, p.115.

(5)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit, p 6.

2-2/ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية:

تظهر بيانات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية الايدز اليوم، أنه يتلقى 29.8 مليون من أصل 39 مليون شخص مصابين بالإيدز على مستوى العالم العلاج المنقذ للحياة. كما تلقى 1.6 مليون شخص إضافي علاج فيروس نقص المناعة البشرية في كل من عام 2020، 2021، 2022، وإذا أمكن الحفاظ على هذه الزيادة السنوية، فسيكون الهدف العالمي المتمثل في علاج 35 مليون شخص من فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام 2025 في متناول اليد. الواضح انه لدينا حل إذا اتبعنا قيادة البلدان التي صاغت التزاما سياسيا قويا لوضع الناس في المقام الأول والاستثمار في برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والمعالجة القائمة على الأدلة⁽¹⁾.

كانت الاصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية المقدرة ب 1.3 مليون حالة في عام 2022 هي الأقل منذ عقود، مع الانخفاضات القوية في المناطق التي تعاني من أعلى أعباء فيروس نقص المناعة البشرية. كما انخفضت الإصابات الجديدة بين الأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 14 عاما) والشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما)، والذين تم استهدافهم في السنوات الأخيرة بتدخلات فعالة⁽²⁾.

تنجح برامج فيروس نقص المناعة البشرية عندما تسود أولويات الصحة العامة، كما تشهد بذلك عديد التجارب في العديد من البلدان: في بوتسوانا وكمبوديا، أدت السياسات المسندة بالبيانات والاستجابات المعززة إلى الحد من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات المرتبطة به. كما حققت الكامبيرون، نيبال وزيمبابوي انخفاضا كبيرا في الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بسبب برامج الوقاية المركزة، حيث زاد عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج الوقائي⁽³⁾.

ثالثا: كفاءة الاستدامة البيئية

يعمل المناخ بمثابة "مضاعف للأزمة" حيث تؤثر موجات الحر، الجفاف والفيضانات المتزايدة على مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم، مما يساهم في زيادة الفقر والجوع وعدم الاستقرار، فضلا عن جائحة كوفيد-19 والحرب على أوكرانيا التي أدت إلى تأخير الانتقال المطلوب بشكل عاجل إلى اقتصادات أكثر اخضراراً⁽⁴⁾.

يلتزم عدد من متزايد من المنظمات بإزالة الكربون من عملياتها. حيث تقوم البنوك وشركات التأمين والمستثمرون المؤسسيون بتوجيه رأس المال نحو صافي الصفر، الأنظمة المالية آخذة في الظهور بسرعة كعوامل تمكين حاسمة لعملية الانتقال، قد أعلن تحالف غلاسكو المالي من أجل صافي صفر أن أكثر

(1)- UNAIDS, **The Path That Ends Aids: Unaided Global AIDS Update 2023**, Geneva: Joint United Nations Programme on HIV/AIDS; 2023. Licence: CC BY-NC-SA 3.0 IGO

(2)- Ibid. p. 9.

(3)- Ibid. p. 11.

(4)- UN. Op cit, p. 2.

من 130 تريليون دولار من رأس المال الخاص قد تم الالتزام بحيايد الكربون وهو ما يكفي لتحقيق صافي صفر بحلول عام 2050. وبالمثل وافقت الأطراف في COP26 بشأن إطار المادة 6 من اتفاق باريس، مما يتيح التشغيل الفوري لأسواق الكربون العالمية، وإنهاء حالة عدم اليقين بشأن آلية التنمية النظيفة (CDM) وإنشاء هيئة إشراف مركزية جديدة للأمم المتحدة لتبادل أرصدة الكربون في مشاريع محددة. تتم مراقبة التزامات كل من الشركات، الحكومات من قبل منظمات المجتمع المدني والمستثمرين⁽¹⁾.

كان هناك تقدم كبير في تمويل البلدان الأكثر تضرراً من الكوارث المناخية: إنشاء صندوق الخسائر والأضرار وهو بصيص أمل للأشخاص الذين يعيشون على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ. ومع ذلك فإن الصندوق بعيد كل البعد عن التشغيل، ولم يتم تسليم 100 مليار دولار أمريكي سنوياً من التمويل المتعلق بالمناخ، الذي وعدت به الدول الغنية الدول النامية منذ عام 2009. في الوقت نفسه حققت أكبر ست شركات نفط غربية أرباحاً قياسية تجاوزت 200 مليار دولار أمريكي عام 2022. هذا التراكم غير العادي ليس مجرد نتاج للعدوان الروسي على أوكرانيا الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة. إنه يعكس تجاهل صناعة الوقود الأحفوري للضرر الذي تتسبب فيه هذه الأعمال على العالم والبيئة، والنهج المتمرد في التعويض والإجراءات العلاجية لهذا الضرر⁽²⁾، رغم أنه تم توضيح التكاليف المدمرة لأزمة المناخ غير المضبوطة بجلاء عام 2022 أدت الفيضانات والجفاف وموجات الحر والحرائق إلى وفيات، فقدان المساكن وسبل العيش وزيادة انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك في مواجهة هذه الكوارث وعند اجتماع قادة العالم في COP27 في مصر فشلوا في اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الارتفاع في العالم (درجة حرارة أقل من 1.5 درجة مئوية). رفضت الدول معالجة الدافع الأول للاحتراز العالمي في إنتاج واستخدام الوقود الأحفوري. وكان التعاون العالمي لوقف هذا الارتفاع غير فعال، وفشلت المفاوضات في تأمين التزامات حيوية بالتخلص التدريجي من جميع أنواع الوقود الأحفوري⁽³⁾.

رابعاً: المساواة بين الجنسين:

يتم قياس ومقارنة الفجوات بين الجنسين في البلدان من خلال أربعة أبعاد: الفرص الاقتصادية، التعليم، الصحة والقيادة السياسية منذ استحداث المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2006⁽⁴⁾، تظهر نتائج عام 2022 أنه عبر 146 دولة مشمولة بمؤشر 2022، تم إغلاق الفجوة بين الجنسين في الصحة والبقاء بنسبة 95.8%، التحصيل التعليمي بنسبة 94.4%. يمكن أن يؤدي فشل العمل المناخي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، حيث أن النساء في العديد من الاقتصادات منخفضة الدخل مسؤولة عن التجمع والإنتاج⁽⁵⁾.

(1)- World Economic Forum, «The Global Risks Report 2022», Op cit, p 33.

(2)- Amnesty, Op cit, p. ix.

(3)- Ibid, p. ix.

(4)- World Economic Forum, «Global Gender Gap Report 2022» insight report, July 2022, p. 8.

(5)- World Economic Forum, «The Global Risks Report 2022», Op cit, p 38.

تأثرت النساء بشكل غير متناسب بالتداعيات الاجتماعية والاقتصادية للوباء، ويعانين من فقدان الوظائف، زيادة أعباء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وانتشار وباء العنف المنزلي الصامت⁽¹⁾. كما لا تزال هناك فجوة متزايدة بين الجنسين في مجال انعدام الأمن الغذائي. في عام 2021، كانت 31.9% من النساء في العالم يتناولن طعاما معتدلا أو شديدا غير آمن مقارنة بنسبة 27.6% من الرجال - فجوة تزيد عن 4 نقاط مئوية، مقارنة بـ 3 نقاط مئوية في عام 2020⁽²⁾. لا تزال الفجوة بين الجنسين في مجال التمكين السياسي العالمي عام 2022 77.6%، وبهذا المعدل سوف يستغرق سد فجوة التمكين السياسي 155 عاما، أما تحدي المشاركة الاقتصادية والفرص فإن الفجوة التي يتعين سدها في هذا المؤشر الفرعي هي 40% ووفقا لمعدل التقدم الحالي ستغلق هذه الفجوة في 151 عاما، أما الفجوة بين الجنسين في التحصيل التعليمي هي المنطقة الأقرب لتحقيق التكافؤ في 22 عاما فقط، أما المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص وصل التكافؤ إلى 64.5%. ويبقى الحق في الحياة والأمن وعدم التمييز لملايين النساء والفتيات والأشخاص الآخرين مهددا في العديد من المناطق، ففي أفغانستان، فرضت طالبان قيودا شديدة القسوة، حيث حرمت النساء والفتيات من الحق في التعليم والعمل والاستقلالية، بينما أعلنت علنا خضوع المرأة للرجل. في إيران قتلت "شرطة الأخلاق" مهسا أميني لارتدائها الحجاب بطريقة خاطئة، مما أثار احتجاجات في جميع أنحاء البلاد أصيب فيها عدد أكبر من النساء والفتيات أو تعرضن للاعتقال أو القتل⁽³⁾.

خامسا: تعميم التعليم الابتدائي:

تسعة بلدان أغلقت الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي و 17 دولة في التعليم الثانوي و 18 دولة في التعليم العالي، ومع ذلك فإن المستويات المطلقة للالتحاق بجميع مستويات التعليم الثلاثة في بلدان مثل السلفادور، هندوراس وغواتيمالا لكلا الجنسين لا تزال أقل نسبيا من البلدان المجاورة لها، أما عربيا قامت المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، مصر، الكويت وقطر بسد الفجوات بين الجنسين في التعليم الابتدائي، بينما تبلغ الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الأردن 98% ونسبة الالتحاق لكل من الفتيات والفتيان أقل بكثير مما هي عليه في البلدان الأخرى⁽⁴⁾. في إطار جهود الحد من مخاطر الأنتروبوسين هناك حاجة إلى تحسين مرونة الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها الأطفال للبقاء على قيد الحياة والازدهار. حيث سوف يستفيد الأطفال من المدارس، أنظمة التعليم التي يمكنها الاستجابة بمرونة ومهارة للكوارث ومن الشبكات الاجتماعية الآمنة التي

(1)- UN.Op cit, p. 2.

(2)- FAO, IFAD, UNICEF, WFP AND WHO. Op cit, p. xvii.

(3)- Amnesty, Op cit, p. ix.

(4)- World Economic Forum, "Global Gender Gap Report 2022", Op cit, p. 21.

تستجيب للمناخ. فمن المحتمل أن يخسر الأطفال ما يعادل 17 تريليون دولار أو ما يقرب من 14% من الناتج المحلي العالمي من أرباحهم المالية بسبب فقدان التعليم والتعلم⁽¹⁾.

سادسا: تنمية شراكة عالمية:

لقد أدت أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، إلى زيادة الإقرار بقدرة الأطراف الفاعلة غير التقليدية على لعب دور أكبر في تعبئة التمويل والاستفادة من الابتكارات والخبرات لتحقيق هذه الأهداف. وقد تم عقد شراكات مع القطاع الخاص بما في ذلك المؤسسات الخيرية، ورواد العمل الخيري الجدد، المستثمرون ذووا التأثير ورواد الأعمال الاجتماعية. على سبيل المثال، ركز الحوار الاستراتيجي مع مؤسسة بيل ومليندا جيتس على توسيع نطاق الابتكارات وأسفر عن التعاون في مجالات الصرف الصحي بالمناطق الحضرية، الزراعة والبيانات والتكنولوجيا المبتكرة لدعم صغار المزارعين⁽²⁾.

فتح المجتمع المدني آفاقا جديدة أيضا، ففي العديد من الأماكن، حفزت جائحة كوفيد-19 منظمات المجتمع المدني على استجابات طارئة وحتى الاضطلاع بمهام جديدة. ومع توسيع الحكومات لدائرة سلطاتها استجابة لطوارئ الجائحة، عززت كيانات من المجتمع المدني أنشطة الرقابة، ولا تزال كيانات أخرى تضغط لمعالجة الاختلالات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي كشفت عنها الجائحة⁽³⁾. إن إعطاء الأولوية لبناء قدرات الوقاية وتعزيزها يحسن استعداد البلدان لجميع مصادر التهديدات البيولوجية. ويعتبر الاهتمام بمراقبة السلامة والأمن وتحديد أولويات التخطيط الحكومي بأكمله أمرا مهما بشكل خاص عند الاستعداد لوباء ناجم عن مسببات الأمراض المهندسة التي تم إطلاقها عن عمد⁽⁴⁾، كما تجتمع اللبنة الأساسية للاستجابة الناجحة للايذ من خلال الشراكات بين البلدان والمجتمعات والجهات المانحة بما في ذلك خطة رئيس الولايات المتحدة للطوارئ والإغاثة من الايذ (بييفار) والصندوق العالمي لمكافحة الايذ والسل والملاريا والصندوق العالمي والقطاع الخاص⁽⁵⁾.

غير أن العدوان الروسي أدى إلى زيادة زعزعة استقرار النظام الدولي متعدد الأطراف الذي أضعف بالفعل بسبب عقود من انتهاكات القانون الدولي مع الإفلات من العقاب من طرف الدول القوية. كما حولت الحرب الموارد والانتباه بعيدا عن أزمة المناخ وغيرها من النزاعات طويلة الأمد والمعاناة الإنسانية في جميع أنحاء العالم⁽⁶⁾.

كما كشفت التقييمات المستقلة عن فجوات كبيرة بين السياسة والممارسة، تشير تحقيقات مارك

(1)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, P 113.

(2)- البنك الدولي، "إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص" التقرير السنوي 2019، 2019، ص ص. 65، 66.

(3)- UNDP, Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World, Op cit, p.16.

(4)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit .p. 56.

(5)- UNAIDS, Op cit, p. 8.

(6)- Amnesty, Op cit, p. ix.

توماس بشأن شركة نستله إلى أن الشركة فشلت في الالتزام بمدونة قواعد السلوك لمنظمة الصحة العالمية بشأن حليب الأطفال المجفف⁽¹⁾، وبالمثل حصل مؤخرا مع شركة جونسون بعد رفع العديد من الدعاوي القضائية ضدها بسبب التأثير غير الصحي لبودرة الأطفال على بشرة الرضع وقد تم كسب هذه القضايا ويتم التعويض عن الأضرار وتم سحب المنتج من الأسواق وحظر انتاجه.

لكي تكون المبادئ التوجيهية فعالة يجب احترامها وسيكون هذا أكثر احتمالا إذا تم التركيز بشكل أكبر على الانفاذ، وحتى المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى بشكل متزايد إلى التعاون والتمويل من الشركات الخاصة⁽²⁾.

¹ Caroline Thomas, Op cit, p. 107.

² Ibid, p. 108.

المبحث الرابع: نحو نهج بديل لحوكمة الأمن الإنساني

يتعلق الأمن الإنساني بالاعتراف بأهمية الاحتياجات الأمنية للناس -إلى جانب احتياجات الدول- حيث يتعلق الأمر بتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى واتخاذ تدابير وقائية للحد من نقاط الضعف البشرية وتنفيذ إجراءات علاجية عندما تفشل التدابير الوقائية⁽¹⁾، حيث تنبثق الأفكار البديلة من بعض مجموعات المجتمع المدني في دول العالم الثالث والعالم الأول وبعض حكومات العالم (ماليزيا)، وعددا من الأكاديميين في جميع أنحاء العالم (مثل والدين بيلو، ميشيل شوسو دوفسكي) يرى هؤلاء أن الرأسمالية تحول حقوق الملكية للشركات العملاقة والمؤسسات المالية التي لا تخضع للمساءلة، وتوفر الأزمة المالية العالمية والتحديات الجديدة للأمن الإنساني الفرصة لإعادة التفكير في قواعد الاقتصاد الدولي وإعادة تشكيلها فيما ينفع الناس والبيئة، فيركز المدافعون عن النهج البديل على مركزية الأمن الإنساني مع القيم المرتبطة به، إحداث تغييرات لصالح إعادة التوزيع لمعالجة الفقر وعدم المساواة بشكل جدي، فضلا عن تشجيع ازدهار أجندة الأمن الإنساني من خلال توسيع مشاركة الدول في مؤسسات الحوكمة العالمية، وإدخال مستوى مشاركة أكثر جوهرية⁽²⁾.

المطلب الأول: النهج البديل على المستوى البيئي: إدارة المياه والزراعة القائمة على الطبيعة

تقدم الحلول القائمة على الطبيعة بدائل لنهج معالجة المياه الحالية (مثلا تحاكي الأراضي الرطبة المبنية على النظم الطبيعية لتصفية مياه الأمطار الجارية ويمكن أن تزيل ما يصل إلى 88% من المواد الصلبة العالقة، و92% من المواد العضوية، و46-90% من الفوسفور و16-84% من النيتروجين من المياه بالإضافة إلى مسببات الأمراض) في مبادرات مختلطة للاستجابة بشكل مناسب لتهديدات الأمن المائي في القرن الحادي والعشرين. " يجب تعزيز التكيف مع التغير الكوكبي الخطير من خلال نظرة عالمية، وإلا سنواجه اتساع التفاوتات ما يؤدي لحدوث أزمات بشرية على المستوى المحلي وأزمات إنسانية على المستوى الدولي، وتشمل الممارسات الزراعية القائمة على الطبيعة والتي تدعم الأمن الغذائي (الزراعة المتجددة: زيادة خصوبة التربة والقدرة الإنتاجية بمرور الوقت) والحراثة الزراعية (زراعة المحاصيل على الأرض تتخللها الأشجار) فضلا عن الأراضي العشبية (دمج الأشجار ومراعي الأعلاف ورعي الماشية على نفس الأرض)، إن هذه المبادرات تعزز مرونة النظم الإيكولوجية الزراعية وتدعم التنوع البيولوجي وتفيد سبل عيش المزارعين مع المساهمة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حماية الغابات والتخفيف من حدة تغير المناخ⁽³⁾، فالالتزام بالعمل مع البلدان-ذات الدخل المنخفض التي لديها موارد عامة شحيحة وتحتاج إلى دعم تمويل التنمية الدولي، والتي تعتبر فيها الزراعة أساسية

(1)- Claude Bruderlein, Op cit, p.2.

(2)- Caroline Thomas, Op cit, p 110.

(3)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, P 61.

للاقتصاد والوظائف وسبل العيش الريفية، حيث يعاني ملايين الأشخاص من الجوع أو انعدام الأمن الغذائي أو سوء التغذية- لإيجاد سبل لزيادة توفير الخدمات العامة التي تدعم الجهات الفاعلة في أنظمة الأغذية الزراعية بشكل جماعي⁽¹⁾ هو خطوة نحو حوكمة السياسات البديلة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، كما اكتسبت الأحزاب الخضراء والسياسات الخضراء مثل ضريبة تعديل حدود الكربون قوة جذب في العديد من البلدان، المناطق والصناعات، كما هو الحال مع الأفكار متعددة الأطراف مثل نوادي المناخ، حيث يتم دمج عدد كبير من أطر الإفصاح ومعايير القياس في إطار مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) من خلال معايير التقارير المالية الدولية (FRS) ما يساعد في توضيح ما يجب القيام به ومن يقوم به⁽²⁾، ستكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالغة الأهمية للاستثمارات في أنظمة الأغذية الزراعية، وستكون الحوكمة القوية مهمة أيضا لضمان أن تقيّد هذه الشراكات في نهاية المطاف المجتمعات والأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، وليس اللاعبين الأقوياء في الصناعة⁽³⁾.

تواصل المنظمات غير الحكومية لعب دور مؤثر في صياغة المسار البديل، كما يفعل عامة الناس من خلال العمل المباشر الذي شهدناه في سياتل ديسمبر 1999 أو واشنطن أبريل 2000، فالقيم الأساسية للنهج البديل تركز على إرضاء احتياجات الإنسان وينطبق ذلك بالتساوي على جميع البشر لتلبية الاحتياجات الكمية كالغذاء، المأوى واللباس والاحتياجات النوعية من كرامة الإنسان بهدف تكريس الديمقراطية الموضوعية: المشاركة وليس مجرد التمثيل على المستويين المحلي والوطني، والتمكين على مستوى الحوكمة العالمية من خلال تمثيل أوسع للدول⁽⁴⁾.

أسواق الكربون:

بما في ذلك الأسواق التنظيمية الطوعية، بمرور الوقت، قد تنمو هذه الأسواق بما يكفي لتوفير موارد كبيرة لمشروعات الحد من الانبعاثات، لكنها تتطلب معايير قوية للأهلية والامتثال. وأحد الحلول المطروحة عبارة عن منصة تمويل ستجمع مساهمات القطاع الخاص دعماً لعملها المناخي وتعهدها بالوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر. ويمكن لهذه المنصة تمويل الاستثمارات عالية الأثر في مجال خفض انبعاثات غازات الدفيئة مع مستوى عالي من إمكانيات تحقيق موازنة الكربون في الأسواق الصاعدة، بما في ذلك إنهاء الاعتماد على الفحم، والحلول المستمدة من الطبيعة والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، وكفاءة استخدام الطاقة⁽⁵⁾.

(1)- FAO, IFAD, UNICEF, WFP AND WHO.2022. **The State of Food Security and Nutrition in the World 2022. Repurposing Food and agricultural policies to make healthy diets more affordable.** Rome, FAO.2022.

<http://doi.org/10.4060/cc0639en>

(2)- World Economic Forum, «The Global Risks Report 2022», Op cit, p 32.

(3)- FAO, IFAD, UNICEF, WFP AND WHO. Op cit, p. xiv.

(4)- Caroline Thomas, Op cit, p 112.

(5)- البنك الدولي

الجدول رقم 14: إيرادات تسعير الكربون العالمية مع مرور الوقت



المصدر: مجموعة البنك الدولي

يظهر الشكل الموضح بأعمدة بيانية أن أكبر ضريبة على الكربون كانت سنة 2016 وأقل ضريبة أطلقت كانت سنة 2021 وبالتوازي يظهر الشكل أن أقل نسبة لتداول حقوق إطلاق الانبعاثات كانت سنة 2016 بنسبة قدرها 26%، حيث حققت إيرادات نظام تداول حقوق إطلاق الانبعاثات أكثر من 20 مليار دولار سنة 2016، غير أنه في سنة 2021 حققت إيرادات نظام تداول حقوق إطلاق الانبعاثات قفزة نوعية بقيمة 80 مليار دولار، في مقابل 33% من نسبة ضريبة على الكربون.

المطلب الثاني: النهج البديل على المستوى الاقتصادي: الاستثمار، التجارة العادلة والائتمان

أولاً: الاستثمار

أدت التغييرات التكنولوجية والاقتصادية الأخيرة إلى تعزيز الأنماط الحالية للتفاعل عبر الوطني، حيث جمعت الجهات الفاعلة غير الحكومية معاً عبر الحدود الوطنية والوظيفية، وزودتها بوسائل جديدة للتعبة والعمل، مما أعطى رسائلها وضوحاً أكبر. وقد وفر الانترنت اتصالات سريعة ورخيصة، مما مكن المعارضين للمبادرة بشأن الاستثمار من تبادل المعلومات قبل اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونشر مخاوفهم. في سياق تكشف الميزانية والإصلاحات الليبرالية الجديدة، فتحت الاتجاهات نحو الخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية فرصاً جديدة للمنافع الاقتصادية والنفوذ السياسي⁽¹⁾.

على غرار ذلك يرى النهج البديل أن الغرض من الاستثمار هو مساعدة المجتمع الذي يتم الاستثمار فيه من خلال المساهمة في استراتيجيات التنمية المستدامة المحددة محلياً ووطنياً، فالاستثمارات يجب أن تذهب لتعزيز حقوق الإنسان المحددة بالمعنى الواسع الذي يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كذلك التنظيم الذاتي للشركات من خلال قواعد السلوك الطوعية غير كاف على الإطلاق

(1)- Daphne Josselin & William Wallace, Op cit, p 252.

وعرضة لسوء الاستخدام ليس فقط داخل العالم الثالث بل حتى داخل العالم الأول⁽¹⁾، حيث تسعى الفواعل اللادولالية إلى توسيع جمهورها وزيادة إمكانات التعبئة والحد من قدرة خصومها ما يجعل اتخاذ القرار أكثر صعوبة ومن بعض النواحي المهمة فإن هذا الاتجاه يقربهم أيضا من المنظمات الحكومية الدولية⁽²⁾. النظر إلى الحوكمة على أنها تطور للمعايير والأطر المعرفية فضلا عن البنية التحتية التنظيمية، فخصائص النظام تختلف في بعدين حاسمين (غرض النظام وموقع السلطة) وبالتالي ليست كل الأنظمة آليات لإيجاد حلول عادلة لمشاكل العمل الجماعي⁽³⁾.

شهد المجتمع العالمي عقودا من نقص الاستثمار على جميع مستويات الأمن الصحي الوطني ودون الوطني والعالمي⁽⁴⁾، فالاستثمار في الاستعداد لوقوع الصدمات، وكذلك التحولات المجتمعية، يستحق تحمل كلفته، ولا يقل عنه أهمية الاستثمار في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفي آليات للتداول تمكن من التفكير على نحو تشاركي وشامل هذه الاستثمارات معا تساعد على الحماية من الاستقطاب⁽⁵⁾ و"أجندة المواطن لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي" التي أعدتها ووقعتها العشرات من المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم تجادل بأن الحكومات يجب أن يكون لها الحق في تنظيم الاستثمار ووضع تدابير لإعادة توجيهه وتحسين جودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومراجعة وإعادة التفاوض بشأن المؤسسات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمارات، والمشاركة في وضع معايير أساسية للسلوك من أجل الشركات عبر الوطنية ومراقبتها وإنفاذها بشكل فعال، وإعادة فحص هيكل وأنشطة الشركة⁽⁶⁾.

في عام 1988 قدم روبرت بوتنام مفهوم الألعاب ذات المستويين في السياسة الداخلية، أظهر هذا النموذج قدرة الحكومات على استخدام الضغط الدولي كعامل حاسم في السياسة المحلية والعكس صحيح، وهو ما طبقته المجر بعد سقوط الشيوعية لسد الثغرات في الإنتاج المحلي حيث كان للمجر ميزة نسبية من حيث أن للمجر سوقا حريصا على السيارات، قوة عاملة ماهرة منخفضة التكلفة نسبيا مع بعض الخبرة في تصنيع السيارات. فدخلت أربع شركات متعددة الجنسيات إلى السوق (فورد، أودي، آبل وسوزوكي) تعاملت مع كل منها بشكل فردي:

أرادت شركة Ford أن تصنع المكونات محليا في المجر لمنحها ميزة تنافسية هناك وبمجرد التزام شركة فورد غيرت الحكومة سياستها وسمحت باستيراد السيارات مباشرة، طالبت فورد بتعويض نقدي رفضته الحكومة فكان الخيار الوحيد القابل للتطبيق هو استثمار المزيد من الأموال والخبرة في الصناعة المحلية. وتمكنت أودي من الاستفادة من الخبرة المحلية لإنتاج محركات على أحدث طراز ساعدهم في

(1)- Caroline Thomas, Op cit, p 115.

(2)- Daphne Josselin & William Wallace, Op cit, p 253.

(3)- David L. Levy & Aseem Prakash, Op cit, p 136.

(4)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit .p. 49.

(5)- UNDP, Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World, Op cit, p. 19.

(6)- Caroline Thomas, Op cit, p 115.

ذلك تحرير السوق، غير أن آبل لم تحقق مبيعات رغم تعديل القوانين بشكل إيجابي من طرف السلطات ولم تمنح لها ميزة تفضيلية، أما سوزوكي التي كانت تأمل الحصول على إنتاج بديل منخفض التكلفة اصطدمت مع انهيار تكاليف الدخول باعتبارها شركة غير أوروبية. تمكنت الحكومة المجرية من تحقيق نتائج إيجابية (خلق فرص العمل المحلية، الاستثمارات في البنية التحتية، تحسين مهارات القوى العاملة لديهم وزيادة الحقوق الضريبية) وتمكنت من التفاوض بشكل احترافي مع هذه الشركات⁽¹⁾.

من شأن أنشاء مدونة سلوك عالمية إلزامية أن يقطع شوطا كبيرا في المساعدة على جعل الشركات خاضعة للمساءلة العامة، ويتذكر مؤيدو النهج البديل التحركات التي اتخذتها دول العالم الثالث في السبعينات لإنشاء هذا القانون بعد أن ساهم تورط شركة أمريكية AT & T في الانقلاب في تشيلي مما أدى إلى إنشاء فريق الأمم المتحدة القطري الذي تم حله لاحقا⁽²⁾.

ثانيا: التجارة العادلة: Fair Trade:

تعد التجارة قاطرة مهمة للنمو الذي يؤدي إلى توفير الوظائف، الحد من الفقر وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة⁽³⁾، إذ يستند مؤيدو النهج البديل أنه ليس من العدل أن يعيش الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم في فقر وعدم يقين بينما يعملون بجد لإنتاج سلع للاستهلاك في مكان آخر، حيث تعمل التجارة العادلة على ضمان صفقة أفضل للمنتجين الصغار الذين تم تهميشهم من قبل التجارة الدولية وكانوا دوما عرضة للوسطاء عديمي الضمير، وهي مكملة للتجارة الأخلاقية التي تم تصميمها للمساعدة في ظروف العمل للموظفين بأجر، كما أن مؤسسة Fair Trade طورت علامة تجارية عادلة تنسب إلى المنتجات التي تقي بالمعايير المحددة⁽⁴⁾.

ثالثا: الائتمان

التأمين قوة استقرار أساسية في مواجهة عدم اليقين. فينبغي تفعيل الهياكل التي تدير مجموعة متنوعة من المخاطر في الحياة، خاصة تلك التي تدير أشكالا مختلفة من الحماية الاجتماعية. وتوسعة دورها لتشمل الذين يعملون في وظائف غير نظامية أو غير مستقرة، مثل العاملين في وظائف مؤقتة. علينا أن نتحول من تجزئة المخاطر إلى تقاسمها⁽⁵⁾، فالافتقار إلى الحصول على الائتمان بأسعار مواتية هو أحد عوامل تقويض صغار المزارعين، حيث أدى مناخ النيو ليبرالية إلى تضيق نوع خيارات الائتمان للفلاحين في جميع أنحاء العالم، فنقص الائتمان يقوض محاولات المزارعين إنشاء مخططات جماعية لتجاوز الوسطاء، لأن التعاونيات نفسها تفتقر إلى التمويل لشراء المحاصيل، الأسمدة، المعدات أو

(1)- Farida Lakhany, Op cit, pp. 43, 44.

(2)- Caroline Thomas, Op cit, p 115.

(3)- البنك الدولي، "إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص" نفس المرجع، ص 44

(4)- Caroline Thomas, Op cit, p 117.

(5)- UNDP, Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World, Op cit, p. 18.

الخبرة⁽¹⁾، إن فقدان الوظيفة أو انخفاض الدخل يطلق تلقائياً تدابير للحماية الاجتماعية إزاء تقلبات الدورة الاقتصادية التي تتكفل بتغطية الجميع. في بلدان عديدة أدت هذه التدابير أدواراً مهمة في حماية المواطنين من أسوأ آثار الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19⁽²⁾.

المطلب الثالث: النهج البديل على المستوى الأمني: اعتماد النهج المرن وبناء السلام التكيفي

أولاً: النهج المرن:

وهو أسلوب يعتمد على اعتماد القوة الناعمة ويطلق عليها أيضاً اسم "كسب القلوب والعقول" وفي إطار جهود مكافحة الإرهاب، تبنت الدول الأوروبية نهجاً مرناً مبني على وجود إطار من حقوق الإنسان في معالجة التحديات المحلية والدولية الرئيسية بما في ذلك الأمن المستدام. والمنطق أن ضمان المساواة للمسلمين هو أضمن سلاح ضد الإرهاب، وعلى العكس من ذلك فإن إنكار الحقوق المتساوية هو أضمن طريقة لإثارة الإرهاب⁽³⁾.

تفرض الديمقراطيات الأوروبية قيوداً على خطاب الكراهية، لأن الخطاب أو التهديد أو التحريض على العنف ينتهك الدستور ويقضي على الابتكار على الإنترنت⁽⁴⁾، حيث يدعم الاتحاد الأوروبي الجهود المجتمعية، ففي وقت مبكر من عام 2005 لاحظ المجلس الأوروبي أنه يحتاج إلى تمكين الأصوات المعتدلة من خلال التعامل مع المنظمات الإسلامية والجماعات الدينية التي ترفض النسخة المشوهة للإسلام التي تطرحها القاعدة وغيرها⁽⁵⁾.

ثانياً: الشراكة والتعاون

الشراكة والتعاون بين قوات إنفاذ القانون والشركات التكنولوجية، على شركات الإنترنت أن تقوم بعمل أفضل في مراقبة المحتوى على منصات خاصة، وعند أي انتهاك لشروط الخدمة الخاصة بهم من طرف المستخدمين الذين ينشرون خطاباً متطرفاً أو إرهابياً، فيجب على هذه الشركات إخطار قوات إنفاذ القانون ومشاركة جميع البيانات ذات الصلة⁽⁶⁾، فالاتصالات الإرهابية توفر مصدراً قيماً للمعلومات الاستخباراتية، وبدلاً من تشريع القيود فإن النهج الأكثر براغماتية يهدف إلى تسهيل جمع المعلومات الاستخباراتية والتحقيقات الجنائية. حيث تعد الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي جزءاً من ساحة المعركة اليوم⁽⁷⁾.

(1)- Caroline Thomas, Op cit, p 119.

(2)- UNDP, **Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World**, Op cit. p. 18.

(3)- Klaus Larres and Tobias Hof, Op cit, p. 107.

(4)- Brian Michael Jenkins, *Is Al Qaeda's Internet Strategy Working?* (Pittsberg: the RAND corporation, 2011), p. 5.

(5)- Klaus Larres and Tobias Hof, Op cit, p. 118.

(6)- Ibid. p. 183.

(7)- Brian Michael Jenkins, *Is Al Qaeda's Internet Strategy Working?* (Pittsberg: the RAND corporation, 2011), p. 5.

ثالثاً: تعزيز الأمن الرقمي

تتكثف الجهود الرامية إلى بناء المعايير وتحديد قواعد السلوك لجميع أصحاب المصلحة في الفضاء السيبراني. في حين أن الحوارات الدولية لأصحاب المصلحة المتعددين يمكن أن تساعد في تعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة في مجال الأمن الرقمي، والتعاون بين المنظمات يمكن أن يطلق العنان لأفضل الممارسات التي يمكن تكرارها عبر الصناعات والاقتصادات. على أن تركز المبادرات على التقنيات الناشئة مثل (blockchain) والذكاء الكمي والاصطناعي). بالإضافة إلى أنماط التبادل الرقمي التي تسهلها مثل (metaverse)⁽¹⁾.

تعتبر التقنيات الرقمية مركزية في حياة الناس كمستهلكين، مواطنين، عاملين ومنظمين، حتى في علاقاتهم الشخصية حيث يمكن لهذه التقنيات الرقمية أن تفعل الكثير لتوسيع القدرات وتعزيز الأمن البشري فضلاً عن توسيع نطاق الحريات الإنسانية وتعزيز الإنتاجية وتسهيل استجابة البشرية للتحديات الحالية (مثل معالجة مخاطر الأنثروبوسين وتتبع الأوبئة) وهي عوامل تمكين للوصول إلى خدمات رعاية صحية أفضل⁽²⁾.

يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تسهم إسهاماً ملموساً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاح خطة التنمية المستدامة 2030، والاستغلال إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوجه الأكمل، يلزم أن نعالج الفجوة الرقمية⁽³⁾، ومع تراجع سيادة الدول تصاعد دور الفواعل اللادولالية في العلاقات الدولية (مثل الشركات التكنولوجية العابرة للحدود، شبكات الجريمة المنظمة، القرصنة الإلكترونية والجماعات الإرهابية وغيرها) مما فرض تحديات عديدة في الحفاظ على الأمن السيبراني العالمي ودفع ذلك إلى بروز اتجاهات تعددية لتحقيق ذلك الأمن عبر التنسيق بين أصحاب المصلحة من الحكومات والمجتمع المدني، الشركات التكنولوجية ووسائل الإعلام وغيرها⁽⁴⁾، فالخطوات التي يمكن لشركات التكنولوجيا اتخاذها عليها أن تتضمن دمج تقييمات الأثر على حقوق الإنسان، عندما يقومون بتقييم سياسات المحتوى وإجراء مشاورات هادفة مع الجمهور والمجتمع المدني حول تطوير المنتجات والسياسات. تعمل العديد من الأطر التنظيمية الحالية كقاعدة للضوابط والتوازنات (الميثاق الاجتماعي للاتحاد الأوروبي واتفاقية Oviedo واتفاقية 108 بلس) البيانات الشخصية والخصوصية، ومن هنا يمكن أن

(1)- World Economic Forum, «The Global Risks Report 2022», Op cit, p 54.

(2)- UNDP, «New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity», Op cit, p 67.

(3)- كوفي عنان، تقرير في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، الأمن وحقوق الإنسان للجميع، الجمعية العامة، 2005.

(4)- عادل عبد الصادق، "أنماط الحرب السيبرانية" وتداعياتها على الأمن العالمي، السياسة الدولية، العدد 208 (2017): ص. 33.

تضع أداة قانونية مخصصة ذات امتداد عالمي معايير للخصوصية المسؤولة، السرية وسلامة البيانات⁽¹⁾.

على المستوى التنظيمي، فإن رفع مهارات القادة في قضايا الأمن السيبراني ورفع المخاطر الالكترونية الناشئة إلى المحادثات على مستوى مجلس الإدارة سيعزز المرونة الالكترونية في مجتمع متصل بعمق، الثقة الرقمية هي العملة التي تسهل الابتكار والازدهار وما لم نعمل على تحسينها من خلال مبادرات الثقة سيستمر العالم الرقمي في الانجراف نحو التجزئة وقد يضيع الوعد بأحد أكثر العصور ديناميكية للتقدم البشري⁽²⁾.

رابعاً: بناء السلام التكيفي

الجهات الفاعلة من غير الدول مناسبة بشكل خاص لتوليد الأمن الإنساني في سياق العالم الجديد، خاصة في الدول الفاشلة حيث تكون الفواعل اللادولالية هي الفاعل الوحيد الحاضر للقيام بذلك. خلال النزاعات الداخلية يستفيد الفاعلون غير الحكوميين من المشاركة الوثيقة مع المجتمعات المحلية وهم أكثر قدرة من الفاعلين التقليديين على بناء القدرات المحلية⁽³⁾، حيث تم تصميم بناء السلام التكيفي خصيصاً للتعامل مع حالة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ وعدم إعادة الإنتاج المتأصلة في عمليات التغيير الاجتماعي المعقدة. إنه نهج يشارك فيه بناء السلام جنباً إلى جنب مع الأشخاص المتأثرين بالنزاع في عملية فعالة للتعلم الاستقرائي والتكيف⁽⁴⁾، ويركز على العمليات التشاركية الناشئة من القاعدة إلى القمة بدلاً من التزام وصفة محددة، ويمكن تعلم الكثير من تجربة تطبيقه في رواندا سعياً إلى المصالحة والعدالة الانتقالية وحل النزاعات⁽⁵⁾.

جاء مفهوم بناء السلام التكيفي كبديل براغماتي نشأ رداً على إخفاقات نهج التصميم المحدد لعقيدة السلام الليبرالية حيث يجادل هذا النهج بأن دور الأمم المتحدة هو مساعدة البلدان على الحفاظ على عمليات السلام الخاصة بها من خلال تعزيز مرونة المؤسسات الاجتماعية المحلية، والاستثمار في التماسك الاجتماعي، من أجل تفعيل مفهوم استدامة السلام⁽⁶⁾، فهي رؤى من نظرية التعقيد لتعزيز مرونة واستدامة النظم الاجتماعية-البيئية تقدم نظرية التعقيد طرقاً جديدة لفهم كيفية عمل النظم الاجتماعية والبيئية تحت الضغط على سبيل المثال، كيف يمكن للضغوط المرتبطة بتغير المناخ أن تؤدي إلى المنافسة على الموارد النادرة، وتوفر إطاراً نظرياً لفهم كيفية تأثر مرونة النظم الاجتماعية وقدرتها على

(1)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, p 68.

(2)- World Economic Forum, «The Global Risks Report 2022», Op cit, p 54.

(3)- Claude Bruderlein, Op cit, p.2.

(4)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, p 81.

(5)- UNDP, Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World, Op cit. p. 19.

(6)- Cedric de coning, Op cit, p. 304.

التكيف لمساعدتها على منع العنف واحتوائه والتعافي منه. كما أوضحت التجارب في أفغانستان وأماكن أخرى. وعلى سبيل المثال حول العنف المجتمعي (مبادرة الخفض في العراق أو إصلاح قطاع الأمن في الصومال) وتوقع النتيجة بأكبر قدر من الدقة كما لا يمكن استخدام النموذج الناجح (لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا) في أي مكان آخر وتوقع تحقيق نفس النتيجة. إن عدم اليقين وعدم القدرة على إعادة الإنتاج هما من خصائص الأنظمة المعقدة⁽¹⁾.

إن إقامة حوار مستدام مع الجماعات المسلحة حول حماية المدنيين قد يمثل أهم تحد يواجه الأمن الإنساني، من بين جميع مصادر انعدام الأمن وذلك عن طريق استراتيجيتان عريضتان: ممارسة الضغط على المجموعات ككيانات سياسية وبناء قدرتها كمنظمات إدارية⁽²⁾.

المطلب الرابع: التعاون الدولي لحوكمة الاستراتيجيات والسياسات وإيجاد منصات لحوار بناء

تعمل المؤتمرات الدولية على تشجيع التعاون والشراكة بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية في الساحة الدولية، وبذلك أصبحت أداة ضرورية لمواجهة التحديات بوضع خطط متوسطة وطويلة المدى مستمدة من حقيقة أنه لا يوجد هيكل واحد للحكم العالمي. الدول اليوم لا يمكنها مواجهة التهديدات والتحديات منفردة، مما يعزز الحاجة إلى تبادل الخبرات والمعلومات من أجل وضع الخطط المتعلقة بالأمن الإنساني، لإيجاد أرضية مشتركة للتعامل مع هذه التهديدات وتوحيجا للمبادئ التي كانت تدافع عنها الحوكمة العالمية لأكثر من عقد⁽³⁾.

إن إشراك المؤسسات المحلية والمجتمع المدني مع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في جميع السياقات. يجب أن تكون الإصلاحات الرامية إلى إعادة توظيف دعم الأغذية والزراعة مصحوبة بسياسات تعزز التحولات في سلوك المستهلك جنباً إلى جنب مع سياسات الحماية الاجتماعية للتخفيف من العوائد غير المقصودة للإصلاحات على الفئات الضعيفة من السكان. كما أن هذه الإصلاحات يجب أن تكون متعددة القطاعات لتشمل سياسات الصحة، البيئة، النقل والطاقة⁽⁴⁾.

لا يمكن لمؤشر الأمن الصحي العالمي GHS أن يتوقع، على سبيل المثال، كيف سيستجيب القادة السياسيون لبلد ما لتوصيات خبراء العلوم والصحة أو ما إذا كانوا سيستفيدون من الأدوات المتاحة أو سينسقون بشكل فعال داخل حكومتهم. ومع ذلك، يقدم المؤشر دليلاً على الأدوات التي تمتلكها البلدان والمخاطر التي تحتاج إلى معالجتها لحماية مجتمعاتها. وينبغي مساءلة البلدان التي لا تستخدم تلك الأدوات أو تتصدى لتلك المخاطر لتمكين الاستجابة الفعالة⁽⁵⁾، لكن الفوارق تحدث في البلدان التي

(1)- UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, p 81.

(2)- Claude Bruderlein, Op cit, p. 18.

(3)- Alain Akl, Op cit, p. 225.

(4)- FAO, IFAD, UNICEF, WFP AND WHO. Op cit, p. vii.

(5)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit, p. 6.

صاغت وحافظت على التزام سياسي قوي بوضع الأفراد في المقام الأول والاستثمار الكافي في استراتيجيات مجرية، وذلك بأنهم أعطوا الأولوية للنهج الشاملة التي تحترم حقوق الإنسان للناس وأشركوا المجتمعات المتضررة عبر الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية، وعملوا على نزع فتيل العوامل المجتمعية والهيكلية التي تعرض الناس للأذى وتمنعهم من حماية صحتهم ورفاههم -بما في ذلك تجريم القوانين والسياسات، عدم المساواة بين الجنسين وغير ذلك من أوجه عدم المساواة، الوصم والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان⁽¹⁾.

المطلب الخامس: النهج البديل على مستوى الأمن الشخصي: تعديل المسار، التعددية الشبكية والاستثمار في البشر

أولاً: خلق الفرص والاستثمار في البشر:

يمكن للتعليم أن يكون أداة قوية لغرس قيم ومواقف جديدة في الأجيال الشابة، ليس فقط من خلال المناهج الدراسية بل أيضاً من خلال تصور المدارس كفضاءات للإدماج والتنوع. والاقرار الاجتماعي من النخب بأنواعها، من السياسيين، المشاهير والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي وقادة المجتمع، آلية هامة للتغيير الثقافي. وتؤدي وسائل الاعلام بأشكالها العديدة دورا كبيرا في هذا الصدد. ففي بنغلاديش، قلل برنامج رسوم متحركة تلفزيوني شهير الوصمة الثقافية والدينية المتعلقة بالتحاق الفتيات بالمدارس في المناطق الريفية، وساهم في زيادة التحاقهن بها⁽²⁾ فالاستثمار يجب أن يكون محور الترابط لأن التنمية البشرية المستتبطة من الطبيعة قد تحمي الموارد الطبيعية وتكونها، وتحمي البشر من الصدمات وتؤازر أمنهم الاقتصادي والغذائي، وتوسع الخيارات المتاحة لهم. وللاستثمار في هذا النوع من التنمية أهمية خاصة على الصعيد المحلي، لأنها تصب في الاستثمار في الحوكمة المرتبطة بالإنسان على أرض الواقع⁽³⁾، فكل فرد الحق في الحصول على أغذية مغذية آمنة وأنظمة غذائية صحية ميسورة التكلفة، حيث يعد الاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية الصحية والمستدامة استثمارا في المستقبل وفي الأجيال القادمة⁽⁴⁾.

يساعد الاستثمار في البشر من خلال توفير التغذية، الرعاية الصحية الجيدة، التعليم والحماية الاجتماعية، الوظائف والمهارات على تنمية رأس المال البشري الذي يعد محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي ويلعب دورا بالغ الأهمية في إنهاء الفقر المدقع وبناء مجتمعات أكثر شمولا. وللنهوض بالاستثمارات في البشر كما وكيفا صار من الضروري حشد البلدان والشركاء من أجل عالم تنمو فيه جميع الفتيات والفتيان وهم يحصلون على تغذية جيدة وعلى استعداد لتلقي العلم، مع حصولهم على تعلم حقيقي داخل المدارس،

(1)- UNAIDS, Op cit, p. 11.

(2)- UNDP, *Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World*, Op cit. p. 20.

(3)- Ibid, p. 18.

(4)- FAO, IFAD, UNICEF, WFP AND WHO. Op cit, p. vii.

ودخولهم سوق العمل كبالغين يتمتعون بالصحة والمهارة والقدرة على الإنتاج⁽¹⁾. فالاستثمار في الاستعداد لوقوع الصدمات، وكذلك التحولات المجتمعية، يستحق تحمل تكلفته، ولا يقل عنه أهمية الاستثمار في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفي آليات للتداول تمكن من التفكير على نحو تشاركي وشامل. هذه الاستثمارات معا تساعد على الحماية من الاستقطاب⁽²⁾.

ثانيا: التعددية الشبكية

تشدد الدعوات إلى التعددية الشبكية على مسؤولية جميع الفاعلين الاجتماعيين في دعم حقوق الإنسان. فالالتزام بالاتفاقيات المتفق عليها دوليا بشأن حقوق الإنسان والسلام إلى تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتكاملة وغير القابلة للتجزئة. في الواقع لا يعد الالتزام بالسلام التزاما أخلاقيا فحسب بل له أيضا معنى اقتصادي، فاستثمار دولار واحد في منع نشوب النزاعات اليوم يمكن أن يوفر ما يصل إلى 16 دولارا في الوقت الحالي. وعلى العكس من ذلك قدرت التكلفة الاقتصادية للنزاع والعنف بنسبة 10.5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي عام 2019. فضلا عن تمكين الناس للعمل من أجل السلام خاصة وأن مشهد الصراع يشتمل بشكل متزايد على نزاعات طويلة الأمد مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والتي تمتد فيها العواقب عبر الحدود الوطنية. كما يمكن أن يؤدي تضمين النساء في عمليات السلام إلى تحسين الوضع المحتمل حيث يدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن جميع الجهات الفاعلة إلى دمج منظور النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في بناء السلام⁽³⁾.

ثالثا: تعديل المسار

ينطوي الأنثروبوسين، والتحول المجتمعية الشاملة على مصاعب هائلة ومروعة، خاصة للبلدان والمجتمعات المحرومة التي تعاني الظلم ويفاقمها انعدام الأمن والاستقطاب وسط عدم اليقين. ففي هذه الحقبة الجديدة المضطربة يمكننا تحديد الوجهة لا ضمان النتيجة، لكن نأمل امتلاك الأدوات التي تساعدنا على تصحيح المسار نحو بر الأمان ولا يوجد حل سحري ينوب عن القيادة الجيدة، العمل الجماعي والثقة. وإذا تمكنا من إصلاح الطرف البشري من سجل الكوكب سيكون المستقبل مهما افتقر لليقين واعداء أكثر منه خطرا⁽⁴⁾.

(1) - البنك الدولي، "إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص"، نفس المرجع، ص 52.

(2) - UNDP, *Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World*, Op cit. p. 19.

(3) - UNDP, "New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity", Op cit, p 83.

(4) - UNDP, *Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World*, Op cit. p. 21.

خلاصة:

يتعرض الأمن الإنساني للعديد من التهديدات رغم سعي المنظمات الدولية والعديد من المنظمات غير الحكومية للحد منها في سعيها لتحقيق أجندة الأمن الإنساني عن طريق مجموعة من البرامج والمشاريع، حيث تساهم الفواعل اللادولالية في صياغة هذه السياسات بعد أن أثبتت الدول عدم قدرتها على مواجهة هذه التحديات المعولمة وحدها.

ومع ظهور مجموعة من التحديات الجديدة، كشفت عن شدة القصور في سياسات التصدي والتعاون وأبرزت عمق التفاوت في الاستجابات بين الدول، ناهيك عن الخروقات الأخلاقية الجسيمة التي تنتهجها بعض الدول خاصة في أوقات الأزمات، حيث كشفت الفواعل اللادولالية عن قدرات هائلة في التأثير والتغيير عن طريق القيام بأدوار فعالة في جميع المجالات. يمكن الاستفادة من هذه الامكانيات في دعم الأمن الإنساني حيث نلاحظ أنه كلما زادت التهديدات والمخاطر المحدقة بأمن الأفراد كلما زادت النداءات بفتح المجال أمام الجهات الفاعلة اللادولالية لإشراكها في صياغة السياسات العالمية وإقامتها في شراكات طوعية واتفاقات عالمية حتى تكون جزءا من الحل، يبدو أن الأمن الإنساني من أهم القضايا التي يمكن للفواعل اللادولالية أن تقدم فيه مساهمة وحلولا مبتكرة لمواجهة التحديات التي تعيق بقاء ورفاه الأفراد، غير أن ذلك لن يتحقق بمجرد مدونات سلوك ومبادئ توجيهية غير ملزمة، لذلك على الدول، المنظمات الدولية والفواعل اللادولالية من شركات، منظمات غير حكومية وحتى أفراد ومجتمع مدني إيلاء المزيد من الاهتمام بطرق الانفاذ لأن الخلل ليس على مستوى وضع وصياغة السياسات بل في طرق وآليات إنفاذ هذه البرامج والسياسات على أرض الواقع.

الفصل الثالث:

رصد واقع حوكمة الأمن الإنساني
في المنطقة المغاربية

تضم المنطقة المغاربية موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا وهي مساحة شاسعة يقطنها حوالي 95 مليون نسمة، 80% منهم في الجزائر، المنطقة محصورة بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى وتصل جنوب أوروبا عن الساحل⁽¹⁾ تشترك الجزائر، تونس والمغرب في عدد من الميزات الجغرافية، تعبر جبال الأطلس المغرب، شمال الجزائر وتونس وتنحسر جنوبا إلى المناظر الطبيعية للسهوب قبل أن تلتقي بالصحراء الصحراوية، التي تمثل المناطق الجنوبية لجميع البلدان الثلاثة، الوديان في جبال الأطلس والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط هي المصادر الرئيسية للأراضي الزراعية في المنطقة المغاربية، حيث تعد الزراعة عنصرا مهما في اقتصاديات المنطقة بالإضافة إلى صناعات النفط والغاز (في الجزائر) والسياحة في (المغرب وتونس غالبا) والتصنيع⁽²⁾.

لقلة البيانات نستنتج من الدراسة دولة موريتانيا حيث تركز الدراسة في هذا الفصل على الجزائر، تونس، المغرب وليبيا.

الخريطة رقم 4: تمثل دول المنطقة المغاربية



Source: <https://bit.ly/2w2PIjG>

(1)- Javier Martin, **Maghreb: The Weak and Vulnerable Wall of Europe**, Novact project, funded by Devreporter with the support of ODHE, Shock Monitor and Barcelona City Council, 2020, p.2.

(2)- Sophie Desmiat, "Climate change and security in North Africa Focus on Algeria, Morocco and Tunisia", cascades Research Paper, February 2021, p. 8.

المبحث الأول: رصد الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية

فشلت الحكومات في الاستجابة بشكل كاف للتأثير المدمر للأوضاع الاقتصادية المتدهورة، والتي تفاقت بسبب الأحداث العالمية مثل: الحرب في أوكرانيا والعوامل المحلية مثل النزاعات والكوارث المتعلقة بالمناخ التي تؤثر على حياة الملايين من الناس في الحصول على الغذاء، الماء، السكن والرعاية الصحية. كما استمرت النزاعات المسلحة في تدمير حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث واجه المدنيون هجمات عشوائية، تدمير البنى التحتية الحيوية، التهجير القسري والحكم التعسفي من قبل الميليشيات غير الخاضعة للمساءلة، الجماعات المسلحة أو قوات الأمن⁽¹⁾، ومهما كانت الأشكال التي اتخذتها الأنظمة في جنوب البحر المتوسط بشكل عام والمغرب العربي بشكل خاص إلا أن شاغلي المناصب وأنصارهم في الشمال لم يتمكنوا من التنبؤ بموجة الغضب التي اجتاحت المنطقة، حتى لو نجا البعض منها (المغرب والجزائر) فيما يسمى "بالربيع العربي" (الثورات العربية فيما بعد) والظروف التي أثارت موجة السخط لم تتبدد تماما ولا تزال تشكل مخاطر كبيرة لكلا ضفتي البحر الأبيض المتوسط. أثارت الانتفاضات التي اجتاحت المنطقة المغاربية في 2010 و2011 آمالا بفترة جديدة غير أن تلك الآمال لم تدم طويلا (آمال بانفتاح الأنظمة القائمة -الأنظمة الاستبدادية- والسماح بمشاركة سياسية أكبر وتحسين الحكم من أجل قيادة مجتمعاتها إلى حقبة جديدة من السلام والازدهار⁽²⁾).

المطلب الأول: أبعاد الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية

تعاني منطقة المغرب العربي من العديد من الإشكالات والتحديات التي تحول دون الوصول إلى المستوى المطلوب لتحقيق الأمن الإنساني رغم المجهودات التي تبذلها في العديد من السياقات، غير أنها منطقة شديدة الحساسية للأزمات والتأثر بالتحويلات الإقليمية (المأزق الأمني الليبي) والدولية (ارتفاع وانخفاض أسعار النفط) فضلا عن موقعها الاستراتيجي الذي يضعها في عمق التجاذبات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ورغم ذلك تسعى بلدان هذه المنطقة للانخراط في مختلف البرامج والمشاريع التنموية للحد من الفقر والنهوض بواقع الأمن الإنساني في المنطقة غير أن التهديدات الجديدة تفرض واقعا قاسيا يسمح إنجازات سنوات مضيئة سابقة، لذلك تبقى المنطقة تعاني من عدة تحديات نستعرض في تحليلها في هذا المطلب.

(1)- Amnesty, Op cit, p. 54.

(2)- Yahia H.Zoubir, **Security challenges in the Maghreb: The Nescus between Governance and Violent extremism**, Euro Mescos Brief (70), 28 February 2017, p. 1.

أولاً: واقع الأمن لسياسي في المنطقة المغاربية:

هناك هشاشة سياسية في المنطقة تجتاح العالم العربي بسبب الفشل القسري لما يسمى بـ "الربيع العربي" في يناير 2011⁽¹⁾ وفي الواقع تحطمت تلك الآمال عندما قامت الأنظمة بـ "ترقية الاستبداد" حيث أظهرت واجهات الديمقراطية في شكل انتخابات منتظمة ومختلفة بعناية، مما أدى إلى "الاستبداد الانتخابي"، "الديمقراطية غير الليبرالية"، "الأنظمة الهجينة" أو "الاستبداد التنافسي" كان الهدف من الإصلاحات الزائفة التي يتم الإعلان عنها في كثير من الأحيان لدرء الانتقادات من أوروبا والولايات المتحدة، حيث تم التركيز على الاستقرار أكثر من الاهتمام بالإصلاحات الحقيقية التي من شأنها زعزعة الوضع الراهن الذي قد يجلب للسلطة قوى مضادة لقيم الديمقراطية الغربية⁽²⁾.

مقارنة مع تونس أدت التغييرات التي نتجت عن هذه الاحتجاجات الشعبية التي حدثت طول العقد الماضي إلى بعض التغييرات القيادية في المغرب والجزائر، في حين بقيت النخب السياسية والأنظمة الحاكمة بشكل عام في مكانها⁽³⁾.

المنطقة المغاربية تعاني من السلطوية وسوء الحوكمة، فضلا عن الاقصاء السياسي، سوء التسيير في الاقتصاد، التهميش والقمع أسهمت في التطرف ودفع غالبية الشباب المهمش إلى الجهاد، الهجرة السرية، وممارسة العديد من الأنشطة غير المشروعة (المخدرات)⁽⁴⁾.

ثانياً: الواقع الأمني في المنطقة المغاربية:

عناصر الأمن في المغرب العربي تجعله أحد المراكز الرئيسية لعدم الاستقرار العالمي في العقدين المقبلين: النمو السكاني أمر مقلق بشكل خاص في منطقة بها درجة مفرطة من عدم اليقين السياسي والاقتصادي والأمني⁽⁵⁾، حيث تعاني المنطقة المغاربية والساحل من عدد كبير من التحديات الأمنية، بما في ذلك انتشار الجماعات المتطرفة، ومئات الآلاف من النازحين، والجفاف المتكرر، وتزايد التجارة بالمخدرات والأسلحة وغيرها من المواد المهربة غير المشروعة وغالبا ما تكون الحدود بين المسؤولين الفاسدين والشبكات الإجرامية والمسلحين غير واضحة⁽⁶⁾، فالإرهاب والتطرف موجودان منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي في المنطقة المغاربية، ولكن بشكل عام بطريقة محلية محتواة⁽⁷⁾، غير أن هناك أسباب وجيهة للقلق من استمرار الظروف في هذه المنطقة، الظروف التي تفاقت بسبب الوضع الأمني في ليبيا ومنطقة الساحل، لقد أصبح العنف والإرهاب، سمة بارزة في هذه المنطقة حيث أدت انتشار

(1)- Javier Martin, Op cit, p.2.

(2)- Ibid, p. 1.

(3)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 9.

(4)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 2.

(5)- Javier Martin, Op cit, p.1.

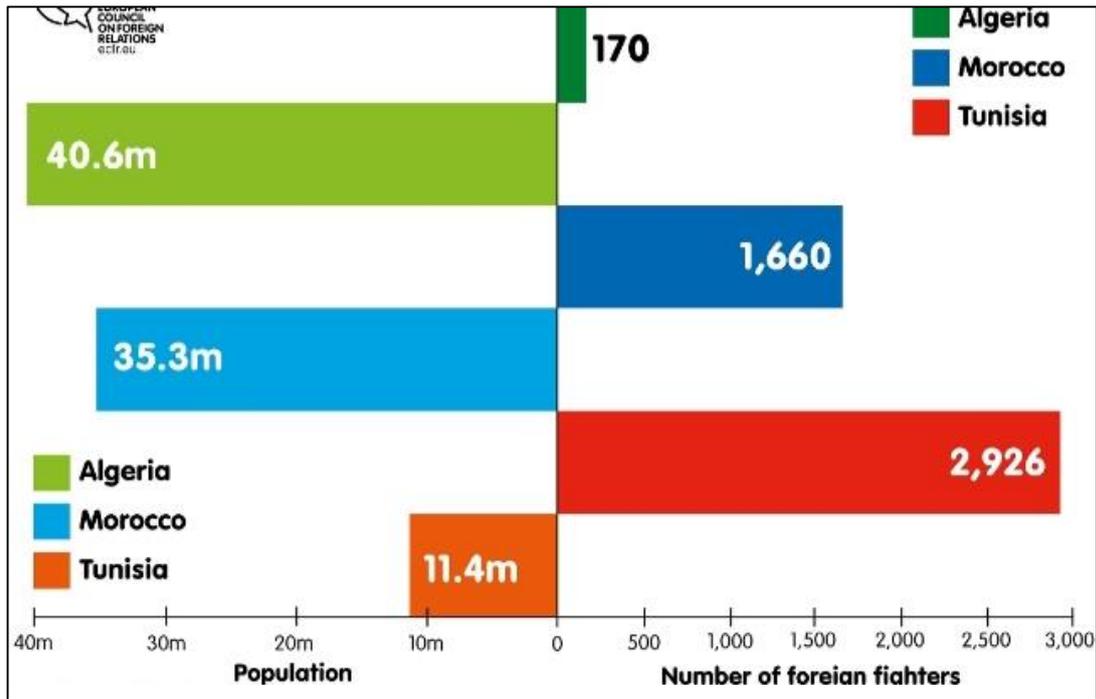
(6)- Peter Pham, **Morocco's Vital Role in Northwest Africa's Security and Development**, Atlantic Council Africa Center, 2013,p. 2.

(7)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 14.

الحرب الأهلية في ليبيا ووجود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمليشيات الجهادية المحلية، ومؤخرا تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى توليد تهديدات هائلة للمغرب العربي ودول المغرب الإسلامي (مالي، تشاد والنيجر) ودول الساحل المتاخمة حيث أقامت الجماعات المسلحة ملاذات آمنة ويمكن أن تسبب فوضى⁽¹⁾.

فتحت الحدود التي يسهل اختراقها والحكومات الضعيفة الطريق لإضفاء الطابع الاقليمي على التقلبات وذلك من خلال انتشار الأسلحة من ليبيا إلى الصحراء بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011، مما سهل بدوره الانتفاضة الانفصالية والانقلاب العسكري اللاحق في مالي في أوائل عام 2012⁽²⁾ فالصراع العسكري في سوريا له أصداء في كل من ليبيا (حركة مجموعات داعش) وأوروبا (خلايا داعش)، وبحلول عام 2015 امتد عدم الاستقرار في جنوب البحر الأبيض إلى الأراضي الأوروبية من خلال موجات عشرات الآلاف من اللاجئين وأعمال الإرهاب (فرنسا بلجيكا وألمانيا)⁽³⁾.

الشكل رقم 16: يمثل تقديرات أعداد المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق مقابل عدد السكان المحليين



Source: Anthony Dworkin and Fatima-Zahra El Malki, **The Southern Front Line: EU Counter-Terrorism Cooperation with Tunisia and Morocco**, (ECFR) European Council on Foreign Relations, N° 246 (2018): p.5.

حيث تشير التقديرات أن أكبر بلد ساهم بالمقاتلين الأجانب في تنظيم داعش في سوريا والعراق هو تونس حيث تتراوح أعداد المقاتلين الأجانب من تونس قرابة ثلاثة آلاف مقاتل بينما تسجل المغرب نصف

(1)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 2.

(2)- Peter Pham, Op cit, p. 2.

(3)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 2.

العدد تقريبا أما أقل نسبة سجلتها الجزائر في مقابل نسبة سكانية مقدرة بأكثر من 40 مليون نسمة حيث استطاعت الحكومة إبطال مفعول حمى الانتقال إلى سوريا والعراق للمشاركة في الجهاد لبناء الدولة الإسلامية، ويؤكد التقرير الأخير لمؤسسة الدراسات وأجهزة المخابرات (The Soufan Group) أن تونس هي الدولة الرابعة في العالم من حيث عدد المقاتلين الأجانب الذين انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق بعد روسيا، السعودية والأردن، وأكدت وزارة الداخلية التونسية عودة نحو ألف منهم إلى التراب الوطني خلال العامين الماضيين، وقد لجأ الكثير منهم إلى ليبيا⁽¹⁾.

في ظل هذه البيئة تمكنت الجماعات الإسلامية المتشددة مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من ملء الفراغ السياسي وجذب السكان المحليين، فالجماعات الانفصالية المتشددة تشكل تزاوجا أيديولوجيا جهاديا عالميا مع الروابط القوية: التي طوروها في السنوات الأخيرة بين السكان المحليين في المغرب العربي والساحل، تشكل تهديدا متزايدا للأمن في المنطقة وخارجها⁽²⁾.

لا جدال في أن الحرب الأهلية في ليبيا كان لها أصداء سلبية ليس فقط في البلدان الثلاثة الأخرى، لكن أيضا في منطقة الساحل، حيث أنتج تدخل الناتو زيادة الاستقطاب العام الحالي، لقد خلقت فراغا سياسيا استمر حتى يومنا هذا، إضافة إلى تكاثر العديد من الميليشيات، أدت عودة الطوارق الذين دربهم القذافي إلى النيجر ومالي إلى زعزعة استقرار هذين البلدين، وسعت إحدى الحركات، الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) إلى استقلال أزواد في شمال مالي، بينما تحالفت "حركة أنصار الدين" مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) بهدف إقامة خلافة إسلامية، علاوة على ذلك، فالتداعيات الإقليمية الفورية واللاحقة للحرب الأهلية في ليبيا قد وفرت أرضا خصبة لتجار المخدرات والبشر والأسلحة والشبكات الإجرامية الأخرى للعمل في جميع أنحاء المنطقة⁽³⁾ ورغم الانتكاسة التي لحقت بتنظيم الدولة الإسلامية في كل من بلاد الشام والمغرب العربي، فإن مجموعات الشباب الضعيفة والمهمشة تشكل تجمع تجنيد محتمل لتنظيم الدولة الإسلامية، بالنظر إلى المظالم القائمة التي يمكن أن تستجيب للانتقاد الجهادي للأنظمة المحلية الفاسدة⁽⁴⁾.

ثالثا: الواقع المجتمعي في المنطقة المغاربية:

تواجه المنطقة تحديا مضاعفا بسبب ارتفاع الطلب على الغذاء والمياه نظرا للزيادة المتوقعة في عدد السكان الذي قد يتضاعف بحلول عام 2070، حتى لو تباطأ معدل النمو السكاني في شمال إفريقيا فهو لا يزال أعلى من المتوسطات العالمية فساكن المنطقة المغاربية من الشباب بمتوسط عمر 25 عاما، كما تواجه المنطقة المغاربية معدل تحضر مرتفع، حيث يبلغ متوسط النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون

(1)- Javier Martin, Op cit, p.5.

(2)- Peter Pham, Op cit, p. 3.

(3)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 3.

(4)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 21.

في المناطق الحضرية للمغرب، الجزائر وتونس 68% مما يخلق ضغوطا كبيرة على الطلب على الإسكان، التبريد، الأمن الغذائي، التوظيف والخدمات الحكومية⁽¹⁾.

الجدول رقم 15: يوضح النمو السكاني في مختلف الدول المغاربية (في 1960 و 2021):

الترتيب	البلد	الكثافة 1960	الكثافة 2021
1	الجزائر	11.06 مليون	44.62 مليون
2	المغرب	12.33 مليون	37.34 مليون
3	تونس	4.18 ملايين	11.93 مليون
4	ليبيا	1.25 مليون	6.96 ملايين
5	موريتانيا	850.4 مئة	4.82 ملايين

Source: Kaltoum Belhassan, Op cit, p.3.

كما هو مبين في الجدول ارتفع إجمالي عدد السكان بأكثر من 3 أضعاف أي من 29 مليون عام 1960 إلى أكثر من 105 مليون عام 2021، والجزائر هي الأعلى تعدادا ب 44 مليون نسمة عام 2021 وموريتانيا الأقل اكتظاظا بالسكان في المنطقة ولديها ما يقرب 4.82 مليون نسمة حسب تعداد عام 2021 كما هو موضح في الجدول⁽²⁾.

الأمر الذي سيرفع الطلب على الغذاء، العمل، المياه، الصحة، التعليم... الخ.

شهدت المنطقة تغيرات اجتماعية هائلة في العقد الماضي، لا سيما منذ بداية الثورات العربية، بعد عقد من اندلاع الاحتجاجات في الشوارع في تونس، تلتها دول أخرى في شمال إفريقيا والدول العربية، مما أحدث تغييرات على مستوى القيادة، تونس شهدت تغييرا في النظام وتحركا نحو حكم ديمقراطي أكبر، ولكن مع تحديات جديدة مستمرة فيما يتعلق بعدم المساواة في الدخل والفساد، واندلاع الاحتجاجات في المغرب والجزائر أيضا منذ عام 2011 لا سيما في ريف المغرب 2016-2017 والجزائر منذ 2019⁽³⁾. على الرغم من بعض التغييرات الملحوظة التي أثارها الانتفاضات، فإن الإصلاحات التي أدخلتها الأنظمة لم تكن عميقة بما يكفي لإحداث تغيير حقيقي. والجدير بالذكر أنهم فشلوا في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب. في الواقع بين مشاكل عدة تواجهها هذه البلدان، فإن البطالة بين الشباب خاصة الخريجين الذين يتجدون بسهولة في التنظيمات الجهادية في جميع أنحاء المنطقة ويقفون في المقدمة. لم تؤد المستويات المرتفعة نسبيا للنمو الاقتصادي (بمعدل 2% من 2011 إلى 2015 مقارنة ب 5% في

(1)- Ibid. p. 13.

(2)- Kaltoum Belhassan: **Water Scarcity Management in the Maghreb Region**, IntechOpen, 2022, p.3.

DOI: <http://dx.doi.org/10.5772/intechopen.103788>

(3)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 9.

الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008) وخلق فرص العمل معظمها في الجزائر إلى تقليص البطالة المزمدة. عشية الانتفاضات العربية بلغ معدل البطالة في البلدان المغاربية مجتمعة 10%-20% بين الشباب، سجلت تونس أعلى معدل لبطالة الشباب في المنطقة بنسبة 46% ويرجع ذلك إلى إهمال النظام الداخلي وعدم قدرته على خلق وظائف جديدة، بينما المغرب رغم انخفاض كبير يقارب 20% عام 2001-2010 سجلت 37.18% بين الشباب البطال، ارتفعت نسبة بطالة الشباب في المنطقة إلى أكثر من 20% في المنطقة بعد الانتفاضات، وتعد تونس وليبيا الأكثر تضررا. لا شك أن البطالة في تونس ومصر بين الشباب كانت أحد الأسباب الرئيسية لانتفاضة 2010 و2011 على التوالي، بعد ست سنوات من الثورة ارتفعت نسبة بطالة الشباب في تونس لتصل إلى 54% في بعض الأجزاء من البلاد. بلغت نسبة الشباب الحضري في المغرب 38.8% بحلول يونيو 2016، وفي الجزائر استنقاد الشباب من سحاء الحكومة في شكل قروض ميسرة موضوعيا⁽¹⁾.

تشكل الهجرة تهديدا وجوديا للأفراد الذين يعانون من عدم الاستقرار الاقتصادي، البيئي والسياسي مما يؤدي إلى نمو شركاء الهجرة المختلطة، بما في ذلك اللاجئين، طالبي اللجوء والمهاجرين لأسباب اقتصادية وغيرهم من المهاجرين على طول ما يسمى بطريق غرب البحر الأبيض المتوسط إلى اسبانيا عبر البحر. ويظل المغرب نقطة العبور الرئيسية باتجاه أوروبا. نتيجة لإضفاء الطابع الأمني على الهجرة، أدى تشديد الضوابط الأوروبية على الحدود وزيادة تكلفة الهجرة إلى بلدان أخرى برا إلى تغيير طبيعة حركات الهجرة في شمال إفريقيا⁽²⁾، فالهجرة غير الشرعية إلى البحر الأبيض المتوسط تزايدت وفقا لأرقام المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، حيث عبر حوالي مليون شخص البحر الأبيض المتوسط ووصلوا إلى أوروبا منذ بدأت التسجيلات في 2014، توفي حوالي 20000 شخص آخر رسميا وهم يحاولون بسبب غرق السفن أو القوارب التي تنقلهم، وفي عام 2019، تمكن ما مجموعه 110669 شخصا من الوصول إلى شواطئ اسبانيا، إيطاليا واليونان من المغرب، الجزائر، تونس وليبيا، واختفى 1283 شخصا في البحر جاء معظمهم من إفريقيا جنوب الصحراء، ويحتجز عشرات الآلاف في مراكز استقبال على طول ساحل المنطقة المغاربية في محاولة القفز الانتحاري إلى أوروبا⁽³⁾.

منذ عام 2017 تم تطبيق إجراءات حدودية أكثر صرامة على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط عبر ليبيا إلى أوروبا، بالإضافة إلى ذلك، دفعت ظروف حقوق الإنسان المروعة التي يواجهها المهاجرون في مراكز الاحتجاز في ليبيا إلى البحث عن طريق بديلة في المنطقة، وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك زيادة في عدد الشباب المغاربي الذين يحاولون العبور إلى أوروبا عبر القنوات غير النظامية، في عام 2020 كان التونسيون الجنسية الرئيسية الوافدة إلى أوروبا بشكل غير منتظم يليهم الجزائريون⁽⁴⁾.

(1)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 2.

(2)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 35.

(3)- Javier Martin, Op cit, p.5.

(4)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 35.

رابعاً: الأمن الشخصي والفوارق بين الجنسين:

في بعض أنحاء المنطقة تحصل النساء على رواتب أقل، ولديهن فرصاً أقل للحصول على الحماية الاجتماعية، ويواجهن تحديات فيما يتعلق بالتعليم، ولديهن فرصاً أقل للوصول إلى الوسائل المالية والتقنية وخدمات المعلومات والاستشارات والأصول وتحمل النساء خاصة في المناطق الريفية، مسؤولية جمع، نقل وتخزين واستخدام المياه وصيانة مرافق الصرف الصحي والتنظيف الصحي، هذا التقسيم للأدوار يمنع النساء من الانخراط في أنشطة مدرة للدخل ويمكن أن يكون له تأثير على تعليم الفتيات (مما يؤدي إلى التسرب من المدرسة)، تواجه النساء والفتيات بالفعل تحديات في فرص التعليم، مثل ارتفاع مخاطر التسرب من المدرسة وارتفاع معدلات الأمية⁽¹⁾، هذا الواقع لا ينطبق على الجزائر إذ تحصل النساء في الجزائر على رواتب متساوية مع الرجال وأحياناً أخرى تحظى برواتب أكبر مقابل أداء نفس المهام غير أن القضايا الجنسانية تطرح في باقي دول المنطقة، من جهة أخرى اعتمد نجاح تدابير الإغلاق وقت(الوباء) على مدى حساسيتها واستجابتها للواقع الاجتماعي واحتياجات الناس وتبين أن القدرة على التوافق مع التباعد الاجتماعي امتياز حرمت منه بعض شرائح المجتمع، حيث أثر كوفيد-19 بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفاً والأقل تمثيلاً مثل المهاجرين والمجتمعات النازحة⁽²⁾.

خامساً: الواقع الاقتصادي في المنطقة المغربية:

لا تزال الزراعة عنصراً مهماً في اقتصادات المنطقة المغربية، بالإضافة إلى صناعات النفط والغاز (الجزائر)، والسياحة (المغرب وتونس) والتصنيع⁽³⁾، ويمكن أن تشمل استراتيجيات الصمود الهجرة، البحث عن سبل عيش بديلة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الضغط على البنية التحتية، وفي بعض الحالات يؤدي إلى أنشطة اقتصادية عنيفة أو غير قانونية⁽⁴⁾، حيث كان للأزمات الاقتصادية في بعض البلدان أثر مدمر على تكلفة المعيشة، الأمن الغذائي، الوقود والحق في الماء، السكن، الصحة ومستوى معيشي لائق، كما يتضرر بشكل خاص الأشخاص من الفئات المهمشة بما في ذلك النساء، الأقليات العرقية والدينية، اللاجئين والمهاجرين والعاملين ذوي الأجور المنخفضة، حيث فشلت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة من حماية العمال ذوي الأجور المنخفضة من الانتهاكات العمالية وحقوق العمال المكبوت في الانضمام إلى النقابات العمالية المستقلة والاضراب دون خوف من التداعيات الخطيرة⁽⁵⁾.

تعتمد دول المنطقة المغربية على الواردات الغذائية القادمة من دول أوروبا لا سيما الحبوب وبالتالي إمكانية تعرض البلدان الثلاثة للتأثيرات الزراعية التي تتجاوز حدود هذه البلدان، لا سيما منطقة

(1)- Ibid. p. 20.

(2)- Eya Jrad, "The Fight against Covid-19 in Morocco, Algeria and Tunisia: Courses of Action, Paths for Reflection", KAS Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, N° (26): p.7.

(3)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 8.

(4)- Ibid. p. 6.

(5)- Amnesty, Op cit, p. 59.

"حزام القمح" في روسيا، فموجات الجفاف في أجزاء أخرى من العالم ليست وحدها ما يؤثر على أسعار الغذاء العالمية، ويخلق حساسيات إضافية لبلدان شمال إفريقيا⁽¹⁾، بل حتى الوضع الأمني والسياسي في بلدان أخرى وهو ما تترجمه ارتفاع أسعار المواد الغذائية بعد الاجتياح الروسي لأوكرانيا.

من بين الآثار الأخرى على الاقتصاد العالمي أن الحرب في أوكرانيا قادت إلى تقاوم الضغوط التضخمية القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث وصل معدل التضخم في المنطقة إلى 14.8% في 2021 مرتفعا بدرجة كبيرة عن المتوسط البالغ 7.3% بين عامي 2000 و2018، ومقابل كل زيادة قدرها 1% في أسعار المواد الغذائية في الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية، قد يصبح نحو نصف مليون شخص إضافي في عداد الفقراء في المنطقة⁽²⁾ ناهيك عن انتشار البطالة والعمالة غير الرسمية التي لا تخضع لمعايير القانونية ولا تتمتع بأدنى قدر من الحماية الاجتماعية.

سادسا: هشاشة الأمن الغذائي في المنطقة المغاربية:

يقع الأمن الغذائي في صميم مخاوف الأمن البشري التي قد يسببها المناخ في منطقة الشرق الأوسط المنطقة المغاربية⁽³⁾، دخلت دول المنطقة في أزمة أمن غذائي، حيث تشهد، تونس، الجزائر والمغرب معدلات تضخم في أسعار المواد الغذائية لم تشهدها منذ الاضطرابات الأهلية في الربيع العربي قبل عقد من الزمن، حيث ساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة أسعار الخبز في تأجيج حركات الاحتجاج الشعبي ضد الفساد والظلم والتي أطاحت بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي والأنظمة الاستبدادية الأخرى في الشرق الأوسط⁽⁴⁾.

رغم أن أزمة الغذاء الحالية في المنطقة المغاربية قد عجلت بها الصدمات الاقتصادية المحلية والعالمية التي سببها ظهور الوباء عام 2020 وما تلاه عام 2021 فإن الهشاشة الهيكلية للنظم الغذائية في المنطقة المغاربية هي المسؤولة عن خطورة المشكلة وفي صميم هذه الهشاشة، يكمن الفشل في تنفيذ التدابير المناسبة لمعالجة تأثير ندرة المياه والتغير المناخي المنهك، حيث تكمن نقطة الضعف الرئيسية في المنطقة المغاربية في اعتمادها الكبير على واردات الحبوب للاستهلاك البشري وعلف الحيوانات⁽⁵⁾.

(1)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 14.

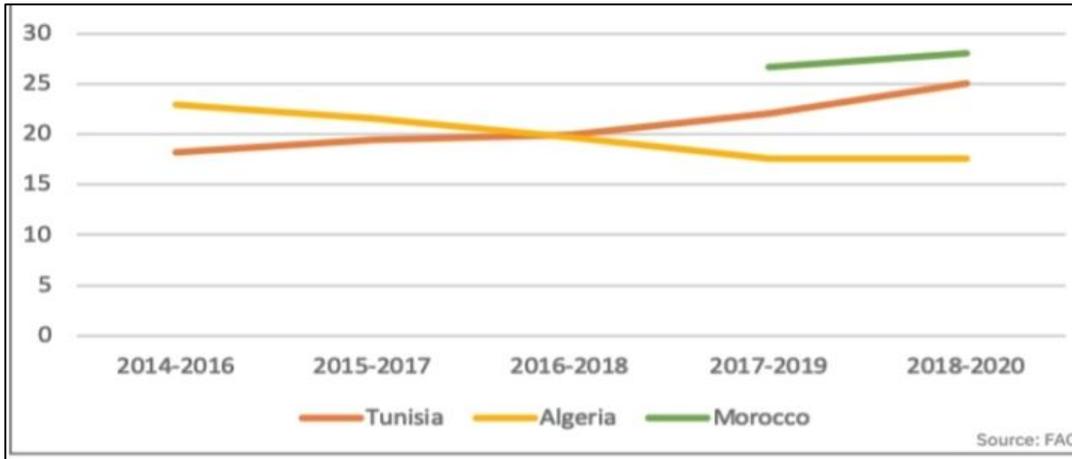
(2)- Gladys Lopez-Acevedo et al, **How rising inflation in MENA impacts poverty**, World Bank Blogs, 2022.

(3)- Adrien Estève, Op cit.

(4)- Michael Tanchum, **The Fragile State of Food Security in the Maghreb: Implication of the 2021 Cereal Grains Crisis in Tunisia, Algeria and Morocco**, *MEI Policy Center*, (2021): p.1.

(5)- Ibid. p.1.

الشكل رقم 17: يمثل منشور متوسط ثلاث سنوات للا أمن غذائي حاد في تونس، الجزائر والمغرب



Source: Michael Tanchum, *The Fragile State of Food Security in the Maghreb: Implication of the 2021 Cereal Grains Crisis in Tunisia, Algeria and Morocco*, MEI Policy Center, (2021): p.2.

تشير بيانات المنظمة العالمية للغذاء أن متوسط ثلاث سنوات للأمن الغذائي في بلدان المنطقة المغاربية تقدم أرقاما حادة في اللا أمن الغذائي خاصة في السنوات الأخيرة والواضح أننا بالفعل نواجه أزمة غذاء حادة خاصة في السنوات الأخيرة حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل غير مسبوق بسبب التضخم، وأزمات المناخ فضلا عن الأزمات الاقتصادية وندرة المياه التي تلوح في الأفق، كما نحاول لفت الانتباه إلى قضية ندرة المياه في المنطقة كانعكاس لتزايد استغلال المياه كمورد ضروري لباقي النشاطات الإنسانية.

ندرة المياه: يواجه سكان منطقة الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية أزمة خطيرة على الأبواب تتمثل في ندرة الموارد المائية، والتي من المحتمل أن تؤدي لأزمة مائية حادة، يعقبها مباشرة أزمة غذائية تضرب شعوب المنطقة مما سيخلف مجاعات واسعة النطاق⁽¹⁾ ويعتبر تناقص توافر المياه الجوفية (نتيجة انخفاض هطول الأمطار، نضوب المياه الجوفية بسبب الإفراط في الاستخدام وسوء الإدارة) أحد أضعف الروابط في تحليل المخاطر المتعلقة بالمناخ في المنطقة المغاربية، حيث يشكل الاجهاد المائي الخطر الأكبر الذي تعاني منه 18 دولة من أصل 20 دولة في هذه المنطقة التي يحتمل أن تتفاقم خلال العقد القادمن⁽²⁾.

المنطقة العالمية المغاربية تعاني "إجهادا مائيا" بسبب مجموعة عوامل (النمو السكاني، تغير المناخ والتلوث البشري على النظام البيئي) حيث تواجه تونس، الجزائر، المغرب وليبيا طلبا على المياه أكثر من كمية المياه العذبة المتاحة للفرد، حيث انخفض توافر المياه إلى أقل من 1000 متر مكعب سنويا، تقع هذه البلدان ضمن 33 دولة تعاني إجهادا مائيا في العالم. تتمثل إحدى الصعوبات الخطيرة التي تواجه

(1)- Amro Selim. *The MENA Region's Water Crisis: Avoiding Potential Water Wars*, Fikra Forum, 2020.

(2)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 13.

سلطات المنطقة المغربية هو إدارة نظام ندرة المياه وهو حاليا في حالة أزمة ويحتاج إلى رد فعل سريع من جميع أصحاب المصلحة⁽¹⁾.

سابعا/ الأمن الصحي في المنطقة المغربية: سلط الوباء العالمي الأخير كوفيد-19 الضوء على العلاقة المتشابكة بين التدهور البيئي، تغير المناخ والأمن البشري حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة في الشرق الأوسط والمنطقة المغربية إلى زيادة تعرض السكان للأمراض خاصة الأطفال⁽²⁾. على الرغم من بوادر الأمل في المستويات غير المسبوقة لاستثمارات الأمن الصحي في الاستجابة السريعة لكوفيد-19، يواصل مؤشر 2021 للأمن الصحي العالمي إظهار أن جميع البلدان لا تزال تقتصر إلى بعض القدرات الحيوية، مما يعيق قدرتها على الاستجابة بفعالية ويقلل استعدادهم للتهديدات الوبائية والجائحة في المستقبل⁽³⁾، وفي عالم معولم، كان تقشي فيروس كوفيد-19 في المنطقة مرتبطا بشكل أساسي بالسفر والتجارة، مما زاد من المخاطر، خاصة وأن الدول التي لديها عدد كبير من الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا (إيطاليا وإسبانيا) هي جيرانها الشماليون، لقد تم تسجيل أول حالة مؤكدة ل COVID-19 في المنطقة المغربية في الجزائر في 25 فبراير 2020 ومنذ ذلك الحين ارتفع عدد الحالات بشكل حاد⁽⁴⁾.

كشفت هذه الأزمة في المنطقة المغربية عن هشاشة الخدمات العامة والخطأ في تهميش القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم، حيث أثرت أولويات الانفاق على الاستعداد والاستجابة ل كوفيد-19 فيما يتعلق بالبنية التحتية والموظفين، فضلا عن التحديات التي يفرضها الوباء في جميع أنحاء العالم، تواجه المغرب، الجزائر وتونس صعوبات إضافية تعوق قدرتها على الاستجابة بشكل صحيح وفي الوقت المناسب، لاسيما ما تعلق منها بهجرة الأدمغة الطبية⁽⁵⁾. من السابق لأوانه تقييم آثار كوفيد-19 على المدى الطويل، غير أنه قد يوفر فرصا جديدة لهذه الدول لتقييم أوجه القصور في إدارتها وإدخال الإصلاحات، لاسيما فيما يتعلق بالأمن الإنساني، الذي يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتأكد من أن كل فرد لديه الفرص والخيارات لتحقيق إمكاناته⁽⁶⁾ وبشكل عام استجابات المغرب، الجزائر وتونس بطريقة وقائية واستباقية وتمكنت إلى حد ما من إبطاء تقدم كوفيد-19 وتجاوز قدرة أنظمتها الصحية⁽⁷⁾.

(1)- Kaltoum Belhassan, Op cit, p.2.

(2)- Adrien Estève, Op cit.

(3)- Jessica A. Bell and Jennifer B. Nuzzo, Op cit .p. 6.

(4)- Eya Jrad, “The Fight against Covid-19 in Morocco, Algeria and Tunisia: Courses of Action, Paths for Reflection”, *KAS Regional Program Political Dialogue South Mediterranean* (26): p.1.

(5)- Ibid. p.2.

(6)- Yahia H.Zoubir & Abdelkader Abderrahmane, **Political, Economic and Security Challenges in North Africa**, in *North Africa 2030: What the future hold for the Region*, edited by Karim Mezran and Armando Sangulni (Rome: MED Publication, 2021), p.12.

(7)- Eya Jrad, Op cit, p.3.

الأمن الرقمي: على الرغم من النمو غير المسبوق في حركة البيانات، بحلول نهاية 2020، إلا أن، كوفيد-19 سلط الضوء على تأثير الفجوة الرقمية لما يقرب من 350 مليون شخص في المنطقة لا يزالون غير قادرين على الاتصال بالإنترنت عبر الهاتف المحمول⁽¹⁾، ففي البلدان ذات الدخل المتوسط: التي من بينها الجزائر، تونس والمغرب، لا تزال تواجه تحديات كبيرة مع الشمول الرقمي بسبب عدد سكان الريف الكبير مع محدودية الوصول إلى الاتصال والسكان ذوي الدخل المنخفض مع محدودية الوصول إلى الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، محو الأمية الرقمية المحدودة بين الطبقات العاملة، وفرص التدريب الرقمي المحدودة بأسعار معقولة⁽²⁾.

ثامنا/ الشك المناخي وانعكاسه على الأمن البيئي في المنطقة المغاربية: نظرا لأن الأمن المناخي صبح موضوعا نوقش على نطاق واسع في المناقشات الأمنية الدولية، كما حدث مؤخرا في مجلس الأمن، حيث يمكن أن نشهد اهتماما مماثلا بآثار تغير المناخ في المنطقة المغاربية⁽³⁾ مع استمرار ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية بفعل تغير المناخ، أصبحت حوادث حرائق الغابات والمساحات الحرجية أكثر تواترا وأكثر تطرفا في كل مناطق العالم تقريبا، في الحقيقة لم تكن المنطقة في منأى عن تلك الحرائق الكاسحة التي اجتاحت العالم، ففي السنوات القليلة الماضية، شهدت تونس، المغرب، وغيرها من دول المنطقة موجة حرائق قاسية جدا وكان لها تأثير كبير على السكان، مورد رزقهم، مساكنهم، ممتلكاتهم وعلى النظام الايكولوجي بشكل عام⁽⁴⁾.

المنطقة المغاربية معرضة بالفعل للجفاف المتكرر وتواجه نقصا في المياه في المستقبل بسبب السحب غير المستدام للمياه الجوفية بالإضافة إلى ذلك، ارتفع متوسط درجات الحرارة خلال القرن الماضي بمقدار 0.5 درجة مئوية، وانخفض هطول الامطار على مدى العقود العديدة الماضية بنسبة تصل الى 10% في بعض أجزاء المنطقة المغاربية، وتتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن يكون تأثيرها أكثر تواضعا عند مقارنتها بالدوافع الأخرى لزيادة الطلب على المياه، مثل تزايد عدد السكان، وتزايد التوسع الحضري، وتوسع القطاع الزراعي بالإضافة الى التدهور المتزايد والافراط في استخدام المياه والأراضي، فان هذا يعزز المنافسة والتسييس وسلوك النخب الساعية الى الربح، مع المحاصيل النقدية كثيفة الاستهلاك للمياه والموجهة نحو التصدير والتي تفرض طلبا متزايدا على النظام البيئي المحلي⁽⁵⁾.

(1)- GSM Association. **The Mobile Economy Middle East & North Africa**, 2020, p. 2.

(2)- Fadi Komati, Joseph Abboud and Wassim Mukaddam, **“Bridging the Digital Gap: The state of digital inclusion in the MENA region**, PWC, 2022, P.8.

(3)- Adrien Estève, **Climate Change in the Mena Region: Impacts on Security**, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), 2022.

(4)- غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، موجات الحر الشديدة وحرائق الغابات وكيفية التعامل معها، 2023.

(5)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 10.

فشلت الدول في جميع أنحاء المنطقة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك الأطراف في اتفاقية باريس لعام 2015، وهي معاهدة دولية ملزمة قانوناً بشأن تغير المناخ، شهد عام 2022 أدلة واسعة النطاق على التأثير المدمر لأزمة المناخ وعلى حقوق الإنسان كما فشلت الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز في المنطقة في دعم الدعوة إلى التخلص التدريجي من جميع أنواع الوقود الأحفوري في الاتفاقية النهائية في COP27 أو اتخاذ الإجراءات المطلوبة في الداخل لمكافحة تغير المناخ⁽¹⁾، كما أن الدفع نحو التحولات الخضراء قد يصبح متضارباً إذا تضمن إجراءات تصحيحية اجتماعية قاسية، حيث يمكن للسياسات الزراعية الهادفة إلى تعزيز العمالة أن تؤدي إلى تفاقم الضغط على موارد المياه الشحيحة، غير أن كيفية التكيف البلدان مع مخاطر الأمن والتنمية المتعلقة بالمناخ (وامتصاص هذه الضغوط) يركز على نقاط الضعف في النظم الاجتماعية البيئية القائمة، فضلاً عن هياكل الإدارة وقدرة التكيف⁽²⁾، اليوم، ومع اشتداد موجات الطقس المتطرف خصوصاً في فصل الصيف علينا الاستعداد بشكل أفضل للتعامل مع حرائق الغابات السنوية والتكيف مع تداعيات التغير المناخي بشكل عام⁽³⁾.

المطلب الثاني: النزاع الداخلي ومآزق الأمن الإنساني في ليبيا

منذ عام 2012 أصبحت الميليشيات أو ائتلافات الميليشيات مسيسة بشكل متزايد من خلال الانتماءات إلى روابط القرابة، المناطقية، القبلية، الدينية والعقائدية حيث تم دمج عدد كبير من الجماعات المسلحة في ائتلافين أكبر هما قوة درع ليبيا واللجنة الأمنية العليا، وكلاهما أنشئ كقوات أمن انتقالية تحت سلطة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية على التوالي⁽⁴⁾.

بحلول عام 2013 وبعد الإطاحة بالقدافي، لم تتمكن المشاحنات السياسية بين القوى السياسية المختلفة المدعومة من الميليشيات، أو القوى الأجنبية من الاتفاق على التكوين المستقبلي لليبيا، مما أدى إلى تشكيل ثلاث حكومات، كما فشل الحوار الذي تقوده الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار السياسي الدائم، مما سمح للوضع السياسي للجماعات الجهادية بالازدهار والعمل في ليبيا، علاوة على تدخل الجماعات السلفية المتناثرة بالخارج مثل: المداخل، السلفي السعودي، العقيدة في ليبيا والجزائر أيضاً⁽⁵⁾.

أولاً: الفوضى واضطراب الوضع الأمني

لقد شهد سقوط نظام القذافي في ليبيا ظهور مجموعة من الميليشيات المسلحة تراوحت التقديرات الأولية لأعدادهم من 100 إلى 300 من هذه الجماعات مع وجود حوالي 125000 فرداً مسلحاً بحلول

(1)- Amnesty, Op cit, p. 60.

(2)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 7.

(3)- غرينبيس في شمال إفريقيا، نفس المرجع.

(4)- Vincent Durac, **the Role of Non-State Actors in Arab Countries after the Arab Uprising**, IE Med. Mediterranean Yearbook, 2015, p. 38.

(5)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 3.

عام 2014، حيث كان يعتقد أن هناك ما يصل إلى 1600 مجموعة ميليشيا قائمة على أساس إقليمي وتضم فاعلين إسلاميين وغير إسلاميين، الأكثر أهمية متواجدة في الزنتان، طرابلس، مصراته وبن غازي⁽¹⁾.

تنظيم الدولة الإسلامية المتواجد بأعداد محدودة في المنطقة المغاربية لا سيما في ليبيا نما بسبب الحرب الأهلية والفوضى السائدة هناك، وقد نجح في بناء سلسلة من القواعد التي سعى منها للتوسع داخل البلاد وشن هجمات على تونس في مارس 2016 في محاولة للسيطرة على بلدة بن قردان الحدودية، وبينما تم تضخيم أعداد التنظيم، أدى وجود داعش إلى تفاقم الأزمة ليس فقط بسبب الاصطفاف وإعادة الاصطفاف للميليشيات المختلفة مع داعش أو ضدها، لكن أيضا بسبب إنشاء معسكرات تدريب لأعداد المقاتلين للعمل في البلدان المجاورة⁽²⁾.

تحتفظ الميليشيات بدرجة عالية من الاستقلالية وتسعى إلى تحقيق أجندها الخاصة، التي تتراوح بين الأيديولوجية السياسية، المحلية إلى فردانية وأحيانا إجرامية، وما أزم الوضع ضعف الجيش الوطني الذي تم إهماله عمدا في ظل النظام القديم، كما انجذبت الميليشيات إلى الصراع الدائر في ليبيا بين المؤتمر الوطني العام الذي يهيمن عليه الإسلاميون ومقره طرابلس ومجلس النواب ومقره طبرق، وكل منهما يعتمد بدوره على الدعم الإقليمي والدولي⁽³⁾.

تتمتع طرابلس بالدعم السياسي، الاقتصادي والعسكري من قطر، إيطاليا وتركيا، حيث تعتبر الأخيرة المدافع الرئيسي عن المدينة (مصراته) التي حافظت معا على روابط تجارية وعرقية منذ زمن الإمبراطورية العثمانية. من جانبه يتلقى حفر نفس الدعم من مصر، الأردن، المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، التي تزوده بالسلاح والتفوق الجوي على الرغم من حظر الأسلحة الذي يثقل كاهل البلاد منذ التمرد عام 2011⁽⁴⁾.

أدى تدخل القوات الخاصة الغربية إلى الحد من سيادة ليبيا، أما تدخل دول الخليج في الشؤون الأمنية الليبية سواء من خلال السلفية أو الاخوان المسلمين إلى تعقيد الأمور في المنطقة المغاربية⁽⁵⁾، فالدعم الذي تتلقاه من فرنسا التي أعطتها مكانة سياسية ومن روسيا من خلال مجموعة فاغنر المملوكة ليوغني بريغوزين، الأوليجارشية الروسية المرتبطة بالرئيس فلاديمير بوتين حيث قام المارشال، الذي أصبح الرجل القوي الحقيقي في البلاد، برفع الحصار عن طرابلس في أبريل 2019⁽⁶⁾.

(1)- Vincent Durac, Op cit, p. 38.

(2)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 3.

(3)- Vincent Durac, Op cit, pp. 38-39.

(4)- Javier Martin, Op cit, p.4.

(5)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 4.

(6)- Javier Martin, Op cit, p.4.

صمد وقف إطلاق النار الوطني الساري منذ أكتوبر 2020 بشكل عام ومع ذلك واصلت الميليشيات والجماعات المسلحة الاشتباكات المحلية على الأراضي والموارد، نفذت خلالها هجمات عشوائية دمرت البنية التحتية المدنية⁽¹⁾.

ثانيا: تعميق المأزق السياسي:

بعد عشر سنوات من التمرد الذي أطاح بدكتاتورية معمر القذافي لا تزال ليبيا فاشلة، دولة ضحية الفوضى والحرب الأهلية حيث تقاوت حكومتان كلاهما دون شرعية ديمقراطية، من أجل السيطرة على الأراضي والموارد الاقتصادية بدعم من عشرات الميليشيات المحلية وشركات الأمن العسكري الأجنبية الخاصة التي تستفيد من أول حرب مخصصة في التاريخ إحداها بدعم من الأمم المتحدة في طرابلس والآخر تحت وصاية المارشال خليفة حفتر⁽²⁾، مع عدم تحديد مواعيد جديدة للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها مبدئيا في ديسمبر 2021. صوت البرلمان من جانب واحد لتعديل الإعلان الدستوري وعين حكومة جديدة، حكومة الاستقرار الوطني، بدعم من القوات المسلحة العربية الليبية (LAAF)، وهي جماعة مسلحة تسيطر على جزء كبير من شرق وجنوب ليبيا. لكن الجهات الفاعلة عارضت الخطوة مشيرة إلى وجود مخالفات إجرائية، واستمرت في دعم حكومة الوحدة الوطنية (GNU)، التي احتفظت بالسيطرة على العاصمة طرابلس، رغم محاولات الميليشيات لطردها. في يونيو ويوليو، فرضت القوات المسلحة الليبية حصارا على النفط، مما أدى إلى انقطاع الكهرباء واحتجاجات شعبية تم رفعها بعد التوصل إلى اتفاق مع (GNU)، كما أصدر ديوان المحاسبة الليبي تقريرا يكشف عن انتشار الفساد وسوء إدارة مليارات الدنانير الليبية عبر المؤسسات الحكومية⁽³⁾.

ثالثا: واقع الأمن الاجتماعي الليبي:

كان عدد الأشخاص في ليبيا حوالي 1.4 مليون نسمة عام 1960 ووصل إلى ما يقارب 6.96 مليون نسمة عام 2021 حيث يعيش 88.4 من الليبيين في المناطق الحضرية والمدن عام 2020. تم الإبلاغ عن هذا الاتجاه المتنامي للتحضر في ليبيا بحوالي 1.7% سنويا⁽⁴⁾.

ندرة المياه: في ليبيا انخفض مخزون المياه الصالحة للشرب من حوالي 149 إلى 101 قناة توزيع مياه نتيجة تعرضها للتدمير بفعل التوترات الأمنية، مما جعل الأمم المتحدة تحذر من استخدام المياه كسلاح للصراع بين الأطراف المتقاتلة هناك⁽⁵⁾.

(1)- Amnesty, Op cit, p. 55.

(2)- Javier Martin, Op cit, p.4.

(3)- Amnesty, Op cit, p. 235.

(4)- Kaltoum Belhassan, Op cit, p.3.

(5)- Amro Selim, Op cit.

رابعاً: الأمن الشخصي والعنف القائم على النوع الاجتماعي:

تعرضت النساء والفتيات للتمييز والعنف، كما واجهت الأقليات العرقية والمشردون داخلها عقبات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، كما اعترض خفر السواحل الليبيون المدعومون من الاتحاد الأوروبي وميليشيا " سلطة دعم الاستقرار " آلاف اللاجئين والمهاجرين في البحر وأعادوهم قسراً إلى الاحتجاز في ليبيا؛ حيث تعرض المهجرون واللاجئون المحتجزون للتعذيب، القتل غير المشروع والعنف الجنسي والعمل القسري⁽¹⁾.

تقاعست السلطات عن حماية النساء والفتيات من أعمال القتل والتعذيب والحرمان غير القانوني من الحرية على أيدي الميليشيات والجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية كما لقي ما لا يقل عن 39 شخصاً حتفهم في جميع أنحاء البلاد نتيجة انفجار الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة⁽²⁾، كما واجهت النساء والفتيات عوائق في السعي لتحقيق العدالة في قضايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك خطر الملاحقة القضائية لممارسة الجنس خارج نطاق الزواج المجرم في ليبيا، وانتقام الجناة إذا تقدم ضحاياهم بشكاوى. قتلت خلود الرجباني البالغة من العمر 32 سنة بعد أن طلبت الطلاق، وتقاعست السلطات عن التحقيق في مقتلها أو ضمان المساءلة⁽³⁾.

قضت محكمة في بنغازي بالتعليق المؤقت للمرسوم رقم 286/2019 بشأن تنظيم المنظمات غير الحكومية، لكن المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء ليبيا ظلت مقيدة بشدة في أنشطتها وتمويلها⁽⁴⁾.

تعد الفجوات الرقمية في البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تشهد نزاعات في المنطقة المغاربية لا سيما تلك المتأثرة بالصراعات من الفجوات الرقمية الأكثر وضوحاً، في أماكن مثل ليبيا التي يضغط عليها الصراع والفوضى الاقتصادية، حيث يواجه المستخدمون سرعة الانترنت المنخفضة وفقدان الاتصال لفترات طويلة، أدت إساءة استخدام التقنيات الرقمية من خلال معارضة أطراف النزاع ضد بعضها البعض-يمكن أن تشمل الهجمات الاليكترونية على أنظمة الكمبيوتر البنية التحتية لإنقاذ الحياة وأنظمة الاتصالات الحيوية، الأشكال الناشئة والمسيئة للمراقبة الرقمية والاستغلال الاليكتروني-يؤدي إلى مخاوف حول الخصوصية والمراقبة عبر الانترنت، في الواقع، وجدت دراسة أجريت عام 2016 وجود علاقة بين المستويات المتصورة للنزاع واستعداد المستخدمين لتبني الخدمات الاليكترونية الحكومية. كما أن نقص الدعم الاجتماعي في مناطق النزاع يعيق الوصول إلى فرص رفع المهارات الرقمية التي من شأنها أن تمكن المستخدمين من تبني الخدمات الرقمية⁽⁵⁾.

(1)- Amnesty, Op cit, p. .235

(2)- Ibid. p. 237.

(3)- Ibid. p. 238.

(4)- I bid, p. 236.

(5)- Fadi Komati, Joseph Abboud and Wassim Mukaddam, Op cit, p.9.

خامسا: الإخفاق في معالجة أزمة المناخ والتدهور البيئي:

فشلت ليبيا في الإبلاغ عن مساهمتها المحددة وطنيا كطرف في اتفاقية باريس، قيم الخبراء البلاد على أنها شديدة التأثر بتغير المناخ نظرا لمواردها المائية المحدودة، والتربة القاحلة، الجفاف وضعف الاستعداد للتعامل مع التدهور البيئي نظرا لسنوات الصراع وانعدام الأمن⁽¹⁾.

المطلب الثالث: توليفة الأزمات والوضع الإنساني في تونس

قدمت تونس جميع مقومات انتقال ناجح إلى نظام حكم ديمقراطي، ومع ذلك لم يكن الاقتصاد كعب أخيل في المرحلة الانتقالية فحسب بل أدى الافتقار إلى الفطنة السياسية إلى مشاحنات بين النخب السياسية ما أدى بدوره إلى انعدام الثقة بين التونسيين خاصة الشباب والبلاد التي تقودها حكومة (الباجي قائد السبسي رئيس نداء تونس والإسلامي رشيد الغنوشي من حزب النهضة).

أولا: الأمن السياسي:

الواضح أن هناك فجوة أدت إلى تفاقم الشعور بالتهميش بين الشباب، حيث أن الدولة غير قادرة على توفير الاستقرار أو تقديم الحلول الاقتصادية (بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.8% عام 2015، الفوارق الإقليمية واضحة ويبدو أنها تتسع)⁽²⁾، منذ عام 2010 استمرت تونس في مشاهدة احتجاجات عنيفة وغير عنيفة من قبل فاعلين في المجتمع المدني وجماعات المعارضة ضد الحكومة التي تدور حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية⁽³⁾، تدهور السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي التفسير الرئيسي لانعدام الأمن في البلاد، حيث أن استمرار ارتفاع معدل البطالة أحد أبرز العوامل التي تدفع بالشباب للانضمام إلى داعش أو الجماعات المتطرفة الأخرى⁽⁴⁾.

تتميز تونس ببرلمان ممزق على نحو متزايد واستمرار قتال النخبة، كانت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في أكتوبر 2019 منخفضة، حوالي 30% استمرت أول حكومة تم تشكيله ثلاثة أشهر فقط، لم تنجح الحكومة التكنوقراطية الثانية التي تولت السلطة في سبتمبر 2020 في تمرير أي تشريع مهم⁽⁵⁾، كما قام الرئيس قيس السعيد بتركيز السلطة بين يديه بعد وصوله إلى السلطة عام 2021 وأصدر مرسوما بقوانين لتكثيف الضمانات المؤسسية الرئيسية لحقوق الإنسان لا سيما مهاجمة استقلال القضاء والحق في حرية التعبير، حيث استخدمت السلطات القوة غير القانونية لتفريق المتظاهرين، تم تهديد الحق في حرية تكوين الجمعيات وألغى مرسوما بقانون لتعديل قانون الانتخابات الإجراءات التشريعية لتعزيز مشاركة المرأة في البرلمان جدد الرئيس سعيد حالة الطوارئ حتى نهاية العام، وفي 30

(1)- Amnesty, Op cit, p. 239.

(2)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 4.

(3)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 14.

(4)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 4.

(5)- Sophie Desmiat, Op cit, p.30.

ديسمبر جدها مرة أخرى حتى 30 يناير 2023 كما منح نفسه صلاحيات جديدة من خلال الاشراف على اعتماد دستور جديد حيث ركز السلطة في السلطة التنفيذية⁽¹⁾.

دخلت تونس مرحلة سياسية جديدة في شهر يوليو 2022، باعتماد دستور جديد، يطبق نظاما رئاسيا للبلاد، ونظاما تشريعيا من مجلسين، وجرت الانتخابات في جولتين: الأولى في ديسمبر 2022 والثانية في يناير 2023، بينما عقدت الدورة الأولى للبرلمان الجديد في 13 مارس 2023 وبدأ مسار تشكيل المجلس التشريعي الثاني الذي ينص عليه الدستور بموجب مراسيم القوانين الصادرة مؤخرا بشأن الانتخابات البلدية والمجالس المحلية الجديدة⁽²⁾.

ثانيا: التضخم وتفاقم الأزمة الاقتصادية:

يعاني الاقتصاد التونسي من نفس المشاكل الهيكلية التي كانت موجودة في زمن الدكتاتوري-البطالة، الفساد، الحكومة وأخطاء إدارية وانعدام الآفاق - منغمسون في أزمة حادة شبيهة بتلك التي أثارت الضجة في أواخر الربع الأول من عام 2019 حصد القلق والتهديدات التي كانت تخيم على تونس منذ سلسلة الهجمات الجهادية عام 2015 أرواح 72 شخصا: 60 منهم من الزوار الأجانب ودمر السياحة، وهي إحدى ركائز اقتصادها الهش⁽³⁾، ورغم أن تونس تتمتع باقتصاد متنوع نسبيا مثل: الزراعة، التعدين، السياحة والإنتاج الصناعي وتساهم الخدمات بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي ومن المرجح أن يزداد الطلب على المياه العذبة في تونس بينما تنخفض الامدادات بسبب النمو الاقتصادي وزيادة عدد السكان⁽⁴⁾.

لا تزال كل من المنطقة الداخلية الوسطى لتونس، موطن استخراج الفوسفات، والمناطق الساحلية لتحويل الفوسفات تتميز بمستويات عالية من البطالة والتدهور البيئي مع انخفاض مستويات توفير الخدمات العامة والبنية التحتية. حيث اندلعت عدة احتجاجات طالب فيها المتظاهرون بنصيب من عائدات التعدين، كما تواجه قطاعات أخرى مثل السياحة عقبات للوصول إلى المياه بسبب انخفاض توافر المياه في السدود بسبب ارتفاع معدل تبخر المياه السطحية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وترسب الطمي وانخفاض الجريان السطحي مما يؤدي حتى إلى انخفاض جودة المياه⁽⁵⁾، كما وصلت البطالة إلى 15.3% والتضخم 10.1% حيث كان هناك نقص في المواد الغذائية الأساسية وقال المسؤولون أنهم يعتزمون خفض دعم الطاقة والغذاء طويل الأمد. تشير التقديرات إلى أن زيادة الأسعار العالمية أدت إلى ارتفاع معدل الفقر بمقدار 1.1 نقطة مئوية، وقد تم التخفيف من أثر ذلك على الأسر من خلال دعم المواد الغذائية ومنتجات الطاقة وإذا استمر ارتفاع الأسعار في الأشهر المتبقية من عام 2022 بنفس

(1)- Amnesty, Op cit, p. 366.

(2)- The World Bank, **the World Bank in Tunisia**, 2023.

(3)- Javier Martin, Op cit, p.2.

(4)- Kaltoum Belhassan, Op cit, p.4.

(5)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 17.

الوتيرة التي كانت عليها في أشهره الأولى، واستمر الدعم قائماً، فإن معدل الفقر سيزداد بمقدار 2.2 نقطة مئوية وستتفاقم مستويات التفاوت وعدم المساواة إلى حد ما⁽¹⁾.

في أكتوبر توصلت السلطات إلى اتفاق على مستوى الموظفين وصندوق النقد الدولي (IMF) لمحاولة تأمين دعم مالي بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي. أرجأ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مناقشة القرض المقرر في 19 ديسمبر دون تحديد موعد جديد على الفور⁽²⁾.

ثالثاً: ندرة المياه وهشاشة الأمن الغذائي في تونس:

لا يتعلق الاهتمام بالأمن الغذائي بالمحاصيل فقط، ولكن أيضاً بمصايد الأسماك، في الواقع رغم وجود كلا العاملين في قسم خطة التكيف الوطنية⁽³⁾، إلا أن أصبح انعدام الأمن الغذائي المتزايد في تونس عاملاً دافعاً لعدم الاستقرار السياسي في البلاد، وفقاً لمتوسط ثلاث سنوات لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) كان 25.1% من التونسيين في حالة من انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد خلال الفترة 2018-2020 مقارنة بـ 18.2% خلال الفترة 2014-2016، رغم أن تونس قد حققت الاكتفاء الذاتي من منتجات الألبان، الخضراوات والفاكهة، إلا أن البلاد لا تزال تعتمد على مشتريات الحبوب الأجنبية⁽⁴⁾، كما أن إنتاج التمور موجه للتصدير من قبل الأعمال التجارية الزراعية الكبرى ما أدى إلى تهميش صغار المزارعين في المنطقة فضلاً على إغراق مصانع الإنتاج بحمض الفوسفوريك والأسمدة الكيماوية على شواطئ تونس إلى انخفاض المخزونات السمكية مما أثر على مجتمعات الصيد المحلية⁽⁵⁾، حيث تستورد 50% من الحبوب المستخدمة للاستهلاك البشري و60% مستخدمة لعلف الماشية وقد تم حماية المستهلك التونسي من ارتفاع تكلفة هذه الواردات الأجنبية من خلال إعانات الغذاء الحكومية، غير أن الصدمة الاقتصادية للوباء وارتفاع أسعار الحبوب العالمية في ظل ظروف الجفاف تعني أن دعم المواد الغذائية في تونس لن يكون قابلاً للاستمرار نظراً لمواردها المالية العامة الهشة⁽⁶⁾.

ندرة المياه: قدر الطلب على مياه الشرب بحوالي 290 مليون متر مكعب عام 1996 وقد يصل إلى 491 مليون متر مكعب عام 2030. ومع ذلك قدر الطلب على المياه الصناعية بنحو 104 مليون متر مكعب عام 1996 وقد يرتفع إلى 203 مليون متر مكعب عام 2030 مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الطلب على المياه⁽⁷⁾.

(1)- Gladys Lopez-Acevedo et al, Op cit.

(2)- Amnesty, Op cit, p. 366.

(3)- Adrien Estève, Op cit.

(4)- Michael Tanchum, Op cit, p.2.

(5)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 17.

(6)- Michael Tanchum, Op cit, p.2.

(7)- Kaltoum Belhassan, Op cit, p.4.

اضطر صغار المزارعين إلى اللجوء إلى الري بالضح، حيث تم استغلال اثنين من أكبر مسطحات المياه الجوفية في المنطقة (قابس وجدول شينشو)،⁽¹⁾ حيث تشكل ندرة المياه عقبة أمام تعزيز الإنتاج الزراعي في تونس والتي تقامت بسبب سوء إدارة الموارد المائية الشحيحة في البلاد والتي يستخدم حوالي 80% منها في الزراعة، في بعض مناطق تونس يتم فقدان ما يصل إلى 50% من المياه قبل الوصول إلى الصنبور بسبب سوء البنية التحتية لتوزيع المياه، فضلا عن تسبب الجفاف في انخفاض حاد في احتياطات المياه⁽²⁾.

لا يزال النمو السكاني الحضري غير الخاضع للرقابة في تونس يمثل المشكلة الاجتماعية والاقتصادية الأكثر خطورة، حيث ستكون هناك حاجة إلى مزيد من إمدادات المياه لتلبية احتياجات السكان المتزايدة وسيؤدي ذلك إلى نقص في إمدادات المياه⁽³⁾، كما بلغ استخدام الأسمدة بلغ استهلاك الأسمدة في الزراعة 44.2 كيلو جرام للهكتار في تونس⁽⁴⁾.

رابعا: الوضع الأمني في تونس:

في الآونة الأخيرة نشأت علاقة بين الأسلحة، تجار المخدرات والخلايا الجهادية المسلحة في المناطق الحدودية، حيث يشكل الإرهاب الداخلي تهديدا للسلطات التونسية التي تسعى إلى حماية الحدود، عندما وصل حزب النهضة إلى السلطة عام 2012 أطلقت الحكومة سراح مجموعة من المسلحين الإسلاميين بعضهم جهاديين سلفيين وسمحت لهم باستغلال المساجد، وبحلول عام 2014، كانت 90% من المساجد تحت سيطرة السلفيين الأمر الذي سهل نشر الرسائل الجهادية التي وجدت صدى لدى الشباب المهمش، وهذا ما يفسر مئات الجهاديين التونسيين الذين انظموا للقتال في سوريا والعراق علاوة على التطرف الفردي الذي يصعب على الجهات الأمنية تتبعه، فمن الواضح أن الوضع التونسي يؤكد الفرضية القائلة إن البطالة والتهميش سيما بين الشباب يؤديان إلى التطرف وهو أمر لا يمكن محاربتة بالأساليب القمعية وحدها وهو حقيقة أدركتها السلطات الجزائرية في نهاية المطاف⁽⁵⁾.

خامسا: الواقع الاجتماعي في تونس:

كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية في تونس في زمن الوباء أن 4000 موظف حكومي لم يكن من المفترض أن يتقدم بطلبات ويحصل على منح مخصصة للأسر ذات الدخل المنخفض، وأدى قرار الحكومة بتوزيع المساعدات الاجتماعية، وسوء تنفيذها إلى كارثة، حيث كشفت صور الحشود المكونة من الأشخاص الأكثر تضررا من الوباء التي تم جمعها أمام مكاتب البريد دون أقنعة أو احترام للتباعد

(1)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 17.

(2)- Michael Tanchum, Op cit, p.4.

(3)- Kaltoum Belhassan, Op cit, p.3.

(4)- Michael Tanchum, Op cit, p.6.

(5)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 5.

الاجتماعي عن التكلفة غير المتكافئة لتدابير الاغلاق⁽¹⁾ وعلى الرغم من أن تونس اعتمدت قانوناً رائداً بشأن العنف ضد المرأة في 2017 المعروف باسم القانون 58 استمرت السلطات في التباطؤ في توفير الموارد والتدريب الكافيين للشرطة للتحقيق في تقارير الانتهاكات وتوفير الحماية للنساء المعرضات للخطر، حيث استمرت النساء في مواجهة العنف الأسري وأشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحسب جماعات حقوق المرأة التونسية الذين أبلغوا عن عدم وجود إحصاءات رسمية محدثة عن عمليات القتل والعنف الأخرى التي تم الإبلاغ عنها ضد المرأة⁽²⁾ غير أنه وقت الأزمة (الوباء) تبنت تونس نهجاً شاملاً إلى حد ما، حيث شارك خبراء الصحة من الذكور والإناث على حد سواء أما المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى الذين يعملون في القطاع غير الرسمي وبسبب الظروف الاستثنائية للوباء فقدوا مصادر دخلهم ويعانون من نقص المعلومات⁽³⁾.

سادساً: الأمن الصحي وتدابير الاستجابة للأمراض في تونس

شهد القطاع الصحي بعد الثورة خاصة ترد في الخدمات الصحية لافتقار المؤسسات الاستشفائية إلى التجهيزات الطبية وخاصة الثقيلة منها، والنقص الفادح في الموارد البشرية لاسيما غياب أطباء الاختصاص، ويبقى القطاع الصحي في إقليم الوسط الغربي في حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم من أجل تأمين خدمات شاملة وعصرية إضافة إلى تحفيز أطباء القطاع الخاص لإقامة مصحات استشفائية متعددة الخدمات تغني مواطني الجهة عن الانتقال إلى خارج المجال الترابي للإقليم لتلقي العلاج⁽⁴⁾ ومع أن تونس بدأت في استخدام الروبوتات للقيام بدوريات في الشوارع وتوفير التشخيص عن بعد خلال الجائحة، غير أن هناك العديد من الصعوبات فيما يتعلق بهجرة الأدمغة حيث قيمت الأبحاث معدل هجرة الأدمغة الطبية في تونس بـ 22%⁽⁵⁾.

العجز الرقمي: من بين الدول العربية الاثني عشر التي شملها الاستطلاع، كان لدى تونس فقط فجوة أكبر بين معدلات استخدام الانترنت للذكور والاناث. بالإضافة إلى الفجوة بين الجنسين، تواجه تونس مشكلات تتعلق بالحقوق الرقمية والخصوصية الرقمية، حيث عبر التونسيون عن عدم الثقة في كيفية استخدام معلوماتهم وحمايتهم في الخدمات الرقمية وسلامتهم على الانترنت بينما تواجه تونس تحديات مستمرة في ضمان حماية الحقوق الرقمية والخصوصية الرقمية، تم دفع البلاد إلى العمل من خلال إغلاق كوفيد-19 الذي أدى إلى مبادرات مختلفة لسد الفجوة الرقمية مثل تزويد الأطفال من الأسر

(1)- Eya Jrad, Op cit, p.5.

(2)- Amnesty, Op cit, p. 366.

(3)- Eya Jrad, Op cit, p.7.

(4)- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية"، تقرير التنمية الاجتماعية الثالث، 2019، ص. 62.

(5)- Eya Jrad, Op cit, p.2.

ذات الدخل المنخفض بأجهزة الكمبيوتر المحمولة والانترنت للاتصال وتنفيذ التشريعات المتعلقة بالحق في الوصول إلى المعلومات⁽¹⁾.

سابعاً: التدهور البيئي وأزمة المناخ:

في الآونة الأخيرة شاركت القوات المسلحة في إدارة مخاطر الكوارث ومهام الأمن المدني، لإنقاذ الناس من المناطق المنكوبة، في تونس 2019، ساعد الجيش في إجلاء الناس من المنطقة المتضررة من الفيضانات في محافظة أريانة وشارك في جهود ضخ المياه. كما تشارك القوات العسكرية في مكافحة التصحر وجني المحاصيل، حيث أمن الجيش حوالي 600 ألف قنطار من الحبوب الطازجة المحصودة من محافظة سليانة الشمالية الغربية⁽²⁾، حيث شهدت تونس ارتفاعاً قياسيًّا في درجات الحرارة والجفاف بالتناوب مع نوبات من الأمطار الغزيرة والفيضانات التي عاثت فساداً في الزراعة والمياه، فسوء إدارة المياه والبنية التحتية المعيبة تجعل البلاد معرضة بشدة لظواهر الطقس المتطرفة الناجمة عن تغير المناخ⁽³⁾، قيم الخبراء البلاد على أنها شديدة التأثر بتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي نظراً لمواردها المائية المحدودة وتوقع أن يصبح الجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة أكثر تواتراً⁽⁴⁾.

الجفاف في تونس والمغرب يؤدي إلى زيادة حالات الجفاف وتقليل الإنتاجية الزراعية وكذلك خفض مستويات المياه في المياه السطحية، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض دخل المزارعين والأعمال التجارية الزراعية، وزيادة أسعار المواد الغذائية والبطالة الريفية، ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى ارتفاع مستويات سطح البحر وتدهور السواحل في المنطقة المغاربية، ومن المتوقع أن يكون له تأثير ضار على البنية التحتية الحيوية⁽⁵⁾.

المطلب الرابع: الجزائر والجوار الإقليمي غير المستقر

أولاً: واقع الأمن السياسي في الجزائر:

لا شك أن الجزائر استعصت على الانتفاضات العربية لأن الجزائريين كانوا يخشون تجدد العقد المأساوي من جهة ومن جهة أخرى بسبب ارتفاع أسعار النفط، ما وفر وسادة أمان للنظام لمعالجة أي مظالم اجتماعية واقتصادية⁽⁶⁾، لم يحدث أي تغيير في القيادة في أعقاب الربيع العربي، لكن الاحتجاجات الشعبية يشار إليها باسم الحراك ضد الرئيس المخلوع بوتفليقة في 2019، في حين ينظر إلى الشؤون السياسية على أنها خاضعة لسيطرة نخبة مغلقة من الأحزاب الحاكمة، جبهة التحرير الوطني مع التجمع الوطني الديمقراطي والجيش، انتخب رئيس الوزراء السابق عبد المجيد تبون رئيساً جديداً في ديسمبر

(1)- Fadi Komati, Joseph Abboud and Wassim Mukaddam, Op cit, p.8.

(2)- Adrien Estève, Op cit.

(3)- Michael Tanchum, Op cit, p.4.

(4)- Amnesty, Op cit, p. 366.

(5)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 6.

(6)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 6.

2019، لكن نسبة المشاركة في الانتخابات كانت منخفضة وتنازع النشطاء في الجزائر على شرعية الانتخابات على نطاق واسع. بعد انتخابه، لاحظ بعض المحللين فترة "انفراج نسبي" بين الحراك والحكومات. لكن نشطاء الحراك يواصلون التشكيك في شرعية وشفافية الانتخابات واستمروا في تنظيم الاحتجاجات السلمية، حتى مارس 2020، قبل أن تفرض الحكومة قيودا على الحركة بسبب الوباء⁽¹⁾. حيث دعا الجزائريون إلى تفكيك النظام السياسي بأكمله واستبداله بشكل جديد من الحكم بإجراءات لمكافحة الفساد ومحاسبة المسؤولين والمشاركة السياسية وانتخابات نزيهة. حيث أسفرت حملة مكافحة الفساد بالفعل عن سجن العشرات من المسؤولين، الوزراء وضباط الجيش رفيعي المستوى السابقين⁽²⁾.

ثانيا: الأمن الاقتصادي في الجزائر:

هناك مصالح زبائنية قوية في قطاع الطاقة الجزائري تميل نحو الاعتماد المستمر على الغاز (الصادرات) وعرقلة إصلاحات القطاع الخاص التي يمكن أن تحفز التنويع الاقتصادي، بما في ذلك الطاقة المتجددة. لا يزال إنتاج الطاقة المتجددة منخفضا، أو أنه موجه نحو التصدير إلى أوروبا⁽³⁾ في حين كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر جيدة نسبيا وكانت أسعار النفط والغاز مرتفعة أدى إجماع الحكومة عن تنفيذ إصلاحات جريئة إلى حالة عدم اليقين، ورغم ذلك فإن الطفرة التي تراكمت بفضل ارتفاع أسعار النفط لن تستمر إلى الأبد، حيث تمثل عائدات النفط والغاز حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و97% من العائدات الأجنبية. عندما كانت عائدات مبيعات النفط والغاز عالية يمكن للحكومة شراء السلم الاجتماعي وتستثمر في البنية التحتية، غير أنها ساهمت في إنشاء طبقة أعمال جديدة وفسادة⁽⁴⁾، بالنظر إلى التقدم المحدود في التنويع الاقتصادي في قطاع الطاقة الجزائري والاقتصاد بشكل عام، كان هناك القليل من الأدلة على وجود طلب محلي حقيقي أو تقدم لتوسيع الاستهلاك المحلي للطاقة المتجددة في المنطقة المغاربية، مدفوعة بالاستثمارات والمصالح الخارجية (الأوروبية والنخب المحلية)⁽⁵⁾.

أنفق النظام الجزائري نصف احتياطياته من العملات الوطنية التي كانت تقدر ب 178 يورو بين 2015-2017 للحفاظ على النظام في اعتقاد خاطئ أن أزمة النفط ستكون مؤقتة. بدأت السياسة في عكس اتجاهها عام 2017 مع تعليق جزء من الدعم وهو القرار الذي أطلق العنان للتضخم وأدى إلى تقادم انخفاض قيمة العملة الوطنية ما أثار الاضطرابات الاجتماعية التي تتصاعد منذ 2011⁽⁶⁾.

(1)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 10.

(2)- Yahia H.Zoubir & Abdelkader Abderrahmane, Op cit, pp.13-14.

(3)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 31.

(4)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 6.

(5)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 33.

(6)- Javier Martin, Op cit, p.8.

عام 2020، شهد الاقتصاد الجزائري انكماشاً بنسبة 4.6% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع انخفاض صادرات البلاد من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال بنحو 30% في حين أن تعافي أسعار الطاقة يجب أن يدفع الجزائر إلى نمو اقتصادي إيجابي⁽¹⁾، غير أن انخفاض أسعار النفط أثار قلق النظام وطبقة الأعمال الجديدة التي يعتمد بقاؤها على العقود الحكومية، حتى الآن أعتد النظام على 200 مليار دولار من الاحتياطات التي تراكمت عندما كان سعر النفط مرتفعاً، وبعد عامين فقط من الاتفاق، انخفض هذا الحساب اليوم بأكثر من النصف ولم يتبق سوى ما يكفي لتخطي عامين آخرين من الواردات، إن تضائل الإيرادات وانعدام الأمن الإقليمي، الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية المحلية (انخفاض الخدمات الاجتماعية، عدم اليقين بشأن الخلافة، ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض الدعم منذ عام 2015) هي مصدر قلق رئيسي بسبب الأزمة المالية للدولة، قد تتنظر السلطات في أسواق رأس المال وهو خيار يمكن أن يؤدي إلى مديونية هائلة لتلك التي كانت في 80⁽²⁾.

بالتالي يشكل انخفاض أسعار النفط مصدر قلق خاص للجزائر، في ظل تراجع انتاجها نتيجة تأخير المشاريع، صعوبات جذب شركاء الاستثمار، ثغرات البنية التحتية والمشاكل الفنية، تشير التقديرات إلى أن الجزائر بحاجة إلى 135 دولار للبرميل لتحقيق التعادل⁽³⁾.

كدولة ريعية للنفط والغاز اعتمدت الجزائر على عائدات الهيدروكربونات لتمويل دعمها للمواد الغذائية، غير أن الصدمة الاقتصادية لوباء كوفيد-19 أدى إلى انخفاض شديد في قدرة النظام على تمويل الإعانات⁽⁴⁾.

رغم إصلاح الطاقة الذي صممه النظام والتزامه بتطوير الطاقات البديلة مثل الطاقة الشمسية، والتوقعات باستمرار البلاد في الاعتماد على سوق النفط والمحروقات على مدى العقد المقبل لأن الجزائر بالكاد تمتلك نسيجاً صناعياً⁽⁵⁾.

ثالثاً: هشاشة الأمن الغذائي وتضخم أسعار الغذاء في الجزائر:

الجزائر أكبر مستورد للغذاء في إفريقيا، قبل كوفيد-19، كانت واردات الجزائر الغذائية توفر ما يقرب من 25% من احتياجات 45 مليون نسمة. رغم حجم التحدي إلا أن الجزائر كانت تحرز بعض التقدم في الحد من انعدام الأمن الغذائي قبل الوباء، وفقاً لمتوسط ثلاث سنوات، انخفضت النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشامل إلى 17.6% للفترة 2018-2020 انخفاضاً من 22.9% في الفترة 2014-2016، قبل كوفيد-19 كان 24 مليون جزائري قد أنفقوا أكثر

(1)- Michael Tanchum, Op cit, p.5.

(2)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 6.

(3)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 20.

(4)- Michael Tanchum, Op cit, p.5.

(5)- Javier Martin, Op cit, p.8.

من 60% من دخلهم فقط لتلبية احتياجاتهم الغذائية⁽¹⁾، دفع نقص السلع الغذائية الأساسية مثل زيت الطهي، السميد الناس للوقوف في طوابير للحصول على الطعام، وهي ظاهرة لم نشهدها منذ خمسين عاما، كما ارتفعت أسعار معظم الأطعمة الأخرى مثل البطاطس والطماطم، حيث كشف الوباء عن الهشاشة الاقتصادية لهذه الدولة الريفية⁽²⁾.

رغم ثروتها الهيدروكربونية، أصبح استمرار الجزائر في سياستها لدعم استيراد المواد الغذائية وسط تضخم عالمي جامح في أسعار الغذاء ونقص الإنتاج المحلي الناجم عن الجفاف عبئا صعبا على ماليتها العامة. أهم العناصر الغذائية الجزائرية هي الحبوب، حيث تنفق الجزائر سنويا على واردات الحبوب حوالي 1.3 مليار دولار حتى في السنوات التي يحقق فيها انتاجها المحلي حصادا جيدا، غير أن زراعة الحبوب في الجزائر معرضة بشدة لظواهر الطقس القاسية، وعلى الرغم من تنوع مواردها، فإن نقص الامدادات العالمية يعني أن الجزائر لا تزال بحاجة إلى مواجهة الأسعار المرتفعة، وكرد فعل أجلت الحكومة الجزائرية خطتها لرفع دعم القمح لأجل غير مسمى. تواجه الجزائر أيضا أزمة إمدادات الحليب- المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني في النظام الغذائي الجزائري- فالجزائر هي ثاني أكبر مستورد للحليب المجفف كامل الدسم في العالم، وخامس أكبر مستورد للحليب المجفف الخالي من الدسم⁽³⁾.

استخدام الأسمدة: عام 2018 بلغ استهلاك الأسمدة في الزراعة الجزائرية 20.7 كيلو غرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، على الرغم من أن الجزائر غنية بالغاز الطبيعي والفوسفات، وهما من الموارد الرئيسية المستخدمة في تصنيع الأسمدة، إلا أن القطاع الزراعي في البلاد يستخدم أسمدة أقل من جيرانه. بعد توقيع شراكة صينية جزائرية لبناء مجمع متكامل لإنتاج الفوسفات سيزداد الإنتاج السنوي للجزائر من الفوسفات ب 10 ملايين طن متري ويدعم الأسواق العالمية بنحو 2 مليار دولار، بينما سيؤدي الاستخدام المحلي الأكبر للأسمدة إلى انتاج محاصيل أعلى في المستقبل⁽⁴⁾.

ندرة المياه: يعيش حوالي 71.9% من المواطنين في الجزائر في المدن الكبرى في عام 2020، ويبلغ متوسط النمو الحضري السنوي 2.6% مما أدى إلى تكثيف الضغط على إمدادات المياه في المدن منذ التسعينات. للأسف 30% فقط من الناس يحصلون على المياه الصالحة للشرب⁽⁵⁾ وعلى غرار تونس، عانت الجزائر من سوء إدارة مواردها المائية الشحيحة، في عام 2012 كان سحب المياه الجوفية العذبة 3 ملايين، وفقا لمنظمة الفاو، قفز معدل السحب إلى 8.1 مليار متر مكعب في عام 2017 وقد تفاقمت إدارة المياه غير الكافية في الجزائر بسبب البنية التحتية المعيبة التي أدت إلى خسائر في نقل المياه إلى المناطق الحضرية ولزيادة إمدادات المياه، لجأت الحكومة إلى تكنولوجيا تحلية المياه البحر

(1)- Michael Tanchum, Op cit, p.5.

(2)- Yahia H.Zoubir &Abdelkader Abderrahmane, Op cit, p. 29

(3)- Michael Tanchum, Op cit, p.5.

(4)- Michael Tanchum, Op cit, p.6.

(5)- Kaltoum Belhassan, Op cit, p.3.

كثيفة الاستهلاك للطاقة وجددت جهودها لتحديث وتطوير محطات تحلية مياه البحر، أما **السودود**: مثل تونس تأثرت السدود الجزائرية بشدة بالظمي والتلوث⁽¹⁾.

رابعاً: الواقع الأمني في الجزائر والجوار غير الآمن

التحديات الأمنية الرئيسية في الجزائر متعددة الأوجه. وهي تشمل التهديدات الإرهابية في تونس، الانهيار السياسي وانعدام الأمن إلى أقصى حد في ليبيا والوجود الجهادي وانعدام الأمن في شمال مالي وتدفق اللاجئين في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتهريب الأسلحة والمخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة في الصحراء والساحل انعدام الأمن الإقليمي في المنطقة أجبر الجزائر على إنشاء منطقة عسكرية جديدة ونشر القوات ووحدات النخبة من القوات الخاصة في الصحراء الكبرى وعلى طول الحدود مع مالي والنيجر وليبيا وتونس، بالإضافة إلى تلك الواقعة على طول 3100 كيلو متر جنوباً غرباً. الحدود (موريتانيا المغرب الصحراء الغربية) التي تم تعزيزها مؤخراً من خلال نشر طائرات دون طيار وتركيب رادارات ومعدات مراقبة متطورة أخرى، لا تهدد ف هذه الإجراءات إلى مواجهة التهديد الإرهابي فحسب بل تهدف أيضاً إلى إحباط تهريب المخدرات وشبكات المخدرات الإرهابية. لا تأتي التهديدات من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد الإسلامي فحسب بل تهدف أيضاً، بدرجة أقل بكثير من تنظيم الدولة الإسلامية، الذي سعى مرار وتكراراً، عبثاً إلى إنشاء خلايا في البلاد بسبب فعالية قوات الأمن وقضى الأخير على جماعة جند الخليفة⁽²⁾.

(فصيل منشق عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بايع تنظيم الدولة الإسلامية) مقره مدينة سكيكدة الشرقية بايع تنظيم الدولة الإسلامي في ربيع 2015 وتشكلت مجموعة أقل شهرة "لواء الغرباء" التي تعمل قرب مدينة قسنطينة الشرقية (وهي مجموعة منشقة أخرى من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) متحالفة مع تنظيم الدولة الإسلامية وتشكل خطراً أمنياً وإن كان محدوداً، وقد منعت مجموعات أخرى مثل كتيبة الأنصار وحملة الدعوة، التي يعتقد أنها انضمت إلى تنظيم الدولة الإسلامية، التي منعت من شن أي هجمات على الرغم من الاستقرار الظاهر، استمرت الأنشطة الإرهابية بلا هوادة، وهناك قلق بين القوى الأمنية من أن الشباب قد يسعون للانضمام إلى داعش داخل البلاد⁽³⁾.

لقد كانت الحكومة فعالة إلى حد ما في منع رحيل الشباب للانضمام إلى داعش في سوريا كما منعت المتطوعين المغاربة المتوجهين إلى سوريا من العبور عبر الجزائر، إن التحدي الرئيسي للجزائر هو انعدام الأمن السائد في ليبيا ومالي وكذلك عودة ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتهديد المستمر بتوسع تنظيم الدولة الإسلامية كما لعبت الجزائر دوراً رئيسياً في التوسط بين القوى الإسلامية العلمانية والمعتدلة في تونس لتوفير الاستقرار وتجنب السيناريو الجزائري في أواخر الثمانينات وأوائل

(1)- Michael Tanchum, Op cit, p.6.

(2)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 6.

(3)- Ibid, p. 7.

التسعينات في حين أن هزيمة داعش في ليبيا هي تطور مرحب به إلا أن هناك مخاوف من أن مقاتلي داعش المهزومين قد يتسللون إلى الجزائر عبر ليبيا ويقومون بعمليات مماثلة لتلك التي استهدفت محطة الغاز في تيقن تورين بالقرب من عين أميناس في يناير 2013، وكان الهجوم المنفذ من طرف المرابطين بقيادة مختار بلمختار الذي يقود حوالي 200 جندي⁽¹⁾.

خامسا: الأمن الاجتماعي الجزائري:

كان عدد سكان الجزائر 11.06 مليون نسمة عام 1960 وارتفع إلى 44.62 مليون نسمة عام 2021، يعيش حوالي 71.9% من المواطنين في المدن الكبرى⁽²⁾ بلد يضم أكثر من 44 مليون نسمة معظمهم من الشباب الذين يتطلعون إلى المستقبل هم مثل بقية سكان المنطقة ينظرون إلى أوروبا على أنها طريق الهروب والتقدم في مواجهة ندرة الفرص⁽³⁾.

نظرا للأوضاع الديموغرافية للبلاد، أين بلغ معدل البطالة في عام 2021 حوالي 12.7% من إجمالي القوى العاملة و31.9% بين الشباب (من سن 15 إلى 24 عاما) تطمح الجزائر إلى تنويع اقتصادها لتنويع مصادر إيراداتها وتحسين فرص العمل لا سيما للشباب⁽⁴⁾، كما ستظل الهجرة نحو أوروبا ظاهرة اجتماعية تهدد الأمن الإنساني في المنطقة باعتبارها الخيار الرئيسي للشباب، في عام 2017 تضاعف عدد الجزائريين الذين قرروا الخروج إلى البحر للوصول إلى سواحل سردينيا وإسبانيا بطريقة غير نظامية، أقل من 200 كلم تفصل بين مدينة وهران وألمرية في إسبانيا⁽⁵⁾.

سادسا: انعدام الأمن الشخصي:

في الجزائر، تألف فريق عمل كوفيد-19 من العلماء والسياسيين الذكور فقط كما وجد المهاجرون أنفسهم محاصرين مع إغلاق الحدود، وتدابير الحبس والتأمين الصحي غير الكافي والموارد المالية المحدودة وافتقارهم إلى الوسائل أو الإرادة للعودة إلى بلدانهم، حيث يسعون لجمع الصدقات من أجل البقاء كما يمتنعون عن الإبلاغ عن أعراض الفيروس خوفا من الطرد، الوصم والتمييز رغم أن عمليات الإعادة القسرية توقفت منذ بداية انتشار الوباء⁽⁶⁾.

كما شكلت الألغام باعتبارها إرثا استعماريًا عواقب جد مدمرة، حيث حصدت أرواح العديد من أبناء الشعب الجزائري وأصابته آخرين بعاهات، وعانى سكان المناطق الحدودية والتجمعات السكنية والمداشر

(1)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 7.

(2)- Kaltoum Belhassan, Op cit, p.3.

(3)- Javier Martin, Op cit, p.8.

(4)- The World Bank. **The World Bank in Algeria**, 2023.

(5)- Javier Martin, Op cit, p.9.

(6)- Eya Jrad, Op cit, p.7.

لسنوات طويلة من العزلة ومن حصار مطبق بين الحدود والخطوط الملغمة، مما حال دون مزاولة نشاطهم، خصوصا في المجال الفلاحي⁽¹⁾.

سابعا: الأمن الصحي في الجزائر:

تتبنى الجزائر مقاربة شاملة للأمن من خلال إنشاء وكالة وطنية للأمن الصحي غير أنه في مجال هجرة الأدمغة الطبية تسجل الجزائر معدلا أعلى من جيرانها في ثلاثة مجالات: الأطباء النفسيين، أطباء العيون وأخصائيو الأشعة⁽²⁾. كشف الوباء عن الإخفاقات العديدة لنظام لم يستثمر ما يكفي في الأمن الإنساني⁽³⁾.

ثامنا: الإخفاق في التصدي لأزمة المناخ:

من المتوقع أن يحدث أقوى ارتفاع في درجات الحرارة بالقرب من ساحل البحر الأبيض المتوسط وداخل الجزائر، توقعات الجفاف والتصحر غير واضحة، لكن الدراسات المختلفة تتوقع حدوث زيادة في ظروف الجفاف الشديدة (الأكثر حدة وشدة) حول منطقة البحر الأبيض المتوسط والمنطقة المغاربية⁽⁴⁾، لم تقم الجزائر بتحديث هدف انبعاثاتها لعام 2030 ليتماشى مع التشريع المحلي 1.5 لا يزال غير كاف لحماية وتعزيز الحق في بيئة نظيفة وصحية، في أغسطس، دمرت حرائق الغابات حوالي 10000 هكتار من الغابات، مما أسفر عن مقتل 43 شخصا⁽⁵⁾، كما شارك الجيش في صيف 2021 في جهود المساعدة بعد الحرائق الشديدة التي دمرت ولاية تيزي وزوو في منطقة القبائل كما قتل 33 عسكريا آنذاك⁽⁶⁾ ومع استمرار الجزائر في الاعتماد على الهيدروكربونات (94% من الصادرات) وإمكانية وجود أصول عالقة نتيجة الانتقال إلى الطاقة الخضراء في أوروبا، مع ابتعاد أوروبا عن الهيدروكربونات، قد ينتهي الأمر بالجزائر بلا سوق لصادرات النفط والغاز مما يؤدي إلى مشاكل في الميزانية، زيادة المديونية، سياسات التقشف وربما المزيد من الاحتجاجات الاجتماعية والبيئية⁽⁷⁾.

المطلب الخامس: المغرب والتغطية على تعثر الأمن الإنساني

استعصى المغرب على "الربيع العربي"، ومثل الجزائر فإن الإصلاحات المدعومة التي تم إجراؤها فور الانتفاضات ظلت تجميلية أكثر من المأمول من أجل تغييرات جذرية من شأنها أن تحول الحكم السلطوي، على الرغم من بعض الإجراءات الإيجابية، يتمتع النظام الملكي بسيطرة ساحقة على العملية السياسية،

(1) - ر. الجواني، "هكذا واجهت الثورة خطي شال وموريس" الجيش، العدد 717 (أفريل 2023): ص. 61.

(2) - Eya Jrad, Op cit, p.2.

(3) - Yahia H.Zoubir & Abdelkader Abderrahmane, Op cit, p. 30

(4) - Sophie Desmiat, Op cit, p. 12.

(5) - Amnesty, Op cit, p.71.

(6) - Adrien Estève, Op cit.

(7) - Sophie Desmiat, Op cit, p. 33.

كان للمغرب حراك خاص به خلال 2016-2017 في منطقة الريف في الجزء الشمالي من البلاد، لا سيما في مدينة الحسيمة، أين طالب المتظاهرون المغاربة بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، لكنهم قوبلوا بقمع شديد من قبل السلطات وحكم على قادة الاحتجاج بالسجن لفترات طويلة، وعلى الرغم من الإصلاحات الدستورية التي أعقبت الاحتجاجات، لا يزال النظام السياسي المغربي نظاما ملكيا استبداديا مع احتفاظ الملك محمد السادس بمعظم السلطات⁽¹⁾.

أولا: الواقع الاقتصادي المغربي وتزايد البطالة وعدم المساواة:

رغم أن المغرب قد أحرز تقدما ملحوظا في خلق مناخ أكثر ملاءمة للمستثمرين الدوليين إلا أنه فشل في الحد من البطالة خاصة بين الشباب. في الواقع، في المغرب تم استبعاد القوى العاملة الشبابية تماما من جهود خلق فرص العمل الجديدة بل إن بعض الشباب فقدوا وظائفهم لصالح القوى العاملة الأكبر سنا، هذه العوامل قد تفسر الانخفاض الضئيل لبطالة الشباب⁽²⁾، نجحت خطة المغرب الأخضر PMV في زيادة قيمة الصادرات الزراعية للبلاد بنسبة 117% إلى ما يقرب 3.5 مليار دولار وخلق 342.000 فرصة عمل جديدة، في عام 2019، استحوذ القطاع الزراعي المغربي على 13% من الناتج المحلي الإجمالي و38% من العمالة الوطنية، بما في ذلك 74% من الوظائف في المناطق الريفية، نظرا لأن نسبة السكان العاملين في الزراعة في المغرب أعلى من أي اقتصاد آخر في حوض البحر الأبيض المتوسط⁽³⁾.

على الرغم من تزايد الطلب المحلي على الطاقة، في كل من المغرب وتونس إلا أن السياسات الزراعية الموجهة للتصدير تخنق موارد المياه الجوفية، ويزداد استنزافها بسبب التوسع في القطاعات كثيفة الاستهلاك للمياه مثل: السياحة، والطلبات المتزايدة لتبريد محطات الطاقة الشمسية (لإنتاج الطاقة الموجهة للتصدير) أو لتوسيع صناعة الفوسفات في المغرب وتونس⁽⁴⁾ ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى زيادة معدل الفقر بما يتراوح بين 1.1 و 1.7 نقطة مئوية، ويرجع ذلك في معظمه إلى زيادة أسعار المواد غير المدعومة مثل الوقود أما الدعم التنازلي، الذي تستفيد منه في العادة الأسر الميسورة فسيؤدي إلى تدهور أوضاع المالية العمومية، علاوة على ذلك، ستزداد مستويات التفاوت وعدم المساواة⁽⁵⁾.

(1)- Yahia H.Zoubir & Abdelkader Abderrahmane, Op cit, p. 15.

(2)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 7.

(3)- Michael Tanchum, Op cit, p.6.

(4)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 32.

(5)- Gladys Lopez-Acevedo et al, Op cit.

ثانيا: هشاشة الأمن الغذائي في المغرب رغم المشاريع الزراعية الواعدة

نجح التخطيط الزراعي المغربي على مدى السنوات العشرين الماضية، لا سيما العقد الماضي في زيادة إنتاجه التصديري. رغم هذه الإنجازات، فإن متوسط ثلاث سنوات لانعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد، في المغرب من 2018-2020 تبلغ 28% في حين أن الاكتفاء الذاتي من الغذاء كان أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية للمملكة منذ الاستقلال، يمثل اعتماد المغرب على الواردات الغذائية المدعومة خطرا على نسيجها الاجتماعي والاقتصادي. على غرار جيرانه يعتمد المغرب على الحبوب المستوردة. ورغم خطة المغرب الأخضر لزيادة إنتاج الصادرات الزراعية عالية القيمة غير أن المغرب لم يحرز تقدما كافيا في زيادة إنتاج القمح المحلي للخروج من الأزمة الحالية، يتوسع المغرب في برنامج خطة المغرب الأخضر PMV بمبادرة جديدة مدتها 10 سنوات تسمى الجيل الأخضر 2020-2030 تهدف إلى تعزيز مرونة واستدامة الإنتاج الزراعي في البلاد للتصدير والاستهلاك المحلي مع رفع 400 ألف أسرة إلى الطبقة المتوسطة⁽¹⁾.

يتطلب النمو الاقتصادي في المغرب زيادة الطلب على المياه، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغط على موارد المياه الوطنية وأدى إلى انخفاض التنوع البيولوجي ويرجع ذلك إلى سوء إدارة الموارد المائية وتلوث مخزون المياه، كما أن المناطق المرورية معرضة للخطر بسبب نقص المياه وتآكل التربة مما يقلل من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب⁽²⁾، وقد بلغ استخدام الأسمدة في المغرب إلى 74.9 كيلو جرام لكل هكتار صالح للزراعة وهو الرقم الأعلى بين الجيران، أما ندرة المياه فقد أدى النمو السكاني الحضري في المغرب إلى زيادة الطلب على إمدادات المياه مما أدى إلى نقص المياه وسيستمر في طرح تحديات من أجل توفير المياه للجميع⁽³⁾ لأن المغرب يواجه تحدي معالجة ترسب الطمي في سدوده الكبيرة القديمة والتي تشهد معدل ترسب يبلغ 75 مليون متر مكعب

ينتقد المواطنون المغاربة المحببون الأحزاب السياسية التي تبدو متشابهة بالنسبة لهم أو ينظر إليها ببساطة على أنها فاسدة وتخدم مصالحها الذاتية. تتجلى خيبة الأمل هذه في قلة الاقبال (43%) خلال المجلس التشريعي⁽⁴⁾.

الانتخابات التي أجريت في 7 أكتوبر 2016. حتى لو بدا المغرب مستقرا يمكن أن تتصاعد أعمال الشغب العفوية بشكل متقطع كما حدث في 2 نوفمبر 2016، بعد وفاة بائع السمك محسن فكري وهي حالة تذكرنا بإحراق التونسي محمد البوعزيزي نفسه، والتي أشعلت الاضطرابات عام 2010. كما أشار أحد المراقبين " على الرغم من أن استجابة محمد السادس للانتفاضات الشعبية عام 2011 قد نجحت في الغالب إلا أنها أحييت سؤالا ملحا حول ما إذا كانت الإصلاحات التدريجية التي يقودها القصر من الأعلى

(1)- Michael Tanchum, Op cit, pp.6-7.

(2)- Kaltoum Belhassan, Op cit, p.4.

(3)- Ibid. p.3.

(4)- Yahia H.Zoubir, Op cit, p. 7.

يمكن أن تنتج تغييرا مؤسسيا ملموسا في كيفية تقاسم السلطة وممارستها. من الواضح أن الإصلاحات لم تعالج بأي طريقة أساسية قضايا المشاركة السياسية الحقيقية وبطالة الشباب والتهميش والمحسوبية⁽¹⁾.

ثالثا: الواقع الاجتماعي المغربي:

لا شك في أن التهميش والبطالة كما هو الحال في باقي دول المغرب العربي هما العاملان الأساسيان اللذان يدفعان الشباب للانضمام إلى الجماعات الجهادية حيث أظهرت الدراسات أن ثلثي المقاتلين المغاربة الذين انضموا إلى الجهاد في سوريا وليبيا تقل أعمارهم عن 25 عاما وثلاثة أبعاهم من طبقات فقيرة تعيش في مدن الصفيح في المدن الكبيرة والمتوسطة مثل الدار البيضاء وسلا وطنجة، من الواضح أن الفقر وانعدام البدائل، دفع بالشباب إلى ممارسة أنشطة غير رسمية أو غير مشروعة بالنسبة لعدد غير قليل من الأشخاص، فان السفر إلى سوريا هو مجرد خيار آخر للهروب من الواقع الاجتماعي الذي يوفر فرصا محدودة لحياة كريمة ويشكل انتقالا سلسا تقريبا من نوع واحد من الأنشطة غير المشروعة إلى نوع آخر وبحسب بعض العلماء، لم تفعل السلطات المغربية في البداية ما يكفي لمنع الجهاديين المغاربة من مغادرة البلاد، ومن الواضح أن هذه السياسة كانت مدفوعة بالرغبة في التخلص منهم وتحقيق عب السيطرة واحتواء المشهد السلفي الجهادي المحلي⁽²⁾.

رابعا: الأمن الشخصي والنوع الاجتماعي:

صادق المغرب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومع ذلك استمرت التشريعات المحلية في ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين وفي يونيو أثارت لجنة السيداو مخاوف بشأن ارتفاع معدلات وفيات الأمهات وأممية الإناث في المناطق الريفية بالمغرب⁽³⁾، حتى في الظروف الاستثنائية (الوباء) في هذه المسألة ظلت الهيمنة للذكور (مسؤولو الجيش والأمن/الطاقم الطبي)، فالمغرب مثلا اعتمد على الوزارات الملكية والتكنوقراط والجيش⁽⁴⁾ ورغم إدراج اللاجئين والمهاجرين المقيمين في المغرب في خطة المراقبة والاستجابة الوطنية ضد كوفيد-19 إلا أن القيود المفروضة على الحركة فاقمت من نقاط ضعفهم الموجودة سابقا، خاصة أنهم لا يستطيعون العمل أو دفع الأيجار ولا حتى التسول⁽⁵⁾.

خامسا: الوضع الأمني المغربي:

أجبرت السلطات المغربية على مراجعة التسامح الذي أبدته تجاه السلفيين الجهاديين حتى الآن لقد اتخذوا تدابير جديدة لإحباط التهديد من خلال تعزيز قانون مكافحة الإرهاب عام 2014 الذي شن عام

¹ Ibid. p. 8.

⁽²⁾-Ibid. p. 8.

⁽³⁾- Amnesty, Op cit, p. 260.

⁽⁴⁾- Eya Jrad, Op cit, p.7.

⁽⁵⁾- Ibid. p.7.

2003 بعد هجمات الدار البيضاء بالإضافة إلى ذلك، منع الجهاديون الآن من السفر للانضمام إلى داعش أو المنظمات الجهادية الأخرى، قامت القوات الأمنية بقمع السلفيين الجهاديين وفككت العديد من الخلايا في جميع أنحاء المملكة، كما يقول مصباح انه حتى لو كان التهديد الإرهابي في المغرب حقيقيا، فقد تم تسييسه كان هناك ميل داخل الجهاز الأمني للمبالغة في التهديد بفكرة تأكيد استقلاليته عن الحكومة المنتخبة 'حزب العدالة والتنمية) وإعادة إقامة حرية التصرف في الشؤون الداخلية دون عوائق من رقابة الحكومة أو المجتمع المدني، اتخذ المغرب إجراءات جديدة بالثناء، مثل برامج إزالة التطرف وتحديث الأمن لصد التهديدات الإرهابية، ومع ذلك فقد فشلت دول المنطقة المغاربية الأخرى في معالجة قضايا التهميش وبطالة الشباب وغيرها من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساهم في انتشار التطرف العنيف بشكل فعال، تؤكد أعمال الشغب التي اندلعت في الريف في شباط 2017 الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للاستياء والانخراط في التنظيمات الجهادية⁽¹⁾.

سادسا: الأمن الصحي في المغرب:

كان المغرب أول من أوقف الرحلات الجوية الدولية (في 13 مارس) وفرض قيودا في البداية على السفر من وإلى اسبانيا والجزائر وفرنسا، لكنه وسع بعد ذلك الاجراء ليشمل جميع البلدان وفي سياق هجرة الأدمغة الطبية صنفت منظمة الصحة العالمية المغرب على أنه " يعاني من نقص خطير في الكوادر الطبية والمساعدين الطبيين⁽²⁾ خلال العام، توفي 1445 شخصا بسبب كوفيد-19 وبحلول نهاية عام 2022، تلقى 66.8% من السكان جرعة واحدة على الأقل من لقاح كوفيد-19⁽³⁾.

صادق المغرب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومع ذلك، استمرت التشريعات المحلية في ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين وفي يونيو أثارت لجنة السيداو مخاوف بشأن ارتفاع معدلات وفيات الأمهات وأممية الإناث في المناطق الريفية بالمغرب⁽⁴⁾.

العجز الرقمي: في المغرب، مثل العديد من بلدان المنطقة المغاربية، تقع الفجوة الرقمية على أساس النوع الاجتماعي وفقا لمنظمة Plan International تمثل التكلفة حاجزا أكبر للنساء مقارنة بالرجال، حيث توجد تفاوتات في الدخل بين الجنسين. بعض التقاليد والأعراف المجتمعية تثني النساء عن تبني التكنولوجيا مثل نظرائهن من الرجال، بالإضافة إلى ذلك، فإن المخاوف بشأن سلامة المرأة على الانترنت والافتقار إلى قذوة نسائية في التكنولوجيا تمنع النساء من التوجه إلى الانترنت كما يفعل الرجال وبحسب البارومتر العربي، فإن 79% من الرجال في المغرب يستخدمون الانترنت بينما تستخدمه 56% من النساء⁽⁵⁾.

(1)- Yahia H.Zoubir, Op cit, pp. 8-9.

(2)- Eya Jrad, Op cit, p.2.

(3)- Amnesty, Op cit, p. 258.

(4)- Ibid. p. 260.

(5)- Fadi Komati, Joseph Abboud and Wassim Mukaddam, Op cit, P.8.

سابعا: الإخفاق في معالجة الأزمة المناخية:

في صيف عام 2022، شهد المغرب حرائق مأساوية دمرت 10000 هكتار من الأراضي والغابات، مما تطلب تدخل القوات المسلحة، وفقا لتقديرات البنك الدولي تنفق الدولة حوالي 565 مليون دولار سنويا لمعالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ والجيولوجيا⁽¹⁾، كما أنها لم تعتمد تكيفات تتفق مع حقوق الإنسان أو تدابير للحد من مخاطر الكوارث لتوفير الحماية الكافية للناس من التأثيرات المتوقعة والتي لا يمكن تجنبها لأزمة المناخ⁽²⁾.

تتسبب ارتفاع درجات الحرارة وظروف الجفاف المطولة في تدهور الأراضي، حيث يواجه ما يقرب من نصف الأراضي المغربية تآكل التربة⁽³⁾، لم يتم المغرب بعد بتحديث هدف انبعاثات 2030 لضمان توافقه بالكامل مع ضرورة 1.5 درجة مئوية، كما أنها لم تعتمد تعديلات متسقة أو تدابير للحد من مخاطر الكوارث لحماية الناس بشكل كاف من الآثار المتوقعة والتي لا مفر منها لأزمة المناخ، في فبراير، قالت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إن مساحة الأرض المناسبة لزراعة أشجار الأركان في المغرب من المرجح أن تنقلص بنسبة تصل إلى 32% بحلول عام 2070، مما يهدد سبل العيش في المغرب ويحد من التنوع البيولوجي⁽⁴⁾.

(1)- Adrien Estève, Op cit.

(2)- Amnesty, Op cit, p. 261.

(3)- Michael Tanchum, Op cit, p.7.

(4)- Amnesty, Op cit, p. 261.

المبحث الثاني: استجابات لادولالية بين تعزيز وتقويض الأمن الإنساني في المنطقة المغربية

تنشط مجموعة من الجهات الفاعلة اللادولالية في المنطقة المغربية وتعمل على التعويض عن الفراغ الحكومي في العديد من القطاعات وفي مختلف المناطق البعيدة عن اهتمامات الدولة واستثماراتها غير أنه لا يمكننا الجزم بأن كل الفواعل تسير في اتجاه دعم وبناء الأمن الإنساني في المنطقة لأن بعض الفواعل تعتبر من مهددات الأمن الإنساني في المنطقة المغربية ، والأمن الإنساني يتطلب تظافر جهود كل الفواعل لتحقيق الأهداف التي تنادي بها المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، عموما نستعرض أهم الفواعل اللادولالية التي تنشط في المنطقة.

المطلب الأول: الشراكة مع المجتمع المدني لتحقيق الأمن الإنساني

يعتبر المجتمع المدني أهم فاعل من بين الفواعل اللادولالية التي يعول عليها في تعزيز الأمن الإنساني وركيزة هامة تسعى للتخفيف من الضغط على الحكومات وتعتمد على وكالة صريحة من الجهات الرسمية وتحظى بتقويض قوي للقيام بالعديد من المهام التي تصب في اتجاه بناء الأمن الإنساني وذلك من خلال القيام بالعديد من النشاطات، تظافر جهود العديد من التنظيمات التي تشمل المنظمات غير الحكومية، الجماعات المجتمعية ومنظمات المناصرة التي تعمل في قضايا تتراوح من حقوق الإنسان إلى حماية البيئة.

يجدر التنويه هنا بأن معظم الأنشطة التي تقوم بها المجتمعات المدنية في المنطقة المغربية مدفوعة من وكالات غربية أوروبية للقيام بنشاطاتها مثلا: الوكالة الفرنسية لتنمية المجتمعات المدنية في منطقة المغرب (AFD)، التي تدعم عددا من المبادرات حول الشباب، المواطنة، التعليم، التدريب المهني، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فضلا عن النوع الاجتماعي، الصحة والإعاقة. للوكالة الفرنسية للتنمية القدرة على انتاج المعرفة العلمية حول هذه القضايا (قضايا التنمية).

فضلا عن العديد من المشاريع الممولة التي تعد مؤسسات متوسطة كوسيلة بين الجمعيات المحلية والإقليمية، ومن بين هذه المؤسسات: يورو ميد للتراث، مؤسسة انا ليندا لحوار الثقافات، مشروع يورو ميد للشباب، مشروع تريس-ميد Tres-Med، مشروع ميد باكت، مشروع ايراسموس موندوس Erasmus Mundus، المشروع السمعي البصري مشروع الإعلام الإقليمي التواصلي، مشروع تيمبوس Tempus، القمة الأوروبية - المتوسطة للمجلسين الاجتماعي والاقتصادي، ميد-باكت Med-Pact، مشروع النساء في الحياة الاقتصادية⁽¹⁾.

(1)- European Commission- Press Release, Erasmus Mundus: Funding boost for Arab Spring Countries:

Vue le 20/05/2016

File://C: Users/D/Downloads/Ip_11_1558_EN.PDF.

أولاً: على مستوى تطوير القانون:

يتسم المجتمع المدني بتغيرات عميقة في بلدان المغرب العربي، حيث يوجد في المغرب شبكة قديمة ومنظمة من الجمعيات مع العديد من الجهات الفاعلة في مجال التعاون الدولي. يتميز المغرب بنموذجه السياسي القائم على التعددية الحزبية وحرية تكوين الجمعيات، هذا هو السبب في تعديل قانون 1958 الخاص بالجمعيات المقترح بعد مظاهرات فبراير 2011 الذي تسبب في حدوث صراعات، حيث أدى الحوار الذي أقامته السلطات إلى انقسام في المجتمع المدني متعدد الأوجه والنشط للغاية، تموله جزئياً الدولة⁽¹⁾.

في الجزائر أظهرت الأحداث الأخيرة حيوية المجتمع المدني ونشاطه حتى خلال "العقد الأسود"، ولا يزال المجتمع المدني الجزائري يخضع لإشراف وسيطرة السلطات العامة، لكن هناك ديناميكيات تعمل لإضفاء الطابع المهني على أصحاب المصلحة وتعزيز المشاريع الجديدة⁽²⁾.

ساهم المجتمع المدني الجزائري هو الآخر في هندسة الدستور من منظور مشاركاتي من خلال المساهمة في عملية إنشاء قوانين أو تعديلها، حيث كفل المؤسس الدستوري حق إنشاء الجمعيات وضمنه بقوة الدستور، بل يمارس فقط بمجرد التصريح وهذا ما نصت عليه الفقرة 01 المادة 53 من دستور 2020 التي حملت ضمانات لحماية منظمات المجتمع المدني وأقرت أنه لا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات إلا بمقتضى قرار قضائي كما نصت ذات المادة أن الدولة تعمل على تشجيع المنظمات والجمعيات المتصلة بمصالح وحاجات المواطنين وإشباعها من خلال التمويل والدعم المالي الذي تقدمه الدولة في هذا الإطار⁽³⁾.

فضلا على ذلك، تكلفت جهود المجتمع المدني باستحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني، وهو مكسب مهم جدا في مجال الديمقراطية التشاركية باعتباره قوة اقتراح وشريك رسمي للسلطات المركزية على رأسها السيد رئيس الجمهورية في رسم السياسة العامة والإشراف-كشريك-في تنفيذها⁽⁴⁾. في تونس، أبرز الربيع العربي عام 2011 انقساما قويا بين الأجيال، منذ ذلك الحين أدى الاستثمار الضخم في برامج دعم إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة العامة إلى ظهور العديد من المشاريع مكرسة للتثنية الاجتماعية للشباب، التربية المدنية وإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي⁽⁵⁾.

(1)- Agence Française de Développement, **How AFD is Supporting the Development of Civil Societies in the Maghreb Region**, (France: AFD, 2019)

(2)- Ibid.

(3)- علاء الدين قليل، **المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الوجود والمنشود المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا** "دفا تر السياسة والقانون، العدد 2 (2022): ص. 294.

(4)- نفس المرجع، ص 294.

(5)- Agence Française de Développement, Op cit.

ثانيا: التوعية بواقع التهديدات المحدقة بالأمن الإنساني ومكافحتها:

انطلاقا من واقع التهديدات والتحديات التي يواجهها الأمن الإنساني على مستوى العالم بشكل عام والمنطقة المغربية بشكل خاص صار لزاما على مختلف التنظيمات الالتفاف والتضامن مع بعضها البعض وهن حكوماتها ومختلف المنظمات الدولية لتبني أجندة الأمن الإنساني والانخراط في مختلف البرامج والمشاريع التنموية العالمية والإقليمية والدولية لتعزيز الأمن الإنساني، ومما لا شك فيه أن تنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لها من القدرات والإمكانات ما يكفي للتأثير على صانعي السياسات لتوجيه الموارد وتخصيص الدعم نحو نهج الأمن الإنساني عن طريق توفير المعلومات عن تحديات الأمن الإنساني وتشكيل تحالفات شبكية مع باقي الفواعل والعمل من خلال:

2-1/ الأيام الدراسية، المؤتمرات العلمية والملتقيات الوطنية والدولية:

حيث تركز الجامعات بمختلف مكوناتها على رصد القضايا وتوجيه البحث في اتجاه القضايا التي تهم الشأن المحلي، الوطني، الإقليمي وحتى العالمي وإيجاد الحلول وتقديم المقترحات هو من صميم النهج التشاركي الذي يستلزمه موضوع الأمن الإنساني.

بالتنسيق الوثيق مع الحكومات المعنية والمجتمع المدني، لا سيما الجامعات والمنظمات غير الحكومية، التي تجلب منظورا مثيرا للاهتمام من القاعدة إلى القمة وذلك عن طريق تبادل تحليلاتهم الإقليمية ومعارفهم وخبراتهم ومقترحاتهم لمواجهة التحديات الحالية، حيث يمكن أن يعمل إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط على تسليط الضوء بشكل أفضل على مساهمات المنطقة الأورو متوسطية في جدول الأعمال العالمي وربط الإجراءات في المنطقة بأهداف التنمية المستدامة العالمية⁽¹⁾.

مراكز البحث في المغرب العربي تعمل من خلال النشاطات التي تقوم بها والفعاليات التي تحتضنها حيث يعمل "معهد آمادوس" في المغرب كمخبر ومنبر للأفكار وبؤرة منتجة للنقاش، كما ينشط كصوت يعبر عن بلدان الجنوب لإيصال وجهات نظر ورؤى هذه الأخيرة على المستوى العالمي، و"معهد مازاغان" المغربي الذي يروج لتطوير الحوار بين الثقافات وربط الجماهير وجمعهم عن طريق الثقافة، حيث يعمل على تحسين مشاركة الشباب في المشاريع المتعلقة بثقافة العمران، التنمية الاجتماعية من خلال تحريك روح المواطنة والاندماج الاجتماعي بداخلهم⁽²⁾.

كما يهتم "مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق" لجامعة باتنة-1 برصد القضايا المتعلقة بالأمن الإنساني وتهديداته عن طريق برمجة العديد من الأيام الدراسية والملتقيات العلمية رفقة نخبة من الأساتذة والمؤطرين وبمشاركة نخبة من الطلبة والباحثين من مختلف أنحاء العالم للمشاركة في

(1)- Emad Adly, Op cit, p. 4.

(2)- صالح زباني، غرف التفكير وإشكالية أداء العمل البرلماني في المنطقة المغربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2 (2012): ص. 11.

النداشات العلمية المدرجة لتعزيز الأمن الإنساني. مثل اليوم الدراسي حول "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن في منطقة المتوسط" يوم 20 فيفري 2019

غير أن "مخبر الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين" الذي يهتم بمختلف الفعاليات التي تقع ضمن حيز البحر الأبيض المتوسط هو الآخر له دور بارز في تبادل الأفكار والخبرات مع مجموعة من الأساتذة والباحثين من الضفتين من خلال التباحث في مجموعة من القضايا (الأمنية، السياسية، البيئية والإنسانية) وبإشراك ممثلين عن المؤسسات الرسمية لبحث سبل النهوض بواقع الأمن الإنساني وطرح انشغالات حول التهديدات الجديدة للأمن الإنساني مثل اليوم الدراسي حول "الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط" المنعقد في 13 فيفري 2017.

أصبح من الضروري على الجامعات عقد أيام دراسية وملتقيات وطنية ودولية كلما دعت الضرورة إلى ذلك وإشراك مختلف الفاعلين من القطاع الرسمي لتقديم صورة من الواقع حول الظاهرة المعنية مثل ظاهرة الإرهاب التي استفحلت في المنطقة ودراسة سبل مكافحته وإبراز التكلفة البشرية والاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات وتوعية الشباب ومختلف مكونات المجتمع بما يلي:

*التأكيد على أن الإرهاب أحد أخطر التهديدات على الأمن الوطني والدولي

*رفع الوعي بشأن سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشاطات مشبوهة، دعاية، تغريد أو الترويج لأيديولوجية أو فكر متطرف أو عنيف حيث يتم استغلال الشباب في الترويج لسياسات متطرفة أو خطاب كراهية أو التواصل مع أفراد مشبوهين. والتباحث بشأن الأمن السيبراني.

*رفع الوعي بشأن ثقافة الإبلاغ ضد التهديدات، الابتزاز والتحرير على الممارسات التي تحد من بحرية الأفراد وإبراز الأرقام وتوضيح حجم التهديد من قبل الأطراف المعنية.

*تسليط الضوء على السياسات الوطنية اللينة والصلبة في مواجهة هذا التهديد، وإظهار الانعكاسات السلبية لهذه القضية الأمنية الحيوية على باقي القطاعات والتأكيد على الدور المحوري للأفراد في سياسة الإبلاغ لتعزيز الأمن الإنساني.

*البحث عن مقاربة شاملة لمواجهة هذا التهديد مع العمل على الحفاظ على حياة الأفراد والانخراط في مختلف أشكال التعاون والشراكة المحلية (الأفراد، المجتمع المدني)، الوطنية (التنسيق مع مختلف القطاعات شرطة، قضاء، أمن حدود) والإقليمية (تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف) لحماية الأفراد ومواجهة هذا التحدي الذي يعوق تعزيز الأمن الإنساني.

* التركيز على مقاربة الأمن الإنساني كآلية للتصدي للأزمات والتهديدات الجديدة في العالم بشكل عام والمنطقة المغاربية بشكل خاص.

2-2/ تنظيم أيام تحسيسية وأيام مفتوحة:

تقوم منظمات المجتمع المدني بتنظيم أيام تحسيسية بشأن ظواهر طارئة تهدد الأمن الإنساني مثل تغير المناخ الذي أصبح من أكبر المخاوف التي تنعكس على الأمن الإنساني، حيث يتسبب في العديد من الظواهر كحركات الهجرة البيئية التي جعلت المنطقة مقصدا للعديد من الهجرات البيئية بسبب الجفاف وأزمة المياه التي تهدد دول الساحل ودول الصحراء الكبرى فضلا عن تحول العديد من بلدان المنطقة إلى نقطة عبور للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا وانعكاس ذلك على الأمن الاجتماعي، الصحي، الغذائي فضلا عن انتشار البطالة وتدني أجور العمال بسبب المنافسة على اليد العاملة الرخيصة، ناهيك عن العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية كاستفحال ظاهرة التسول.

لعبت منظمات المجتمع المدني في المنطقة دورا مهما في النهوض بأجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015 من خلال ضمان توطيق الأهداف لا سيما منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الاستدامة، حيث تقوم ب(1):

❖ تسليط الضوء على الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط وفرص إقامة شراكات جديدة حول الأولويات الاستراتيجية الخضراء والرقمية، حيث تهدف الأجندة الجديدة إلى تعافي أخضر ورقمي ومرن وعادل، مسترشدا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاقية باريس والصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي.

❖ إبراز الآثار المدمرة على الاقتصاد العالمي، حيث يوفر فرصا للتحول الأخضر في عملية الانتعاش خاصة بعد جائحة كوفيد-19.

❖ استثمار فرص تعزيز الانتقال إلى نموذج اقتصادي مستدام وأخضر من خلال الاستثمار في وظائف الطاقة النظيفة والرعاية الصحية للجميع وضمان السلامة الصحية، الحقوق المدنية ووضع العدالة المناخية على رأس قائمة الأولويات.

❖ فضلا عن ضرورة وضع سياسة مشتركة للهجرة واللجوء تكون مقبولة بموجب المعايير الإنسانية الدولية، فالتعاون عبر الحدود بين البلدان المغاربية وإنشاء معايير مشتركة سيكون في سياسات الهجرة سيكون له تأثير كبير على الوضع المزرى لمجتمعات المهاجرين المحاصرين في المخيمات بين حدود المنطقة(2).

ثالثا: الرصد والإلزام:

تلعب وسائل الإعلام دورا في مكافحة الفساد ونشر الأفكار بفضل مواقع إلكترونية حيث تعتبر مؤشرات الرؤية أهم من عمق التحاليل، إذ أن عدد المداخلات التي تنقلها وسائل الاعلام تؤدي دور

(1)- Emad Adly, Op cit, p. 2.

(2)- Friedrich Ebert Stiftung and MENA Peace & Security Project Bureau Tunisia, Op cit, p. 2.

مؤشر التأثير الكمي، والتأثير النوعي يعتمد على القدرة على التواصل مع أوساط القرار على كل المستويات، من خلال الشبكات التي تنشئها الأفكار مع أصحاب القرار⁽¹⁾.

تنتشر بعض المنظمات مثل شفافية المغرب تقارير مالية سنوية لكن تبقى الشفافية بين منظمات المجتمع المدني محدودة، وقد وضعت منظمات المجتمع المدني أنظمة اتصال لتبادل المعلومات حيث لعبت هذه الأنظمة دورا هاما في عمل شبكات قوية على سبيل المثال يهدف الموقع الإلكتروني tanmia.ma إلى تبادل المعلومات مع أولئك الذين يعملون في مجال التنمية وهناك موقع مواضيعي مثل موقع egalite.ma المتخصص في المساواة بين الجنسين.⁽²⁾ أما الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد اعتمدت في عملها على تنوير الرأي العام في الميدان الاقتصادي والقرارات السياسية التي تعتمدها الحكومة وعواقبها على نقشي الفساد على تسيير الوضع العام، كما وضعت خطا هاتيا وموقعا الكترونيا لتلقي الرد على المهتمين بالأمر، ومن جانب آخر تساند الجمعية ضحايا وشهود الفساد وعندما يتطلب الأمر تصدر بيانات تطالب الدولة فيها باتخاذها المسؤولية اتجاه القوانين سارية المفعول⁽³⁾.

تقدم المنتديات فرصا لمنظمات المجتمع المدني من المنطقة المغاربية صورة شاملة عن الوضع القائم والنتائج والتحديات التي تواجهها الدول المغاربية التي تمر بمرحلة انتقالية في تتبع واسترداد الأموال المنهوبة من قبل رموز الأنظمة السابقة وتزود المشاركين بالأدوات اللازمة لتحليل الجهود في ضوء الخبرات المتاحة دوليا والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال استرداد الأموال، فضلا عن دور المجتمع المدني في جمع المعلومات وحماية المبلغين عن جرائم الفساد والنقاضي والتعاون مع سلطات إنفاذ القانون لبدء التحقيقات⁽⁴⁾، فضلا عن تطور أشكال التعبير والتعبئة، حيث تلعب التكنولوجيا الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي دورا مركزيا في تنظيم الحركات الاحتجاجية مهما كانت طبيعتها، ونقل مطالبها، في الوقت الذي تكون فيه السياقات الوطنية محددة ومع وجود نسيج راسخ وجيد التنظيم من الجمعيات في المغرب، وفجوة كبيرة بين الأجيال في تونس، ومجتمع مدني ناضج بشكل غير متوقع في الجزائر بالنظر إلى الأحداث الأخيرة⁽⁵⁾. في الوقت الذي تم فيه تقييد وسائل الإعلام.

(1) - فيليب دروز فنانان، "إخفاق خلايا التفكير الأمريكية"، في أوضاع العالم 2010، المحرر برتران بادي ودومينيك فيدال (لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2010)، ص. 83.

(2) - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2012، ص.ص. 41-42.

(3) - تقرير برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، نحو إطلاق شبكة لمنظمات المجتمع المدني لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية 2008، بيروت، 2008، ص. 7.

(4) - المنتدى العربي لاسترداد الأموال، دور المجتمع المدني في استرداد الأموال المنهوبة، لندن، الجلسة الخاصة الثالثة للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة، 2013.

<http://star.Worldbank.org>

(5) - Pierre Salignon, **Civil Society in the Maghreb, a Force to be Supported**, ID4D, 2019.

رابعاً: الريادة على مستوى المبادرات البيئية:

تهدف العديد من المبادرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى معالجة الاختلالات البيئية نذكر منها: استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن تغير المناخ والبيئة ومبادرة أفق 2020 ومؤخراً 2030 Greener Med والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث والاستراتيجية العربية للأمن المائي. حيث يلتزم الاتحاد الأوروبي بدعم منظمات المجتمع المدني في تحسين حماية البيئة من خلال الدعم المباشر للحفاظ والإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية من خلال⁽¹⁾:

- ❖ الحفاظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والنظم البيئية، حيث يجب أن تأخذ الجهود المبذولة للحفاظ على التنوع البيولوجي وذلك عن طريق الأخذ بالظروف الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات المجتمع المحلي التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.
- ❖ استعادة الغابات، مما سيؤدي لمعالجة الأزمات الصحية والاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19 وتسهم في الانتعاش الاقتصادي من خلال الوظائف الخضراء مع زيادة الأمن الغذائي ورفاه الإنسان.
- ❖ إدارة المناطق الساحلية من خلال موازنة الأنشطة البيئية، الاقتصادية، والبشرية وصحة الإنسان.

- ❖ إزالة التلوث من أحواض الأنهار الناتج عن الزراعة، التعدين، التنمية الحضرية والتلوث الصناعي.

- ❖ زيادة الدعم للاقتصادات الخضراء، الدائرية والزرقاء التي ستعكس على النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش والمساواة بين الجنسين، الحد من المخاطر والندرة البيئية وخلق فرص عمل جديدة.
- ❖ دعم الإنتاج والاستهلاك المستدامين ومساعدة البلدان على بناء خطط للتعافي بعد الجائحة.
- ❖ يمكن أن يكون التدخل في تحول الطاقة وأمنها مفيداً وكذلك كفاءة الموارد سيما إدارة المياه والنفايات.

- ❖ دعم الإدارة البيئية لضمان مشاركة أصحاب المصلحة (حكومة، قطاع خاص، الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني) مما سوف يسفر عن آثار إيجابية في المنطقة.

تعد المجتمعات المدنية في المغرب العربي مصدراً لعدد من الاكتشافات والمشاريع الأصلية في مختلف المجالات (الاجتماعية، التعليمية، البيئية والحضرية وجمع النفايات وما إلى ذلك) وهي مشروعات تحاول غالباً تعويض أوجه القصور من السلطات ولا ننسى المبادرات التي تطور كلا من النماذج الهجينة للحوار بين الجمعيات والأفراد والسلطات العامة والمشاريع الإقليمية الصغيرة غير المتوقعة وعالية التأثير. هناك العديد من المشاريع الصغيرة التي تستحق الدعم للابتكارات التي تروج لها في المغرب قيام سكان

[http:// ideas4development.org](http://ideas4development.org).

(1)- Emad Adly, Op cit, p. 6.

الأحياء الفقيرة بتطوير الميدان بعد أن أصبح منطقة محظورة، في تونس، مشروع يضم الجمعيات والأفراد على أساس ميزانية تشاركية، مما يترك السكان يختارون الاستثمار في الطرق وإنارة الشوارع، في الجزائر تحارب جمعية محلية تلقين الأطفال في المدارس بينما يتم تنشيط الأماكن العامة من خلال تنظيم ورش عمل مسرحية وموسيقية وسينمائية⁽¹⁾.

خامسا: استكشاف فرص السلام ودعم التسويات السلمية:

يعتبر بناء السلام ومنع نشوب النزاعات أمرين أساسيين لمستقبل المنطقة. لقد عمل المجتمع المدني على العديد من الجهود المختلفة في المنطقة لإحراز تقدم في الأمن البشري ودمج تدابير التمكين والحماية، ضمن كل هذا عدم الاستقرار، تم إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تعزيز الحوار المجتمعية والحد من العنف والتحيز والفصل المرتبط بالطائفية. حيث تلعب منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دورا رئيسا في ثقافة السلام في المنطقة رغم مواجهة العديد من التحديات والسياقات المتغيرة باستمرار⁽²⁾ حيث تبنت الجزائر مثلا نهجا فريدا يعترف بجهود المصالحة الوطنية باعتبارها العمود الفقري لاستراتيجيتها الناعمة لمكافحة الإرهاب، من البداية تبنت الجزائر نهجا مجتمعيا يعتمد على المجتمع لنزع الشرعية عن التطرف ودمج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب⁽³⁾.

تعمل العديد من المنظمات من أجل تمكين المجتمع المدني حيث تم إدماج الشباب وإبراز الدور ذي الصلة بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 و2250، يعد دمج السياسات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن وإشراك المرأة في عمليات السلام أمر أساسي، ويتم بذل نفس الجهود لإدماج الشباب⁽⁴⁾. تركيز المغرب على التعليم ومساعدة الشباب في العثور على عمل ومساعدة المحرومين والمهمشين في المجتمع ضمن سياسة المغرب الناعمة لمكافحة الإرهاب يميزها عن باقي السياسات في المنطقة وقيام الجزائر بوضع الشباب في قلب السياسات الاقتصادية من خلال مساعدتهم في الإسكان، تأمين الوظائف في القطاع العام من بين مبادرات أخرى للنهج المرن لإزالة التطرف⁽⁵⁾، في ظل هذه البيئة المتغيرة، يتم تطوير مبادرات اجتماعية مبتكرة، حيث غالبا ما تكون السلطات العامة غائبة إلى حد كبير أو كليا. بدعم من المنظمات الفرنسية مثل: Comité Français de Solidarité Internationale (CFSI) و Solidarité Laïque، حيث تحاول هذه المبادرات إلقاء نظرة جديدة على الأساليب التقليدية للحوار، والعمل محليا مع المشاريع الصغيرة التي يديرها أفراد ملتزمون، ويساهم حتى في السياسة العامة حيث أصبح "العمل معا"

(1)- Pierre Salignon, Op cit.

(2)- Tersa Biscosi, **The Importance of Civil Society in the Middle East and North Africa region**, MENAPPAC, 2018.

(3)- Dina Mansour-III, "Counterterrorism policies in the Middle East and North Africa: A regional perspective", *International Review of the Red Cross (IRRC)*, N° 103 (2021): p. 668.

(4)- Tersa Biscosi, Op cit.

(5)- Dina Mansour-III, Op cit, p. 668.

القوة الدافعة للتغلب على الصعوبات ويخلق مجتمع مدنيا به " أطراف ثلاثة موثوق بها" من المحتمل أن تعيد تحديد شروط الحوار مع السلطات العامة من بين أمور أخرى⁽¹⁾.

لأن بناء السلام مهم للغاية لسياقات ما بعد النزاع، حيث يتعين على المجتمعات إعادة بناء البلاد، ومع ذلك، تستعصي هذه العملية دون تعزيز الثقة في "الآخر" وخلق ثقافة الحوار والتنوع والتسامح. مع انتشار الانقسامات الطائفية في جميع أنحاء المنطقة، لذلك يتوجب على المجتمع المدني الحد من التحيزات وإنشاء آلية بناء المجتمع وإشراك جميع المواطنين في منع الصراع وعمليات بناء السلام⁽²⁾.

سادسا: إدارة حل النزاعات المحلية وتعزيز الأمن الاجتماعي:

يبين عبد اللطيف المتدين في الفصل العاشر من كتاب " الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة" الصادر مؤخرا (مارس 2023) عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في دراسته عن سياسات الهوية واستقرار الدولة في المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب)، تأثير الهويات الثقافية الفرعية في استقرار الدولة في بلدان المغرب العربي، والتحدي الذي تطرحه في وجه بناء الهوية الوطنية، حيث يحاول اختبار قدرة هذه الدول على فرض عناصر هوية وطنية جامعة، مفترضا أن التنوع الثقافي غير المنظم في إطار سياسات عامة متوازنة من شأنه إذكاء الولاءات المحلية وإبراز الهوية الأمازيغية ورفعها فوق الهوية الوطنية⁽³⁾.

إن أزمة الهوية التي نتجت عن الشعور الإقصاء والتمييز داخل الوطن وصلت حد خلق أزمة هوية في كل الجزائر والمغرب، ظهرت حركة المواطنة "لعروش" في الجزائر والتي تمكنت من افتكاك تنازلات قدمتها السلطة ابتداء من إنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية، وإدراج تعليم الأمازيغية ضمن المنظومة التعليمية من طرف الرئيس زروال 1995، ثم تعديل الدستور لإدراج البعد الأمازيغي ضمن مكونات الهوية الوطنية من طرف الرئيس بوتفليقة عام 2001⁽⁴⁾.

تساهم الجماعات العرقية والقبلية في حل النزاعات المحلية ودعم الأمن الاجتماعي في الجزائر من قبل مجالس "الأعراف" و"الأعيان" من خلال النظر في الملفات المحالة إليهم من طرف مراكز الشرطة والدرك الوطني قبل إحالتها للعدالة، حيث تقوم بدور حاسم في فض النزاعات بين العشائر والقبائل المتعادية بطرق سلمية، وتتميز باحترام قراراتها من قبل الجماعات المتخاصمة وتسري أحكامها دون الرجوع إلى الجهات القضائية، بمعنى أن أحكامها سارية المفعول في القضايا التي تقصل فيها. تنشط هذه الجماعات في الصحراء أين تقل سيطرة الدولة وتواجدها، نوع آخر من هذا النظام يسري في منطقة

(1)- Pierre Salignon, Op cit.

(2)- Tera Biscosi, Op cit.

(3)- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة، الدوحة، 2023.

(4)- عادل زقاغ، "القضية الأمازيغية: إيتيولوجيا الأزمة"، في التحولات السياسية في الجزائر، (الجزائر: دار قاعة للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 114.

القبائل أين يتم الاحتكام إلى نظام "ثاجماعث" بدل المؤسسات الرسمية، وهو النظام الذي وقف جنبا إلى جنب مع المصالح الأمنية مؤخرا لما تم حرق والتكليل بجثة جمال بن إسماعيل، في منطقة لاربعاء نايت ايراثن، أين قامت مصالح الأمن بالقبض على المجرمين وإعلان منظمة الماك تنظيمًا إرهابيًا يمارس العنف بهدف التهريب من جهة، ومن جهة ثانية، قامت أعيان المنطقة بتهدئة النفوس وتحقيق الأمن الاجتماعي حيث تظهر للعلن وقامت بتعويض أهل جمال بن إسماعيل وفق أعراف المنطقة و تم حل القضية بطريقة سلمية.

سابعا: تقديم الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة:

لا يزال تقديم الخدمات بين منظمات المجتمع المدني في المنطقة يتطور، حيث تعمل هذه المنظمات على تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تتبع مباشرة من احتياجات المجتمعات وأولوياتها، على سبيل المثال: يتلقى الأشخاص المصابين بمرض الإيدز رعاية من منظمات المجتمع المدني من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وتشمل المجالات الأخرى تقديم خدمات لدور الأيتام والتدريب المهني، علاوة على ذلك، تقدم منظمات المجتمع المدني المنتجات التي تتعدى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتتدخل مباشرة (من خلال خدمات التدريب والدعم) في حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والحكم الديمقراطي⁽¹⁾.

ثامنا: الحكم الراشد والمشاركة:

من وجهة نظر البنك الدولي بشأن الإدارة أنه يمكن أن يكون ثمة حل تقني لمشكلات الحكم بصورة مستقلة عن نمط التمثيل السياسي الذي يتماشى مع التأكيد اللاحق على إعادة تصميم المجتمع المدني والسوق بوصفهما فاعلين رئيسيين في تنفيذ الحكم الراشد، مع عودة الدولة إلى مجال التنمية، اعتبر دعاة التنمية أن أفضل تنفيذ للحكم يكون من خلال شراكة تضم الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في شبكة من العلاقات⁽²⁾، حيث استطاعت الأحزاب السياسية بفضل تمثيلها في البرلمان أن تمارس كل أشكال الرقابة والمساءلة من خلال السؤال البرلماني (الأسئلة الشفوية والكتابية) والاستجواب وتكوين لجان تحقيق ومراقبة الحكومة من خلال تقييم برنامج الحكومة، بيان السياسة العامة، ومن جهة أخرى تشارك في العمل التشريعي وتقديم اقتراحات وتعديلات والمساهمة في إعداد منظومة تشريعية تكافح الفساد⁽³⁾.

(1) - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2012، ص.40.

(2) - محمد حمشي مترجما، فكرة المجتمع المدني في الجنوب الكبير، سياسات عربية، العدد 52 (2021): ص. 94.

(3) - عبد النور ناجي، دور المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر "دراسة الأحزاب السياسية" مجلة الفكر، العدد 3 (د، س، ن): ص. 117.

الدعوات للتغيير مستمرة: تغيير النظام"، إصلاح المؤسسات" محاربة الفساد"، الإضراب ضد الاحتباس الحراري"، احترام الحريات" .. إلخ كل هذه خلفية للتحدي الرئيسي المتمثل في الحفاظ على الحوار بين الدولة والجهات الفاعلة من المجتمع المدني والجمعيات والنقابات والتجمعات المواطنين المختلفة التي يتم تشكيلها، والتي تستفيد بشكل كبير من وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.⁽¹⁾ حيث ساهمت مبادرات المجتمع المدني في تحقيق العديد من مكاسب الأمن الإنساني و انعكست عليه كمايلي:

الجدول رقم 16: انعكاسات إسهامات المجتمع المدني على مضامين الأمن الإنساني

مضمون الأمن الإنساني	إسهامات المجتمع المدني
الأمن الشخصي	1 حماية الأفراد من الفضاء السيبراني 2 تقديم الخدمات الاجتماعية وحماية الأفراد 3 رصد وتوثيق الانتهاكات ضد الإنسانية 4 الدعم والمناصرة في القضايا الحيوية
الأمن الاجتماعي	1 اعتماد اللغة الأمازيغية لغة وطنية من خلال جهود حركة العروش في الجزائر 2 بناء هوية وطنية موحدة 3 حل النزاعات المحلية وتوحيد الولاءات
الأمن الاقتصادي	1 الحد من البطالة بدعم برامج تشغيل الشباب 2 دعم الابتكار والانخراط في وظائف جديدة تدعم التحول الأخضر والرقمي
الأمن الصحي	1 تقديم خدمات صحية خاصة مرضى الايدز، الملاريا والسل 2 تحسين الرعاية الصحية لتواكب التحديات الجديدة 3 تحسين صحة الأم والطفل
الأمن البيئي	1 العمل على الانخراط في معظم المشاريع البيئية المتوسطة 2 استدامة الاستهلاك والحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النظام الايكولوجي 3 ترشيد نشاط البشر في سياق الأنثروبوسين 4 وضع العدالة المناخية على رأس الأولويات
الأمن السياسي	1 من خلال السعي لتعديل الدساتير قام ب: أ- تكريس الديمقراطية التشاركية ب- توسيع تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار ت- كفالة إنشاء المنظمات والجمعيات بقوة الدستور. 2 إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي 3 كفالة مشاريع مدنية للشباب
الأمن الغذائي	محاولة القضاء على الفقر

(1)- Pierre Salignon, Op cit

المصدر: من إعداد الطالبة

غالبا ما تنظر هذه الدول إلى الجهات الأجنبية غير الحكومية باعتبارها تهديدا للسيادة الوطنية، وقد تحاول تحييدها من خلال حظرها تماما، تنظيمها و/ أو خلق أشكال خاصة بهم " غير حكومية" مثل المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة لتعزيز أهداف الدولة. وهذا لا يعني أنهم يمارسون دائما سيطرة مطلقة، فالمنظمات غير الحكومية التي سمح لها بالعمل داخل بلد ما كصمامات أمان اجتماعي قد تصبح قوى للتغيير السياسي أو الاجتماعي عموما تكون الدول الحديثة أقل ترحيبا باللاعبين من غير الدول⁽¹⁾.

المطلب الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات في دعم الأمن الإنساني في المنطقة المغربية

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات فاعلا رئيسيا في المنطقة المغربية لأن هذه الشركات الخاصة والكيانات الاقتصادية تمارس نفوذا كبيرا وتؤثر على اقتصاد وسياسة المنطقة المغربية.

أولا: نشاط الشركات متعددة الجنسيات في المنطقة المغربية

حتى منتصف السبعينات، التزمت تونس باقتصاد حقيقي مخطط وجماعي، لعبت فيه الدولة ومكوناتها (النقابات والتعاونيات) دورا رئيسيا، حيث اعتمدت على السيطرة العامة على القطاعات الرئيسية، بعد تأميم شركات الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه وشركات النقل بعد الاستقلال. بدأت تونس بتشجيع من العواصم الغربية التي استؤنفت العلاقات معها موجة من التحرر الاقتصادي منتصف السبعينات، على أساس الوصول المتجدد إلى المستثمرين الأجانب، وتحرير التجارة، حيث عرضت عليهم شروط مالية ومصرفية وجمركية ميسرة، كما أعيد فتح الباب أمام المانحين (مؤسسات برينتن وودز)، التي ساهمت من خلال القروض بفرض شروط سياسية لتعزيز التحرير وتم إنشاء العديد من الوكالات للترويج للاستثمار وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في اقتصاد تونس حيث انسحبت الدولة من الصناعة وفتحتها للقطاع الخاص، وتم تشجيع الشركات الأجنبية والطبقة الوسطى في البلاد على الاستثمار في قطاعات جديدة مثل السياحة الجماعية⁽²⁾.

ثانيا: اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: حصان طروادة

لمرحلة قوية من التحرير الاقتصادي والتجاري، بدأ التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة المغربية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكان هدفه أن يكون امتدادا للعلاقات التاريخية القائمة بين بعض دول الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا مع جنوب البحر الأبيض المتوسط، لا سيما مع البلدان المغربية الثلاثة، وكان هذا في نفس الوقت لإبقاء المنطقة ضمن نطاق النفوذ السياسي الأوروبي،

¹ National Interligence Council, Op cit, p. 5.

⁽²⁾- Association Internationale de Technicien, Experts et Chercheurs, **French multinational companies in the Maghreb and the Mashreq: a haven for liberalisation and investment**, France report, 2014, p. 191.

وإنشاء إطار قانوني لمتابعة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي كانت موجودة قبل إنهاء الاستعمار، الذي استند إلى نسيج ديناميكي من الشركات والتجارة يتدفقون بحرية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وإدخال أدوات للتحكم في تدفقات الهجرة نحو المجتمع الأوروبي⁽¹⁾.

توضح وثيقة الشراكة المتجددة مع خطة الجوار الجنوبي الاقتصادية والاستثمارية لوثيقة سياسة الجوار الجنوبي الصادرة عن المفوضية في 9 فبراير 2021، أنها لا تقدم أجندة جديدة ولكنها تضيف فصلين جديدين حول الأمن الرقمي والانتقالات الخضراء إلى المجالات التقليدية للتعاون في مجال الحوكمة الرشيدة والأمن، كما يقترح ميثاق الاتحاد الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء، الذي صدر في سبتمبر 2020، ربط التدريب المهني، شبكات الأعمال التجارية في سلاسل القيمة الإقليمية والهجرة الدائرية لمساعدة المهاجرين المهرة الراغبين في الانتقال من بلد إلى آخر أو عبر المتوسطي⁽²⁾.

ثالثاً: دول البريكس والاستثمار في المنطقة المغربية

يبدو أن استثمارات مجموعة بريكس في شمال إفريقيا - التي تتراوح اليوم من السياحة والاتصالات والبناء والسيارات والليكترونيات إلى استخراج الغاز الطبيعي وإنتاج المواد الكيماوية والأسمدة مستجيبة للحوافز التي تقدمها حكومات شمال إفريقيا والسوق الاستهلاكية المتنامي في المنطقة وإمكاناتها باعتبارها نقطة انطلاق للاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

كان استيلاء دول البريكس على أسواق المنطقة المغربية في مجالات الاحتياجات الأساسية. على سبيل المثال، يمثل الأمن الغذائي وتوافر المياه للاستخدام الزراعي ضغوطاً أساسية في شمال إفريقيا، وقد تمكنت الواردات من دول البريكس من المساعدة في التغلب على أوجه القصور هذه، وهكذا كانت دول البريكس من الموردين القدامى للمواد الغذائية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه إلى دول المنطقة المغربية، تعتمد الجزائر على الواردات من البرازيل في السلع الأساسية مثل اللحوم (الدجاج ولحم البقر)، السكر وفول الصويا والحليب بينما الصين هي المورد الرئيسي للشاي والقهوة إلى تونس، كما ساعدت واردات المنتجات الصيدلانية والأدوية الجنيصة على وجه الخصوص من دول البريكس على خفض التكاليف والوصول إلى الخدمات الصحية لسكان المنطقة المغربية⁽⁴⁾.

(1)- Ibid, p.16.

(2)- Francis Ghilès, “Enhancing Economic Cooperation Between EU and Maghreb Countries: Algeria, Morocco and Tunisia”, *CIDOB notes internationals*, N° 249 (April 2021): pp. 2-3

(3)- Vincent Castle, Paula Ximena Mejia and Jacob Kolster, “The BRICs in North Africa: Changing the Name of The Game? African Development Bank, 2011, p.8.

(4)- Ibid. p.5.

الجدول رقم 17: مجموعة البريكس والتقنية الحديثة للنشاطات المساعدة في الدول المغربية

الهند	الصين	البرازيل	
	المساعدة الطبية صيانة الأسلحة الروسية الصناعة-الزراعية والتحصن 53 مليون دولار	منتجات الماشية والمعايير الصحية	الجزائر
	الطاقة الشمسية 1.5 مليون دولار التنمية الاجتماعية السياحة الصحية الإذاعة والتلفزيون		المغرب
المنسوجات	الرعاية الصحية	الزراعة-الصناعة	تونس

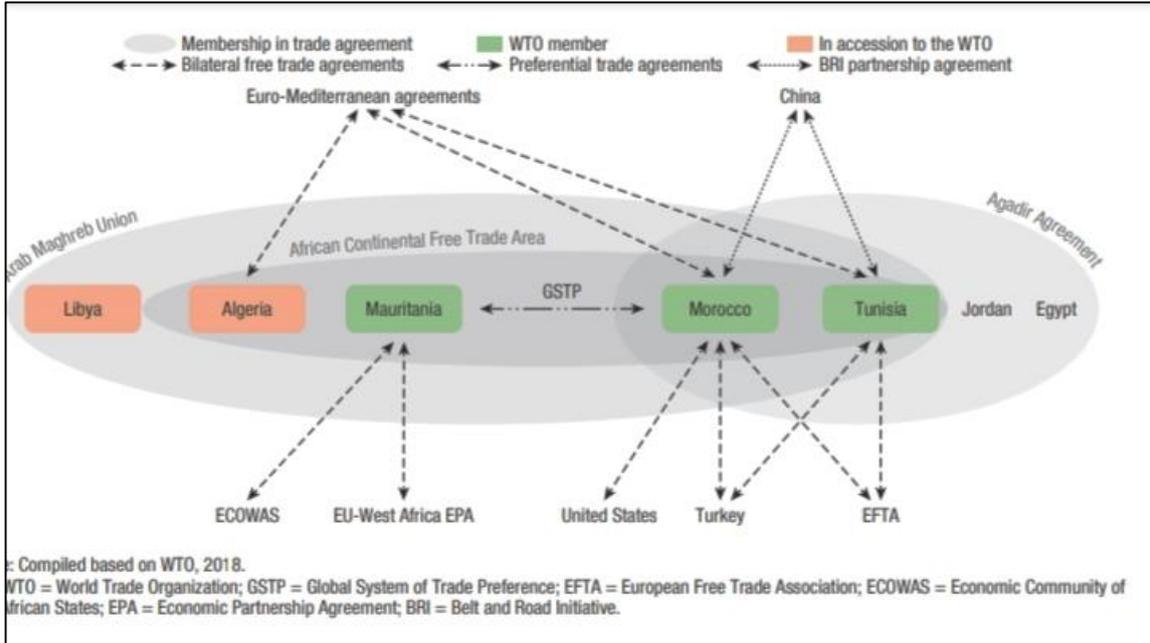
Source: Vincent Castle, Paula Ximena Mejia and Jacob Kolster, Op cit, p. 15.

أنفق الاتحاد الأوروبي القليل من رأس المال السياسي لمعالجة مشكل إعادة التقارب مع المغرب العربي، وقد فعلت الولايات المتحدة ذات مرة لكن لديها أولويات أخرى اليوم وهو وضع يناسب الوجود المتزايد للشركات التركية والصينية في المغرب العربي، ومنذ جيل مضى، كانت الانقسامات بين البلدان المغربية لا تهم الاتحاد الأوروبي كثيرا، لكن التواجد الاقتصادي والأمني للصين وتركيا في المغرب، والعودة العسكرية الروسية في ليبيا، ودورها المستمر كمورد للأسلحة إلى الجزائر تثير القلق في الاتحاد الأوروبي وشرح رغبته في تعزيز العلاقات مع البلدان المغربية⁽¹⁾.

في إطار التنافس الدولي على الحصول على شركات في المنطقة المغربية يجدر بنا التعرض لمختلف الاتفاقيات التي انضمت إليها بلدان المنطقة والشكل الموالي يلخصها.

(1)- Francis Ghilès, Op cit, p.3.

الشكل رقم 18: الاتفاقيات الرئيسية للتجارة في المنطقة المغاربية



Source: Alexei Kireyev et al the rest of stuff of International Monetary Fund, "Economic Integration in the Maghreb an Untapped Source of Growth", (U.S.A: IMF Library, 2018), p. 6.

يوضح الشكل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والدول تحت المراقبة من طرف منظمة التجارة العالمية، فضلا عن الاتفاقيات الثنائية ومختلف المبادرات في المنطقة مثل:

اتفاقية أغادير: التي تضم كل من المغرب، تونس، الأردن ومصر.

منطقة التجارة الإفريقية القارية الحرة: التي تضم تونس، المغرب، موريتانيا والجزائر.

اتحاد المغرب العربي: الذي يضم كل بلدان المنطقة.

الاتفاقيات الأورو متوسطية: ثنائية الجانب التي تجمع كل من الجزائر، المغرب وتونس كل على حدى مع الشركاء الأوروبيين.

فضلا عن مبادرة الحزام والطريق مع الشريك الصيني و EFTA والشراكات مع الجانب التركي والولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا: انعكاسات نشاط الشركات متعددة الجنسيات على الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية

الشركات متعددة الجنسيات، بما في ذلك المؤسسات المملوكة للدولة في الدول الحديثة، قد تقدم صفقات مربحة تمكن الحكومات الضعيفة (وخاصة في البلدان الغنية بالموارد) من مقاومة المطالبات الدولية بالإصلاح السياسي والاقتصادي، ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تحل محل الحكومات في مجالات التنمية المستدامة: الصحة، التغذية وحقوق الإنسان⁽¹⁾.

(1) National Interligence Council, Op cit, p. 5.

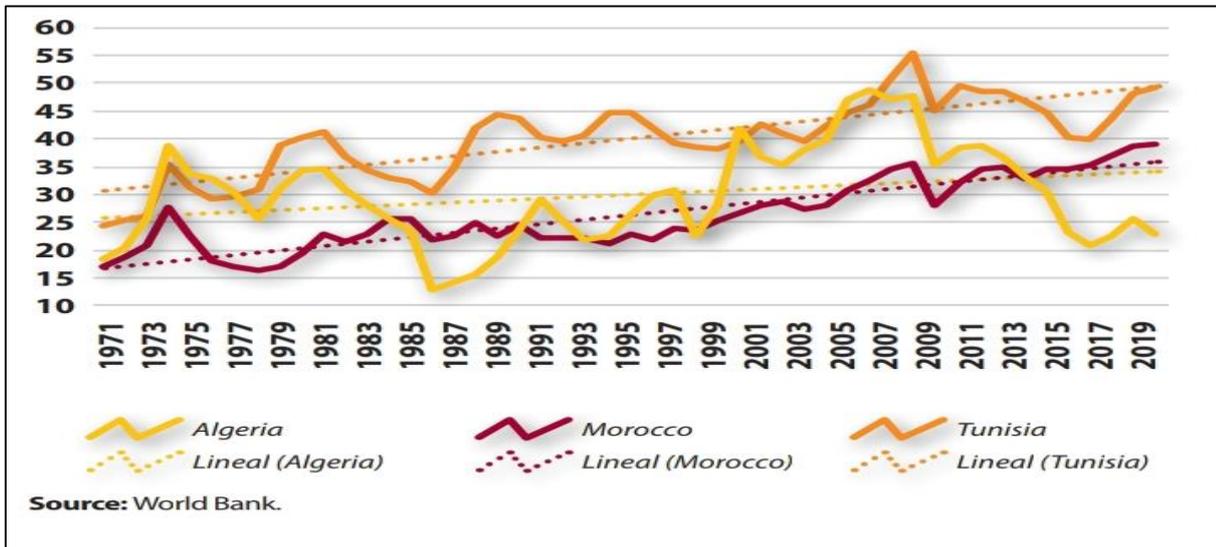
4-1/ توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة:

مع ارتفاع مستوى البطالة الحالي في شمال إفريقيا (ثلث الشباب عاطل عن العمل في تونس)، ترحب الحكومات والسكان باستثمارات البريكس لأنها من بين الدوافع الرئيسية لخلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي⁽¹⁾.

4-2/ جذب الاستثمار الأجنبي:

قامت شركة بتروباس البرازيلية باستثمار 21 مليون دولار أمريكي في مشروع بحث أول في ليبيا، وكانت الجزائر أرضية لجميع عمليات الاستكشاف في شكل مشروع مشترك بين الصين وشركة البترول، حيث وقع بنك Covelopment في مجال الغاز، وشركة Gazprom الروسية مذكرة تفاهم مع شركة Sonatrach ومهدت لعاون أعمق بين الشركتين. تستثمر دول البريكس أيضا في مشاريع الفوسفات والأسمدة في منطقة شمال إفريقيا، حيث قامت شركة راشتريا للمواد الكيميائية والأسمدة باقتراح بناء مصنع حامض الكبريتيك في تونس⁽²⁾، في المقابل تظل الحاجة إلى التقارب مع قواعد ولوائح الاتحاد الأوروبي شرطا مسبقا لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة المغاربية، كلما طورت المنطقة المغاربية علاقاتها الاقتصادية مع الشركات الصينية والتركية زادت قدرتها على مقاومة ضغط الاتحاد الأوروبي المؤكد على التقارب⁽³⁾.

الشكل رقم 19: صادرات السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي (% لثلاث دول مغاربية



Source: Francis Ghilès, Op cit, p.4.

بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة عام 1972 لما قدم قانون تونسي حوافز ضريبية للشركات المصنعة للتصدير في قطاع النسيج ثم توسع لاحقا ليشمل حت

(1)- Vincent Castle, Paula Ximena Mejia and Jacob Kolster, Op cit, p. 8.

(2)- Ibid. p. 8.

(3)- Francis Ghilès, Op cit, p.3.

الصناعات الميكانيكية وانضمت تكنولوجيا المعلومات إلى القائمة، حيث تشكل الشركات الفرنسية، الألمانية والإيطالية الجزء الأكبر من الاستثمار من الخارج، في الجزائر، يقوم الاقتصاد الجزائري على النفط والغاز منذ الاستقلال، فتحت الباب بتعدد أمام رواد الأعمال من القطاع الخاص في مجال الأدوية، قطع الغيار الميكانيكية والبلاستيك، تم تحرير الاستثمار الأجنبي عام 1991 مما اجتذب المشاريع مع كبرى الشركات من جميع أنحاء العالم، تعتمد الشركات الخاصة على علاقاتها بالدولة، حيث يمارسون شكلا من أشكال رأسمالية المحسوبة⁽¹⁾.

4-3/ نقل التكنولوجيا:

الاقتصادات الغنية ليست بحاجة ماسة إلى الفروض الميسرة بدلا من ذلك هم مهتمون بالمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا لدعم التنمية العامة وتنويع اقتصاداتهم، في هذا الصدد تشارك اقتصادات مجموعة بريكس في مبادرات بناء القدرات في اقتصادات المنطقة المغاربية، من صيانة الصين للأسلحة الروسية الجزائرية إلى دعم البرازيل للصناعة الزراعية التونسية⁽²⁾ وفيما يتعلق بالبيئة، أكد العديد من الباحثين بأن الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة عن الابداعات التكنولوجية الرئيسية المفيدة للبيئة، ولها في العديد من الحالات سجل نجاحات أقوى من الشركات المحلية⁽³⁾.

4-4/ دعم الاقتصاد الوطني:

تشير الأدلة القصصية أن الشركات متعددة الجنسيات قد زادت من استثماراتها في الخدمات التجارية والأجنبية، لا سيما في المغرب وتونس، وذلك بشكل أساسي كجزء من الخدمات اللوجستية العالمية التي تخدم الأسواق الأوروبية. تعد المغرب وتونس من الوجهات الشهيرة للسياح من أوروبا والدول العربية في الخليج وروسيا. في عام 2017، أعلن المغرب عن استثمار حوالي 4.6 مليار دولار في قطاع السفر والسياحة، حيث ساهم بشكل مباشر بنسبة 2.8% في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 10 ملايين سائح أجنبي. خلال نفس الفترة، استثمرت تونس حوالي 0.8% مليار دولار، حيث ساهم القطاع بشكل مباشر بنسبة 6.9% في الناتج المحلي الإجمالي من 7 ملايين سائح في المقابل، هناك القليل من السياحة في الجزائر وموريتانيا في حين أن معظم السائحين الوافدين هم من خارج المنطقة، فإن السفر والسياحة داخل المنطقة محدودان⁽⁴⁾.

غير أنه في بعض السياقات تقوم الشركات متعددة الجنسيات من خلال نشاطاتها في المنطقة بتقويض الأمن الإنساني على العديد من الأصعدة نذكر منها:

(1)- Francis Ghilès, Op cit, p.4.

(2)- Vincent Castle, Paula Ximena Mejia and Jacob Kolster, Op cit, p. 15.

(3)- صالح زياني ومراد بن سعيد، مرجع سابق، ص. 138

(4)- Alexei Kireyev et al the rest of stuff of International Monetary Fund, "Economic Integration in the Maghreb an Untapped Source of Growth", (U.S.A: IMF Library, 2018), p. 7.

4-5/ التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان:

غالبا ما ينظر إلى United Fruit على أنها نموذج للشركة متعددة الجنسيات المتواطئة بشكل مباشر في انتهاكات حقوق الإنسان. في شمال افريقيا بحثت الدولة الفرنسية دائما عن صفقات مدعومة من قبل الأنظمة المعروفة بممارساتها القمعية دون الاكتراث بممارساتها، تم تقديم شكاويين من قبل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان إحداهما من قبل شيريا بسبب انتهاك الخصوصية " والأخرى من قبل الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والرابطة الدولية لحقوق الإنسان بتهمة التواطؤ في التعذيب" حيث أقرت Amesys بأنها قدمت معدات المراقبة والتحليل لنظام القذافي، في هذه الحالة برنامج Eagle، الذي يتيح اعتراض الاتصالات عبر البريد الإلكتروني Gmail، Hotmail، و Yahoo وأنواع معينة من خدمات المراسلة الفورية المرتبطة بها مما أتاح مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية للسكان الليبيين⁽¹⁾.

4-6/ انتهاكات الحقوق الاجتماعية:

يساهم الإغراق الاجتماعي وتآكل الحقوق الاجتماعية في الدول الموقعة في خلق جوهر تحرير التجارة، لا سيما الشركات الأوروبية فقد ضاعفت دول المنطقة ذلك من خلال: خفض تكاليف العمالة، المباشرة وغير المباشرة إلى مستويات منخفضة للغاية في سياق الامتيازات المقدمة للمستثمرين الأجانب الذين يسعون للتصدير، من خلال دعم انتهاكات الحقوق الاجتماعية و/أو عبر الإنكار الواضح للعدالة فيما يخص حقوق النقابات العمالية، حيث يكشف استطلاع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ظروف عمل المرأة في قطاع النسيج بمنطقة المنستير عن مشقة العمل في ورش الشمال الشرقي، والانتهاك المتكرر لحقوق النساء في التنظيم الجماعي، نضال العمال في مصنع LATelec التابع لشركة Latécoère المقاول من الباطن لشركة Airbus، كما اعتادت شركة Téléperformance على انتهاك الحقوق النقابية نفسها⁽²⁾.

4-7/ البصمة البيئية:

في السنوات الأخيرة تورطت الشركات متعددة الجنسيات على نحو متزايد في أعمال تزيد من حدة التلوث أو النشاطات المهددة للبيئة، وقد عملت جماعات حقوق الإنسان والجماعات المحلية على إبراز حالات التلوث أو النضوب غير الشرعي للموارد⁽³⁾، في المنطقة المغاربية لا تزال مدينة "رقان" تعاني إلى اليوم من آثار التجارب النووية الفرنسية بالجزائر، وما تزال إلى اليوم، مناطق دفن النفايات المشعة غير محددة، أين أصبح لزاما على المنظمات الحقوقية والتنظيمات البيئية التكفل العاجل بمتطلبات معالجة الملف⁽⁴⁾.

(1)- Association Internationale de Technicien, Experts et Chercheurs, Op cit, p.31.

(2)- Ibid. p. 32.

(3)- صالح زياني ومراد بن سعيد، مرجع سابق، ص. 139

(4)- سليمان أعراج، " من رقان إلى هيروشيما"، الجيش، العدد 694 (ماي 2021): ص. 64-65.

تساهم الأنشطة الصناعية بشكل كبير في المشاكل البيئية في المنطقة (صناعة مواد البناء، إنتاج النفط والغاز والصناعات الكيماوية) مصدر المواد السامة في الماء والهواء إلى جانب صناعة النسيج. هناك العديد من مظاهر هذا التلوث في تونس، حيث يحتج سكان خليج قابس بانتظام على أضرار تحول الفوسفات على النظم البيئية وصحتهم، وتندد الجمعيات المحلية بانتظام بالتأثيرات على صحة الناس⁽¹⁾.

كما شهد جنوب ووسط الجزائر احتجاجات بيئية ضد التكسير بالغاز الصخري التي ظهرت في عين صالح (جنوب الجزائر) كما شهدت المنطقة المحيطة بورقلة (وسط البلاد) احتجاجات منذ عام 2011 ناجمة عن مجموعة مظالم منها: النمو السكاني السريع، البطالة، التدهور الزراعي وتراجع التجارة عبر الحدود بعد إغلاق الحدود مع ليبيا، تونس ومالي بسبب مخاوف أمنية. وفقا للمتظاهرين فإن خطط التكسير في عين صالح وورقلة ستخاطر بتلويث منسوب المياه الجوفية في مواقع الحفر المختلفة المخطط لها، وهي قضية حرجة في سياق التدهور الشديد في مستويات المياه السطحية والجوفية في الجزائر⁽²⁾.

منذ التسعينات، غيرت الأمم المتحدة وبعض فواعل المجتمع المدني من وسائلها في هذا المجال، من خلال إقحام القطاع الخاص في الشراكات لكي تصبح جزءا من الحل من خلال مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات على غرار الاتفاق العالمي، الشراكات الطوعية لأهداف التنمية المستدامة التي تغطي معظم قضايا الأمن الإنساني (التعليم، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، التصحر ومحاربة الفقر) فضلا عن مبادرات الإبلاغ البيئي العالمية⁽³⁾.

من المهم جدا تقليل التأثير السلبي إلى الحد الأدنى حيث من المهم تنظيم الشركات عبر الوطنية. يمكن القيام بذلك من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك:

◀ وضع معايير لسلوك الشركات عبر الوطنية

◀ إنفاذ هذه المعايير من خلال القوانين واللوائح

◀ توفير حوافز للشركات عبر الوطنية للتصرف بطريقة مسؤولة.

◀ دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مساءلة الشركات عبر الوطنية من خلال تنظيمها بطريقة تضمن قيامها بدور إيجابي في دعم حقوق الإنسان ودعم التنمية لتنفيذ أجندة الأمن الإنساني، وفي إطار الشراكات التي تعقدها مع مؤسسات الدولة أو الصفقات التي تبرم بين أطراف الاتفاق يمكن للدول أن تفاوض على بنود نقل التكنولوجيا واحترام البيئة والحقوق الاجتماعية للموظفين، كما يمكن أن تفعل دور المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة في هذه الناحية لضمان احترام حقوق الإنسان من خلال مراقبة الالتزام بالمعايير الدولية وتنفيذ بنود الاتفاقيات المبرمة.

(1)- Association Internationale de Technicien, Experts et Chercheurs, Op cit, p.35.

(2)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 21.

(3)- صالح زياني ومراد بن سعيد، مرجع سابق، ص ص. 142-143.

ومن المهم أن ندرك أنه ليس كل الفاعلين اللادولتيين يعملون في دعم الأمن الإنساني، حيث يمكن للجماعات المتورطة في الإرهاب أو الأنشطة الاجرامية التي تروج للعنف أن تقوض الأمن الإنساني والاستقرار في المنطقة.

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة فاعل لادولتي يهدد الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية:

تتخرط المنظمات الاجرامية عبر الوطنية في أنشطة مثل تهريب المخدرات، تهريب مواد الطاقة الاتجار بالبشر وتهريب المواد الغذائية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة في جميع أنحاء المنطقة المغاربية، مما يهدد أمن البشر وحياتهم خصوصا لما يقعون ضحية للاستغلال من طرف جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود خاصة العاملة في مجال تهريب المهاجرين والاتجار في الأعضاء والبشر.

أولا: تطور نشاط الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة المغاربية:

رغم أن الظاهرة ليست جديدة فقد شهدت السنوات العشرون الماضية توسعا في السوق الاجرامية وتنوعها إلى اقتصاد اجرامي معولم حقا حيث يتشابك الاجرام، التجارة والسياسة بعمق، حيث يظل السعي وراء الربح الهدف الرئيسي للجماعات الاجرامية المنظمة، بغض النظر عن تأثيره المززع للاستقرار على النظم البيئية، السياسية والاجتماعية الهشة في كثير من الأحيان، فالصحراء والمناطق المتاخمة لها تتميز بسهولة الاختراق وتغلغل محدود للدولة وسيطرتها على المناطق الطرفية حيث يشكل هذا عاملا أساسيا يدعم دور المغرب العربي والساحل في الاقتصاد الاجرامي العالمي⁽¹⁾.

يباع البنزين المدعوم المكرر في شمال ليبيا في السوق السوداء في تونس، الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا والسينغال، بينما يتم انتاج الوقود الذي يستهلكه المواطنون الليبيون، وهو أعلى بخمس مرات في الجزائر أو نيجيريا نفسها، الأسلحة والمهاجرون يتبعون دوائر مشابهة حيث تحولوا إلى عمل مأساوي مدر للملايير⁽²⁾.

1-1 / الاتجار بالمخدرات:

يشكل الاتجار بالمخدرات تهديدا خطيرا، حيث ينتقل الكوكايين المستهلك في أوروبا من أمريكا اللاتينية عبر غرب افريقيا منطقة الساحل، حيث يأتي القنب بشكل أساسي من المغرب، ويلعب شمال مالي دورا رئيسيا كمعبر لتهريب المخدرات بين افريقيا وأوروبا عبر المنطقة المغاربية⁽³⁾.

(1)- Jihane Ben Yahia et al, **Transnational Organized Crime and Political Actors in the Maghreb and Sahel**, Konrad Adenauer stiftung e.v Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, N° 17 (2019): p. 1.

(2)- Javier Martin, Op cit, p.12.

(3)- Yahia H.Zoubir &Abdelkader Abderrahmane, Op cit, p. 21.

1-2/ تهريب المهاجرين:

حيث غادر أكثر من 726000 مهاجر شواطئ شمال إفريقيا نحو أوروبا بين عامي 2013 و2017. وكان معظم هؤلاء المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث كانت ليبيا نقطة المغادرة الرئيسية للمهاجرين خلال الفترة نفسها. وتشكل العصابات الإجرامية في شمال إفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى أبرز الجهات الضالعة في هذه الجريمة، حيث يدر تهريب المهاجرين كل عام أرباحا بملايين الدولارات الأمريكية للعديد من الجهات التي تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من هذه السوق الإجرامية⁽¹⁾.

لا شك أن الهجرات المناخية فاقمت التهديدات، حيث تزايدت وتيرة الجفاف والفيضانات والتعرية التي تهدد سبل العيش الزراعية وتسهم في التفتك، فضلا عن تصاعد النمو الديموغرافي الذي يزيد من حدة المخاطر، حيث لا جدال في العلاقة بين الأمن الغذائي والهجرة التي تلعب دورا في التحركات الداخلية عبر الحدود، مما يجعل الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة المغاربية، بين أوروبا ومنطقة الساحل ساحة معركة لمختلف اللاعبين الخارجيين⁽²⁾.

كان أحد التطورات الرئيسية في النشاط الإجرامي منذ عام 2011 مركزية المنطقة المغاربية والساحل لتهريب المهاجرين لمواطني غرب ووسط إفريقيا في الطريق إلى المغرب العربي وأوروبا من مدن مثل أغاديز، حيث استخدم المهاجرون خدمات النقل التي يوفرها المهربون للانتقال شمالا عبر الصحراء في سلسلة رحلات قصيرة على متن الحافلات، سيارات أو شاحنات نقل الركاب مقابل مئات الدولارات أين أصبحت الصحراء مقبرة في الهواء الطلق للعديد من المهاجرين الذين حاولوا العبور وانتهى بهم الأمر مهملين من طرف المهربين في الصحراء مع تقديرات بما لا يقل عن ضعف عدد القتلى على طرق البحر الأبيض المتوسط⁽³⁾.

بالنسبة لأولئك الذين يبقون على قيد الحياة، هناك مخاطر أخرى، من الممكن أن يصبح المهاجرون المهربون ضحايا للإتجار بسهولة، حيث يأخذ هذا التحول شكل الاختطاف، الاحتجاز وأشكال مختلفة من الانتهاكات حيث قد يلجأ المهربون إلى إجراءات استغلالية لزيادة أرباحهم على النساء وحتى الأطفال حيث تترجم هذه النظرة في الغالب إلى استغلال جنسي⁽⁴⁾.

(1)- Interpol, **Overview of Serious and Organized Crime in North Africa**, Enact analytical Report, 2018, p.17.

(2)- Yahia H.Zoubir &Abdelkader Abderrahmane, Op cit, p. 22.

(3)- Jihane Ben Yahia et al, Op cit, p. 2.

(4)-EU Trust Fund for Africa, **Dismantling the Criminal networks operating in North Africa and involved in migrant smuggling and human trafficking**, akvo, 2023 report, p.3.

1-3/ الاتجار بالأسلحة:

قبل أحداث عام 2011، كانت إمكانية الحصول على السلاح في المنطقة محدودة، غير أن سقوط نظام القذافي أدى إلى فقدان السيطرة على مخزونات ضخمة من الأسلحة، يعتقد أنها الأضخم والأكثر تنوعا في البلدان الأفريقية. حيث أصبحت مدن مثل أوباري، سبها ومحيطهما والتي كانت من بين معاقل النظام وضمت مخازن هامة للأسلحة في البلد قبل عام 2011، مراكز بارزة للتهريب⁽¹⁾، كانت الصحراء أيضا مسرحا للأسلحة الخفيفة وتهريب الأسلحة في المنطقة، مع استضافة ليبيا لأحد أكبر مخزونات الأسلحة، حيث عملت هذه الأخيرة بعد الثورة كمصدر لتهريب الأسلحة إلى دول متعددة في المنطقة لاسيما مالي، شمال النيجر وتشاد، حيث استفاد تجار الأسلحة من الشبكات التجارية التاريخية والقبلية لتحركهم عبر الحدود، على هذا النحو لم يكن للأسلحة المهربة تأثيرا ضارا على حالة الصراع في جنوب الصحراء الكبرى فحسب، بل أدت إلى تمكين شبكات الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة المغاربية، وإلى جانب تهريب الأسلحة، المخدرات وتهريب المهاجرين شهدت طرق التجارة في الصحراء عودة ظهور تدفق هائل من المواد المهربة غير المشروعة (المركبات المسروقة، الأدوية، الطعام والوقود). تقدر تجارة السجائر في الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب وتونس وحدها بمليار دولار أمريكي في السنة وغالبا لا تنتظر السلطات الوطنية إلى هذه السلع على أنها تهديد مباشر لأمن البلدان⁽²⁾.

1-4/ الاتجار بالأشخاص:

تعاني بلدان المنطقة المغاربية من الاتجار بالبشر كما حدده بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص*⁽³⁾. وتشكل هذه البلدان، بدرجات متفاوتة، بلدان مصدر وعبور ووجهة لرجال ونساء وأطفال يجري إخضاعهم بشكل رئيسي للعمل القسري، وكذلك للاتجار بهم لأغراض جنسية. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت عدة بلدان عن حالات الاتجار بالبشر لأغراض نزع الأعضاء وتضطلع المنظمات الاجرامية في المنطقة المغاربية جنوب الصحراء الكبرى بدور بارز في الاتجار بالأشخاص الذي تعاني منه المنطقة⁽⁴⁾.

يشير التقرير المتعلق بالاتجار بالأشخاص لعام 2018 الصادر عن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة إلى تعرض أطفال من الجنسين في المغرب، مصر وتونس وفي حالات قليلة الجزائر للاستغلال

(1)- Interpol, Op cit, p.14.

(2)- Jihane Ben Yahia et al, Op cit, p. 3.

(3)- * تعرف هذه الاتفاقية الاتجار بالأشخاص كما يلي: " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تثقيبهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

(4)- Interpol, Op cit, p.17.

محلها في العمل القسري. ويحصل هذا الاستغلال في عدد من القطاعات، منها محلات تصليح السيارات، الأعمال الزراعية، الصناعات الحرفية والبناء، وكذلك العمل المنزلي (للفتيات). كما يرغم العديد من القصر على التسول ويجري الاتجار بهم لأغراض جنسية، ويكره بعضهم على ارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم، وفي أحيان كثيرة تجبر بعض النساء في البلدان المذكورة أعلاه على ممارسة الدعارة في بلدانهم و/أو في الخارج لا سيما في أوروبا والشرق الأوسط. وكشفت تونس على سبيل المثال وقوع 66 فتاة ضحايا للاستغلال الجنسي في الخارج عام 2015. بالإضافة إلى ذلك، يرغم رجال من تونس والجزائر، مصر والمغرب على العمل القسري في قطاع البناء والزراعة وفي الخدمات المتدنية الأجر في بلدانهم أو في الخارج⁽¹⁾.

يعتبر الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تؤثر بشكل خاص على المنطقة المغاربية، حيث أن معظم بلدان المنطقة هي بلدان المنشأ، العبور والمقصد، حيث أن قرب شواطئ البلدان المغاربية من جنوب أوروبا جعل بلدان المنطقة مركزا جذابا للهجرة غير النظامية. وقد أدت التضاريس القاسية للصحراء الكبرى والرحلة البحرية الهشة عبر البحر الأبيض المتوسط إلى خلق الطلب على شبكات التهريب لتسهيل الدخول إلى العديد من بلدان المنطقة المغاربية من الجنوب والسفر نحو أوروبا من الشمال⁽²⁾.

يشهد البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى على أكبر الإخفاقات للسياسات والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق أمن ورفاه الأفراد حيث تعبر قوارب الموت المحملة بآمال وتطلعات الآلاف من المهاجرين والباحثين عن فرص حياة أفضل بغض النظر عن الأسباب التي دفعت بهم للقيام بمخاطرة من ذلك الحجم، ودون البحث في الأسباب الطبيعية من تغير المناخ، الجفاف، إلى النزاعات، حيث ما زلنا حتى اليوم نشهد استغلال الأفراد كورقة ضغط في إدارة الشؤون السياسية في المنطقة واستعمالهم كوسيلة لجذب الامدادات المالية والضغوطات السياسية لتبني مواقف معينة بدل الاهتمام بمعالجة الأسباب وتلبية احتياجات الأفراد.

ثانيا: إسهام الجريمة المنظمة في دعم الأمن الإنساني في الحواف الهشة للمنطقة المغاربية:

توطيد الاقتصاد غير الرسمي المرتبط بالتهريب، الذي أصبح في بلدان مثل ليبيا وجنوب تونس جوهر نظامها الاقتصادي. وفقا لبحث أجرته مجموعة الأزمات الفكرية Crisis Group فإن الاتجار غير المشروع بالمهاجرين يدر حوالي 1.5 مليار يورو سنويا في ليبيا، كذلك الوقود الذي يوفر ملياري يورو سنويا، جنباً إلى جنب مع الأسلحة وتجنيد الميليشيات وهما النشاط الرئيسي في معظم البلدات والمنفذ الوحيد للعمل للشبان الليبيين⁽³⁾ وفي بعض أجزاء البلاد، وخاصة في جنوب ليبيا (وفقا لبعض التقارير)،

(1)- Ibid. p. 23.

(2)-EU Trust Fund for Africa، Op cit، p.1.

(3)- Javier Martin, Op cit, p.6.

أصبح تهريب المهاجرين مصدرا رئيسيا للدخل نظرا لتدهور الوضع الاقتصادي، ويتم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بين البلدان المغاربية وأوروبا من خلال شبكات إجرامية يجعل من الصعب على وكالات إنفاذ القانون اعتماد نهج منظم وموحد لتفكيك تلك الجماعات⁽¹⁾، نمو الحشيش في المغرب وتهريب السلع في تونس: المغرب هو أكبر منتج للقنب في العالم والمورد الأجنبي الرئيسي للسوق الأوروبية، حيث توفر تجارة المخدرات المربحة دخلا كبيرا لشبكات التهريب المغربية والأوروبية، ومع ذلك، فهو يوفر مصدر رزق للمجتمعات الريفية المهمشة اقتصاديا في جبال الريف الشمالية بالمغرب، حيث يعتمد ما بين 750000 ومليون شخصا اقتصاديا على التجارة، وقد كانوا كذلك منذ فترة الاستعمار⁽²⁾.

في نفس السياق، رغم محاولات المغرب عدم التسامح اتجاه تجارة القنب ومحاولاتها القوية للحد من جانب العرض إلا أن الاحتجاجات التاريخية في المنطقة أدت إلى وضع يتم فيه التسامح مع الإنتاج ولكن يقتصر على مناطق مختارة، بينما يستمر الجدل حول تقنينه، يتبع التهريب في جنوب تونس نفس النمط، رغم أن التهريب عبر الحدود التونسية الليبية يوصف بالتخريبي و"تحت رادار الدولة" إلا أنه تم التسامح معه لعقود من الزمن وفي كثير من الحالات يتم تنظيمه من قبل الدولة التونسية، فهي تدر دخلا لآلاف العائلات في المناطق الحدودية، يتم تنظيم التجارة في السلع الاستهلاكية على وجه الخصوص بطريقة تجعلها كثيفة العمالة بشكل خاص، حيث يستطيع التجار العاديون أخذ كمية محدودة من السلع في كل رحلة وهو نمط مرئي في جميع أنحاء المنطقة غالبا ما تحدث طرق التهريب في المناطق التي استبعدت من الاستثمار الرسمي من الدولة وتتميز بانعدام التنوع الاقتصادي⁽³⁾.

ثالثا: مفارقات استجابة حكومات المنطقة المغاربية للجريمة المنظمة عبر الوطنية

إن الروابط المعقدة بين الدول والمهربين لا تقتصر على المغرب العربي فحسب، بل يمكن العثور عليها في جميع أنحاء منطقة الساحل، وكذلك في مناطق أبعد في أوروبا، أمريكا اللاتينية وآسيا، ومع ذلك فقد أثبتت أنها قوية وديناميكية بشكل خاص في المنطقة المغاربية والساحل⁽⁴⁾.

لا يعني أي من هذا أن كل أو معظم الدخل من الاقتصادات غير المشروعة عبر الوطنية في المنطقة المغاربية موجهة إلى السكان الفقراء والمهمشين، يتم تجميع الكثير من الأرباح من قبل مجموعات صغيرة من الممولين والمتاجرين بالبشر لكن حقيقة أن بعضا منها يحافظ على سبل العيش المحلية يمنح الجريمة المنظمة عبر الوطنية الاندماج في سياسات التوزيع الإقليمية التي لها عواقب حاسمة لكيفية هيكله مقاربات السياسة تجاه هذه القضية حيث تبرز ثلاث نقاط⁽⁵⁾:

(1)- EU Trust Fund for Africa، Op cit، p. 3.

(2)- Jihane Ben Yahia et al، Op cit، p. 3.

(3)- Ibid. p. 1.

(4)- Ibid. p. 5.

(5)- Ibid. p. 4.

3-1/ إن تضمين الاقتصادات غير المشروعة في سياسات التوزيع يعني ضمنا أن أدوار كل من الفساد وضعف قدرة الدولة كأسباب جذرية للظاهرة قد تم الافراط فيها، فزيادة قدرة الدولة على الانفاذ وحدها لن تقلل من حجم التهريب أو زراعة القنب طالما الأنظمة المعنية لها مصلحة في الحفاظ على هذه المعدلات لتجنب الانتفاضات في المناطق المتضررة، وبالتالي فالتنمية غير المتكافئة والتفاوتات الإقليمية كعامل أساسي في صعود الاقتصادات غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة المغاربية.

3-2/ يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لسبل عيش السكان المحليين الذين يعتمدون على الاقتصادات غير المشروعة. مثلا عندما زادت الجزائر من التحصينات على حدودها مع المغرب، انهار نشاط اقتصادي كبير عند تلك الحدود لتهريب البنزين، فواجهت المجتمعات المحلية البطالة وأزمة الصحة العامة وزيادة السرقة وجرائم العنف. حتى لو تم تقليص الاقتصادات غير المشروعة بنجاح، فبدون تدخلات سياسية محددة سيتم الاضرار بالصحة العامة والحوكمة واستقرار الدولة نفسها.

3-3/ هناك حاجة ماسة لبرامج تنموية حول الجريمة المنظمة العابرة للحدود والاقتصادات غير المشروعة في شمال افريقيا. في الوقت الذي تتواجد فيه البرامج الإنمائية الهادفة يغيث التمويل أو أنها مجزأة أو غير مناسبة للسياق المحلي، فبدون استراتيجيات تنموية مبنية على فهم المجتمعات المحلية والتي يتم تصميمها واختبارها وتحسينها بالتعاون مع المجتمعات المحلية، ستكون فعالية الاستراتيجيات الأمنية التقليدية محدودة.

ودون خطط تنموية واقعية حتى المساعدة تصطدم عند المصادر المقترحة من قبل السياسيين الأوروبيين مع عدم وجود شركاء موثوق بهم في البلدان التي يتم تعويض هشاشة الدولة واستغلالها من قبل الميليشيات، مع التنبؤات الديمغرافية بأن سكان الساحل سيتضاعفون إلى 600 مليون بحلول عام 2040، 50% منهم شباب تحت سن الثلاثين وأزمة مناخية شديدة من شأنها أن تحول المنطقة خلال عقدين إلى أكثر المناطق جفافا على الكوكب⁽¹⁾.

من المسلم به أن انتشار الأسلحة الخفيفة يمثل تهديدا لأمن المدنيين في العديد من هذه البلدان، حيث زادت تجارة الأسلحة غير المشروعة وكذلك عدد الإصابات والوفيات. إن زيادة الوعي بهذه القضايا هي إحدى الخطوات المهمة للمجتمع المدني للوصول إلى المجتمعات المحلية والحصول على دعمها في مكافحة التهريب المكثف للأسلحة، في الوقت نفسه، تعمل منظمات المجتمع المدني لمناصرة الحكومات من أجل السيطرة على الأسلحة والسعي إلى التعاون على هذا المستوى⁽²⁾.

في جميع أنحاء المنطقة يعد التعاون مع الاتحاد الأوروبي موضوعا حساسا فالبلدان الثلاثة (تونس، الجزائر والمغرب) لديهم مقاومة لأي سياسات أوروبية يمكن اعتبارها تدخلا في السيادة لا سيما ما يتعلق

(1)- Javier Martin, Op cit, pp.12-13.

(2)- Tersa Biscosi, Op cit.

بالتعامل مع المهاجرين داخل المنطقة المغاربية، حيث قوبلت مقترحات الاتحاد الأوروبي حول مراكز معالجة المهاجرين بالجدل ومع ذلك، فقد أبدت الدول الثلاث اهتماما بشكل أو بآخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في "إدارة الهجرة" من أجل تحقيق أهداف دبلوماسية وتنموية أخرى⁽¹⁾، في 2016 أطلقت الجزائر تحقيقات ضد ثلاث شبكات للاتجار بالبشر تضم 16 مرتكبا وأزيد من 33 ضحية، ولا تزال الملاحقات جارية بشأنها. حيث يظهر التسول القسري والعمل القسري من أهم أشكال الاتجار بالبشر في الجزائر، أما تونس، حيث يتعلق الاتجار بالبشر أساسا بالشابات التونسيات والمواطنين القادمين من منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا خاصة ساحل العاج، الذين يتم الاتجار بهم كخدم في المنازل وكثيرا ما يتم مصادرة جوازات سفرهم وتقييد حريتهم في التنقل وحجز رواتبهم، وأدت الاتفاقيات السياسية بين تونس وإيطاليا وزيادة الضوابط، إلى خفض كبير في عدد المهاجرين التونسيين المسافرين بالقوارب إلى إيطاليا⁽²⁾. حيث توضح الأدبيات اليوم أن كلا من الهجرة والإرهاب قد تمت أمنته، ويتم تلقي موارد غير متناسبة واهتماما استثنائيا مقارنة بالموضوعات الأخرى المدرجة على جدول أعمال السياسة في جميع أنحاء العالم، ومنطقة الشرق الأوسط المنطقة المغاربية ليست استثناء⁽³⁾.

يظهر مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات أنه هناك حاجة إلى توسيع نطاق أنشطة التوعية والتدريب للوصول إلى أنواع جديدة من الجهات الفاعلة، بينما في الوقت نفسه الحفاظ على التركيز على موظفي إنفاذ القانون وخاصة ضباط الخطوط الأمامية، بالإضافة إلى تعزيز الإحالة والتعاون بين الوكالات المختلفة التي تعمل من خلال ورشات العمل الاستراتيجية مع وكالات ذات الصلة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية⁽⁴⁾.

على مدى العقد الماضي بدأ الوفاق بين الدول والمهربين في التلاشي في بعض مناطق المغرب العربي والساحل حيث أصبحت المواجهات العنيفة بين المهربين والمسؤولين الحكوميين أكثر شيوعا بينما في عدد أقل بدأ المهربون في التعامل مع جهات فاعلة غير حكومية مثل الميليشيات والجماعات المتمردة لتوفير الأمن ضد تدخل الدولة⁽⁵⁾.

المطلب الرابع: دور الفواعل اللادولالية العنيفة في تقويض الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية

تشمل تنظيمات مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أنصار الشريعة والجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية التي نفذت أنشطة إرهابية في المنطقة المغاربية حيث يعد الإرهاب أخطر التهديدات على

(1)- Sophie Desmiat, Op cit, p. 35.

(2)-EU Trust Fund for Africa, Op cit, p.4.

(3)-Dina Mansour-Ill, "Counterterrorism policies in the Middle East and North Africa: A regional perspective", International Review of the Red Cross (IRRC), N° 103 (2021): p. 665.

(4)-EU Trust Fund for Africa, Op cit, p.7.

(5)- Jihane Ben Yahia et al, Op cit, p. 6.

الأمن الإنساني بمختلف أنواعه الشائعة-التقليدي-والخفية-النووي-التي تعد تهديدا لمستقبل البشرية جمعاء.

تتعلق التحديات الأمنية لدول المنطقة المغاربية بالتحديات الأمنية الناشئة عن جيرانها في جنوب الساحل، حيث تعاني منطقة الساحل المجاورة إلى الجنوب أكثر من المشاكل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى الهجرة، تهريب المخدرات والاضطرابات الاجتماعية والإرهاب⁽¹⁾.

أولاً: تطور وجود وانتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية:

من المشرق إلى المغرب العربي ولأكثر من ثلاثة عقود، كانت دول المنطقة تكافح التطرف العنيف المحلي، الذي ساهم في إدامة الصراعات في المنطقة، حيث أدى انسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان وأواخر الثمانينات، إلى جانب الانفجار الباكستاني الناجم عن المجاهدين العرب، إلى موجة من الانشقاقات الراديكالية، وأرسى الأساس للعنف المناهض للنظام في دول مثل الجزائر وليبيا، حيث أدى ذلك إلى زيادة الانفاق العسكري، الحروب، التدخل الأجنبي، الفقر، التفاوتات الاقتصادية والقبلية والطائفية ونقص التعليم في المنطقة⁽²⁾.

للإرهاب الإسلامي تاريخ طويل في المنطقة المغاربية. خلال الثمانينات، سافر مئات المقاتلين من المنطقة إلى أفغانستان لمحاربة الاتحاد السوفياتي. خلال التسعينات، في الجزائر شنت الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) وغيرها من المنظمات الجهادية حملة شرسة ضد الدولة أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين. ومع نهاية العقد، أدى صعود القاعدة والصدى العالمي الناتج عن أحداث 11 سبتمبر إلى تطور الجهاد في المغرب العربي⁽³⁾، بين عامي 2002 و2018 استحوذت المنطقة على ما يقرب نصف الإصابات المرتبطة بالإرهاب في العالم، بينما شكل عدد الهجمات الإرهابية 36.1% من الحوادث الإرهابية في العالم مقارنة بـ 9.8% بين عامي 1970 و1989 وفقا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020 تم تسجيل أكبر عدد من الوفيات في العالم نتيجة للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية بين عامي 2002 و2019 بأكثر من 96000 حالة وفاة⁽⁴⁾.

عملت الجماعات الإسلامية في المنطقة على إقامة روابط عابرة للحدود، في عام 2002 قتلت جماعة لها صلات بالقاعدة 21 شخصا بتفجير شاحنة مفخخة في كنيس يهودي في جربة في تونس، عام 2003 نفذ مهاجمون ملهمون من القاعدة وربما مرتبطون بها، سلسلة من التفجيرات الانتحارية المنسقة في الدار البيضاء، مما أسفر عن مقتل 45 شخصا، في الجزائر، أعلنت جماعة منشقة عن

(1)- Yahia H.Zoubir &Abdelkader Abderrahmane, Op cit, p. 20.

(2)- Dina Mansour-III, Op cit, p. 655.

(3)- Anthony Dworkin and Fatima-Zahra El Malki, **The Southern Front Line: Eu Counter-Terrorism Cooperation with Tunisia and Morocco**, (ECFR) European Council on Foreign Relations, N° 246 (2018): p. 3.

(4)- Dina Mansour-III, Op cit, p. 656.

الجماعة الإسلامية المسلحة ولاءها للقاعدة، وأعدت تسمية نفسها بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)، في 2007، قبل تنفيذ سلسلة من الهجمات الانتحارية في ذلك العام استهدفت أهدافا سياسية، دولية وأهدافا أخرى في الجزائر العاصمة، ردت تونس، المغرب والجزائر على موجة الهجمات الإرهابية⁽¹⁾. قبل توسع التنظيم في ليبيا، كان على الجهاديين السفر إلى العراق وسوريا لتلقي التدريب والخبرة من تنظيم الدولة الإسلامية، الآن يمكن للتنظيم بسهولة تجنيد أفراد عدد من الجماعات الإسلامية المتطرفة في المنطقة المغاربية، مثل: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر ومالي وأنصار الشريعة في تونس. ينطبق هذا أيضا على بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا⁽²⁾.

تمتلك القاعدة في الحقيقة حركة عالمية محبوكة، وهي مترسخة في ليبيا، حيث تعمل مجموعات مثل: أنصار الشريعة، سرايا الدفاع عن بنغازي وكذلك مجالس الشورى في بنغازي، درنة وسرت على تعزيز مصالح الحركة الأم. في غضون ذلك، ينشط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في البلدان المجاورة، حيث يستهدف عمال الإغاثة الغربيين والسياح⁽³⁾.

خلال السنوات القليلة الماضية نما الجهاد الدولي والإرهاب الداخلي ذي الجذور الإسلامية الراديكالية ببطء في شمال الجزائر وبحسب مجلة "الجيش" الدعائية التابعة لوزارة الدفاع الجزائرية فقد قتل عام 2017، 91 جهاديا مزعوما داخل الوحدات العسكرية لمحاربة الإرهاب واعتقل حوالي 70 جميعهم في الأقاليم الطرفية. كما وقع هجومان خطيران على الأقل في شمال البلاد افتعلهما فصيل محلي مرتبط بالتنظيم العابر للحدود "الدولة الإسلامية". رغم أن الأعمال الإرهابية واسعة النطاق مثل الاعتداء الدموي على موقع عين أميناس 2013 في المناطق الجنوبية، لم تتكرر على الحدود الشرقية إلا أن الوضع لا يزال غير مستقر⁽⁴⁾.

صنفت تونس جماعة أنصار الشريعة في تونس كمجموعة إرهابية في أغسطس 2013، مما أدى إلى تراجع نفوذها وتم اعتقال العديد من أعضائها أو فروا من البلاد في غضون ذلك، تم تأسيس جماعة جهادية اللواء عقبة بن نافع المنتسب لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الشعامبي الجبلية، بالقرب من الحدود التونسية مع الجزائر، حيث انخرطت في اشتباكات متفرقة مع قوات الأمن التونسية⁽⁵⁾.

حيث تجد الإشارة إلى أنه بينما سيطرت داعش على عناوين الأخبار وشغلت مسؤولي الأمن القومي على مدى السنوات الخمس الماضية فالقاعدة كانت تعيد بناء نفسها بهدوء. إن إعلانها عام

(1)- Anthony Dworkin and Fatima-Zahra El Malki, Op cit, pp. 3-4.

(2)- Caroline Varin and Dauda Abubakar, Op cit, p.80.

(3)- Bruce Hoffman, "The Transatlantic Alliance and Terrorism: Aligning Responses and Cooperation to Threats and Challenges", in *Terrorism and Transatlantic Relations Threats and Challenges*, edited by Klaus Larres and Tobias Hof (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2022), p.21.

(4)- Javier Martin, Op cit, p.9.

(5)- Anthony Dworkin and Fatima-Zahra El Malki, Op cit, pp. 4-5.

2017 عن فرع آخر -لتحرير كشمير- إلى جانب إحياء وجودها في أفغانستان منذ انسحاب الولايات المتحدة أواخر أوت 2021 وترسيخ نفوذها في سوريا، اليمن والصومال يؤكد على مرونة وحيوية هذا الكيان الإرهابي المستمرة⁽¹⁾.

مر الإرهاب في المنطقة المغاربية بمرحلة جديدة من التطور أعقاب الانتفاضات العربية التي بدأت أواخر 2010 في تونس، حيث سمح الانتقال من الاستبداد القومي إلى الارتباك ما بعد الثورة بعودة ظهور التطرف الإسلامي بشكل مفاجئ⁽²⁾ ورغم أن إعادة بناء القاعدة وتنظيمها يسبق الربيع العربي عام 2011 غير أنه لا يمكن إنكار أن الاضطرابات وعدم الاستقرار التي أعقبت تسارع وتحفيز عودة الحركة حيث كان التفاؤل الجامح يرى أن التطورات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية التحويلية التي اجتاحت شمال إفريقيا والشرق الأوسط قد حققت ما فشلت عقود من مكافحة الإرهاب في تحقيقه⁽³⁾ غير أن التكلفة الاقتصادية للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية ارتفعت بشكل مطرد منذ عام 2001، حيث بلغت ذروتها بأكثر من 62 مليار دولار عام 2016 تلاها انخفاض حاد إلى 4.7 مليار دولار عام 2019⁽⁴⁾.

أفادت التقارير أن مجموعات إقليمية مثل أنصار الشريعة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين⁽⁵⁾، هي الجماعات التي تنشط في منطقة المغرب العربي.

كما كانت هناك عودة للمقاتلين الإسلاميين إلى الجزائر، التي كانت مسرحاً لتصاعد مستمر في النشاط المسلح الراديكالي، هذه العودة للجهاديين ونشاطهم يقلق المغرب وموريتانيا⁽⁶⁾.

يبدو أن وسائل التواصل الاجتماعي والاحتجاجات المدنية جعلت الإرهاب مفارقة تاريخية لا صلة لها بمنطقة كان يعتقد أن التوق إلى الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي قد تغلب بشكل حاسم على القمع والعنف. في عدد مارس 2011 من مجلة "انسباير" أزال رئيس الدعاية للقاعدة أنور العولقي هذه الحجج بشكل مقنع "... وأتساءل ما إذا كان الغرب على علم بتصاعد نشاط المجاهدين في مصر، تونس، ليبيا، الجزيرة العربية، الجزائر والمغرب" حيث كانوا رغم الدعاية قادرين على الإفلات من العقاب وستمنح

(1)- Bruce Hoffman, "The Transatlantic Alliance and Terrorism: Aligning Responses and Cooperation to Threats and Challenges", Op cit, p.18.

(2)- Anthony Dworkin and Fatima-Zahra El Malki, Op cit, p. 4.

(3)- Bruce Hoffman, "The Transatlantic Alliance and Terrorism: Aliging Responses and Cooperation to Threats and Challenges", p.18.

(4)- Dina Mansour-III, Op cit, p. 657.

(5)- * وهي منصة جديدة تجمع الجماعات السابقة في منطقة الساحل التي قررت إنشاء عملياتها في الإقليم.

(6)- Javier Martin, Op cit, p.6.

الاضطرابات فرصا جديدة للجهاديين، وبالفعل كانت القاعدة من بين اللاعبين الإقليميين الذين استفادوا أكثر من الاضطرابات التي اندلعت في الربيع العربي⁽¹⁾.

في الآونة الأخيرة، بدأ الإرهاب السيبراني في المساهمة بشكل أكبر في العواقب الاقتصادية السلبية للإرهاب وفرض طبقة إضافية من التكاليف حيث تستثمر الحكومات والقطاع الخاص بشكل أكبر في التدابير الأمنية لحماية أنظمة المعلومات الاستراتيجية، غير أن البيانات المتعلقة بالتكاليف الاجمالية لبرامج وتدابير مكافحة الإرهاب في المنطقة غير متوفرة حيث أن معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا لا تقدم تقارير علنية عن هذه التكاليف، مما يجعل من المستحيل التحديد الدقيق للتكاليف الاجمالية لجهود مكافحة الإرهاب المرتبطة مباشرة بالنفقات الأخرى⁽²⁾.

ثانيا: الإرهاب يستخدم معالجة المظالم وتلبية التطلعات كاستراتيجية جديدة للاستقطاب:

استغل تنظيم الدولة الإسلامية المأزق السياسي في الصراع الذي يميزه انتقال السلطة إلى أيدي عدد كبير من الجماعات السياسية والمسلحة ومنافستها الشرسة لاحتكار السلطة، حيث يرجع هذا التفويض إلى تفكك الجيش خلال ثورة 2011 وعدم قدرته على حمل أصحاب المصلحة المعنيين على التجمع خلف رواية وطنية موحدة بعد وفاة القذافي ومن خلال تكييف الدعاية الأيديولوجية لمعالجة المظالم وتلبية التطلعات، حيث لا تدخر الدولة الإسلامية أي جهد لتصوير نفسها على أنها مزود للأمن الداخلي وكسلطة حاكمة شرعية في منافذها الدعائية المختلفة، من خلال تحقيق الاستقرار النسبي في الفوضى اللبية، حيث أعلن التنظيم علنا عن برامج التعليم الديني، جمع وتوزيع الزكاة الدينية، فضلا عن مشاريعه المتعلقة ببناء الدولة⁽³⁾، كما تسيطر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الموانئ والطرق السريعة وتضمن لنفسها مصدرا مستمرا للإيرادات من التهريب الذي يستخدم لاستقطاب المجتمعات المحلية من خلال توفير السلع والخدمات التي لا تستطيع الحكومة المركزية الممزقة تقديمها، ومن بين أهم ثلاث استراتيجيات لنجاح القاعدة في إعادة إحياء شبكتها العالمية دمج الاهتمامات المحلية بشكل فعال في استراتيجية عالمية للجميع⁽⁴⁾ وهو ما يعطي فهما خاطئا لدى البعض بأن الإرهاب يدعم الأمن الإنساني من خلال تلبية احتياجات المواطنين التي تعجز الحكومات عن تقديمها في أغلب الحالات، فضلا عن تقديم التصور القاضي بأنه مزود للأمن الداخلي في عدة مناطق مما يخلق تشويشا لدى المواطنين المهمشين وينخرطون في هذه التنظيمات.

(1)- Bruce Hoffman, "The Transatlantic Alliance and Terrorism: Aligning Responses and Cooperation to Threats and Challenges" Op cit, pp.18-19.

(2)- Dina Mansour-Ill, Op cit, p. 657.

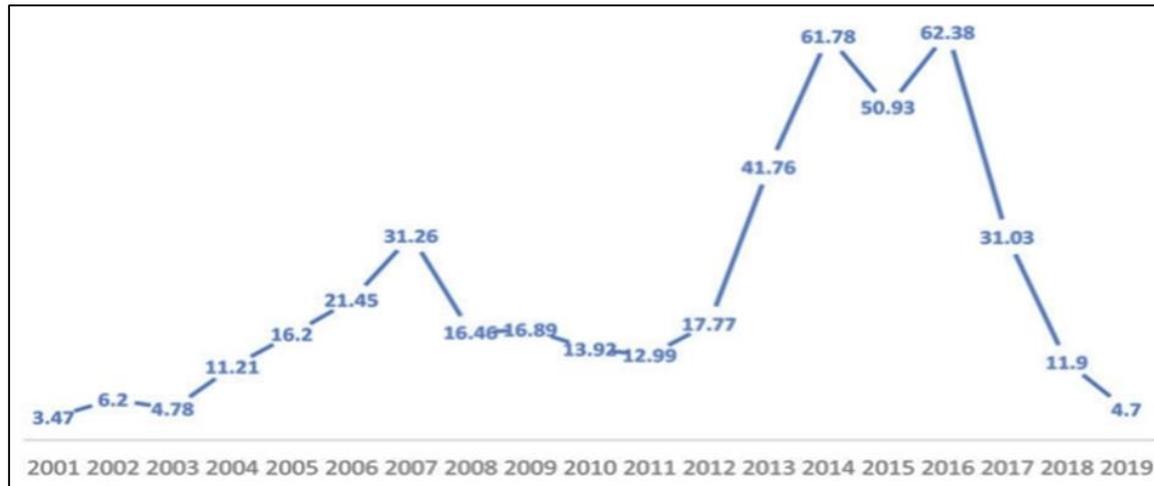
(3)- Caroline Varin and Dauda Abubakar, Op cit, p.90.

(4)- Bruce Hoffman, "The Transatlantic Alliance and Terrorism: Aligning Responses and Cooperation to Threats and Challenges" Op cit, pp.21-22.

ثالثا: حوكمة الاستجابات للقضايا الأمنية ومكافحة الإرهاب في المنطقة المغربية

وفقا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020، سجلت منطقة الشرق الأوسط والمنطقة المغربية أكبر انخفاض في الوفيات المرتبطة بالإرهاب للعام الثاني على التوالي، حيث انخفضت الوفيات بنسبة 87٪ منذ عام 2016، وهي أدنى المستويات المسجلة منذ عام 2003⁽¹⁾.

الشكل رقم 20: التكلفة الاقتصادية للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة المغربية 2001-2019



Source: Dina Mansour-III, "Counterterrorism policies in the Middle East and North Africa: A regional perspective", International Review of the Red Cross (IRRC) 103 (2021): p. 657.

تعد هذه النتائج محصلة للعديد من الاستراتيجيات والسياسات التي تبنتها دول المنطقة في مكافحة الإرهاب والتطرف، رغم أن الأدبيات واستراتيجيات مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودة ومستوردة إلا أن دول المنطقة دخلت في شراكات وتعاون وثيق في محاربة الإرهاب الدولي مع العديد من الشركاء خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحتى دول الساحل لتعزيز الأمن الإنساني في المنطقة فضلا عن محاولات تحقيق الأمن القومي.

أما التخوف من احتمال حصول الجهات الفاعلة اللادولالية بما في ذلك الجماعات الإرهابية ومؤيدوها على أسلحة الدمار الشامل، المواد الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية والنوية واستخدامها بشكل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين⁽²⁾، جعل حكومات المنطقة تتخبط في مختلف الاتفاقيات الدولية التي تحظر استخدام الأسلحة النووية على غرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في أوت

(1)- Dina Mansour-III, Op cit, p. 654.

(2)- س. بليل " الإرهاب النووي التهديد الخفي " الجيش، العدد 717 (أفريل 2023): ص 38.

2022 بنيويورك، حيث جددت الجزائر التزامها بتنفيذ المعاهدة التي تمثل حجر الزاوية في منظومة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وعنصرا أساسيا في منظومة الأمن الجماعي⁽¹⁾.

على مستوى التشريعات: وسعت كل من الجزائر والمغرب قوانينهما الخاصة بمكافحة الإرهاب استجابة لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتزايد، حيث سن المغرب تشريعات شاملة لمكافحة الإرهاب عام 2003. وسع نطاق تعريف الجرائم الإرهابية عام 2015 ليشمل الانضمام أو محاولة الانضمام إلى المنظمات أو الجماعات الإرهابية والمشاركة في التجنيد أو الأنشطة والتدريب لهذه المنظمات، كما وسعت اختصاص المحاكم الوطنية، وبالمثل أضافت الجزائر إلى قانون العقوبات لديها من أجل توسيع المسؤولية الجنائية فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب بمن فيهم أولئك الذين يدعمون أو يمولون أنشطتهم، واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتجنيد الإرهابيين من بين تدابير أخرى لتتماشى مع قراري مجلس الأمن 2178(2014) و 2199 (2015) ونظام عقوبات مجلس الأمن⁽²⁾.

تعد منطقة الساحل ذات أهمية حيوية لمنطقة شمال إفريقيا، لا سيما الجزائر التي تشترك معها في الحدود. تنظر الجزائر إلى منطقة الساحل على أنها منطقة شديدة الضعف وضرورة لأنها واستقرارها وكذلك تنظر أوروبا، لإبقائهم خارج أراضيها. لذلك أقامت الجزائر علاقات أمنية قوية مع واشنطن، التي تعتبر الجزائر مساهما رئيسيا في الحرب ضد الإرهاب الدولي، حيث أنها تتحمل 60% من عبء مكافحة الإرهاب في المنطقة بينما تغطي المغرب، مالي، النيجر وموريتانيا نسبة الـ 40% المتبقية⁽³⁾.

الجزائر تعتبر أمن واستقرار جيرانها مرتبطان مباشرة بأمنها، لذا تبذل جهودا جبارة من خلال تكييف التشكيلات العسكرية على كامل حدودها، بهدف إرساء موجبات الاستقرار في بلدان الفضاء المتوسطي لهذا الغرض ووعيا منها بحجم الخطر الذي يمثله الإرهاب على الأمن والاستقرار الإقليميين لم تتخلف عن القيام بمبادرات وتقديم الدعم لجيرانها، من أجل تنسيق الجهود على أساس نظرة مشتركة من خلال مبادرة لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC⁽⁴⁾، تتبع الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط المنطقة المغاربية نهج " من أعلى إلى أسفل" حيث يتم تحديد، فهم وتأطير التهديدات الأمنية من الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية من قبل جهاز الدولة والنخبة السياسية⁽⁵⁾.

تتعاون البلدان في جميع أنحاء المنطقة في إطار أطر ثنائية ومتعددة الأطراف مثل: اتحاد المغرب العربي، جامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون الدولي، مجموعة العمل

(1) - المرجع نفسه، ص. 39.

(2) - Dina Mansour-III, Op cit, p. 671.

(3) - Yahia H.Zoubir & Abdelkader Abderrahmane, Op cit, p. 23.

(4) - نسيم بوبرطخ، "المقاربة الأمنية للجزائر من أجل جوار أمن"، الجيش، العدد 694 (ماي 2021): ص. 50.

(5) - Dina Mansour-III, Op cit, p. 664.

المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أقامت المنطقة المغاربية ، شركات تعاونية قوية عندما تعلق الأمر بمنع الإرهاب ومكافحته في المنطقة لا سيما فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهاب الأجنبي⁽¹⁾.

كان للجزائر تأثير كبير على قضية مكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الأفريقي ومن خلال إدارة السلام والأمن التابعة لها، بحجة أن البلاء كان تهديدا مشتركا عبر وطني⁽²⁾.

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لعبت الجزائر دورا رئيسيا على الصعيدين الاقتصادي والعسكري وأخذت زمام المبادرة في نهج إقليمي لمكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي - نهج لا يعالج فقط الجوانب الأمنية للمشكلة، ولكن أيضا أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتنموية، فضلا عن جذورها الأيديولوجية والفكرية. وهي ليست بالضرورة استراتيجية شاملة⁽³⁾.

كانت الجزائر من بين البلدان التي سجلت عدم وقوع وفيات لأول مرة منذ 2011 على الأقل، و يمكن أن يعزى الدافع الرئيسي لهذه التحسينات إلى انخفاض الهجمات التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، ومن الممكن أن تكون عمليات الجزائر لمكافحة الإرهاب في المناطق الحدودية وبرامج مكافحة التطرف التي تديرها الحكومة، قد ساهمت في الانخفاض الأخير في الوفيات المرتبطة بالإرهاب⁽⁴⁾، تعتمد الجزائر على نهج يجمع بين التكتيكات (العسكرية) الصارمة لمحاربة الخلايا الإرهابية والتدابير (الوقائية) اللينة لمعالجة التجنيد من قبل السلفيين الجهاديين، وغيرها من الجماعات العنيفة الأخرى. بالنظر إلى تجربة الجزائر المضنية مع الإرهاب فقد تبنت البلاد نهجا فريدا يعترف بجهود "المصالحة الوطنية" باعتبارها العمود الفقري لاستراتيجيتها (الناعمة) لمكافحة الإرهاب⁽⁵⁾.

من جهتها عملت تونس على تغيير النهج أعقاب هجمات 2015 عبر الآلية الرئيسية لتنسيق المساعدة الأمنية مجموعة G7+6 - التي تضم سبع دول صناعية رائدة، إضافة إلى اسبانيا، بلجيكا، الاتحاد الأوروبي، سويسرا، تركيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يأخذ كل بلد أو منظمة زمام المبادرة في تقديم نوع معين من المساعدة الأمنية، وهي عملية مصممة لتجنب ازدواجية الجهود ولضمان أن يكون لجميع شركاء تونس دور جوهري⁽⁶⁾:

حيث أخذت ألمانيا والولايات المتحدة زمام المبادرة في مجال أمن الحدود (تمويل تركيب نظام المراقبة الالكترونية على طول الحدود التونسية الليبية الذي تديره وكالة الحد من التهديدات الدفاعية الأمريكية، أما ألمانيا قدمت معدات مراقبة متنقلة)، إيطاليا ركزت على مكافحة الاتجار بالبشر وعلاقتها بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك توفير سفن الدوريات وصيانتها إضافة لتدابير أخرى لتعزيز الحدود

(1)- Ibid. p. 677.

(2)- Yahia H.Zoubir &Abdelkader Abderrahmane, Op cit, p. 23.

(3)- Dina Mansour-III, Op cit, p. 669.

(4)- Ibid. p. 654.

(5)- Ibid. p. 668.

⁶ Anthony Dworkin and Fatima-Zahra El Malki, Op cit, p. 10.

البحرية، أما فرنسا والمملكة المتحدة مسؤولة عن مجال أمن الطيران وتدريب التونسيين على الاستجابة الأولية للحوادث الإرهابية، كما عملت المملكة المتحدة على أمن الفنادق.

كانت الهجمات الإرهابية في الدار البيضاء عام 2003 هي الدافع للتغيير في سياسة المغرب لمكافحة الإرهاب وأدت إلى الخطوة الأولى نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب تتكون من ثلاث ركائز⁽¹⁾:

(1) تعزيز الأمن الداخلي، (2) محاربة الفقر والتهميش، (3) السيطرة على القطاع الديني والخطاب الديني من أجل الترويج لتفسير أكثر اعتدالا للإسلام.

الركيزة الأولى تألفت من تكتيكات مركزة على الأمن وصارمة تهدف إلى تحسين أداء قوات أمن البلاد عن طريق التدريب السبراني، مسرح الجريمة القضائي، التدريب على التحقيق الجنائي للشرطة والمدعين العامين، التدريب متعدد الأطراف والتمارين العملية لتحسين أمن الحدود والقدرات على مكافحة الاتجار غير المشروع والإرهاب والتعاون في توفير التدريب للشركاء في شمال وغرب أفريقيا.

الركيزة الثانية والثالثة: تركز سياسة المغرب "الناعمة" لمكافحة الإرهاب على محاربة الفقر والسيطرة على القطاع الديني بهدف معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، فتركيزها على التعليم، مساعدة الشباب في العثور على عمل، ومساعدة المحرومين والمهمشين في المجتمع، فضلا عن التمسك بالتعاليم الإسلامية للمذهب المالكي يميزها عن سياسات مكافحة الإرهاب الأخرى في المنطقة.

كانت تونس أحد الشركاء الرئيسيين في المنطقة للاتحاد الأوروبي لا سيما في أعقاب الانتقاضات العربية والنجاح النسبي في الانتقال الديمقراطي، بالنسبة لخطر الإرهاب، التزمت تونس والاتحاد الأوروبي بتكثيف تعاونهما في الأمن ومكافحة الإرهاب مع التركيز على الهجرة والتنقل، مما يعكس تصور الاتحاد الأوروبي للإرهاب على أنه تهديد خارجي تقليدي، والهجرة والتنقل عل أنها مخاوف أمنية خطيرة⁽²⁾، أما التعاون الثنائي، منذ عام 2013، تعاونت الجزائر بشكل مكثف مع تونس في مجال الجمارك ومكافحة الإرهاب وأمن الحدود، تظهر التقارير الرسمية أن التعاون الأمني بين الجزائر وتونس على طول الحدود قد جنب البلدين عددا من الهجمات الإرهابية، حيث تمثل تونس منطقة عازلة مهمة لعدم الاستقرار في ليبيا. لا يزال التعاون في أمن الحدود بين الجزائر وتونس على رأس الأولويات، بما في ذلك، عملية عسكرية برية وجوية جزائرية تونسية مشتركة ضد معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة الحدودية، مما أدى إلى تدمير مخابئ الإرهابيين وقنابل محلية الصنع⁽³⁾.

فضلا عن الجهود الحثيثة لنزع وتدمير الألغام الأرضية، بعد مصادقة الجزائر على اتفاقية اوتواو المتعلقة بحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد. رغم عدم جدوى الخرائط التي استلمتها البلاد من فرنسا

(1)- Dina Mansour-Ill, Op cit, pp. 667-668.

(2)- Ibid. p. 676.

(3)- Ibid. p. 677.

خلال السنوات السابقة وتحرك الألغام من مكانها الأصلي بفعل انجراف التربة، وفت الجزائر بالتزاماتها حيث أعلنت يوم 31 ديسمبر 2016 انتهاءها من عمليات نزع وتدمير الألغام المضادة للأفراد بالشريريين الحدوديين الشرقي والغربي⁽¹⁾.

تركز الفواعل العنيفة على سياسة الاستقطاب ونقل صورة نمطية للأفراد على أنها المزود الأفضل والدائم لخدمة معينة (الأمن، الغذاء، الصحة،) لتضمن الالتفاف حولها ومناصرتها وبالتالي تحقيق أغراضها بأقل التكاليف، لذلك صار لزاما على الحكومات الموازنة بين المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لنشاط مجموعة أو تنظيم معين مع التكاليف البشرية التي لا يمكن بأي شكل من الأشكال تقديرها أو تعويضها.

(1) - ر . الجواني، نفس المرجع، ص. 61.

المبحث الثالث: معوقات تواجه فواعل الأمن الإنساني اللادولالية وسبل إصلاحها

تكافح منظمات المجتمع المدني في المنطقة لتطبيق الممارسات والأساليب المبتكرة نظرا لمواردها المالية المحدودة والافتقار إلى التآزر مع المؤسسات والمنظمات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن الأطر القانونية الحالية في بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية تحد من الممارسات المبتكرة وتعوق وكالات منظمات المجتمع المدني من التصدي للتحديات البيئية⁽¹⁾، التي تنعكس على الحياة الأمن الغذائي، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي وحتى الأمني.

المطلب الأول: تحديات تعيق نشاط وفعالية الفواعل اللادولالية في تعزيز الأمن الإنساني

لا تعتبر الحكومات منطقة المغرب العربي منظمات المجتمع المدني شريكا حقيقيا في صنع السياسات خاصة في المجالات الحساسة مثل الأمن لذلك تسمح بهامش بسيط في قضايا أخرى أقل حساسية مثل حالات الإغاثة، التعليم ومجال البيئة والتنمية المستدامة.

تحد بعض التحديات قدرة المجتمع المدني على التواصل مع الجمهور بشأن القضايا الأمنية أو توفير إشراف فعال، فتقليد السرية المحيط بقطاع الأمن يجعل محاولات تنظيم أو إعلام الجمهور بسياساته وأنشطته صعبة، كما أن إعطاء الأولوية لمخاوف الأمن القومي على الحريات المدنية وحقوق الإنسان يعني أن هناك مجالا أقل للمطالبة بالمساءلة من قطاع الأمن، فضلا عن عدم كفاية الدعم للشفافية والمساءلة الديمقراطية لقطاع الأمن لصالح المساعدة التقنية التي تركز على قضايا الفعالية والكفاءة دون مراعاة للرقابة الديمقراطية⁽²⁾.

أولا: تحديات متعلقة بالتمويل:

من المهم ملاحظة التناقضات التي تسببها أنظمة تمويل المانحين والتي تجعل من المستحيل في بعض الأحيان هيكلية المشاريع على المدى الطويل، إذا كنا نرغب في العمل مع المجتمعات المدنية المتزايدة النضج، من المهم أن نكون قادرين على تحديد مناهج جديدة ومبتكرة، لكن أيضا أن نكون قادرين على دعمها على مدى فترة زمنية طويلة بما يكفي لضمان التنمية المستدامة وتعزيز تلك المجتمعات، لأن المجتمع المدني المغربي وأيضا أماكن أخرى يمثل قوة يجب دعمها وتشكيل تحالفات معها⁽³⁾.

تتبع العقبات الأخرى من محدودية الموارد المتاحة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة مقارنة بتلك التي تعمل في القضايا الخيرية والصحة، مما يشكل تحديات إضافية لمنظمات المجتمع المدني في هذا المجال. خلال جائحة كوفيد-19 توقف عمل العديد من منظمات المجتمع المدني حيث

(1)- Emad Adly. **The Role of Civil Society Organizations in Raising Awareness of the Green Transition in the Southern Neighbourhood. Obstacles, Practices and Potential for the EU'S Support**, Policy Brief eur meSCo IE Med, N° 110 (2020): p.1.

(2)- DCAF- Geneva Centre for Security Sector Governance, **Civil Society SSR Backgrounder Series**, (Geneva: DCAF, 2019), p. 8.

(3)- Pierre Salignon, Op cit.

تم تعليق الأنشطة الحيوية، حيث واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات خطيرة مثل التأخير في العمليات، نقص التمويل، صعوبات في التعاون والتنسيق مع الشركاء وتقليص الحجم لعدم دفع رواتب الموظفين والايجازات والافتقار إلى المنصات التكنولوجية للعمل بكفاءة مع احترام تدابير التباعد الاجتماعي⁽¹⁾.

تؤكد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) ومراسلون بلا حدود (RSF) أن الدول في هذه المنطقة أصبحت أكثر استبدادية على نحو يضر بحقوق الإنسان والحريات، حيث أصبحت المجتمعات المدنية مركبة ومشتتة على الرغم من رغبتها المشتركة والقوية في التغيير، كما أثبتت فجوة الأجيال مع الشباب أنها تجزئة جديدة يمكن أن تكون مكانية (عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية، بين المدن الكبرى والبلدات المتوسطة الحجم والأحياء الفقيرة وتعلق بالهجرة بين المناطق والتنقل)، وهي مالية أيضا (صعوبة الوصول إلى الموارد العامة وتطوير جمع التبرعات الخيرية والخاصة المحلية)، أو مدى وضوح الإجراءات (الوصول إلى وسائل الإعلام، صناع القرار والجهات الفاعلة الدولية)⁽²⁾.

كما تشمل التحديات الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، آثار تغير المناخ بسبب زيادة انبعاثات غازات الدفيئة التي تؤثر على الوصول إلى المياه، الغذاء والطاقة، فقلة الوصول إلى المياه المأمونة الصالحة للشرب والرف الصحي يؤثر على صحة الناس. كما أن زيادة مخاطر الكوارث (التصحّر، الجفاف، وموجات الحر) بسبب تغير المناخ، مما أدى إلى الهجرة غير النظامية والنزوح، فضلا عن التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي أيضا تهديد خطير للمنطقة بالإضافة إلى تلوث الأرض، المياه والهواء، والذي يرتبط ارتباطا مباشرا بأنظمة إدارة النفايات غير المستدامة والقمامة البحرية. فضلا عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالنشاط والسلوك البشري التي لها تأثير كبير على بيئة المنطقة⁽³⁾.

ثانيا: تحديات متعلقة بمخاطر البحث، البيئة والرقمنة

ممارسة درجة ضبط عالية من قبل النخب السياسية الحاكمة على مخاطر البحث المغاربية، فضلا عن عدم كفاية مواردها البشرية والمادية وتدهور حالة العلوم الاجتماعية، وهو ما أثر سلبا في بروز نخبة من الباحثين من أبناء المنطقة كنواة لها. إضافة لعدم قدرة هذه المخابر إلى الهيئة التشريعية بنفس الدرجة التي تصل إليها فئات مصلحة أخرى، فضلا عن مشكلة المصادقية التي تعاني منها بافتقادها لقنوات تمويل مستقلة (غير حكومية)، والعقبات الإدراكية التي وجدت النخب نفسها سجينة فيها بسبب مناهج التكوين المعتمدة⁽⁴⁾، فضلا عن التحديات البيئية، فالمغرب العربي الآن منطقة مهددة بالمياه حيث تعاني

(1)- Emad Adly, Op cit, p. 2.

(2)- Pierre Salignon, Op cit.

(3)- Ibid. p.3.

(4)- صالح زيان، نفس المرجع، ص. 2.

من ندرة المياه، وستصبح قريبا منطقة تعاني من نقص إمدادات المياه التي لن تكون كافية بشكل خطير للاحتياجات البشرية، الزراعية والصناعية، فبذل جهد دولي منسق لدعم البحث والاستثمار وتطوير البنية التحتية لمواجهة التهديد قبل أن يقوض الحياة الزراعية والحياة الحضرية في المنطقة هو إجراء حاسم لبناء الثقة كما هو الحال في أي من المجالات الأخرى، حيث يمكن أن يساعد البحث التعاوني في تحسين قدرات البحث والتطوير العامة في المنطقة المغاربية⁽¹⁾ خاصة إذا اقترن بالثورة الرقمية حيث يتطلب **التحدي الرقمي** مهارات وموارد جديدة وتبدي الطرق المعتادة للإدارة والتعرض بسبب الاختلالات عبر الانترنت بين الأصوات المهيمنة والفئات المستبعدة، تصاعد التحديات الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير، وكشفت عدم المساواة وفرضت ضغطا على الاستقرار العام⁽²⁾.

ثالثا: تحديات متعلقة بالشركات متعددة الجنسيات:

تتمتع معظم بلدان المغرب العربي بخصائص تمنع الاستثمار الأجنبي المباشر -على سبيل المثال، القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات، مثل اشتراط أن تعمل الشركات الأجنبية مع شركاء محليين وتستخدم المدخلات المحلية. ولا يزال التكامل المالي عبر الحدود محدودا، مما يعكس حالة التعاون الاقتصادي الإقليمي⁽³⁾.

• **الحواجز الجمركية:** تبلغ رسوم الاستيراد على المنتجات الزراعية 28% في المغرب و31% في تونس. تم تشديد الحواجز الجمركية وغير الجمركية في الجزائر في أوائل عام 2018 مع حظر مؤقت على استيراد حوالي 850 فئة من السلع، وتوسيع قائمة السلع الخاضعة لضريبة انتقائية بنسبة 30% وزيادة الرسوم الجمركية بشكل كبير (حتى 60%) لبعض المنتجات الأخرى⁽⁴⁾.

• هناك منافسة متزايدة من مواطني البلدان غير المغاربية من الجنوب وكذلك العمال من الصين وأوروبا، الذين يتم توظيفهم في كثير من الأحيان بموجب ترتيبات تعاقدية في سياق المشاريع الاستثمارية، كما أن الصعوبات في الحصول على بطاقة الإقامة وتصريح العمل تحد من حركة العمال. تتطلب العديد من بلدان المغرب العربي تأشيرات للمواطنين من بلدان المغرب العربي الأخرى ومن بقية العالم، بالإضافة إلى متطلبات التأشيرة، فإن مدة الإقامة محددة ب 90 يوما⁽⁵⁾.

رابعا: تحديات متعلقة بالإرادة السياسية:

في مجال النقل، لا يزال الطيران عبر باريس أسهل من الطيران مباشرة بين البلدين، غالبا ما يكون للأكاديميين في نفس المجال اتصال ضئيل مع بعضهم البعض إلا من خلال الاجتماعات في أوروبا أو

(1)- I William Zartman, Why the Maghreb matters threats, opportunities and options for cross-border cooperation in North Africa, Accord 22 (2011): p. 99.

(2)- Emad Adly, Op cit, p. 2.

(3)- Alexei Kireyev et al the rest of stuff of International Monetary Fund, Op cit, p. 11.

(4)- Ibid. p.15.

(5)- Ibid. p.17.

شرق البحر الأبيض المتوسط، أو تلك التي ترعاها المنظمات الأجنبية، التغطية الإخبارية للجيران متحيزة وحذرة. في المجال الأمني، يوجد تعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا أكثر من المغرب العربي وبدلا من تشكيل مجتمع أمني مثل مناطق الاتحاد الأوروبي أو الناتو، تتسلح الدول بعضها ضد بعض وتناقش مخاطر الهجوم⁽¹⁾، ورغم أن هذه البلدان وقعت مؤخرا مبادرة الحزام والطريق للصين التي تشمل المنطقة المغاربية، حيث وقعت كل من الجزائر، تونس، ليبيا والمغرب اتفاقيات شراكة لمبادرة الحزام والطريق مع الصين، حيث كلن التركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي، من خلال الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء، كما تغطي مبادرة الحزام تعاوننا أوسع مثل تيسير التجارة والمساعدة الفنية⁽²⁾.

خامسا: التحدي الأمني القادم من الساحل:

كانت مالي تشكل بؤرة التوتر الأكثر عنفا في منطقة الساحل من منطلقات مصدرها التهميش واللاتوازن الجهوي وضعف الحكومات المركزية المتعاقبة في تجسيد التنمية الاقتصادية في شمال مالي ما أدى إلى حدوث انقلاب عسكري أطاح بالرئيس الأسبق "أما دو توماني توري" سنة 2012 لتتمكن الحركات الانفصالية من السيطرة على المدن الرئيسية بشمال مالي على غرار "غاو" و"تومبكتو" لتتضم النيجر إلى التهديد المتزايد للجوار واشتعال الحدود مجددا بعد الانقلاب الأخير أوت 2023. بعد أن كانت مسرحا لنشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والفصائل المسلحة الأخرى ومركز عبور لمقاتلي الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة⁽³⁾.

سادسا: تحديات متعلقة بالنهج المتبع:

عند تقييم سياسات واستراتيجيات مكافحة الإرهاب في المنطقة، فإن أحد التحديات والقيود ينطبق على جميع البلدان: غالبا ما تكون البيانات متفرقة أو غامضة أو واسعة للغاية، الاحصائيات والبيانات النوعية والتحليلات محدودة "غير موثوقة"، وغالبا ما تتعارض مع السلطات نفسها، علاوة على ذلك، تركز الغالبية العظمى من المؤلفات على تقييم التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب بين دول المنطقة والاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، مع عدد قليل من الدراسات التي تتبنى نهجا تحليليا متعمقا تجاه هذه السياسات في سياقها المحلي⁽⁴⁾، إن العقبة الرئيسية على طريق زيادة التعاون هي

(1)- I William Zartman, Op cit, p. 97

(2)- Alexei Kireyev et al the rest of stuff of International Monetary Fund, Op cit, p. 7.

(3)- نسيم بوبرطخ، "التحديات الأمنية والاقتصادية في الساحل الجزائري تسعى لجوار إقليمي آمن" الجيش، العدد 686 (سبتمبر 2020): ص ص.51-52.

(4)- Dina Mansour-III, Op cit, p. 666.

نزاع الصحراء الغربية، هذا الخلل المستمر بين الجزائر والمغرب الذي يمنع التعاون الإقليمي في جميع المجالات⁽¹⁾.

تسعى البلدان وراء مصالحها الوطنية الخاصة في كل جانب آخر من جوانب الشؤون الدولية، وهذه الشراكات الدولية-رغم نية الرد على تهديد أمني مشترك-لا تختلف. رغم مبادرات حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية، فإن مبادرات التعاون في مكافحة الإرهاب مع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من قبل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد أعطت الأولوية لـ "مرونة الدولة" على "مرونة المجتمع"⁽²⁾.

المطلب الثاني: سبل الإصلاح لدعم الجهات الفاعلة اللادولالية في تحقيق الأمن الإنساني

قام 25 جهة فاعلة في المجتمع المدني من منطقة المغرب العربي من ذوي الخلفيات الأكاديمية، الدعوة والنشاط بوضع مجموعة من التوصيات التي يمكن ان تسهم في تحسين التنمية الإقليمية للمناطق الحدودية في المغرب الكبير وفي نهاية المطاف تعزيز تكامل المنطقة⁽³⁾.

أولاً: مستويات الإصلاح لدعم الجهات الفاعلة اللادولالية في تعزيز الأمن الإنساني

1-1/ على المستوى الوطني:

يجب أن تركز الدول على تنمية مناطقها الحدودية من خلال انشاء مناطق اقتصادية حدودية والاستثمار في البنية التحتية والحد من التفاوتات الاجتماعية داخل البلدان وأن تصاحب هذه العملية مجموعة من الإصلاحات⁽⁴⁾.

الزيادة الكبيرة في فرص العمل هي ضرورة لإبعاد الشباب عن الاغتراب، اليأس والهجرة وإرهاب القاعدة، حيث تشارك دول الاتحاد الأوروبي المتوسطة هذه الحاجة لضمان الاستقرار في منطقة يشكل الإرهاب فيها والضغط الديمغرافية تهديدا مباشرا⁽⁵⁾.

1-2/ على المستوى المشترك بين الدول:

يجب اتخاذ خطوات نحو حل النزاع بين المغرب والجزائر وذلك عن طريق حل القضايا الحدودية بدءا بفتح الحدود بين الجزائر والمغرب والجزائر وليبيا. وإنشاء هيئات مختلفة، بما في ذلك لجنة المراقبة وحل النزاعات، مع وجود مراقبين دوليين محايدين محتملين لتقديم الدعم الفني، وهو منتدى يمثل المواطنين المغاربة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز الديمقراطية القائمة على الوصاية، إضافة

(1)- I William Zartman, Op cit, p. 97.

(2)- Dina Mansour-III, Op cit, p. 676.

(3)- Friedrich Ebert Stiftung and MENA Peace & Security Project Bureau Tunisia, **To Tackle the Security Challenges in the Maghreb: Focus on Regional Development!** Policy Recommendations by Civil Society Actors from Tunisia, Libya, Morocco and Algeria, (Lebanon: Friedrich Ebert Stiftung, 2020), p. 1.

(4)- Ibid. p. 2.

(5)- I William Zartman, Op cit, p. 97.

لذلك، يجب إنشاء لجنة مكلفة بصياغة ميثاق جديد لاتحاد المغرب العربي، وسيكون من الضروري إحياء ومراجعة المؤسسات غير النشطة الموجودة بالفعل داخل المنطقة.

1-3/ على المستوى الإقليمي:

تتسبب اتحاد المغرب العربي الذي سيسهل بدوره الإصلاحات الضرورية لتعميق اندماج المغرب الكبير، حيث تحتاج حكومات المنطقة إلى تحسين التكامل الاقتصادي لمكافحة التهريب والاتجار لإنشاء منطقة تجارة حرة تسمح بالحركة غير المقيدة للأشخاص والبضائع. سيكون لتنسيق الضرائب والتعريفات الجمركية تأثير إيجابي على حركة البضائع وسيجعل الاتجار غير المشروع عبر الحدود أمراً عتيقاً، كما يمكن للنهج الاجتماعية أن تقلل من التفاوتات في الأسعار والأجور والظروف الاجتماعية، حالياً تتباين مقاربات الدول حيث تدعم ليبيا والجزائر بشدة الغذاء، الماء والطاقة وهو ما لا يحدث في تونس والمغرب. يرتبط التغيير في الدخل الحقيقي بالتغيير في الانفتاح مما يعزز من الحد من الفقر من خلال تسريع النمو. كما أن إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة يقلل من أسعارها للمستهلكين لأنه في المغرب العربي يتكون الجزء الفرعي من التجارة البينية من السلع الأساسية التي يستهلكها الفقراء بشكل رئيسي، فإن تأثير التكامل الإقليمي على رفاهية الفقراء من إلغاء التعريفات يجب أن يكون إيجابياً إلى حد كبير⁽¹⁾.

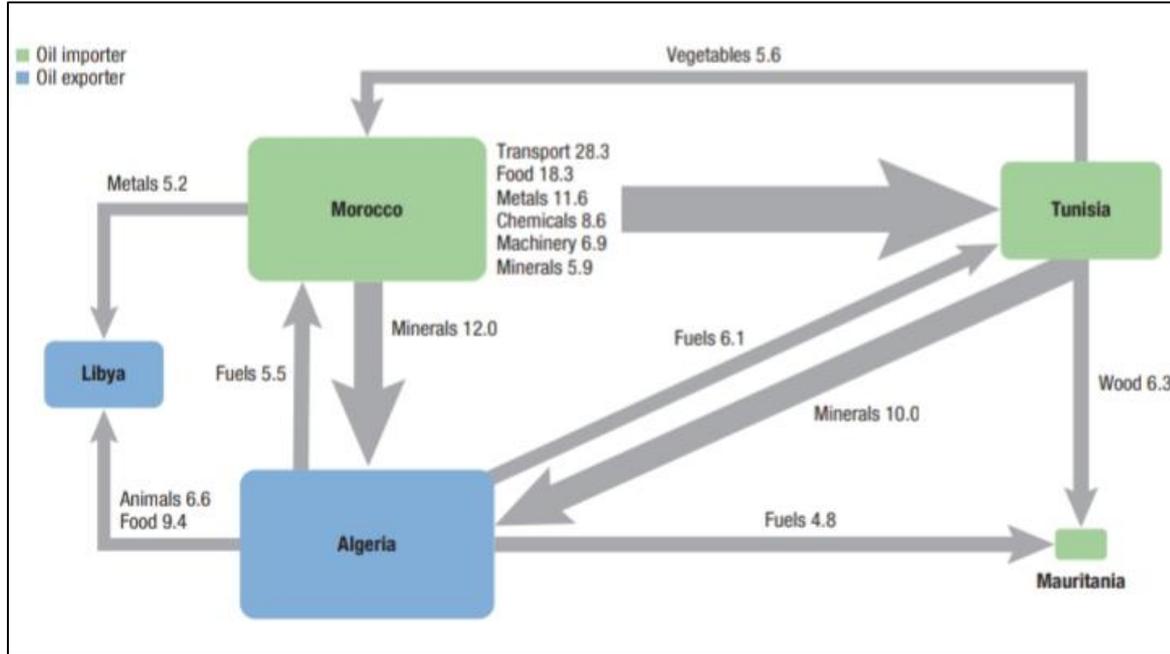
ثانياً: المكاسب المحتملة للتعاون عبر الحدود:

يشير تحليل النموذج الاقتصادي الذي أجراه معهد بيترسون للاقتصاد الدولي والتكامل الإقليمي والعالمى إلى أن منطقة التجارة الحرة الكاملة بين بلدان المنطقة المغاربية ستحقق حوالي مليار دولار وحتى هذا الرقم المتواضع سيضاعف نطاق العلاقات التجارية داخل المنطقة ويمهد الطريق لتعميق العلاقات في المستقبل، وبناء على حسابات نموذج الجاذبية، سيتوسع إجمالي التجارة المغاربية بمقدار 4-5 مليار دولار وسيرتفع إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في حين أن هذه التوقعات نظرية، إلا أنها تحمل وعداً بتخفيض حواجز التجارة والاستثمار في المنطقة المغاربية⁽²⁾.

(1)- Alexei Kireyev et al the rest of stuff of International Monetary Fund, Op cit, p.27.

(2)- I William Zartman, Op cit, p. 97.

الشكل رقم 21: يوضح إمكانيات التجارة البينية المحتملة بين الدول المغاربية



Source: Alexei Kireyev et al the rest of stuff of International Monetary Fund, Op cit, p.24.

حيث يوضح الشكل طاقات المبادلات بين الدول المغاربية حيث تتمتع الجزائر بميزة نسبية في انتاج الوقود الذي يمكنها من تزويد جيرانها (تونس، موريتانيا والمغرب) وليبيا بالطعام والحيوانات، في المقابل يمكن أن تكون المغرب موردا هاما للمعادن في المنطقة، أما تونس فيحتمل أن تزود المغرب بالخضر، موريتانيا بالخشب والجزائر بالمعادن. تعد كل من الجزائر وليبيا بلدانا مصدرة للنفط بينما المغرب، تونس وموريتانيا مستوردة للنفط. وهذا يعني أن المكاسب التي ستتحقق من تعزيز التجارة البينية ستفوق الأرقام المقدمة في حالة وجود رغبة حقيقية في التعاون البيني الذي أصبح ضرورة أكثر من أي وقت مضى.

مع تزايد انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة في المغرب وتونس، ولكن بدرجة أقل في الجزائر على الجانب التنظيمي، تبنت الجزائر والمغرب وتونس تشريعات متعلقة بجرائم الانترنت والأمن السيبراني، مما قد يمكن من إزالة الحواجز التجارية وكذلك التنسيق التنظيمي في انتشار وتسريع تبني التقنيات المالية الجديدة وتعزيز التكامل المالي الأكبر، البنك المغربي الجديد للاستثمار والتجارة الخارجية⁽¹⁾ الذي يهدف إلى تسريع التكامل المالي الأكبر، حيث سيفيد هذا الأخير النمو ومع المخاطر المرتبطة بالتقلبات المالية المرتفعة المحتملة يجب أن تدار بعناية⁽²⁾.

* تأسس هذا البنك الإقليمي عام 2017 برأسمال 500 مليون دولار مشترك بالتساوي بين الدول الخمس، يهدف إلى - (1) تعزيز التكامل المالي وتعزيز التجارة والاستثمار داخل المنطقة من خلال إزالة الحواجز التنظيمية والمؤسسية التي تعيق تنمية التمويل داخل المغرب العربي.

(2) - Alexei Kireyev et al the rest of stuff of International Monetary Fund, Op cit, p.13.

الجزائر لديها الموارد البشرية والمادية لتوليد انطلاقة جديدة، الأمر الذي يتطلب أيضا إرادة سياسية، تأمل الجزائر في أن يؤدي الإلغاء الفعلي لقاعدة 51/49% التي تطلبت ملكية 51% من جميع المشاريع من قبل مواطنين جزائريين (والتي لا تزال تنطبق على القطاعات الاستراتيجية) إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾، سيخلق التكامل سوقا متكاملًا كبيرًا يضم ما يقرب من 100 مليون مستهلك، وهي مجموعة بلدان يمكن مقارنتها عدديًا بالبلدان الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم، مثل، الفلبين، مصر وإثيوبيا. سيتجاوز الناتج المحلي الإجمالي المغربي المشترك لعام 2017 360 مليار دولار وهو ما يمكن مقارنته مع الناتج المحلي الإجمالي لجنوب أفريقيا أو الامارات العربية المتحدة أو النرويج، وسيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي حوالي 4000 دولار من حيث القيمة الاسمية وحوالي 12000 دولار للفرد من حيث القوة الشرائية من شأن السوق المتكاملة أن تخلق حوافز قوية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، روح الابتكار ونقل التكنولوجيا.⁽²⁾

كجزء من مكافحة التهريب والاقتصاد غير المشروع، يجب توحيد المخططات الثانوية يجب على الدول المغاربية واتحاد المغرب العربي تحفيز قطاع التعليم، ويمكن توحيد البرامج الأكاديمية والديبلومات، وكذا إنشاء برنامج للتبادل بين البلدان المغاربية للطلاب والمعلمين، إن إنشاء مناطق لتبادل المعرفة من خلال إنشاء جامعات تركز على التعاون والتنمية المحلية يمكن أن يعزز هذه المجالات.

هناك حاجة إلى استثمار كبير في البنية التحتية لتشجيع التكامل الأعمق لدول المغرب الكبير، بما في ذلك توسيع الطريق السريع بين المغرب العربي لدمج جميع الدول الأعضاء وإنشاء خط سكك حديدية بين بلدان المغرب العربي⁽³⁾.

المستويات الأدنى التي تتعلق بالرأي العام، الإعلام، المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية، لا يمتلك أي من هؤلاء الثقل الذي قد يجده المرء في دولة أكثر تقدما، لكنهم موجودين، والقادة ليسوا غير حساسين تجاههم، سيكون المجتمع المدني مصدر الضغط في غياب التعددية السياسية، حيث أظهرت الدراسات أن التكامل يحدث عندما يصبح منصة حزبية عبر البلدان التي يحتمل أن تتكامل، وهذا صحيح بالنسبة للتعاون وهو شكل أكثر مرونة من التكامل. حتى الآن لم يحدث، لذا من الضروري جهد أقل رسمية تقوده المنظمات غير الحكومية لإيصال رسالة فوائد التعاون إلى مستويات صنع القرار⁽⁴⁾.

(1)- Yahia H.Zoubir &Abdelkader Abderrahmane, Op cit, p. 31

(2)- Alexei Kireyev et al the rest of stuff of International Monetary Fund, Op cit, p.19.

(3)- Friedrich Ebert Stiftung and MENA Peace & Security Project Bureau Tunisia, Op cit, p. 2.

(4)- I William Zartman, Op cit, p. 98.

المطلب الثالث: توصيات لدعم الفواعل اللادولالية في المنطقة المغربية

أولاً: نداء مراكش

يعد نداء مراكش للعمل⁽¹⁾ دعوة للإصلاحات عبر المنطقة عن طريق تعزيز العناصر التالية⁽²⁾:

• **المساءلة:** زيادة الشفافية وتقوية المؤسسات للسيطرة على الفساد وضمان المسؤولية المشتركة عن السياسات الشاملة.

• **المنافسة:** النهوض بالقطاع الخاص من خلال تنظيم أفضل لبناء اقتصاد حيوي.

• **التجارة والتكنولوجيا:** الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار ورعاية التجارة وجذب الاستثمار الأجنبي

لتنويع وتطوير مصادر جديدة للنمو وخلق فرص العمل.

• **لا يتخلف أحد عن الركب:** بناء شبكات أمان قوية وتمكين الفئات المحرومة، بما في ذلك الشباب،

النساء وسكان الريف واللاجئين.

• **الفرصة:** خلق بيئة عمل متكافئة لجميع الناس من خلال النمو والانصاف - دعم الانفاق الحكومي

والضرائب العادلة والإصلاح الهيكلي.

• **العمل:** الاستثمار في الأفراد وتجهيز العمال للاقتصاد الجديد من خلال التعليم لتعزيز المساواة

والازدهار

يعتمد الأمن قبل كل شيء على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتطوير مجتمع واقتصاد

سليمين، حتى لا ينجر الشباب إلى حفرة اليأس والتمرد، حيث يبحث العاطلون عن منافذ يأسهم في

الإرهاب والجماعات الجهادية، وشبكات المخدرات والتهريب. من دون زيادة في مستويات التعاون

والتنسيق بين البلدان المغاربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، منطقة الساحل ستستمر في كونها

كعب أخيل لأية جهود في مجال الأمن الإقليمي⁽³⁾.

تمثل الأمم المتحدة آلية حوكمة عالمية لذلك يتوجب العمل على تفعيل وكالات الأمم المتحدة في

جميع المناطق لنشر أفكار القضاء على الفقر وليس فقط وضع برامج ومشاريع دون الوقوف على تحقيق

أهدافها وذلك بالعمل على إنفاذ الأجنداث الإنسانية في مقابل الأجنداث السياسية وإشراك باقي الفواعل

المدنية والاقتصادية وجعلها جزءاً من الحل وإلقاء المسؤوليات على جميع أصحاب المصلحة في منطقة

(1) - * في يناير 2018، اجتمع ممثلون من أكثر من 20 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك جميع

البلدان المغاربية، في مراكش في مؤتمر إقليمي بعنوان " الفرص للجميع: تعزيز النمو والوظائف والشمولية في العالم العربي

" شارك في تنظيمه المغرب، الحكومة، صندوق النقد الدولي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. قدم

المؤتمر منتدى للمسؤولين الحكوميين وممثلي القطاع الخاص وأعضاء المجتمع المدني لتبادل وجهات نظرهم حول

انخفاض النمو وعدم المساواة والتجارة والمساءلة الحكومية والفساد.

(2) - Alexei Kireyev et al the rest of stuff of International Monetary Fund, Op cit, p.3.

(3) - I William Zartman, Op cit, p. 99.

معينة بالتركيز على المكاسب المطلقة مقابل المكاسب النسبية، ونشر الوعي بشأن التهديدات التي تحاصر الأمن الإنساني في جميع مناطق العالم وتوفير التدريب اللازم لبناء القدرات على التصدي للصدمات واكتساب المنعة لدرء المخاطر المتجددة التي تعرقل تكريس الأمن الإنساني وتعوق القضاء على الفقر كأحد ركائز المشاريع العالمية التنموية للنهوض بأجندة الأمن الإنساني.

ثانيا: المخرج التنموي للأزمات الأمنية

يمكن أن تكون التنمية مخرجا للأزمة الأمنية في الساحل: دول الساحل أفقر دول العالم على الإطلاق، وفق لمختلف التقارير الدولية، لما تواجهه من تحديات اقتصادية، ضغط ديموغرافي، حروب أهلية وعدم استقرار سياسي. فإذا كان انعدام الأمن يعرقل جهود التنمية في هذه المنطقة فإن الضعف الاجتماعي والاقتصادي يؤججان الصراعات واللا أمن، مساعدة دول الساحل لضمان أمنها الاقتصادي والتقليل من الفقر يعد أهم مخرج من حالة اللا استقرار التي تعرفها وفقا لما اعتبره أحد الخبراء الاقتصاديين البارزين الذي أكد بأن " محاربة الإرهاب في الساحل مرتبط أساسا بالقضاء على الفقر⁽¹⁾. الحل التنموي آلية تعتمد على دول الاتحاد الأوروبي للإبقاء على الشباب المغربي في بلدانهم لذلك تتكبد الدول عناء تمويل البرامج التعليمية، الثقافية والبيئية في بلدان المنطقة المغاربية لحماية الأمن الإنساني للفرد الأوروبي من الاغتراب الثقافي والانصهار الحضاري والتنافس الاقتصادي الذي يفرضه المهاجرين غير النظاميين في أوروبا وهو نفس النهج الذي أصبحت تعتمد بلدان المنطقة المغاربية لمحاصرة تهديدات الأمن الإنساني القادمة من الساحل.

على المستوى الدولي: هناك حاجة إلى الدعم من حيث التحكيم والوساطة، هذا الدعم من شأنه أن يتيح نزع السلاح في المنطقة. بما أن المنطقة المغاربية حدود طبيعية بين الجهة الجنوبية لأوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء، يجب على الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي المشاركة في عملية التكامل في منطقة المغرب العربي، كما يمكن للجهات الفاعلة الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، المساهمة في تنمية منطقة المغرب الكبير الأكثر تكاملا واستدامة وازدهارا. في النهاية يمكن أن يحدث هذا تأثيرا إيجابيا على التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، مما يجعل المساعدة الأمنية مهمة على المدى الطويل⁽²⁾.

ثالثا: تفعيل أدوار القطاع الخاص والمجتمع المدني

للقطاع الخاص والمجتمع المدني أدوار يلعبانها من خلال السعي النشط للمشاركة داخل المنطقة. يشير تكامل المنتجات بين بلدان المغرب العربي إلى فرص عمل كبيرة غير مستغلة، ويعد الشعور

(1) - نسيم بوبرطخ، " التحديات الأمنية والاقتصادية في الساحل الجزائر تسعى لجوار إقليمي آمن"، الجيش، العدد 686 (سبتمبر 2020): ص. 52.

(2) - Friedrich Ebert Stiftung and MENA Peace & Security Project Bureau Tunisia, Op cit, p. 3.

بالمسؤولية المشتركة أمرا ضروريا لأنه لا يوجد أي صاحب مصلحة لديه نفس البصيرة أو الخبرة اللازمة لمعالجة جميع جوانب أجندة التكامل الإقليمي المعقدة⁽¹⁾.

إن تنويع الشركاء الاقتصاديين يسمح لدول المنطقة من التخلص من الضغوط والشروط السياسية ويمنحها قوة تفاوضية للحصول على صفقة رابح-رابح ويرفع المنافسة بين العملاء الاقتصاديين من الملح العمل على توسيع التعاون المدني وغير العسكري وغير الاستخباراتي للولايات المتحدة مع شركائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات القليلة المقبلة⁽²⁾.

من المهم التركيز على الحاجات المجتمعية وتعديل المسار نحو الانطلاق من أسفل إلى أعلى وفق مقارنة تأخذ بخصوصية المجتمعات وتكشف إمكانيات الابتكار والتعلم التي تتوافر عليها المجتمعات التي تستهدف من طرف آليات الحوكمة العالمية وذلك باستغلال الفرص التي توفرها العولمة والثورة الرقمية التي انتجت مع التحديات الجديدة طرقا مبتكرة للعمل وتسهيل الوصول إلى الموارد وبناء أعمال حرة مدعومة بقوة التكنولوجيا.

(1)- Alexei Kireyev et al the rest of stuff of International Monetary Fund, Op cit, p.32.

(2)- Dina Mansour-III, Op cit, p. 675.

خلاصة

تعاني المنطقة المغاربية من عدة تحديات هيكلية وبنوية زاد من تفاقمها التحدي الصحي كوفيد-19 الذي أدخل العالم في حالة من عدم اليقين بشأن السياسات الواجب اتباعها في ظل إجراءات التباعد الاجتماعي التي زادت من التفاوتات الاجتماعية والفوارق الاقتصادية، فضلا عن تحدي المناخ حيث تعمل موجات الجفاف على زيادة التخوف من ندرة الموارد المائية التي تهدد المنطقة أساسا فضلا عن الهجرات بسبب الأوضاع المشتعلة في الحدود مع دول الساحل (مالي والنيجر) بسبب الانقلابات العسكرية، مما يجعل بلدان المنطقة مقصدا ومعبرا في آن واحد للباحثين عن فرص حياة أفضل ومن مدخل عولمة التهديدات والتحديات على بلدان المنطقة الدخول في شراكات لتحقيق أجندات الأمن الإنساني ومحاولة تحقيق مقاصد خطة التنمية المستدامة التي لا تفصلنا عنها سوى سبع سنوات.

جميع أطراف المصلحة في المنطقة مدعوون للتعاون على تعزيز الأمن الإنساني والقيام بالتزاماتهم تجاه المواطنين والأفراد بما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب، وذلك عن طريق حوكمة الممارسات والدخول في شراكات مع مختلف الأطراف لصياغة رؤية بعيدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة مع الفئات الضعيفة والمهمشة، حيث على الحكومات أن تقوم بصياغة السياسات وتقديمها وتقوم الفواعل الأخرى بنشر اللوائح والمعايير. أين يقوم المجتمع المدني بالمراقبة، المساءلة والضغط حتى لا تخرج السياسات عن المسار، والقطاع الخاص يعمل على إقامة مشاريع تنموية تضمن فرص عمل وتساهم في زيادة دخل الفرد وتعد أولى خطوات القضاء على الفقر.

الخاتمة

للفواعل اللادولالية دور هام في حوكمة الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية من خلال تواجد مجموعة من الفواعل اللادولالية التي تنشط في المنطقة وتساهم بمجموعة من الآليات في تحسين الأمن الإنساني غير أنها تخضع لمجموعة من العراقيل التي تحد من فعاليتها حيث تعاني من أزمة ثقة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة التي تمارس تضيقا على هذه الفواعل من حيث التمويل ومجال النشاط. انطلاقا من هذا الواقع توصلنا إلى أن الفواعل اللادولالية يكون لها دور في نطاق الحدود التي تسمح بها الدول في المنطقة المغاربية، لأنها دول قومية حديثة تشكك دائما في كل ما هو خارجي وغير حكومي من التدخل في الشؤون الداخلية أو الحد من سيادتها.

ومن خلال فصول هذه الدراسة التي ساهمت في تجميع عدد من الافتراضات القائمة والتصورات تم إثبات صحة الفرضيات التي انطلقنا منها:

- تم اختبار الفرضية الأولى عبر الإحاطة بمختلف حيثيات مفاهيم الدراسة الأساسية: الأمن الإنساني والفواعل اللادولالية، المفهوم الأخير الذي شكل عاملا جديدا ومهما يمكنه التأثير على صنع السياسات العالمية، الدولية وحتى المحلية وصولا إلى وحدة التحليل الأساسية ومحور الدراسة "الفرد" من خلال التركيز على الأمن الإنساني. هذه الفواعل وأدوارها المهمة التي يضطلع بها والتي يمكن الاستفادة والاستزادة بها في دعم وتعزيز الأمن الإنساني. نشاط هذه الفواعل في بيئة ديمقراطية تمكن من تعظيم المكاسب المحتملة لدور هذه الفواعل بتقوية أهم الأدوار (المساءلة، الشفافية والشرعية)، وحتى الفواعل غير الشرعية اليوم بفضل الأدوات التي تم استحداثها للتعامل معها حيث تم إشراكها في إعادة بناء الدول من خلال إدماجها في المجتمعات، هذه الجهات التي أصبحت تعبر عن تطلعات الشعوب ومطالبها عن طريق العنف لتحقيق المطالب وتمثيل المجتمع.

- تظهر التفاعلات في مختلف المجالات عن وجود شبكة من العلاقات تربط الفواعل اللادولالية بالفواعل اللادولالية مع بعضها البعض، فالصورة النمطية عن انسحاب الدولة أمام تنامي أدوار الفواعل اللادولالية صورة ضبابية يشوبها بعض التضليل لأن الواقع يؤكد أن هناك نوعا من التفويض أحيانا والتخلي من قبل الدولة للفواعل اللادولالية عن بعض المجالات بشكل طوعي وتشاركي، حيث يمكن للأمن الإنساني كمجال تجتمع فيه القضايا حقوق الانسان، حماية البيئة، التحرر من الخوف والحاجة، الصحة، الثقافة أن يستفيد من الميزة النسبية التي تضفيها الفواعل اللادولالية إلى الجهود الرسمية وآليات الحوكمة العالمية دفعا للتركيز على البشر في كل الخطط، البرامج، المشاريع والاتفاقات.

- يهدف كل من الفواعل الرسمية من حكومات ومنظمات دولية والفواعل اللادولالية إلى محاولة تحقيق التنمية الإنسانية ولو اختلف مجال النشاط فالأمن الإنساني الأرضية اللازمة للبدء في

مشاريع التنمية والفواعل اللادولالية هي أحد الأطراف الفاعلة المساهمة في جهود تحقيق هذا الهدف، عبر مجموعة من الآليات وإن كانت الفواعل غير الشرعية العنيفة تقوض جهود تعزيز الأمن الإنساني. من هذا المنطلق يتضح أن الأمن الإنساني كهدف يقع في مجال محصور بين إمكانيات حوكمة السياسات وفق مقاربة تشاركية تجمع كل أصحاب المصلحة للنهوض بالأمن الإنساني وبين مجموعة من التهديدات التي تحاصر أمن الأفراد سواء من قبل دول فشلت في القيام بدورها في حماية أمن الأفراد أو عدم رغبتها في ذلك، وبين فواعل عنيفة استخدمت كل أساليب الاستقطاب واستغلت حالة اللاتيقين لتقدم نفسها كمزود بديل للأمن. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

• أما الفصل الأخير والذي قمنا فيه بدراسة مقارنة بين دول المنطقة المغاربية لإبراز دور الفواعل اللادولالية لدعم الأمن الإنساني حيث تبقى الفرضية الثالثة قيد التجميد لأن المنطقة تحمل العديد من المفارقات من التضييق على بعض الفواعل اللادولالية التي يمكنها دعم الأمن الإنساني مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المدعومة أساساً من جهات خارجية، في حين لا يتم استغلال إمكانيات المنطقة الاقتصادية للحصول على صفقات تكفل نقل التكنولوجيا وتزيد فرص توفير وظائف لامتناهات البطالة وعدم وجود حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي فضلاً عن مفارقات التعامل مع الجريمة المنظمة وانكشاف الحدود على أزمات الجوار وتراكم التهديدات القادمة من الجوار الساحلي، مما يفاقم من تأزم الوضع الإنساني في المنطقة ويتم نقل عدم الاستقرار إليها فضلاً عن جعلها منطقة عبور للهجرات البيئية والأمنية نحو أوروبا.

من خلال دراسة دور الفواعل اللادولالية في حوكمة الأمن الإنساني توصلنا إلى النتائج التالية:

- وتوصلنا إلى أن قوة الفواعل اللادولالية لا تهدد بالضرورة مكانة الدولة أو وظائفها بل بالعكس تسند الدولة وتعوض غيابها خاصة في حالات الطوارئ أين يستوجب تكاتف الجهود وتعاون جميع الفواعل في أوقات الأزمات، فتجسير الهوة بين هذه الفواعل وفق مقاربة تشاركية يساعد على تخطي الصدمات. التعامل مع الفواعل الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الربح بإدخالها في صنع السياسات وتنفيذها وجعلها جزءاً من الحل فضلاً عن طريق سياسة الإبلاغ.
- حالة اللاتيقين التي صارت تشهدها الأنظمة والشعوب في ظل تعدد المراكز والولاءات التي تحيلنا إلى عصور وسيطة سبقت حالة النظام الدولي الحالي، فضلاً عن حالة الاستقطاب التي تمارسها مختلف الفواعل للوصول إلى أهدافها مع استغلال التطور الرقمي

والتكنولوجي حيث أضحت مجالاً للصراع كما كانت مجالاً للتعاون والتقارب فهي سلاح ذو حدين يسهم في تعميق عقدة اللاتيقين ويفتح المجال للاستقطاب.

- إدماج الفواعل اللادولالية في سياسات التحرير من الخوف والفقر يزيد من فرص محاصرة تهديدات الأمن الإنساني ويقدم حلولاً للمشكلات الإنسانية الجماعية فنية ومبتكرة من صميم قدرات وإمكانيات فاعل لا تحد نشاطها بيروقراطيات تمتاز بالمرونة، الخبرة، الفعالية، السرعة، طالما أحسنت الدول هذه المميزات ووجهتها نحو مركزية الإنسان في جميع السياسات وركزت على إنفاذ التوجيهات والمعايير في مقابل إدارة المشكلات والاستجابات المشتركة.

- تحييد دور الفواعل العنيفة اللادولالية التي تتسبب في انتكاسات الأمن الإنساني بإشراك الفواعل اللادولالية غير العنيفة كالمنظمات غير الحكومية والدخول في شراكات بينية ومتعددة الأطراف لمواجهة مهددات الأمن الإنساني التي تفرضها التهديدات الجديدة من جهة والتي تفرضها الفواعل العنيفة من جهة ثانية يعظم مكاسب الأمن الإنساني.

- الأدوار الطوعية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تحقيق الأمن الإنساني تجعل هذا الأخير ينحو إلى أن يغدو نظرية قائمة بحد ذاتها أهم مبادئها التحرر، الانعتاق والتمكين والتحول في الدراسات الأمنية من اعتبار الفرد وسيلة لتحقيق الأمن إلى اعتباره جوهر العملية الأمنية ومحور تنمية المجتمعات خاصة بعد تقرير التنمية البشرية المقدم للأمم المتحدة منتصف التسعينات، ومنذ النجاح الذي حققه الأمن الإنساني كأجندة في التسعينات والزخم الذي حظي به والالتفاف الدولي خاصة من الحكومة الكندية مما جعل المنظمات الدولية تمول العديد من البرامج، المشاريع والخطط للنهوض بواقع الأمن الإنساني العالمي حيث تعالت النداءات بإشراك الفواعل اللادولالية في جهود تحقيق الأمن الإنساني والاستفادة من المرونة، الخبرة وقدرات الرصد والمساءلة في أهم القضايا الحيوية.

بصفة عامة في المنطقة المغاربية، الأمن الإنساني لا يلقي الرواج المطلوب ولا النتائج المأمول الوصول إليها خاصة وأن السياسات المتبعة هي لاسترضاء الشركاء الأجانب من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من حماية لحقوق الإنسان وتكريس النظام الديمقراطي مقابل سياسة التمويل التي تسير وفق مبدأ المزيد للمزيد، وتبقى منطقة المغرب العربي مجرد مناولة لسياسات أوروبية لمواجهة التهديدات المحدقة بالأمن الإنساني للفرد الأوروبي.

لا تزال العديد من الإشكالات قائمة في طريق التنمية من منظور الحوكمة حيث تعجز الحكومات عن استيعاب هذه الفواعل ودائما ما تشكك في نواياها وتضييق الخناق على نشاطها رغم الإمكانيات والقدرات الفنية والتقنية التي تمكنها من افتكاك مكانة فاعلة لو توفرت البيئة المناسبة. فالحديث عن حوكمة الأمن الإنساني يتطلب مراجعة القوانين وجدية احترامها، تفعيل المساءلة، الرصد والشفافية، محاربة الفساد والتركيز على الاستثمار في طاقات البشر الواعدة، وابتكار طرق جديدة لتخطي الصدمات الإنسانية الصحية والبيئية والاقتصادية وحتى السياسية ووضع أسس متينة للانطلاق في عملية التنمية. وهنا تمت الإجابة عن الإشكالية المطروحة الفواعل اللادولالية تعمل على تعزيز الأمن الإنساني في المدى الذي تسمح به الفواعل الرسمية، خاصة لما يتعلق الأمر بوضع المعايير وشرعية الممارسات، ففي القضايا البيئية هناك هامش مشاركة وتدخل مساوي أو يفوق مبادرات الدول، أما القضايا السياسية لا يتم إشراك الفواعل غير الحكومية حتى وإن كانت السبب في جدولة القضية.

ولتحقيق فعالية أكبر للفواعل اللادولالية في حوكمة الأمن الإنساني في المنطقة المغربية نقترح مجموعة من التوصيات نردها كالتالي:

- تفعيل دور المجتمع المدني المحلي والاستفادة من الأدوار التساندية للأمن الإنساني وتثمين إنجازاته كتلك التي تنتشر في الصحراء مثل الزوايا، مجالس الأعيان والمشايخ وتعميمها على باقي مناطق الوطن التي تغيب فيها مثل هذه المبادرات وتعويضها بجمعيات الأحياء. كما يتوجب إعادة بناء الثقة بين المواطن والحكومة عن طريق تفعيل الديمقراطية التشاركية وإشراك المجتمع المدني في سن القوانين، وتكثيف الروابط والحوار بين القاعدة الشعبية والحكومات.
- تقديم حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي عن طريق رفع القيود الجمركية والمصرفية واستغلال حاجة الشركات متعددة الجنسيات للطاقة في افتكاك مكاسب واستغلال الميزة النسبية للمنطقة في الربط بين هذه الشركات والسوق الأوروبية والعمل على الحصول على صفقات تصب في صالح هذه الدول من خلال التركيز على الجانب القانوني في فرض نقل التكنولوجيا والخبرة لدول المنطقة في بنود الاتفاق والاعتماد على هيئات وصية ذات رؤية وبعد نظر والتدقيق في دفتر الشروط، وضع بنود رادعة في حالة الاخلال بشروط العقد وتقليل الخسائر قدر الإمكان في حال عدم ايفاء الشركة بتعهداتها.
- البحث في أسباب ضعف القطاع الخاص المحلي ومعالجتها والسعي لكسب قطاع خاص قوي قادر على المنافسة وفرض نفسه ليس فقط داخل المنطقة لكن أيضا تشجيع الاستثمار خارج المنطقة، من خلال معالجة الضعف في التكنولوجيا وإيجاد حلول للخروج من الفراغ والاعتماد فقط على مؤسسات الدولة في تسيير الصفقات مع الشريك الأجنبي.

- على الحكومات والمنظمات الدولية الاهتمام بآليات الانفاذ أكثر حتى لا يتم هدر الجهود المبذولة في رسم السياسات وتجميع الموارد وذلك عن طريق المتابعة، المساءلة، التحقيق وإنزال العقوبات على من يخترق القواعد وذلك بإعادة النظر في آليات الإلزام.
- على شعوب المنطقة المغاربية فرض منطق التعاون طالما أنهم قادرين على إحداث التغيير، وذلك ما رأيناه في عدة مناسبات منذ الربيع العربي وحتى يومنا هذا. ويبدو أن التكنولوجيا والعولمة توفران فرصا للتبادل والتواصل لا يستهان بها، طالما هناك مكاسب من التعاون عبر الحدود بين بلدان المنطقة المغاربية تكفل لشعوبها أمنه الإنساني وتحفظ كرامته.
- ضرورة الانفتاح على ما تقدمه الفواعل اللادولالية والاستفادة من الميزات التي تدعم الأمن الإنساني في المنطقة خاصة الأدوار التي يلعبها المجتمع المدني والمنظمات الحكومية، وتحديد الفواعل العنيفة التي تتسبب في تقويض الأمن الإنساني ومحاصرتها عن طريق التعاون البيئي والمتعدد الأطراف والاستفادة من التجارب الرائدة والآليات الجديدة لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- ضرورة الانخراط في مختلف الفعاليات والمبادرات الدولية والإقليمية التي تسعى إلى الرفع من الفعالية والفاعلية في سياسات وممارسات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة لما يتعلق الأمر بالتدريب وتأهيل الهيئات المتدخلة الفنية والمتخصصة، خاصة مصالح إنفاذ القانون، مما يتيح الاطلاع على التقنيات الجديدة في التحقيق، المتابعة والطب الشرعي والطرق المبتكرة خاصة ما يتعلق بمجال المعلوماتية والأمن السيبراني ومتابعة التحديات.
- الاهتمام بالجانب التنموي أكثر في السياسات الأمنية ودعم مبادرات السلام في المنطقة وحماية حدودها عن طريق ترقية الحوار بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية لتحقيق مكاسب إنسانية بالدرجة الأولى والنهوض بواقع الفرد المغاربي للحاق بالركب التنموي والاستثمار في الفرص التي تتيحها الفرص الرقمية أكثر وتقليل القيود على المشاريع المبتكرة ودعم الشباب الطموح والاستثمار في القدرات المغاربية.

قائمة المصادر والمراجع

أ/ قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولاً: المصادر

1. القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4.
2. القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 83.
3. سيعفان احمد، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي، انجليزي، فرنسي، (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، د. س. ن).

ثانياً: المراجع

1/ الكتب:

1. أحمد عبد الغفار محمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).
2. بدوي منير الخالدي وغالب، مترجمان، السياسة العالمية: التوجهات والتحولت، (المملكة العربية السعودية: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017).
3. بومنير كمال، "النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر الى اكسل هونيث"، ط. 1. (الجزائر: منشورات الاختلاف، 2010).
4. بيليس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط. 1. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
5. جندلي عبد الناصر، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة (الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010).
6. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط. 1. (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007).
7. حسونة نسرین محمد عبده، حقوق الإنسان: المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، ط. 1. (القاهرة: شبكة الالوكة، 2015).
8. زقاغ عادل، "القضية الأمازيغية: ايتولوجيا الأزمة"، في التحولات السياسية في الجزائر"، (الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2008).
9. زياني صالح وبن سعيد مراد، الحوكمة البيئية العالمية، قضايا واشكالات (الجزائر: قانة للنشر والتوزيع، 2010).
10. زياني صالح، بن سعيد مراد، مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، (الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010).

11. عرفة خديجة أمين محمد، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، ط. 1. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009).
12. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
13. عكروم لينده، تأثير التهديدات الأمنية على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، (الجزائر: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011).
14. فنسان فيليب دروز، "إخفاق خلايا التفكير الأمريكية"، في أوضاع العالم 2010، المحرر برتران بادي ودومينيك فيدال (لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2010).
15. قوجيلي سيد أحمد، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، ط. 1. (الأردن: المكتبة الوطنية، 2014).
16. مرسي مايا، المرأة والأمن الإنساني (الأردن: المكتبة الوطنية، 2011).
17. مركز الخليج للأبحاث مترجما، قضايا في السياسة العالمية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
18. الموسوي صفاء إبراهيم، الفواعل من اللا دولاتية والأمن العالمي بعد عام 2001، (بغداد: مطبعة جعفر العصامي، 2021).
19. وايت برايان ريتشارد لينتل وسميث مايكل، قضايا في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث مترجما وناشرا، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004).

2/ المجالات العلمية المحكمة

1. أدام شهزاد، "الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية"، سياسات عربية، العدد 8، (2014).
2. أعراج سليمان، " من رقان إلى هيروشيما"، الجيش، العدد 694 (ماي 2021).
3. البسام بسام عبد الله، الحكومة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11 (2014).
4. بليل س. " الإرهاب النووي التهديد الخفي " الجيش، العدد 717 (أفريل 2023).
5. بن سعيد مراد، " من الحكومة الدولية إلى الحكومة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحكومة البيئية العالمية"، المستقبل العربي، العدد 421، (د، س، ن).
6. بن سعيد مراد، صالح زياني، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9 (2013).

7. بن عنتر عبد النور، "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، (صيف 2002).
8. بوبرطخ نسيم، "التحديات الأمنية والاقتصادية في الساحل الجزائري تسعى لجوار إقليمي آمن" الجيش، العدد 686 (سبتمبر 2020).
9. بوبرطخ نسيم، "المقاربة الأمنية للجزائر من أجل جوار آمن"، الجيش، العدد 694 (ماي 2021).
10. بوحريص محمد الصديق، مترجما، "الحوكمة العالمية التنموية والأمن الإنساني، استكشاف الروابط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2 (2012).
11. الجواني ر.، "هكذا واجهت الثورة خطي شال وموريس" الجيش، العدد 717 (أفريل 2023).
12. حمشي محمد مترجما، فكرة المجتمع المدني في الجنوب الكبير، سياسات عربية، العدد 52 (2021).
13. حمشي محمد وزقاغ وعادل، عن السياسة ما بعد الدولية: تعايش بين نظامين أم عصر وسيط جديد؟ سياسات عربية، العدد 54 (2022).
14. حموتة فاطمة، "استراتيجية التشبيك كمحل لتفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 1، (يونيو 2010).
15. خالد حنفي علي، "إشكاليات تداخل الصراعات السيبرانية والتقليدية"، السياسة الدولية، العدد 208 (2017).
16. خالد حنفي علي، "مداخل محفزة لـ «بناء السلام» في مناطق الصراعات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 206، المجلد 51، (2016).
17. زقاغ عادل وخلافة وهاجر، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، (2014).
18. زياني صالح، غرف التفكير وإشكالية أداء العمل البرلماني في المنطقة المغاربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2 (2012).
19. سليمان سميرة مترجما، الإنسان ككيان مرجعي للأمن؟ النزعة الإنسانية باعتبار أنها إحدى قطاعات الأمن، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2، (2012).
20. عبد الصادق، عادل، "أنماط الحرب السيبرانية" وتدايعاتها على الأمن العالمي، السياسة الدولية، العدد 208 (2017).
21. العتبي محمد الفاتح عبد الوهاب، "منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف"، الحوار المتمدن، العدد 2724، 31 جويلية، 2007.

22. قليل علاء الدين، المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود" المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا" دفا تر السياسة والقانون، العدد 2 (2022).
23. لموشي طلال، بخوش سامي، نحو مقاربة تضمينية لدور الفواعل غير الدولاتية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 3(2015): المجلد 02.
24. ناجي عبد النور، دور المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر "دراسة الأحزاب السياسية" مجلة الفكر، العدد 3 (د، س، ن).
25. يوسف خوله محي الدين، " يازجي أمل، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، (2012).

3/ الأطروحات والمذكرات

أ/ أطروحات الدكتوراه:

1. حمشي محمد، " النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل" (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017).
2. زقاغ عادل، " النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية" (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة: 2009).
3. لموشي طلال، "دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا" (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015).

ب/مذكرات الماجستير:

1. أدري صفية، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل المضامين الأمن الإنساني" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012/2011).
2. حقاني حليلة، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2011).
3. منصور رؤوف، "الهجرة من منظور الأمن الإنساني" (مذكرة ماجستير في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة سطيف، 2010).
4. نوري عزيز، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012/2011).

4/ التقارير والملتقيات العلمية

أ/ التقارير:

1. الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، 2000.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير العربي للتنمية الإنسانية 2009 (نيويورك: جامعة أكسفورد للإعلام، 2009).
3. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "تقرير التنمية البشرية 2014 المضي في التقدم بناء المنعة لدراء المخاطر"، 2014.
4. البنك الدولي، "إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص" التقرير السنوي 2019، 2019.
5. تقرير برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، نحو إطلاق شبكة لمنظمات المجتمع المدني لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية 2008، بيروت، 2008.
6. غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، موجات الحر الشديدة وحرائق الغابات وكيفية التعامل معها، 2023.
7. كوفي عنان، تقرير في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، الأمن وحقوق الإنسان للجميع، الجمعية العامة، 2005.
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية"، تقرير التنمية الاجتماعية الثالث، 2019.
9. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة، الدوحة، 2023.
10. المنتدى العربي لاسترداد الأموال، دور المجتمع المدني في استرداد الأموال المنهوبة، لندن، الجلسة الخاصة الثالثة للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة، 2013.
11. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2012.

ب/ الملتقيات العلمية:

1. زايد أحمد، المجتمع المدني وتحقيق الأمن الإنساني، (ورقة قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول: منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي الشامل، القاهرة، مصر، من 28-30 نوفمبر 2011).

5/ المواقع الإلكترونية

1. امحد برقوق، "الأمن الإنساني ومفارقات العولمة"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/22: <http://berkouk.mhand.yolasite.com>

2. امحمد برقوق، " الأمن الإنساني مقارنة ايتمو-معرفية »تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/23
<http://berkouk.mhand.yolasite.com>
3. محمد أحمد علي العدوي، " الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان"، تم تصفح الموقع يوم:
madawyp@yahoo.com 2019/12/12
4. عرفة خديجة، "مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الواحد والعشرين"،
تم تصفح الموقع يوم: 2020/12/12
5. <http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630>
6. عرفة خديجة، "الأمن الإنساني في ظل التغيرات المناخية. تحديات متزايدة"، السياسة الدولية،
(2022) من الموقع: تم التصفح الموقع يوم: 7 أبريل 2023
7. <http://www.siyassa.org>
8. كيرنز ادموند «الأزمات في ظل نظام عالمي جديد تحدي المشروع الإنساني»، 158 أوراق
أوكسفام . فيفري 2012. تم التصفح يوم 2021/12/30 على الموقع: www.oxfam.org
9. يامورا تاكايوكي، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل
زقاغ <http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt/html>
10. برقوق امحمد، " العولمة وإشكالية الأمن الإنساني " «تم تصفح الموقع يوم:
<http://berkouk.mhand.yolasite.com> 2021/12/7
11. مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط،
مدونة العلوم السياسية، 12 يناير 2012 نقلا عن الموقع: <http://www.omarpolitic.blogspot.com>.
12. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " القانون الدولي الإنساني إجابات على أسئلتك"، 27 اوت
2015، شوهد في 2021/10/10، أنظر <http://www.icrc.org>
13. منظمة الأمم المتحدة، القضاء على الفقر <http://www.un.org/ending-poverty>
14. محمد المهدي شنين، "تحولات مفهوم الأمن الإنساني"، تم تصفح الموقع يوم:
<http://www.Bohothe.Blogspot.com/2011/07/Blog-Post.8892.Html> 2016/03/06
15. منذر سليمان، "إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومركزاته"، تم التصفح يوم:
www.achr.nu/art381.htm 2016/02/13
16. زكريا حسين، "الأمن القومي"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/12
www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm
17. خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن الإنسان أولا"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/10
18. <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2003/09/article01.shtml>

19. فيولا فهمي، أهم 5 مهددات لظاهرة تغير المناخ، جسور بوست، (2022) تم التصفح يوم 7 أبريل 2023. <http://jusoorpost.com>

ب/ المراجع والمصادر باللغة الإنجليزية:

1/Books and Book's Chapters in English

1. Agence Française de Développement, **How AFD is supporting the Development of Civil Societies in the Maghreb Region**, (France: AFD, 2019).
2. Barry Buzan, **People, State and Fear. The National Security Problem in International Relations**, (United Kingdom: Wheat sheaf Books, 1983).
3. Bas Arts, **Non – State Actors in Global Environmental Governance: New arrangements beyond the state**. Palgrave, 2005.
4. Bruce Hall Rudney and, J. Biersteker Thomas, **Emergence of Private Authority in Global Governance**, (United Kingdom: Cambridge University Press, 2004), p 06.
5. Bruderlein Claude, «**The role of non-state actors in building human security the case of armed groups in intra-state wars**” (Geneva: centre for humanitarian dialogue, 2000).
6. Bull Hidley, **the Anarchical Society, a Study of Order in World Politics**, Fourth Edition (London: RED GLOBE PRESS, 2012).
7. Cammett Melani and Lauren M. Maclean, **The Politics of Non- state Social Welfare** (London: Cornell University Press, 2014).
8. Carter April, Georffrey stoks, «**democratic theory today**”, New York polity press, 2002
9. Christophe Paulussen and Martin Scheinin, "**Human Dignity and Human Security in Times of Terrorism** "(The Netherlands: T.M.C Asser Institute the Hague, 2000), p18.
10. Friedrich Ebert Stiftung, **MENA Peace & Security Project Bureau Tunisia, To Tackle the Security Challenges in the Maghreb: Focus on Regional Development! Policy Recommendations by Civil Society Actors from Tunisia, Libya, Morocco and Algeria**, (Lebanon: Friedrich Ebert Stiftung, 2020).
11. Goran Hyden and Julius Court, **Governance and Development**, World Governance Survey Discussion paper1, (U N: United Nations University, August, 2002).
12. Griffiths Martin, O ‘Callaghan Terry and C .Roach Steven. **International Relations, the key concepts**, (London: routledge, 2002).
13. Heinbbecker Paul and Momani Bessma, **Canada and the Middle East in Theory and Practice** (Canada: The Center for International Governance Innovation (CIGI) and Wilfrid Laurier University Press, 2007).
14. Hoffman Bruce, “**The Transatlantic Alliance and Terrorism: Aligning Responses and Cooperation to Threats and Challenges**”, in **Terrorism and Transatlantic Relations Threats and Challenges**, edited by Klaus Larres and Tobias Hof (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2022).
15. Hoffman Bruce, **Inside Terrorism** (New York: Colombia University Press, 2006).

16. J. Ma clean Sandra et al, **A Decade of Human Security: Global Governance and New Multilateralism's** (England: Ashgate Publishing limited, 2006).
17. Josselin Daphne and Wallace William, **Actors Non- State in World Politics** (New York: Palgrave, 2001).
18. Larres Klaus and Hof Tobias, **Terrorism and Transatlantic Relations Threats and Challenges** (UK: Palgrave Macmillan, 2022).
19. Marchetti Raffaele, **Global Governance Building on the Civil Society Agenda**, (Paris: Institute for Security Studies, 2011).
20. Michèle Leslie, Wingender, **L'intervention Humanitaire Une Situation De Conflit Violent** (UAS: Catholic Relief ,2013).
21. Neil E. Harisson, **Complexity in Wold Politics: Concepts and Methods of a New Paradigm** (N Y: state University of New York Press, 2006).
22. Peters Anne et al, "**Non- State Actors as Standard Setters**", (New York: Cambridge University Press, 2009).
23. Robert Falkner, **Global Governance – The Rise of Non – State Actors**, (Copenhagen: European Environment AGENCY, 2011), p. 11.
24. Thomas Caroline, **Global Governance, Development And Human Security**,(London: Pluto Press,2000).
25. United Nations Office on Drugs and Crime, **United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto** (New York: United Nations, 2004).
26. Varin Caroline and Abubakar Dauda, **Violent Non- State Actors in Africa Terrorists, Rebels and Warlords** (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017).
27. Vincent Durac, the Role of Non-State Actors in Arab Countries after the Arab Uprising,(Dublin: IE Med. Mediterranean Yearbook, 2015).
28. Weiss Thomas et al, "**The Rise of Non-State Actors in Global Governance Opportunities and limitations**", (USA: One Earth Future Foundation Discussion Paper, 2003).
29. Wijninga Peter, et al, **State and non- state Actors: Beyond the dichotomy, strategic monitor 2014**, Hugue Center for Strategic Studies, (2014).
30. Will Paley Abram, "**non – state actors in international politics a theory frame work**", (requirements for the degree of Master of Arts, political sciences, New York University, 2008).
31. Yahia H.Zoubir &Abdelkader Abderrahmane, **Political, Economic and Security Challenges in North Africa, in North Africa 2030: What the future hold for the Region**, edited by Karim Mezran and Armando Sangulni (Rome: MED Publication, 2021).

2/ Periodicals

1. Adly Emad. The Role of Civil Society Organizations in Raising Awareness of the Green Transition in the Southern Neighbourhood. Obstacles, Practices and Potential for the EU'S Support, Policy Brief eur meSCo IE Med, N°110 (2020).
2. Alain Akl, "Governance v/s COVID_19: A Human Security Approach", **De Gruyter** (2021).
3. Ataman Muhittin," The impact of non – state actors on world politics: a challenge to nation – states», **Turkish journal of international relations**, vol 02, N 01, 2003.
4. Axworthy Lloyd, Human Security and Global Governance: Putting People First, Global Governance 7 (2001).
5. Ben Yahia Jihane et al, Transnational Organized Crime and Political Actors in the Maghreb and Sahel, Konrad Adenauer stiftung e.v Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, N° 17 (2019).
6. Bhattacharya Mohit, "Globalisation, Governance and Development", **the Indian Journal of Political Science Association**, (2001): 62, no 3.
7. Bosold David and Sascha, Human Security in Practice: Canadian and Japanese Experiences, IPG, N° 1(2005).
8. Brian Michael Jenkins, **Is Al Qaeda's Internet Strategy Working?** (Pittsberg: the RAND Corporation, 2011).
9. Burrows Mathew Robert A. Manning," The Top Ten Global Risks of 2023", **the National Interest**, (2022).
10. De coning Cedric, « Adaptive Peacebuilding », **international Affairs**, N° 94 (2018).
11. Dworkin Anthony and El Malki Fatima-Zahra, The Southern Front Line: Eu Counter-Terrorism Cooperation with Tunisia and Morocco, (ECFR) European Council on Foreign Relations, N° 246 (2018).
12. Ghilès Francis, "Enhancing Economic Cooperation between EU and Maghreb Countries: Algeria, Morocco and Tunisia", **CIDOB notes internationals**, N° 249 (April 2021).
13. Hofman Claudia and Schneckener Wrich: "Engaging non- state armed actors in state and peace –building options and strategies", **international review of the Red Cross**, N° 883(2011).
14. Jrad Eya, "The Fight against Covid-19 in Morocco, Algeria and Tunisia: Courses of Action, Paths for Reflection", **KAS Regional Program Political Dialogue South Mediterranean** (26).
15. Kaufmann Daniel et al, The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, World Bank policy research working paper 5430 (2010).
16. Kleczkowska Agata, "States vs. Non –State Actors- a public international law perspective", **hybrid COE strategic analysis**, (2020).
17. Lakhany Farida, How Important are Non-State Actors, **Pakistan Horizon**, Vol. 59, No.3 (July 2006).
18. Levy David L. & Prakashm Aseem, "Bargains old new: multinational corporations in global governance", **business and politics**, vol 05, n 02, 2003.

19. Mansour Dina-III, "Counterterrorism policies in the Middle East and North Africa: A regional perspective", **International Review of the Red Cross (IRRC)**, N° 103 (2021).
20. Mertus Jouli, Considering Non-State Actors in the New Millennium: Toward Expanded Participation in Norm Generation and Norm Application, **international law and politics**, (2000).
21. Peter Pham, Morocco's Vital Role in Northwest Africa's Security and Development, **Atlantic Council Africa Center**, 2013.
22. R. Apaza Carmen, Measuring Governance and Corruption Through the Worldwide Governance Indicators: Critiques, Responses and Ongoing, **Scholarly Discussion, Political Science and Politics**, (2009): Vol 42, No 1.
23. R. Black David, Civil Society and the Promotion of Human Security: Achievements, Limits and Prospect, **Asian Journal of Peacebuilding**, N° 2 (2014).
24. Robbie Waters Robichau, "The Mosaic of Governance: Creating a Picture with Definitions, Theories, and Debates", **the Policy Studies Journal** (2011): 39, No, S1
25. Saifullah Khalid and Ahmad Azhar, "The Increasing influence of the non state actors in international Politics", **journal of European Studies** 36/2(2020).
26. Sophie Desmiat," Climate change and security in North Africa Focus on Algeria, Morocco and Tunisia", **cascades Research Paper**, February 2021.
27. Tanchum Michael, The Fragile State of Food Security in the Maghreb: Implication of the 2021 Cereal Grains Crisis in Tunisia, Algeria and Morocco", **MEI Policy Center**, (2021).
28. Willetts Peter, "Pressure in the Global System", **Third World Quarterly** 4 (1982).
29. Yahia H.Zoubir, Security challenges in the Maghreb: The Nescus between Governance and Violent extremism, **Euro Mescos Brief**, N° (70), 28 February 2017.
30. Zartman I William, Why the Maghreb matters threats, opportunities and options for cross-border cooperation in North Africa, **Accord** 22 (2011).

3/ Theses:

1. Abram Will Paley, "non – state actors in international politics a theory frame work", (requirements for the degree of Master of Arts, political sciences, New York University, 2008).

4/ Conferances:

1. Bas Arts," **Non – State Actors in Global Governance: A power Analysis**" Paper to be presented at the 2003 ECPR joint sessions, Workshop 11: "The Governance of Global Issues-Effectiveness, Accountability, and Constitutionalization", Edinberg, Scotland, 28 mars-2 April 2003.
2. Calame Pierre, "**Non- state actors play a Key role in governance in different domains**", Forum for a M Hutter Bridget, **The Role of Non- State Actors in Regulation**, (London: The centre for analysis of risk and regulation, discussion paper No: 37, April 2006),.new World Governance", 2008.

3. Kaltoum Belhassan, **Water Scarcity Management in the Maghreb Region**, on DOI: <http://dx.doi.org/10.5772/intechopen.103788>.
4. Laporte Teresa, "**the legitimacy and effectiveness of non-state actors and the public diplomacy concept**" about: "public diplomacy theory and conceptual issues", (sandiego, April 01-04 2012).
5. Thania Paffenholz, Civil Society, Civic Engagement, and Peace building, SOCIAL DEVELOPMENT PAPERS, Conflict Prevention and Reconstruction, Washington: Paper No. 36/ October 2006, p 13. Web: <http://www.worldbank.org/conflic>

Reports:

1. EU Trust Fund for Africa ‘Dismantling the Criminal networks operating in North Africa and involved in migrant smuggling and human trafficking ‘akvo, 2023 report
2. Human Development Report1993, New York, UNDP1993.
3. Human Development Report1990, New York, UNDP1990.
4. Amnesty, The state of the World’s Human Rights, International Report2022/2023, 2022/2023.
5. Hsu Angel and Widerberg Oscar, "**Bridging the emmissions gap- The role of non-state and subnational actors**", United Nations Environment Programme report, 2018.
6. <http://www2.world-governance.org>
7. National Interligence Council, "Non State Actors: Impact on international relations and implications for the United States,report, 2007.
8. United Nations Development Programme (UNDP), **Globalisation with a Human Face**, New York: United Nations, 1999.
9. FAO, IFAD, UNICEF, WFP AND WHO.2022. The State of Food Security and Nutrition in the World 2022. Repurposing Food and agricultural policies to make healthy diets more affordable. Rome, FAO.2022. <http://doi.org/10.4060/cc0639en>
10. Vincent Castle, Paula Ximena Mejia and Jacob Kolster, "**The BRICs in North Africa: Changing the Name of The Game?** African Development Bank, 2011.
11. UNDP, "**New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity**", S PECIAL REPORT, 2022.
12. UNDP, **Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping our Future in a Transforming World**, Human Development report 2021/2022 Overview, 2022.
13. GSM Association. The Mobile Economy Middle East & North Africa, 2020.
14. World Economic Forum, "**The Global Risks**", 17th Edition, Report, 2022.
15. UNAIDS, The Path That Ends Aids: **Unaids Global AIDS Update 2023**, Geneva: Joint United Nations Programme on HIV/AHDS; 2023 .Licence: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.
16. UNDP, " Human Development Report 2015, **development in every work**", 2015.
17. World Economic Forum, "**Global Gender Gap Report 2022**" insight report, July 2022.
18. UN.**The Sustainable Development Goals Report 2022**, 2022.
19. CARE," **The 10 most under –reported humanitarian crisis of 2020**", 2020.

20. Amnesty, **The state of the World's Human Rights**, International Report 2022/2023, 2022/2023.
21. Association Internationale de Techniciens, Experts ET Chercheurs, **French multinational companies in the Maghreb and the Mashreq: a haven for liberalisation and investment**, France report, 2014.
22. Interpol, **Overview of Serious and Organized Crime in North Africa**, Enact analytical Report, 2018.
23. Amro Selim. **The MENA Region's Water Crisis: Avoiding Potential Water Wars**, Fikra Forum, 2020. The World Bank, **the World Bank in Tunisia**, 2023.
24. The World Bank. **The World Bank in Algeria**, 2023.
25. Fadi Komati, Joseph Abboud and Wassim Mukaddam, **“Bridging the Digital Gap: The state of digital inclusion in the MENA region**, PWC, 2022.
26. Kireyev Alexei et al the rest of stuff of International Monetary Fund, **"Economic Integration in the Maghreb an Untapped Source of Growth"**, (U.S.A: IMF Library, 2018).
27. Gladys Lopez-Acevedo et al, **How rising inflation in MENA impacts poverty**, World Bank Blogs, 2022.
28. Brian Michael Jenkins, **Is Al-Qaida's Internet Strategy Working?** (Pittsberg: the RAND corporation, 2011).
29. Martin Javier, **Maghreb: The Weak and Vulnerable Wall of Europe**, Novact project, funded by Devreporter with the support of ODHE, Shock Monitor and Barcelona City Council, 2020.
30. DCAF- Geneva Centre for Security Sector Governance, **Civil Society SSR Backgrounder Series**, (Geneva: DCAF, 2019).
31. Biscosi Tersi, **The Importance of Civil Society in the Middle East and North Africa region**, MENAPPAC, 2018.
32. FAO Regional Office for Asia and the Pacific, **Sustainable Development Goals 17 Goals Transform our World**. <http://www.un.org/sustainabledevelopment/>
33. Adrien Estève, **Climate Change in the Mena Region: Impacts on Security**, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), 2022.
34. A. Bell Jessica and B. Nuzzo Jennifer, **Global Health Security Index: Advancing Collective Action and Accountability amid Global Crisis**, 2021. Available: www.GHSIndex.org
35. David Eckstein, Vera kunzel and Laura Schaffer, **Global Climate Risk Index 2021**, German Watch, 2021. <http://www.German watch.org/en/19777>.

4/ Web Links

1. Peter Willetts, **Transnational Actors and International Organizations in Global Politics**, Copied from C: \WRITING\BAYLIS&S\2ND-ED\SENT\CH15-NEW.V2, 2August 2000 and minimally copy- edited for this web version.
2. Evan Lakamana, **Realism and non state actors revised, E-International Relations**, 2013, p1, <https://www.e.ir.info/2013/01/22/realism-and-non-state-actors-revisited/>

3. Pierre Salignon, **Civil Society in the Maghreb, a Force to be Supported**, ID4D, 2019. [http:// ideas4development.org](http://ideas4development.org)
4. United Nations Secretary General Kofi Annan ,Millenium Report 2001,Chapter 3[Http://www .un org/millennium/sg/report/full/.htm](http://www.un.org/millennium/sg/report/full/.htm)
5. Wolfgang Benedek, Mina Nikolova ,Understanding Human Rights http://www.etc-graz.at/ty_pos3/razmewanje/20ejudskih/20prava-pdf
6. kamala stal." human security concept",22/02/2016: kamaltopic@gmail.com
7. Human Security Unit «Human Security In Theory And Practice, [www.un.org/Human Security](http://www.un.org/HumanSecurity)
8. Ecaterrina Patrascu, Zahoor Ahmad," Wani, Discourse Of Critical Theory in The Context of International Relations",12/02/2016
9. European Commission- Press Release, Erasmus Mundus: **Funding boost for Arab Spring Countries:** Vue le 20/05/2016
File://C:Users/D/Downloads/Ip_11_1558_EN.PDF.
10. <https://bit.ly/2w2PIjG>

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1: يوضح دور المجتمع المدني في نماذج مختلفة للديمقراطية: 46
- الجدول رقم 2: تصنيف السلطات الخاصة: 55
- الجدول رقم 3: يوضح موقف نظريات العلاقات الدولية من الفواعل اللادولالية: 63
- الجدول رقم 4: يوضح الفرق بين الأمن الدول، والمجتمعي، والإنساني مقارنة ببرامج البحث التي تركز على الدولة أو الفرد: 68
- الجدول رقم 5: يوضح أوجه الاختلاف والتشابه بين مفاهيم الأمن الإنساني، التنمية البشرية، حقوق الإنسان، والتدخل الإنساني: 76
- الجدول رقم 6: يبين أبرز تهديدات الأمن الإنساني: 78
- الجدول رقم 7: المدارس الفكرية للعولمة: 92
- الجدول رقم 8: يبرز الاختلاف بين الأنظمة البسيطة وأنظمة التعقد: 101.....
- الجدول رقم 9: يبين أمثلة عن فئات الضبط للفواعل عبر الوطنية: 119.....
- الجدول رقم 10: يوضح أنواع مقدمي الرعاية غير الدوليين: 163.....
- الجدول رقم 11: يوضح نمو في مشاركة الفواعل اللادولالية الفردية من 2015 إلى 2017: 176.....
- الجدول رقم 12: يوضح هذه الأهداف: 188.....
- الجدول رقم 13: يوضح تطابق الأمن الإنساني مع أهداف الألفية: 189.....
- الجدول رقم 14: إيرادات تسعير الكربون العالمية مع مرور الوقت: 201.....
- الجدول رقم 15: يوضح النمو السكاني في مختلف الدول المغربية (في 1960 و 2021): 217.....
- الجدول رقم 16: انعكاسات إسهامات المجتمع المدني على مضامين الأمن الإنساني: 255.....
- الجدول رقم 17: مجموعة البريكس والتقنية الحديثة للنشاطات المساعدة في المنطقة المغربية: 258.....

قائمة الأشكال

- الشكل رقم 1: تزايد عدد الجماعات الجهادية المسلحة (1988-2013) 50
- الشكل رقم 2: يوضح أنماط تدفق موضوعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود..... 53
- الشكل رقم 3: أنماط الأطراف الفاعلة العابرة للحدود 56
- الشكل رقم 4: المفهوم الواسع للأمن الإنساني..... 73
- الشكل رقم 5: يوضح الالتقاء بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية 74
- الشكل رقم 6: يوضح مقاربات الأمن الإنساني..... 76
- الشكل رقم 7: يوضح الاستخدامات المختلفة لمفهوم الحوكمة..... 82
- الشكل رقم 8: يوضح اتجاهات العولمة:..... 90
- الشكل رقم 9: يوضح مميزات العصر الوسيط الجديد..... 99
- الشكل رقم 10: المنحنى البياني التصاعدي يبين عدد الأفراد المهجرين قسرا..... 143
- الشكل رقم 11: يوضح امتياز التلقيح ضد فيروس كوفيد-19 متركز في دول قليلة فقط..... 146
- الشكل رقم 12: يوضح أكبر اقتصادات العالم في 2022..... 149
- الشكل رقم 13: يبين عدد النزاعات العنيفة التي ظهرت مجددا..... 154
- الشكل رقم 14: الأعمدة البيانية توضح عدد المبادرات التعاونية الدولية التي تم إطلاقها بين عامي 2000 و 2018..... 173
- الشكل رقم 15: يوضح عدد أنواع المنظمات التي تقود مبادرات المناخ بناء على بيانات أرضية مبادرات المناخ 24 أوت 2018..... 175
- الشكل رقم 16: يمثل تقديرات أعداد المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق مقابل عدد السكان المحليين 215
- الشكل رقم 17: يمثل منشور متوسط ثلاث سنوات للأمن الغذائي حاد في تونس، الجزائر والمغرب..... 221
- الشكل رقم 18: الاتفاقيات الرئيسية للتجارة في المنطقة المغاربية 259
- الشكل رقم 19: صادرات السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي %) لثلاث دول مغاربية..... 260
- الشكل رقم 20: التكلفة الاقتصادية للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية 2001-2019..... 275
- الشكل رقم 21: يوضح إمكانات التجارة البيئية المحتملة بين الدول المغاربية 286

قائمة الخرائط

- الخريطة رقم 1: التوزيع الجغرافي لأثرىاء العالم (2022) 150
- الخريطة رقم 2: المرفقة تبين مناطق الأزمات المسكوت عنها إعلاميا التي تدعو إلى تدخل إنساني
طارئ. 172
- الخريطة رقم 3: توضح التوزيع الإقليمي لمشاركة الفواعل غير الحكومية في الكربون مدن C40،
مدن CDP والميثاق العالمي لرؤساء البلديات للمناخ والطاقة وعمد المناخ 174
- الخريطة رقم 4: تمثل دول المنطقة المغاربية 212

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

1	شكر وتقدير
2	إهداء
3	الملخص:
4	Abstract:
5	مقدمة
8	القيمة العلمية والعملية للدراسة:
10	أهداف الدراسة:
10	أسباب اختيار الموضوع:
11	إشكالية الدراسة:
12	فرضيات الدراسة:
12	حدود ومجال الدراسة:
13	مقاربة منهجية:
14	الدراسات السابقة:
16	صعوبات الدراسة:
16	تقسيم الدراسة:
19	الفصل الأول: الفواعل اللادولالية و الأمن الإنساني: مقارنة مفاهيمية ونظرية
21	المبحث الأول: البنى الفكرية والمعرفية للفواعل اللادولالية
21	المطلب الأول: مرتكزات ظهور الفواعل اللادولالية في السياسة العالمية:
27	المطلب الثاني: الأصول الفكرية والمعرفية للفواعل اللادولالية
30	المطلب الثالث: مفهوم الفواعل اللادولالية
39	المطلب الرابع: تركيبة الفواعل اللادولالية وتيبولوجيتها
56	المطلب الخامس: موقف نظريات العلاقات الدولية من الفواعل اللادولالية
64	المبحث الثاني: التأصيل المفاهيمي والنظري للأمن الإنساني
64	المطلب الأول: تحول مفهوم الأمن التقليدي إلى أمن إنساني
68	المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإنساني
73	المطلب الثالث: مفاهيم ذات الصلة بالأمن الإنساني
77	المطلب الرابع: الأبعاد المضامنية للأمن الإنساني

79	المطلب الخامس: الأطر النظرية المفسرة للأمن الإنساني
81	المبحث الثالث: الإطار التفاعلي بين الفواعل اللادولالية والأمن الإنساني
81	المطلب الأول: نظام الحوكمة
88	المطلب الثاني: تجاذبات النزعة المحلية والعولمة
95	المطلب الثالث: النظام العالمي (نظام التعقد)
105	المطلب الرابع: علاقة الفواعل اللادولالية مع الفواعل الدولالية
109	خلاصة
110	الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني: دور الفواعل اللادولالية بين التحديات وفرص التمكين ...
112	المبحث الأول: تحليل دور الفواعل اللادولالية
112	المطلب الأول: المشاركة في الضبط السياسي:
117	المطلب الثاني: المشاركة في الضبط الاقتصادي:
120	المطلب الثالث: المشاركة في الضبط الاجتماعي:
122	المطلب الرابع: خطاب لويد اكسورثي خطوة تساندية للأمن الإنساني والحوكمة العالمية
137	المبحث الثاني: الأمن الإنساني أمام تحديات عالمية
137	المطلب الأول: تحديات الأمن الإنساني: تقارير عالمية أمام قضايا إنسانية
159	المطلب الثاني: إسهامات الفواعل اللادولالية في حوكمة الأمن الإنساني
179	المطلب الثالث: آليات الفواعل اللادولالية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني
186	المبحث الثالث: الأمن الإنساني نحو فرص حوكمة عادلة
186	المطلب الأول: مشاريع عالمية لتحقيق أمن إنساني مستدام
191	المطلب الثاني: تقييم مشاريع وخطط دعم الأمن الإنساني
199	المبحث الرابع: نحو نهج بديل لحوكمة الأمن الإنساني
199	المطلب الأول: النهج البديل على المستوى البيئي: إدارة المياه والزراعة القائمة على الطبيعة
201	المطلب الثاني: النهج البديل على المستوى الاقتصادي: الاستثمار، التجارة العادلة والائتمان
204	المطلب الثالث: النهج البديل على المستوى الأمني: اعتماد النهج المرن وبناء السلام التكييفي
207	المطلب الرابع: التعاون الدولي لحوكمة الاستراتيجيات والسياسات وإيجاد منصات لحوار بناء
	المطلب الخامس: النهج البديل على مستوى الأمن الشخصي: تعديل المسار، التعددية الشبكية
208	والاستثمار في البشر
210	خلاصة:

211	الفصل الثالث: رصد واقع حوكمة الأمن الإنساني في المنطقة المغربية
213	المبحث الأول: رصد الأمن الإنساني في المنطقة المغربية
213	المطلب الأول: أبعاد الأمن الإنساني في المنطقة المغربية
224	المطلب الثاني: النزاع الداخلي ومأزق الأمن الإنساني في ليبيا
228	المطلب الثالث: توليفة الأزمات والوضع الإنساني في تونس
233	المطلب الرابع: الجزائر والجوار الإقليمي غير المستقر
239	المطلب الخامس: المغرب والتغطية على تعثر الأمن الإنساني
245	المبحث الثاني: استجابات لادولالية بين تعزيز وتقويض الأمن الإنساني في المنطقة المغربية ...
245	المطلب الأول: الشراكة مع المجتمع المدني لتحقيق الأمن الإنساني
256	المطلب الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات في دعم الأمن الإنساني في المنطقة المغربية
264	المطلب الثالث: الجريمة المنظمة فاعل لادولاتي يهدد الأمن الإنساني في المنطقة المغربية...
270	المطلب الرابع: دور الفواعل اللادولالية العنيفة في تقويض الأمن الإنساني في المنطقة المغربية
280	المبحث الثالث: معيقات تواجه فواعل الأمن الإنساني اللادولالية وسبل إصلاحها
280	المطلب الأول: تحديات تعيق نشاط وفعالية الفواعل اللادولالية في تعزيز الأمن الإنساني
284	المطلب الثاني: سبل الإصلاح لدعم الجهات الفاعلة اللادولالية في تحقيق الأمن الإنساني
288	المطلب الثالث: توصيات لدعم الفواعل اللادولالية في المنطقة المغربية
291	خلاصة
292	الخاتمة
298	قائمة المصادر والمراجع
312	قائمة الجداول
313	قائمة الأشكال
314	قائمة الخرائط
315	فهرس المحتويات